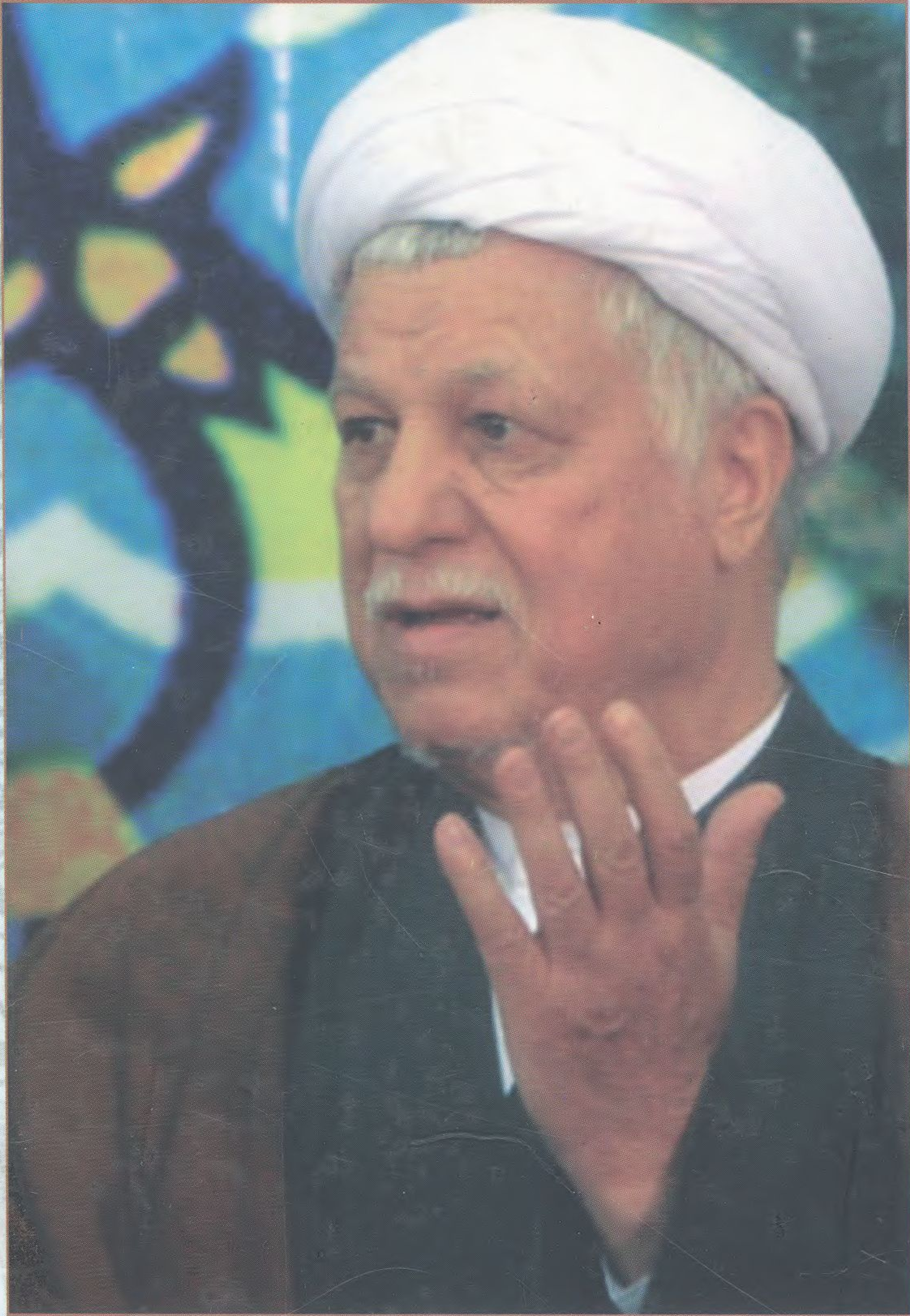
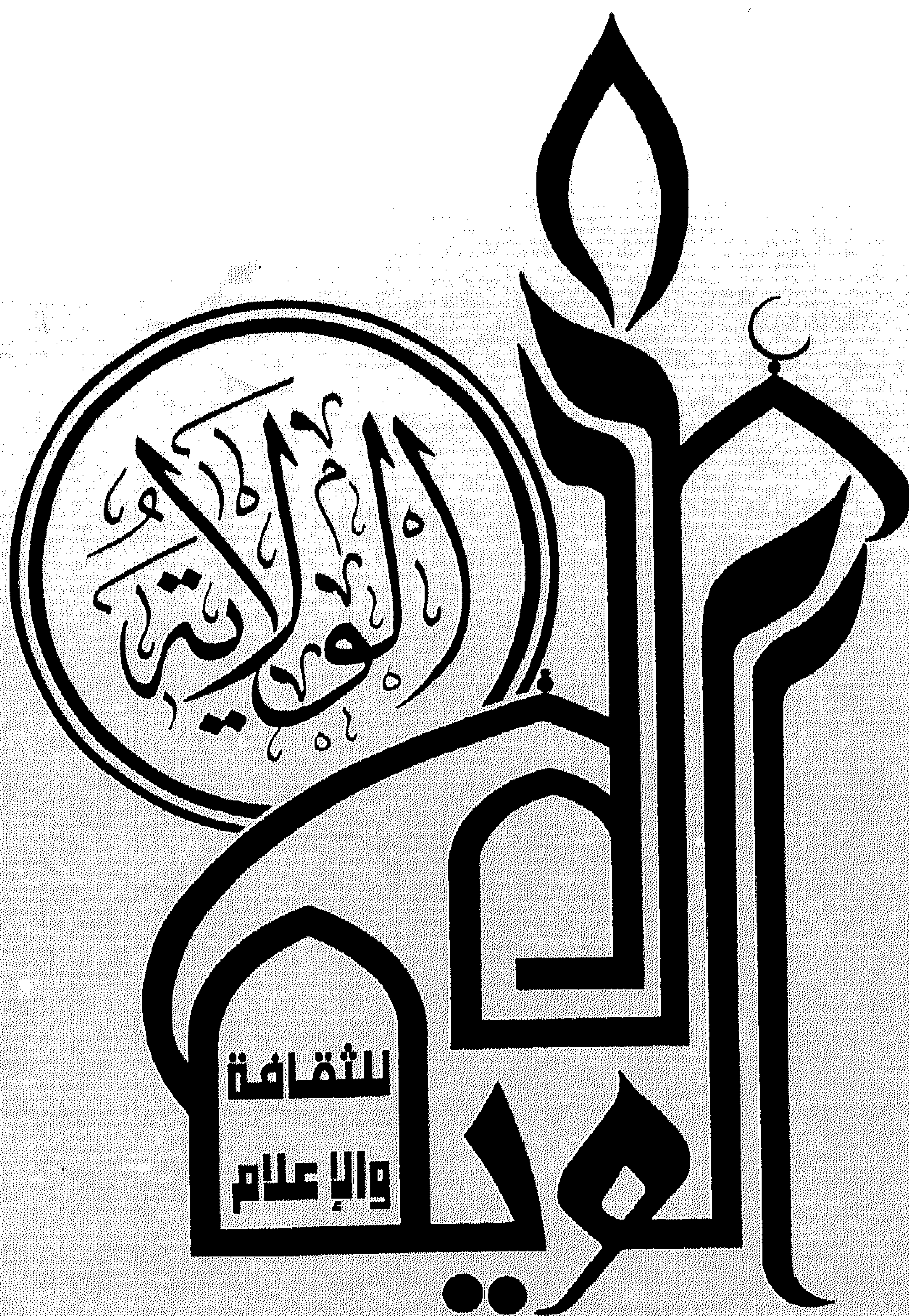
مكاشفات



حوار صريح مع
الشيخ هاشمي رفسنجاني

ترجمة و إعداد
دار الولاية للثقافة والاعلام

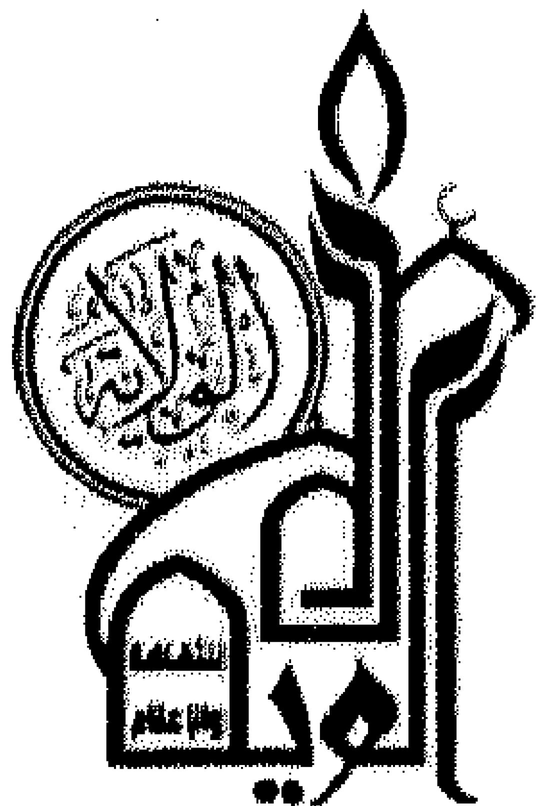


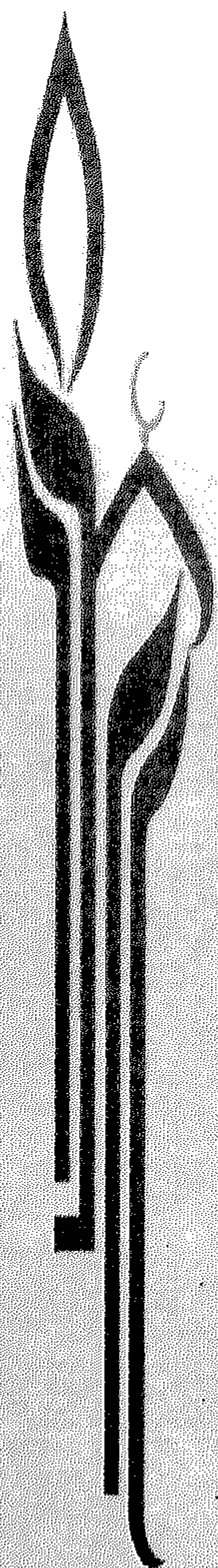
www.alwelayah.net
alwelayah@alwelayh.net

اهداء ٢٠٠٩

اسرة المرحوم محمد حسن الليثى

جمهورية مصر العربية

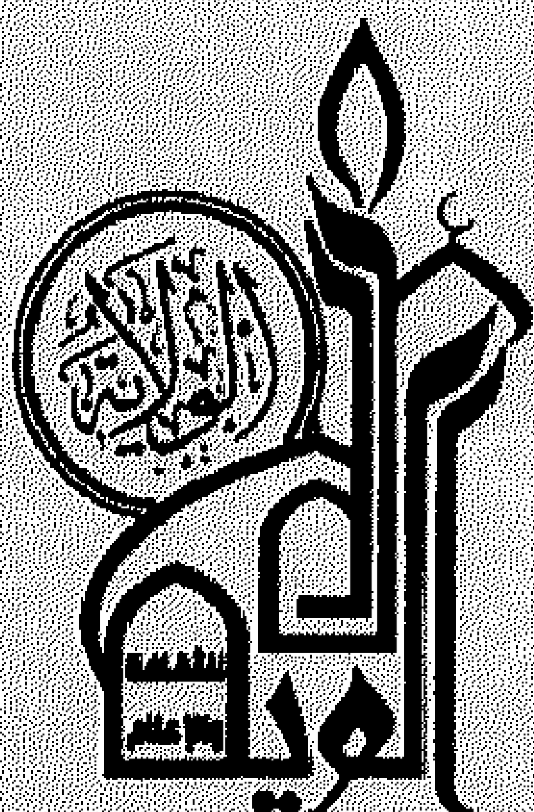




الثقافة

و

الإعلام



مكاشفات

حوار صريح مع

الشيخ هاشمي رفسنجاني

مكاشفات

حوار صريح

مع

الشيخ هاشمي رفسجاني

تمت الترجمة في

دار الولاية للثقافة والإعلام

اسم الكتاب: ....مكاشفات حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني

إعداد و نشر : .... دار الولاية للثقافة والإعلام

الطبعة : .... الأولى ـ ذي القعدة / ١٤٢٦هـ ـ فبراير / ٢٠٠٥م



دار الولاية للثقافة والإعلام

الجمهورية الإسلامية الإيرانية . قم المقدسة

ص.ب : ٦٦١ / ٣٧١٨٥

www.awelayah.net

awelayah@awelayah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة لدار الولاية للثقافة والإعلام

يعتبر الشيخ هاشمي رفسنجاني من أكثر الشخصيات السياسة المعاصرة إثارة للجدل، وجذباً للاهتمام، وشغلاً للناس.

وقد كُتب ـ ولا يزال يُكْتَب ـ كثير من التحليلات حول نجاحه السياسي الذي فاق معظم التوقعات، وحول صموده في المواجهة المستمرة منذ نجاحه في تسلم أول منصب له في الدولة الإسلامية آنذاك وحتى الآن.

فكانت نتائج نجاح الشيخ الرفسنجاني لا تحصى، ورأى كثيرون أن مضي دورتين على رئاسته كان مؤشراً صادقاً على دخول إيران مرحلة من مراحل الاستقرار السياسي الذي يقويه ويغذيه التنوع الفكري والثقافي المعلن على الكافة والمقبولة من الجميع.

وكان هذا هو أهم حصاد يمكن أن يُرصد ويُتابع على الساحة الإيرانية الداخلية.

وآتى موقف الشيخ الرفسنجاني أُكُلَهُ ـ أيضاً ـ على الساحة العالمية الخارجية، فمثلاً في التطور البنّاء الذي يراه الجميع في علاقات إيران بالدول العربية والإسلامية وبالعالم الغربي بتنوعاته وتعارض المصالح والمواقف فيه.

على أساس برنامج سياسي وثقافي، معلن ومُرَوّج له، يختار الحرية بديلاً عن القيود، والانفتاح على العالم بديلاً عن إغلاق الأبواب في وجه الآخرين، والحوار مع الخصم بديلاً عن التصادم والصراع..

إلى آخر قائمة الأفكار البناءة، شديدة الجاذبية، التي تملأ صفحات الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ.

ختاماً نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا الكتاب الى النور بعد طول انتظار.

دار الولاية للثقافة والإعلام

المقدمة

هناك رأي مشترك يتساوى فيه أنصار الشيخ الهاشمي، ومن لا يراه مصيباً في جميع سياساته، بل وحتّى الأعداء الذين لا يَألون جُهداً في عداوته؛ إذ يتفقون بأجمعهم على اعتبار الشيخ الهاشمي واحداً من أركان الثورة ودعاماتها.

فمنذ الأيام الأولى لانطلاق شرارة الثورة الإسلامية وحتّى انتصارها، وبعد مُضي ربع قرن على الانتصار والشيخ الهاشمي يحتل مركز الصدارة بين أنصار الإمامقدس سره ويُعدُّ من القلائل من مسؤولي الثورة وقادتها، حيث كان طوال هذه الفترة شخصية مؤثرة في الكفاح الذي انتهى بانتصار ثورة الإمام الخمينيقدس سره.

كان عضواً في مجلس قيادة الثورة، ورئيساً لمجلس الشورى الإسلامي، وقائداً للعمليات الحربية في السنوات الحرجة ورئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام، ويُضاف إلى ذلك التأثيرات الأُخرى الّتي تركتها بصمات آية الله الشيخ الهاشمي الرفسنجاني دون أن تدرج في ضمن عنوان محدّد.

ومن هنا كان الهاشمي أفضل مَن وَقع عليه اختيارنا كي نُحاوره بمناسبة إطلالتنا على الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانتصار الثورة الإسلامية، حيث عايش الكثير من تفاصيل تاريخ الثورة الإسلامية وما صاحبها من المنعطفات.

لقد قام آية الله الهاشمي الرفسنجاني حتّى الآن بإجراء الكثير من اللقاءات وإلقاء الخطب وإصدار المؤلفات، مضافاً إلى المذكرات اليومية الّتي يعمل على تدوينها ونشرها، الأمر الذي دَعانا للوَهلة الأولى أن نتصوّر أنّنا لن نُوَفق إلى سُماع شيء جديد في حوارنا معه، ولكن كما قال سقراط الحكيم: إن المُحاوَر ينبغي عليه أن يَنتَحل شخصية القابلة، فيعمل على استيلاد الأجوبة المتوخاة من خلال طرح الأسئلة المتعددة الأبعاد والمتقنة.

إنّ الشيخ الهاشمي وإنْ كان يتمتّع بذكاء حادّ وقدرة تحليلية فائقة، وقلّما قَصر باعه في الاستدلال والاحتجاج، إلا أنّه لم يُواجه عقبة شديدة في الكثير من

المُحاورات الّتي أُجريت معه، وقد عَقدنا العزم على مُنازلته من خلال استيضاح بعض المسائل المبهمة سواء في الخطوات الّتي اتخذها النظام أو بالنسبة إلى بعض مواقفه، سَعياً منّا للعثور على أجوبة مقنعة بشأنها.

لقد طرقنا أموراً كثيرة في حوارنا مع الشيخ الهاشمي، فتحدّثنا حول حياته الشخصية واشتهاره بالترف، وتأسيس (حزب كوادر البناء) الذي لم يتمتّع بسمعة جيدة، وفيما يَخص (الغزو الثقافي) الذي يَرى الكثير أنّ فترة رئاسة الشيخ الهاشمي للجمهورية قد مهّدت لـه، وتحدّثنا حول أنشطة الترف وسوء استغلال بعض الوزراء في حكومته للمناصب الحكومية.

بل تناولنا حياته الخاصة وحياة أُسرته وأولاده..

نَدّعي أنّ الشيخ الهاشمي قد استقبل هذا التحدّي برحابة صدر وثقة عالية، برغم أنّ حوارنا معه كان أقرب إلى المواجهة والخصومة أحياناً، ولم يَأبه بأسئلتنا الّتي كان بعضها لاذعاً، وقام برفع كثير من مَواطن الإبهام

ولكن لا تزال هناك أجوبة غير مكتملة كضرورة أن يعيش المسؤولون حياة بسيطة ـ برغم ثرائهم ـ إلاّ أنّ الشيخ الهاشمي لـه رأي آخَر في هذا الشأن.

اتصلنا بآية الله الهاشمي الرفسنجاني وطلبنا منه لقاءاً صحفياً، فأجابنا إلى ذلك برغم كثرة مشاغله، ووقع اختيارنا على الأخ (قدرت الله رحماني) وهو من معوقي الحرب ويتنقل على كرسي متحرّك كي يتولّى مسؤولية هذه المقابلة الطويلة والمتشعبة، كما أنّه مدير قسم المقابلات في صحيفة (كيهان)، وإنما اختير لهذا النوع من المقابلات، لأنه يتمتّع بخبرة طويلة ومعرفة كاملة في هذا المجال، فتحمّل أعباء هذه المسؤولية مستعيناً بأرشيف الصحيفة الغني ودعم سائر زملائه في كادر الصحيفة، فكانت جهوده تستحق الثناء والتقدير.

إنّ الكتاب الماثل أمامكم حصيلة ست عشرة ساعة استغرقت في مقابلة آية الله الهاشمي الرفسنجاني، وتمّ نشرها في أربعة عشر عدداً من صحيفة كيهان.

ونظراً إلى الطلبات المتكرّرة من قِبل كثيرٍ من القرّاء وبعض المسؤولين تمّ طبعها على شكل كتاب يحمل عنوان: (دون حواجز مع الهاشمي الرفسنجاني).

لا نَدّعي أنّنا قد استوفينا أجوبة جميع الأسئلة الّتي طرحناها في هذه الست عشرة ساعة، حيث حال دون ذلك ضيق الوقت وكثرة الأسئلة.

إلاّ أننا نؤمن بأنّ آية الله الهاشمي الرفسنجاني قد أجاب خلال هذا اللقاء على كثير من الأسئلة وأزاح كثيراً من الإبهامات.

وختاماً نرى أن الواجب علينا أن نشكر سماحة الشيخ الهاشمي الرفسنجاني على سعة صدره في نزوله عند طلبنا في إجراء هذا اللقاء وإجابته على أسئلة صحيفة كيهان، ونرجو له التوفيق في خدمة الإسلام والثورة والشعب الإيراني الشريف.

حسين شريعتمداري

المدير المسؤول لصحيفة كيهان

تمهيد

لقد تقلّد الشيخ الهاشمي طوال سنوات ما بعد انتصار الثورة ألقاباً تدعو إلى الفخر، فحينما جُرح برصاصة فرقة (فرقان) الضالة، قال الإمام في حقّه: «الهاشمي حيّ لأن الثورة حيّة»، كما لخّص ولي أمر المسلمين آية الله الخامنئي مؤاخاته للشيخ الهاشمي طوال أربعين سنة بقوله: «لا يمكن لشخص أن يكوّن بمنزلة الهاشمي عندي».

كما مدحه غيرهما من أهل الفضيلة انطلاقا من ماضيه الناصع في الثورة، وقد كان أهلاً لبعضها، بينما كان بعضها الآخَر مبالغاً فيه منها تلقيبه بأنه (عدل الثورة) أو (عدل النظام).

وبديهي أنه لا يمكن لأي شخص أن يكون عدلاً للثورة والنظام الذي تمخّض عنها، إلا أننا نعتقد أن الثورة كان لها أصحابها الصالحون الذين يمكن وصف أعمالهم بأنها (مقياس لمنجزات الثورة والنظام) وهي منجزات مفعمة وزاخرة بالفخر، مع تضمّنها لبعض النواقص والأخطاء أحياناً، فإذا صحّ ذلك، كان الشيخ الهاشمي بلا شكّ واحداً من هؤلاء الصحابة، شخص غير أسطوري، بل هو مكتوب في كتاب ضخم حجمه ربع قرن من سنوات الانتصار والاندحار، والتقدّم والتراجع، والصمود والمقاومة، والأمواج المتلاطمة والمؤامرات والمخاطر التي يرويها هذا الكتاب بشأن أمة لا تَكل مع إذعاننا بأنّ هذا الكتاب كغيره يجوز عليه الخطأ.

عندما استهدفت سهام الصحافة المسمومة إنجازات الثورة الربّانية في شتاء عام١٣٧٨هـ ش ١٩٩٩م، برز الشيخ الهاشمي بمناسبة ترشيحه لانتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى، فكان غُرضة لهذه السهام، وطبعاً لم يكن الهاشمي سوى ذريعة، فكما قال السيد خاتمي: (إن الهاشمي هوية الثورة)، فالهدف إذاً هو تشويه هوية الثورة، حيث أراد الجدد حذف وإزالة جميع مشخّصات الثورة.

ولذا وجدنا الشيخ الهاشمي أكفأ من يدافع عن منجزات الثورة، كما أنه يرى ذلك أيضاً، فحينما أطلعناه على هدف صحيفة كيهان من اللقاء به، قال: لقد أردت تخصيص سلسلة من الكلمات وخطب الجمعة للتعريف بمنجزات ربع قرن من حاكمية الجمهورية الإسلامية، ولكن حيث تقدّمتم بهذا الطلب رأيت بالإمكان تحقيق هذه الغاية من خلال مشروعكم.

وتحقّقت الغاية، وحصل اللقاء، كنا في بداية الأمر نطالب باثنتي عشرة ساعة، فامتدّت إلى ست عشرة، في ثمان لقاءات، كان أولها في الرابع عشر من شهر آبان، وآخرها في السادس من شهر بهمن، تعرّضنا فيها لأربع مراحل تلت انتصار الثورة وهي:

* من الإنتصار إلى سيطرة قوى خط الإمام.
* مرحلة الدفاع المقدس حتّى رحيل إمام الأمة.
* مرحلة البناء والإعمار.
* مرحلة ما بعد الثاني من خرداد من عام ١٣٧٦هـ.ش، ١٩٩٧م إلى يومنا هذا.

كانت أسئلة هذه السلسلة من اللقاءات مزيجاً من الأسئلة الواقعية وشبهات المغرضين، أسئلة صريحة وشفافة، ولاذعة وجارحة أحياناً، وطيلة هذه اللقاءات الثماني لم يتأثّر الهاشمي من صراحتنا. ولقد استخدمنا بعض الألفاظ والعبارات القاسية، واستمع مراراً لمقدّماتنا الطويلة وصولاً إلى السؤال، ثمّ أجاب عنها بذكاء وبداهة تستحق الثناء.

مع علمي أن هذه اللقاءات تحتوي على بعض النواقص وأنها قد أغفلت بعض المسائل المهمّة، ولكن لاشكّ في أن الحوار مع رجل - يرى عامة الناس، أنه السبب في مشاكلهم وإيجاد الحلول لها على السواء - يعدّ وثيقة وشهادة خالدة في تاريخنا المعاصر المليء بالمنعطفات.

قدرت الله رحماني

شهر اسفند عام ١٣٨٢ هـ.ش

المحور الأول

الثورة في مراحلها الأولى

تمهيد

إن المرحلة الأولى من الثورة الإسلامية (من الانتصار إلى سقوط الليبراليين) واستلام السلطة من قبل القوى السائرة على خط الإمام، كانت مشحونة بالحوادث الملتهبة والحاسمة، الّتي لا شكّ في أن دراستها بأجمعها في حوار يحتاج على الأقل إلى كتاب بحجم هذا الكتاب الماثل.

ومن هنا فقد تجاوزنا بعض الحوادث المهمّة في منعطفات الثورة والّتي كان يكفي الواحد منها لإسقاط دولة، إلا أن الدولة الإسلامية لم تهزها تلك الحوادث لاعتضادها بإرادة شعب عظيم عبّر عنه قائده بأنه (شعب إلهي) وهي حوادث من قبيل: مؤامرة نوجة، واضطرابات كردستان وخوزستان وآذربيجان، وتركمن صحراء، وغيرها من المؤامرات الإعلامية الّتي انتهت بإغلاق كثير من الصحف، وكذلك تأسيس لجان الحرب في الجامعات التي انتهت بإغلاق مراكز التعليم العالي، وهكذا مسائل من قبيل التعيينات والتنحيات والمصادرات وحادث فقرة(ج) وقضية الضرب على يد الاقطاعيين أو إعزاز المنتجبين حيث لم نتعرّض لهذه المسائل في هذا اللقاء.

كما أنّنا لم نعطِ لبعض المسائل حقها واقتصرنا على استعراضها إجمالاً، كحادثة السيطرة على وكر التجسس الأمريكي الذي عبّر عنه الإمام بـ(الثورة الثانية) ونهاية بني صدر والمنافقين والأحداث المرّة والجميلة التي حدثت في ربيع وصيف عام ١٣٦٠هـ.ش ١٩٨١م.

وقد أصرّ عضوان في قسم اللقاءات في صحيفة كيهان وهما (محمد رضا الكائيني) و(حسين القرباني) على استعراض أحداث عام ١٣٦٠ـ ١٩٨١ م، إلاّ أنني

أقنعتهما بأن الشيخ الهاشمي قد تعرّض لهذه الأحاديث بالتفصيل مراراً، وأستَبْعد أن يكون هناك شيء لم يقله؛ وطبعاً كلنا يعلم أنّ ترك هذه المسألة لم يكن لقوة استدلالي بمقدار ما كان مراعاة منّا لضيق وقت اللقاء؛ فلم يسع الوقت المقرّر لاستعراض حوادث المرحلة الأُولى من الثورة (من الانتصار إلى حاكمية خط الإمام) لأكثر من ذلك.



الفصل الأول

تشكيل مجلس قيادة الثورة

*** سؤالنا الأول حول تشكيل مجلس قيادة الثورة: فلقد كانت الخلية الأولى لهذا المجلس تتألف من خمسة من العلماء البارزين، وهم: الشهيد مطهري والشهيد بهشتي والشهيد باهنر وآية الله موسوي أردبيلي وسماحتكم، وقد كلّفوا بأمر من الإمام ﷺ بتشكيل مجلس قيادة الثورة.**

وورد في الوثائق والمستمسكات أن الإمام أذن للشهيد مطهري أنّ يضيف خمسة أعضاء آخرين بالاتفاق فيما بين هؤلاء الخمسة، وكما نقل عنكم فقد تركز سعيكم فيما بعد على أن يكون هناك توازن في عدد العلماء وغيرهم من الذين تقرر إضافتهم، وكما تشهد الوثائق أنّ هذا التوازن لم يراع، أي أضيف ثلاثة من العلماء هم: آية الله الخامنئي وآية الله مهدوي كني، وآية الله طالقاني، ومجموعة من غير العلماء.

فسؤالنا الأول على وجه التحديد هو: في ضوء رؤية الإمام بمعارضة تسليم الشؤون الحكومية والتنفيذية بيد العلماء، فلماذا اختار التشكيلة الأولى من العلماء أولاً؟ ولماذا زاد عدد العلماء على غيرهم لدى إضافة المجموعة الثانية ثانياً؟

* قبل الإجابة عن هذا السؤال أقدم شيئاً من الإيضاح كي يستبين سؤالكم.

فقبل أن يصدر الإمام أمره كانت لنا ـ أي الذين كان لهم حضور وتأثير في ميدان الجهاد ـ جلسات، حيث كنّا ما بين سبعة أو ثمانية أشخاص نجتمع على الدوام، وكان هدفنا تنظيم قوى الثورة التي كانت متفرقة وتنتمي إلى تيارات متعددة، وأطلقنا على هذه المجموعة اسم مجلس الثورة؛ لأن الثورات عادة ما كانت لها مجالس وقتذاك، وكان من الأمور المتعارف عليها في أدبيات الثورات،

ولم يكن يحمل صفة رسمية، لكن التيارات كانت على علم بوجود مركز يتخذ القرارات العامة، وكانوا يتقبلونها؛ لأنهم كانوا يعرفون من هم الأعضاء فيه.

وكانت مجموعتنا تتألف من بعض العلماء، وعدد من أعضاء حركة الحرية، وبعض الوطنيين، ولكن عندما غادر آية الله المطهري إلى باريس كان الإمام عارفاً بالأمر، فأمر بأن نكون نحن الخمسة، الخلية المركزية على أن يضيف ـ وكان يجب أن نضيف ـ أُناساً آخرين.

وقضية أن يكون هنالك توازن بين العلماء وغيرهم، كان قراراً منّا، ولستُ أتذكّر أنّ الإمام قد أوعز لنا بمثل هذا الأمر، لكننا التزمنا بذلك حتى النهاية، أي أننا كنا خمسة من العلماء، وأُضيف ثلاثة آخرون، فأصبحنا ثمانية.

وكان من المقرر أن يصبح عددنا ما بين (١١ـ١٥) شخصاً على أن يكون ثلاثة أشخاص من الاحتياط، وهكذا كان الآخرون من غير العلماء، وبقي عددنا خمسة عشر شخصاً، وكنّا نتغير لكن العدد بقي على حاله. بناءاً على هذا، فإننا حافظنا على هذا التوازن، وهذه الفقرة كانت تحظى بتأييدنا وبقينا أوفياء لها، فعندما شكّل المهندس بازركان الحكومة، دخلها من انتسب إليها منّا، فاستبدلناهم بخمسة آخرين، ولما استشهد آية الله المطهري أضفنا غيره، وعندما استقالت الحكومة لاحقاً، وأُنيطت الأمور التنفيذية بالمجلس أضفنا شخصين، فبقي عددنا على حاله، ثم خرج ثلاثة فأضفنا اثنين، فكان عددنا ما بين (١٥ـ١٧).

*** لقد كان الشيخ منتظري يعد من العلماء المجاهدين، فيطرح هنا سؤال هو: لماذا كانت الشخصيات العلمائية البارزة تحتل أعلى المستويات، بينما الشيخ منتظري لم يكن ضمن ذلك المجلس؟**

* عندما قمنا بتشكيل المجلس كان آية الله منتظري في السجن فكان غائباً، ثم إنه توجه إلى قم بعد إطلاق سراحه، وكنّا قد قررنا أن لا يكون بيننا من له حضور رمزي؛ إذ كان مجلس الثورة يعمل ليلاً ونهاراً، ورغم ذلك كان الشيخ

منتظري يحضر جلساتنا بشكل منتظم في إحدى الدورات، وبعد الاستفتاء على الدستور برزت مشاكل، فكان الشيخ المنتظري يشارك بشكل منتظم، ولعله كان يشاركنا في التصويت.

*** ما هي هذه المشاكل؟**

* إنها مشاكل تخص المجتمع، إذ حدثت أمور كثيرة، منها ما حصل بعد إدراج مبدأ ولاية الفقيه في الدستور حيث كانت هناك الكثير من الأحزاب العميلة تعارض ضد المبدأ.

كما كان هناك أناس آخرون تفرض شخصياتهم أنّ يكونوا الأوائل في المجلس، وربما كانوا بمستوانا وأفضل منّا، غاية الأمر أننا لم نرد أن نوسّع المجلس كثيراً، بالإضافة إلى أننا كنا نحاول مراعاة التوازن.

*** نقل عنكم قولكم: إنّ الشهيد مطهري كان أول من أناط به الإمام مهمة تشكيل الحكومة الإسلامية، ومن جانب آخر، المعروف أنّ الشهيد المطهري هو الذي عرّف المرحوم المهندس بازركان للإمام لغرض تشكيل الحكومة، وقد أكّد الإمام لاحقاً: « إنني عيّنته ـ بازركان ـ رئيساً للوزراء بتأييد الآخرين، ولم يكن لدي رأي معين»، وهذا ما أدلى به الإمام بصراحة عندما اتخذ موقفه ضد حركة الحرية.**

وقد نقل عنكم قولكم: في إحدى جلسات مجلس الثورة حيث كان الإمام حاضراً قدّم الشهيد المطهري المهندس بازركان[1] للإمام وقد وافق ﷺ عليه.

كيف يمكن الجمع بين هذين الأمرين، وهما: أنّ الشهيد المطهري هو الذي كان مكلّفاً بتشكيل الحكومة، وأن المهندس بازركان هو الذي كُلّف في خاتمة المطاف بتشكيل الحكومة؟

* لا أظنني قلتُ ذلك بهذا التعبير، فلقد كان مرادي من (الدولة الإسلامية) هو (الحكومة الإسلامية)، ولقد تشكلت الحكومة الإسلامية رسمياً في مجلس

---

(١) أول رئيس وزراء بعد انتصار الثورة الإسلامية.

الثورة، ومجلس الثورة هو الذي اقترح على الإمام﵀ تنصيب المهندس بازرگان رئيساً للوزراء.

ومعنى تكليف الشهيد المطهري هو أنّ الإمام﵀ أصدر له أول حكم قائلاً: اذهب إلى طهران وقم بهذا الأمر، وليس أنه يأتي ويقيم الحكومة بما تعنيه من سلطة تنفيذية.

وعليه فإنّ ما قيل حول هذا الحكم من قبلي أو من قبل الآخرين إنما كان بهذا المنظار، وإنني لستُ أتذكّر إنّ أحداً قال أنّ الشهيد المطهري كلف بتشكيل الحكومة.

*** هذا هو التعبير على وجه الدقة؟**

* إن كنتُ أنا قلته فقد كان هذا مرادي.

وفيما يخص سؤالكم حول عدم تدخل العلماء في الحكومة، فإن مثل هذا القرار لم يكن مطروحاً في أي وقت، ولم يجر مثل هذا البحث حتى بيننا حول تدخل العلماء في أعمال الحكومة وعدم تدخلهم. أو ما هو المستوى المسموح به للتدخل وغير المسموح به؟ فكانت تطرح آراء في المحافل الخاصة، وكان هنالك من يوافق عليها ومن يخالفها، لكننا لم نتوصل إلى مثل هذا القرار أبداً.

*** ماذا كان رأي الإمام﵀؟**

* لم يكن الإمام﵀ قد توصل إلى هذا القرار، وهذا ما كان يتبين من خلال ممارسات الإمام، وقد اتخذ هذا الموضوع طابع الجدية عندما كنّا نريد إقامة انتخابات رئاسة الجمهورية لأول مرة، فكان مرشحنا آية الله بهشتي، وقد أثير هذا الموضوع يومها، فلم يوافق الإمام على ترشيح عالم دين لرئاسة الجمهورية.

وهذا ما يتعلق بتلك الفترة، ولقد كانت هنالك آراء فيما يتعلق بكون مهمة مجلس قيادة الثورة لم تكن من صنف العمل التنفيذي، وكان الإمام﵀ يقول منذ البداية: «إنّ مجلس الشورى مكان مناسب للسادة العلماء»، وقد سمع رأي الإمام

هذا مراراً منه، وحتى أنه قال لنا لدى ترشيح آية الله بهشتي لرئاسة الجمهورية: «إهتموا أنتم بالمجلس أكثر».

كما أنّ المرسوم الذي أصدره الإمام فيما يخص مجلس قيادة الثورة لم يكن المجلس يمارس مهاماً تنفيذية في البداية، ولقد كتبنا في اللائحة التي وضعناها لمجلس قيادة الثورة والصلاحيات التي حددناها بأن يتولى هذا المجلس مسؤوليات البرلمان والملك، لأننا لم نكن نمتلك دستوراً جديداً بعد.

وفي الحقيقة فقد انتقلت المهام التي كانت بيد (الشاه) والبرلمان وقتذاك إلى مجلس قيادة الثورة.

*** يستفاد من المصادر والوثائق المتوفرة أنّ قضية تسليم المناصب التنفيذية ـ وليست التشريعية والقضائية ـ لعلماء الدين كانت مثارة منذ مطلع انتصار الثورة، حتى نقل عن الشهيد بهشتي أنه كان من المعارضين.**

ويبدو من خلال تعمقنا قليلاً أنكم بالذات كنتم من الموافقين على هذه الفكرة من بين كبار المسؤولين، فلمّا تحدثنا مع السيد علي مطهري قال لنا: كنت يوماً جالساً في السيارة مع المرحوم والدي والشيخ رفسنجاني ودار الحديث بينهما، فقال الشيخ رفسنجاني لوالدي: لماذا تعارض تسلّم علماء الدين للمسؤوليات؟ حتى أنه ذكر اسماً وقال: إنّ فلاناً عالم الدين هو الأجدر، فلماذا لا يكون هو؟

حسناً، إنّ الشهيد مطهري لم يكن موجوداً في عشية الانتخابات لرئاسة الجمهورية، فيبدو أنّ هذا البحث كان مطروحاً منذ البداية، وأصبح أكثر جدية على اعتاب انتخابات رئاسة الجمهورية.

* لقد قلتُ أنّ هذه الفكرة كانت مثارة في المحافل الخاصة، وكانت تطرح حولها آراء، ولما دوّنّا قانون مجلس قيادة الثورة لأول مرة، وحظي بمصادقة الإمام أنيطت مسؤوليات (الشاه) والبرلمان بمجلس قيادة الثورة، فـ(الشاه) كان يتحمل مسؤولية تنفيذية، فلم يكن الأمر يحتاج أن نتوصل إلى قرار، فلقد قام الإمام بتشكيل لجنة منذ الأيام الأولى، فما كان عمل اللجنة يا ترى؟ إنه كان شبه

تنفيذي؛ إذ قال الإمام رحمه الله للمرحوم الدكتور حائري اليزدي ـ الذي كان في أمريكا ـ: «تولّ أنت مسؤولية سفارتنا في أمريكا»، فكان أول سفير في أمريكا.

أريد القول أنّ مثل هذه التصورات كانت في حدود البحث داخل المحافل السياسية دون أن يجري التوصل إلى قرار.

*** لماذا كان هذا الرأي قائماً بشكل جدي بأن لا يتدخل العلماء ـ وهم القادة الحقيقيون للثورة ـ بالأمور التنفيذية؟**

* إنّ الذين كانوا يصرحون بذلك كانت ولا زالت لهم استدلالاتهم، وإنني لازلت غير مقتنع باستدلالاتهم. فكان دليلهم أنّ للعمل التنفيذي من يؤيده ومن يخالفه، وفيه النجاح والفشل والرضا وعدم الرضا ويجب إنّ يترفّع العلماء بحيث ينأوا بأنفسهم عن مطالبات الناس، فكانوا يقولون أنّ المؤاخذات التي تطال الجهاز التنفيذي تضر بقداسة العلماء، فيجب أن يمارس العلماء دور الإشراف.

هذا جوهر رأيهم، فكانوا يقولون لا ضير بتواجد العلماء في البرلمان، ولا بد من تواجدهم في السلطة القضائية ـ وهو كذلك ـ ولم أكن الرافض الوحيد لهذا الرأي، فقد كان الشهيدان بهشتي وباهنر وكثيرون يشاطرونني الفكرة.

وفي تلك الفترة كان آية الله الخامنئي نائباً لوزير الدفاع، وكان الشهيد باهنر يتولّى مسؤولية في وزارة التربية والتعليم، فكان رأينا أننا لو جعلنا الزيّ ملاكاً، فذلك مما يفتقد لأي منطق ديني، فيجب أن يتصدر الأمور كل من يتمتع بالأهلية، عالم دين كان أم غيره، فعلينا أن ننظر إلى المؤهلات لا إلى الزيّ.

والأمر الثاني: هو أننا كنّا نقول أنّ هذه أنانية بحيث ننأى بأنفسنا عن العمل التنفيذي، ونمارس الأمر والنهي من فوق دون أنّ نتصدى، فيما يكون البعض ممّن يعمل هو المتصدي، لماذا نقوم بذلك؟

إذ يتحمل العاملون المسؤولية ومهمة التصدي والعمل، فيما يتولّى الإشراف الجالسون في مكان آخر دون أن يتحمّلوا المسؤولية، وهم يفتقدون القدر الكافي من المعلومات، أي أنهم عندما لا يباشرون العمل، ولا يمتلكون مافيه الكفاية من المعرفة، فلا قدرة لهم على الإشراف الصحيح؛ لأنهم يطرحون أموراً مثالية نوعاً ما.

فكنت أقول ينبغي أن لا يكون كذلك، فلربما يُساء إلينا إلا أن فوائده أكثر من أضراره، فلا ينبغي أن نقصي الصالحين ممن يدرّون خيراً وبركة على النظام والشعب.

وقد كنا نعرف بأن في ذلك مؤاخذات، لكننا كنّا نقول: إنهم إذا ما ولجوا في الأمور التنفيذية ستكون أيديهم مبسوطة للعمل، وكذلك يكونون على استعداد لتقبّل الانتقاد، فكان مبنانا الديني هو أننا كنا نقول: إلى من كان النبيﷺ ـ مثلاً ـ يوكل أعماله أثناء حكومته في المدينة؟

ألم يكن يتدخل في الشؤون التنفيذية؟ ألم يتولى القيادة أثناء الحرب؟ أو لم يتصدّ الإمام عليعليه السلام للمسؤولية التنفيذية عندما فسحوا له المجال؟ على أي أساس نريد نحن المجيء بهذه النظرية الغريبة في الأمور الحكومية؟ ألم يكن عليعليه السلام عالم دين؟ هذا كان الاستدلال النظري.

غير أنّ القرار الذي تحدثتم عنه قد أتخذ مرة واحدة فقط عندما كلّفنا الإمام بالشؤون التنفيذية، ألم نكن في مجلس قيادة الثورة مكلفين بالتنفيذ؟ أو لم أكن مشرفاً على وزارة الداخلية؟

*** يبدو أنّ هذا [1] يتصل بعجز (السادة) عن ضبط الأمور المتعلقة بالأقضية والمحافظات.**

* لقد حدثت قضية الشهيد بهشتي لاحقاً[2]، وأنا أقول: إنّ الأمر لم يكن كذلك حينها، فكانوا يريدون إصدار مرسوم لي أتولى بموجبه وزارة الداخلية، فرفضت وقلتُ: اصدروا مرسوماً أتولى بموجبه الإشراف على الوزارات.

فلم أكن شخصياً أرغب بدخول الشؤون التنفيذية، لكنني كنت من الناحية الفكرية أؤيد أن لا نقيّد الأمر، وأن نصدر رأينا على أساس الأهلية.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

(١) تصديكم لإدارة الداخلية.

(٢) ترشحيه لرئاسة الجمهورية حيث رفض الإمام ذلك.

الفصل الثاني

تأسيس الحزب الجمهوري

* في مطلع انتصار الثورة أثيرت مسألة ضرورة تشكيل حزب يضم قوى خط الإمام، فبادر أفراد الخلية الأولى ـ على وجه الدقة ـ في مجلس قيادة الثورة ماعدا الشهيد مطهري إلى تشكيل الحزب، وقد ارتفعت أصوات متعددة تقول إنّ الإمام كان في البداية معارضاً تشكيل الحزب قائلاً: « ينبغي أنّ يكون لعلماء الدين دور أبوي بالنسبة لسائر الفئات والأحزاب وأبناء الشعب». حتى أنني عثرت على قول منقول عن الشهيد مطهري مؤداه: إنّ إخوتنا يقومون بعمل لو لم تكن النية فيه لله فإنه خسران، فقد نقل عنه مثل هذا التشكيك، وهو بدوره لم يكن ضمن مؤسسي الحزب، لكن سائر أعضاء الخلية الأساسية في مجلس قيادة الثورة كانوا من المؤسسين، فكان الشهيد بهشتي والشهيد باهنر وآية الله الخامنئي وآية الله موسوي أردبيلي وسماحتكم أعضاء في الحزب.

فهل كان الإمام ﷺ معارضاً واقتنع فيما بعد نتيجة للإيضاحات التي قدمتموها؟ بالرغم من أنّ دور الحزب في تدوين الدستور والمراحل اللاحقة مصيري جداً، فلماذا عارض الإمام ذلك في بداية انتصار الثورة، وأن الشهيد المطهري لم يوافق فيما بعد بالرغم من إيضاحاتكم؟ أم أنّ هنالك اتفاقاً في الرأي كان في البداية على تشكيل الحزب، ولكن كانت هنالك اختلافات على صعيد الجزئيات؟ فكيف كان الأمر؟

* لست أتذكر ما إذا كنتُ سمعتُ من الشهيد مطهري معارضته للتحزب، فلعله صرّح بذلك في مواضع أُخرى.

*** نقل هذا الأمر عن الأستاذ المطهري في المصادر التي أعدها مكتب نشر وثائق الثورة الإسلامية.**

* لستُ أتذكر شيئاً، فلقد كنتُ قريباً من الشهيد مطهري ولو كان له رأي لصرّح به لي. بالإضافة إلى أنه لمّا سافر إلى باريس كانت إحدى مطالبنا أنّ يستأذن الإمام كي نشكّل حزباً، وحينها لم يكن (النظام البهلوي) قد سقط بعد، فرفض الإمام.

ولكنني أقول فيما يتعلق بمعارضة الإمام: عندما كان الإمام في النجف اقترحنا عليه التحزب عن طريق السيد طاهري خرّم آبادي[1] فرفض الإمامرحمه الله، ولما غادررحمه الله إلى باريس أخذت ملامح الانتصار تبدو أكثر، وقلّما كنا نتعرض للخطر، فكان الإمامرحمه الله يقول: سابقاً «إنكم لو شكلتم حزباً فإن النظام سيتعرف عليكم جميعاً ويقضي عليكم».

كما كانت لنا ملاحظات بأن لا نجمع القوى الصالحة فيقضي عليها النظام، إذ لازالت الأمور بيد النظام، وأخيراً حينما اتضح أنّ النظام أعجز من أن يقدر على مثل هذه الأعمال فكرنا بتأسيس حزب، فبعثنا برسالة عن طريق الشهيد مطهري إلى الإمامرحمه الله لكنه رفض أيضاً، وقد سمعنا منه فيما بعد قوله: «لو كنتم قد تحزبتم لكنتم قد فُنيتم ودُمرتم بسرعة».

على أية حال، بعد عودة الإمام إلى إيران، وتشكيل الحكومة المؤقتة ذهبت إليه وتحدثت معه حول التحزب، وقلت له: أرأيت كيف أنّ حركة الحرية مع ما هي عليه من تنظيم ناقص قد تولت تشكيل الحكومة، فيما تفتقد قوى خط الإمام لأي تنظيم؟

(١) آية الله السيد حسن طاهري خرم آبادي، عضو مجلس الخبراء وعضو جامعة مدرسي الحوزة العلمية.

فتأمل سماحته قليلاً ثم وافق، فقلت: حسناً نحن ننطلق بهذا الأمر استناداً لتأييدكم، فقال رداً عليّ: «إنّ الحزب وجود مرحلي، وما دمتم أنتم موجودين الآن فإنني مطمئن، لكنني لا أعلم ماذا سيحدث بعد سنتين ومَن الذين سيتولون إدارة الحزب، لذلك فإنني لا أستطيع تأييد وجود ربما يتغير كل يوم».

لقد سمعتُ منه هذا الاستدلال يومذاك، ثم سمعتُ منه كلاماً آخر فيما بعد إذ قال: « لم تكن الأحزاب ذات تأثير يعتدّ به على امتداد تاريخ إيران، ونحن لم نرَ خيراً من الأحزاب في إيران».

ومما قالهﷺ أيضاً: «إنّ الذين يتحزبون سياسيون، ويلهثون وراء السياسة»، فلم يكن مستساغاً جداً بالنسبة إليه أن نقوم بذلك.

ومن الأمور التي سمعناها عنه أيضاً ذلك المعنى الذي أشرتم إليه من أن الحزب يضم في طياته جزءاً من المجتمع، وأنّ الذين يجب أنّ يتمتعوا بحالة من الأبوّة والتأثير على المجتمع ككل ينبغي أن لا يتنافسوا مع سائر الفئات.

ولكن عندما أدليتُ باستدلالي فيما يخص تشكيل الحكومة من أننا عجزنا عن استثمار القوى المخلصة التي كان سماحته على معرفة بها؛ نتيجة لافتقارنا للتنظيمات تقبّله، فلقد كانت التنظيمات فعالة جداً آنذاك ومنظمة على شكل أحزاب، وكانت البنية والتركيبة الأساسية لجماهير الشعب المسلم وحدها هي الخالية.

لقد كانت هنالك تنظيمات إسلامية، لكننا كنا نفتقر لحزب يتسع للمجتمع الإسلامي برمته، فشعرﷺ بخلوّ الساحة من التنظيمات في وسط القوى الجماهيرية.

ثم إنه تأمل في قضية الحكومة، لذلك لم يطل الحديث معنا، إذ كلفتُ من قبل الزملاء بأن أتحدث معه حديثاً جدياً، وبعد حديث استمر عدة دقائق اقتنع وقال: (اذهبوا وأسسوا الحزب).

ثم بادر لتقديم الدعم بشتى صوره، بل وقدّم الأموال أيضاً، وأكثر من ذلك، فقد أذن بإنفاق سهم الإمام ﷺ في المجالات الثقافية والتربوية للحزب.

*** بما أنّ الحزب قد تأسس في بهمن عام (١٣٥٧هـ ش ـ شباط ١٩٧٩م) أي بعد عدة أيام على انتصار الثورة ولمّا يزل الأستاذ المطهري على قيد الحياة ،فلماذا لم يكن ضمن المؤسسين؟**

* لا أتذكّر ما إذا كان الشهيد المطهري موافقاً على أن ينضم إلى الحزب أم لا، وفي تلك الأيام لم أشعر بوجود هكذا اختلاف بين الشهيد بهشتي والشهيد مطهري، ولهذا فهو لم ينضم، وكان هنالك أمر واحد وهو أننا لم نكن نريد أن يكثر العلماء في اللجنة المركزية ـ وكانت تضم ثلاثين شخصاً ـ فيصور الحزب على أنه(حزب المعممين)، فقد كنا نريدها تضم كافة الفئات من جامعيين وموظفين وتجار وعمال ونساء.

فعلى سبيل المثال: إننا قبلنا اثنين من النسوة في اللجنة المركزية، فلقد كان المجال ضيقاً ولم نكن نسعى لأن نستقطب الطاقات من هذه الشريحة، فلم يكن معنا الشهيد المطهري والشهيد مفتح والسيد مرواريد والمرحوم اللاهوتي، كما لم يكن معنا الكثير من رفاقنا في الجهاد من قبيل الشيخ رباني أملشي وآخرون، فكان المجال مفتوحاً لأن يلتحق بنا هؤلاء، وقد التحق بنا البعض فيما بعد.

فلم نكن نرغب أن يزداد عدد العلماء في الحزب، فلا ينبغي النظر إلى هذه القضية على أنها معقدة، ففي رأيي أنها لم تكن معقدة وقتذاك.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

الفصل الثالث

الاستفتاء الشعبي حول الجمهورية الإسلامية

*** لقد أُثيرت شبهة كبيرة فيما يخص الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، بما مضمونها: أنّ الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية قد أقيم على عجل؛ لاستغلال حماس الجماهير ومشاعرها باتجاه ترسيخ النظام السياسي الذي يرومه علماء الدين.**

ومرادهم: أنّ الإمام ﷺ هو الذي فعل ذلك، لكنهم لا يصرّحون بذلك، فيقولون: إنّ علماء الدين كانوا يسعون لكسب أصوات الجماهير لصالح الجمهورية الإسلامية في ظل جو ثوري، والشبهة هي: لماذا أجرى الاستفتاء بهذه العجلة؟ ولماذا باسم الجمهورية الإسلامية؟

وأنقل هذه العبارة: قال أحد المتحدثين أثناء أحد الاعتصامات التي شهدتها أحداث الثامن عشر من تير[1]: «لقد ثرنا من أجل الحرية، لكننا تمتعنا بالحرية من (٢٢بهمن ١٣٥٧ « آذار ١٩٧٩») إلى (١٢فروردين ١٣٥٨«شباط ١٩٧٩») فقط، وبعد ذلك ذبحوا الحرية على أعتاب الجمهورية الإسلامية، ونحن لازلنا مكّبلين، والآن نريد الحصول على الحرية!».

* أولاً أرى أنّ إطلاق هذا الكلام في غاية الإجحاف، ولست أدري من الذي أطلق هذا الكلام، فمن الذي قام بالثورة؟

إنّ علماء الدين والقوى الدينية هم الذين قاموا بالثورة يتقدمهم الإمام، والجماهير نزلت إلى الشوارع بدعوة من علماء الدين الذين كانوا يتقدمون

---

(١) أحداث جامعة طهران عام ١٩٩٨.

صفوف الجماهير، وحينها كان المنافقون وعناصر فدائي الشعب وسائر التنظيمات ضمن النضال، وكانوا يعانون الكثير من الصعوبات، لكنهم لم يقوموا بالثورة .

فالإمام والشعب وعلماء الدين هم الذين قاموا بالثورة، إذن يفترض أنّ يقول: لماذا قام الشعب وعلماء الدين بالثورة.

وأذكر لكم أمراً ظريفاً دوّنته في مذكراتي: وهو أنّ بهرام آرام ـ من أقطاب المنافقين الذين انشقوا فيما بعد، وكنتُ أقدم لهم الدعم ثم توقفتُ عن دعمهم بعد الانشقاق، والتأكد من انحرافهم ـ طلب مني اللقاء وذلك عن طريق أحد التجار؛ اذ كان هارباً ويعيش متخفياً.

فذهبتُ إلى دار السيد (غيوران) الذي كان من التجار، وأصبح هو وزوجته أعضاء في منظمة المجاهدين، وجاء هو أيضاً، فجلس هكذا ماداً رجليه أمامي واضعاً سلاحه إلى جانبه، وقال: لماذا لا تساعدنا؟

قلت: إننا نقدم الدعم من أجل الإسلام.

قال: ألسنا نكافح ضد (الشاه)؟ أو لسنا نشترك معكم في الهدف بالكفاح ضد (الشاه)؟

قلت: إنكم تناضلون ضد (الشاه) كي تأتوا بشخص على شاكلة ستالين إلى الحكم، لو قدر أن يحلّ ستالين محل (الشاه) لما ناضلنا، فنحن نجاهد لنأتي بنموذج علي عليه السلام بدلاً عن (الشاه).

وقد كان فظاً إلى الحد الذي أوشك فيه على أن يأخذ سلاحه وينتقم مني، فلقد كان مهماً بالنسبة إليهم أن نقدم لهم الدعم.

لقد كان الشعب يريد الإسلام حقاً، وبطبيعة الحال إنّ الحرية والقضايا الاجتماعية في غاية القداسة، لكننا كنا ننشد الحرية في إطار الإسلام، وكان للوطن وزن كبير بالنسبة إلينا ولكن الوطن المسلم، والناس ألقوا بثقلهم لهذا السبب.

إذن فكلام هذا الرجل عبث، فهل جاء بشعار (استقلال ـ حرية ـ جمهورية إسلامية) بعد ١٢ فروردين؟ أولم تطلق الجماهير هذا الشعار أثناء التظاهرات المليونية؟

لقد كانت هنالك فصائل ترفع لافتات في صفوف أمواج الجماهير تدعو فيها لأمور أخرى، وأخذوا يتحدثون بعد انتصار الثورة ـ ومازالوا ـ بصوت عال.

ثانياً: إنّ قولهم: لقد أُجري الاستفتاء على عجل يعدّ حكماً خاطئاً، فعندما كلّف الإمام المهندس بازرگان حدد له ثلاث مهام هي:

١ـ إدارة شؤون البلاد لا سيما إجراء الاستفتاء، والرجوع إلى أصوات الجماهير فيما يتعلق بتغيير النظام السياسي للبلاد إلى الجمهورية الإسلامية.

٢ـ تشكيل مجلس الخبراء ـ الذي عبّر الإمام عن أعضائه بالمؤسسين ـ ممن ينتخبهم الشعب لتدوين الدستور الجديد.

٣ـ انتخاب مجلس نواب الشعب استناداً للدستور الجديد.

فالحكومة المؤقتة إنما جرى تشكيلها من أجل هذه الأهداف الثلاثة، فلم يكن هنالك توقيت، لكن هذا هو الهدف، فكان أول عمل هو أن ندوّن الدستور لمعرفة ما يكون عليه شكل النظام، وكان علينا أن نسأل الشعب عمّا قمنا به.

وهل يصح أن لا نسأل الشعب، ونضع ذلك في الدستور؟، ثم نعرضه للاستفتاء إلى جانب الدستور، وحينها لم نرجع إلى الشعب حول ولاية الفقيه والتي أُضيفت فيما بعد، والشعب قد صوّت عليها؛ لأنها تمثل مصداقاً للنظام الإسلامي. إذن ما يتصورونه من أننا كنا عجولين ليس صحيحاً؛ إذ دعانا الإمام ﷺ وقال: «ليكن عملكم الأول هو أنّ ينتخب الشعب نظامه؛ لكي يكون ما نقوم به في إطاره، وهم يسألوننا عنه»، ولو أننا كنا نطالب بفرصة في مورد ما، فإنه كان يمهلنا قليلاً؛ إذ كان الإمام ﷺ جاداً في استحصال رأي الشعب، وعلى ضوئه نُنظم الدستور، وهذا ما حصل.

فليس صحيحاً أننا كنّا قلقين، فلم نكن كذلك في أي وقت؛ لأننا كلما أجرينا انتخابات أو استفتاء فيما بعد بادر الشعب وعبّر عن رأيه بشكل واسع.

*** يقولون: لماذا عرض نموذج الجمهورية الإسلامية للتصويت بـ(نعم أو لا)؟**

* كان البحث يدور داخل مجلس قيادة الثورة عن: ماذا نسأل الشعب؟ كان البعض يقول بأن نأتي ببعض الأسماء من قبيل(الجمهورية الإسلامية)، (الجمهورية الديمقراطية) و(الجمهورية)، والشعب ينتخب منها ما يريد.

وقد اختلفت الآراء، فذهبنا إلى الإمام فقال: لقد انتخب الشعب مسبقاً، وممّا قاله الإمام هو: «إنكم بجدالكم في هذه القضية إنما تصادرون حق الشعب، والشعب قد أعلنها جمهورية إسلامية، فهل عارض أحد لحد الآن سوى اليساريين الذين كانوا يطلقون كلاماً آخر وقتذاك؟ فلقد عبّر الشعب عن قوله ورأيه».

ونظراً للايضاحات التي جرى طرحها، وأن المعارضين كانت لهم صحفهم، وكانوا يعبرون عن مكنوناتهم من خلال الإذاعة، فقد كان الشعب يدرك معنى الشعار الذي أطلقه، كما أنه كان يدرك مغزى معارضته وهو قادر على الانتخاب، فكان كلام الإمام منطقياً إذ قال: سلوا الشعب.

فكانت الأحزاب تتصور أنّ الجماهير تؤيدها، فمثلاً كانت مجاميع من الشباب تلتف حول فدائي الشعب والمنافقين، فكانوا يتصورون أنّ هؤلاء هم الشعب، لكنهم أدركوا فيما بعد أنهم لم يكونوا كل الشعب.

*** قبل يوم من الاستفتاء خاطب الإمام ﷺ أبناء الشعب قائلاً: «بإمكانكم أن تكتبوا اسم النظام السياسي الذي ترغبون فيه خلف الاستمارات، ولا يلزم أن تقولوا كلا فقط»**[(١)].

---

(١) نص عبارة الإمام (قدس سره) هو: «أناشد الجميع بأن يصوتوا لصالح الجمهورية الإسلامية، وبطبيعة الحال إنكم أحرار بأن تصوتوا لما تريدون، وأن تدرجوا في الاستمارات المدون عليها (نعم) و(لا) ما تشاؤون في حقل (لا) وليس ضرورياً أن يكون (لا) بالذات، ولكم الحق بأن تكتبوا في تلك الاستمارة (الجمهورية الديمقراطية) أو(النظام الملكي) أو ما شئتم، فأنتم أحرار». صحيفة النور: ج٣، ص٤٦٨.

وخلال لقائنا مع السيد صادق الطباطبائي الذي كان مشرفاً على إجراء الانتخابات قال: لقد حصلنا على الإذن من الإمام بأن يكتب كل شخص أي شيء آخر يريد خلف الاستمارة.

واللافت للنظر أنه قال: لقد كُتبت أشياء أخرى بما مجموعه (٣١٣) ورقة.

❃ وهو كذلك، فأثناء الحملات الدعائية أدلى كل شخص بما يريد، فلقد كان لجميع الأحزاب إعلامها، ونحن الذين كنا نفتقر للصحيفة، فكانت هذه النتيجة بالرغم مما قيل.

❃ ❃ ❃﴿❃﴾❃ ❃ ❃

الفصل الرابع

وضع الدستور

*** لمّا أجريت انتخابات مجلس خبراء الدستور حاز الحزب الجمهوري الإسلامي بتحالفه مع جماعة العلماء المجاهدين على غالبية المجلس، وكانت النتيجة تدوين الدستور الذي شكّل ـ مع التغييرات الرمزية التي أجريت عليه ـ أساس النظام.**

وقد قال الشهيد بهشتي عبارة مهمة جداً في ذكرى انتصار الثورة هي: « لو لم يقم الحزب بأي عمل على مدى هذه السنة سوى تدوين مسودة الدستور عن طريق ممثليه في مجلس خبراء الدستور ـ الذين أصرّوا على أنّ يطرحوا تلك المسودة لاستفتاء الشعب ـ وتغييرها بما يتناسب مع نظام الجمهورية الإسلامية لكفى الحزب خدمة»، أي أنّ أعظم خدمة أسداها الحزب كانت إرساءه لقواعد وأُسس ولبنات الدستور على أساس النظام الذي يطمح إليه الشعب.

السؤال هنا هو: إنّ اثنين من معاوني الإمام الأساسيين ويعدان الآن في الحقيقة الرجلين الأساسيين في النظام والثورة ـ أي آية الله الخامنئي وسماحتكم ـ لم يترشحا لانتخابات مجلس الخبراء، ما هو السبب؟

* لقد كنّا في مجلس قيادة الثورة، وكان لدينا الكثير من الأعمال، كما استلمنا مسؤوليات أُخرى، ولمّا خرج الشهيد بهشتي حيث لم تبق أمامنا من حيلة، أي إننا وجدنا أنّ مجلس الخبراء يحتاج إلى مدير قوي، وكان واضحاً أنّ العلماء الموجوديين لا يقدرون على إدارة الاجتماعات؛ إذ كان عملاً شاقاً.

وقد تكرّم مجلس قيادة الثورة وسمح بأن يذهب الشهيد بهشتي إلى مجلس الخبراء وقتذاك، فلم تكن لدينا فرصة لأن نحك رؤوسنا، فكنا نعمل منذ الصباح الباكر وحتى ساعة متأخرة من الليل.

*** ولكن الدستور على درجة عالية من الأهمية، وقواعد النظام كانت تُشيد داخل مجلس الخبراء.**

* لم نكن قلقين بشأن الذين كانوا يتوجهون إليه، فلقد كان المهم أنّ لا تسمح الطاقات التي تنوي العمل بأن تتعطل أعمال البلاد الأكثر أهمية، وقد كنّا مرتاحي البال بشأن مجلس الخبراء، حيث كان الشهيد بهشتي يدير الجلسات هناك، وهذا يعني أننا كنّا هناك بأجمعنا تقريباً.

وكانت هناك شخصيات مؤثرة مثل آية الله المنتظري وآخرين، وكان واضحاً منذ البداية نوعاً ما من الذي سيفوز، كما أنّ العلماء كانوا على استعداد لدخول الانتخابات، فلم نكن قلقين بشأن تشكيلة مجلس الخبراء؛ لذلك لم نشترك، بالإضافة إلى أننا لم نكن لنغفل عن أمور البلاد ولو لحظة واحدة، فكان علينا المثابرة باستمرار.

*** في البيان الذي أصدرته اعتذرت من الشعب، وذكرت أنّ السبب في الانصراف عن الترشيح هي الإصابة والجروح الناجمة عن محاولة الاغتيال.**

* بالنسبة لي شخصياً كنت أعمل لبعض الوقت، ولكن القرار الجوهري كان أن لا ندخل مجلس الخبراء.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

الدستور ومبدأ ولاية الفقيه

* خلال المباحثات الأولى في مجلس الخبراء ـ التي طالت نوعاً ما، وقد كان الإمام من بين المنتقدين لطول اجتماعات الخبراء ـ لم تطرح ولاية الفقيه على بساط البحث، فلم يثر أي حديث عن ولاية الفقيه في الخطوط والأهداف العامة لمسودة الدستور وحتى في اللجان الأولى أي اللجان السبع التي خصصت وشملت: الأُصول العامة، والخط، والدين، والتاريخ، وحقوق الشعب، والأُمور المالية، والاقتصادية، واللجان الثلاث الخاصة بالسلطات الثلاث، ولم يرد كلام عنها في الدستور.

ونقل عن الشهيد بهشتي قوله: « لقد أوقفنا جلسات مجلس الخبراء لعدة أيام، وركّزنا البحث حول هذه القضية فقط، ثم جئنا بها إلى أروقة المجلس وصادقنا عليها»، وحينها كان هنالك موافقون ومخالفون، وكان من أبرز المخالفين مقدم مراغئي.

ويبدو أنّ بني صدر قال: لا اعتراض لدي على ذكر ولاية الفقية في الدستور، غاية الأمر أننا لا نمتلك مصداقاً في الخارج لها سوى الإمام، فإذا كان الدستور يوضع لما بعد الإمام فأين هو الولي الفقيه الجامع للشرائط الذي بإمكانه النهوض بالولاية؟

فقال الشهيد بهشتي رداً عليه: «سيكون هنالك مجلس يضم فقهاء بإمكانهم التوفر على مواصفات فقيه جامع للشرائط بصورة مركبة، وينهضون بأمر القيادة بصورة جماعية» .

ويبدو أنّ مجلس فقهاء القيادة الذي ورد بادئ الأمر في الدستور جاء للإجابة عن هذا التساؤل: ما نفعل إذا لم يكن لدينا فقيه جامع؟ وكان من بين الموافقين في تلك الجلسة المهندس عزة الله سحابي الذي دافع بكل قوة، وقد قال قبل سنوات في حديث أدلى به لأحدى الصحف: أنّ ولاية الفقيه لم تكن مدرجة في الدستور ولم يكن هذا الأمر مقرراً، والشهيد آيت كان أول من طرحها، ومراده أنّ ولاية الفقيه كانت ثمرة عمل وسعي حزب الكادحين ومظفر بقائي!

وكأن كلاماً لم يجر بخصوص هذه القضية فيما سبق، فمثلاً لم يكن ثمة وجود لدرس ولاية الفقيه للإمام ﷺ في النجف، وإذا بجماعة من الناس يقفون وراءه فتبدل إلى ولاية الفقيه!

فعندما يساق الموضوع بهذه الصورة إلى المحافل والمنابر والجرائد يواجه شبابنا مشكلة إزاء أصل القضية من أنّ هذا الأمر لم يكن له أي وجود، وأنّ تنظيمات سياسية من قبيل حزب الكادحين هي التي طرحت القضية في مجلس الخبراء ومن ثم استحصلوا رأي الشعب.

* هنالك عدة محطات انحراف في هذه الشبهة التي أثاروها، وبالطبع ثمة قدرٍ من الصحة في أن ولاية الفقيه لم تكن مطروحة في المسودة، كما لم تكن فيها حينما جيء بها إلى مجلس قيادة الثورة وراجعناها وأصلحناها.

ولما قدمناها إلى العلماء والإمام والآخرين لم يضيفوها.

ولكن بعد دروس ولاية الفقيه التي ألقاها الإمام في النجف وطبعها ونشرها هنا ككتاب كان يدرس في اجتماعات الثوار كانت فكرتنا هي إذا كان النظام إسلامياً فستقوم ولاية الفقيه بشكل تلقائي، ولكن كيف تزج في هيكلية النظام وهل من الضروري أن تطرح في الدستور أم لا؟ هذا مالم نكن قد بحثناه أبداً.

لم يحصل أن جلسنا وبحثنا أين يجب المصادقة عليها، أما قولهم بأن الشهيد آيت هو أول من طرحها فلستُ أعلم ماذا جرى في مجلس الخبراء.

*** لكنه وبهذا القدر لم تراع الأمانة في طرح الموضوع، فكما تشهد تفاصيل محادثات مجلس خبراء الدستور أنّ أول من طرح الموضوع السيد محمد كياوش ممثل خوزستان خلال الجلسة الثالثة الرسمية، وتلاه الشيخ عبد الرحمن الحيدري ممثل إيلام.**

ثم تلا المرحوم آيت نص مقترحهما باعتباره سكرتير الجلسة لغرض التصويت، وهذا ما يتعلق بالجلسة الرسمية، وأنّ التقارير المنشورة حتى الآن عن جلسات اللجان تثبت أنّ هذا الموضوع كان مطروحاً قبل ذلك بجدية.

* نعم، فقبل أنّ يبدأ اجتماع مجلس الخبراء ألقى آية الله منتظري محاضرة ولقاءً صحفياً، وقال بصراحة: يجب أنّ يدار نظامنا بولاية الفقيه، وبإمكانكم الحصول على ذلك في مذكراته، بل وبياناته التي جمعت، فلقد كان أول من ألّف كتاب ولاية الفقيه، وقد قبلنا برأيه الفقهي.

إذن من الذي طرحها ياترى؟ إنه آية الله المنتظري الذي طرحها، وقد ذكرتها وسائل الإعلام، و(كيهان) تحتفظ بذلك في أرشيفها، وبإمكانكم الرجوع لمذكرات آية الله منتظري.

*** لماذا صادق الإمام ﷺ على المسودة عندما قدّمت لـه؟**

* قلتُ: أنّ هذه لم تكن فكرتنا، فلم نكن قد دوّنا دستوراً قبل هذا، ولم تكن لدينا تجربة، وكنا نتصور أنّها تأتي في مرحلة لاحقة، ويجب أنّ يكون الأمر كذلك، ولكن حينما طرحت قبلنا جميعاً بأن تذكر.

فالأبحاث التي كانت تجري في مجلس الخبراء كان يدور في مجلس قيادة الثورة ما يوازيها، ولم يكن الليبراليون موافقين، وأبدوا مقاومة، ولمّا جرى التصديق عليها في النهاية ذهبوا إلى الإمام وقدموا استقالاتهم، فقال الإمام: (إنّ شئتم فإنني أقبل استقالاتكم)، لكنه نصحهم بأن لا يفعلوا، إنهم لم يكونوا موافقين.

❁ ❁ ❁(❁)❁ ❁ ❁

الفصل السادس

هيكلية نظام الجمهورية الإسلامية

*** خلال مرحلة إجراء الاستفتاء على الدستور كنت مشرفاً على وزارة الداخلية ومنفذاً للاستفتاء، وقبيل إجراء الانتخابات نقلت عنكم عبارة مفادها: إنّ الانتخابات ستكون ديمقراطية، غاية الأمر إنك أبديت وجهة نظر فيما يخص الدستور، قلت فيها: «إنني شخصياً لدي مؤاخذات ومقترحات بشأن هذا الدستور».**

وفيما بعد طفحت نواقص الدستور رويداً رويداً، وجرى أول إعادة نظر في الدستور بعد عشر سنوات، فهل تتذكرون أي الموارد لم ترد في الدستور؟ وهل جرى تلافي هذه النواقص لدى إعادة النظر أم لا؟

أضف إلى أنّ الإمام بالرغم من أنه لم يبد وقتذاك وجهة نظر معينة فيما يخص مجيء ولاية الفقيه في الدستور، لكنه قال فيما بعد رداً على الليبراليين ما مضمونه: «إنّ الصلاحيات الممنوحة في الدستور للولي الفقيه هي عماد الصلاحيات، وإن السادة العلماء إنّما اقتنعوا بهذا القدر مداراة منهم للمثقفين وضمان تصنويتهم، لكن الصلاحيات التي منحها الله للولي الفقيه أكثر من ذلك بكثير».

وقد أُضيف لفظ (المطلقة) لدى إعادة النظر، على أية حال، لقد قلت حينها إنه يعاني من مؤاخذات، فماذا كانت تلك المؤاخذات؟

* لست أتذكر ماذا كانت على وجه التحديد، ففي تلك الأثناء حيث كنّا نتدارس مسودة الدستور ونبحثها في مجلس الثورة كنّا نبدي وجهات نظرنا، كانت تقبل تارة وترفض أخرى، فكانت خاضعة للتصويت، فالبحث إذ كان يدور داخل

مجلس الخبراء، لم نكن حاضرين هناك أولاً وقد سمعنا ـ ثانياً ـ بأخبار لم نكن نقبل بموارد منها، أي أننا كنا نفكر بخط آخر.

فعلى سبيل المثال ـ بالرغم من اننا لَم نقم حتى ذلك الحين بعمل تنفيذي ـ كنا نفكر بأن وضعهم لرئيس الجمهورية إلى جانب رئيس الوزراء، وأن رئيس الجهورية بحصوله على أصوات الشعب بكل مشقة يأتي فيختار رئيس الوزراء على نطاق العمل، ومن ثم يرفع يديه عن العمل من شأنه أنّ يؤدي إلى حدوث مشكلة، أي أننا كنا نتوقع أن يكون سبباً في وقوع الاختلاف.

فلم تحدد كثيراً صلاحيات الحكومة ورئيس الجمهورية، وكنا نتوقع حصول تداخل، ونتصور أننا سنواجه مشكلة يوماً ما عندما نتجاوز حدود الصداقة.

هذا كان نموذجاً، ولعل هنالك أموراً أخرى لستُ أتذكرها، على أية حال ما بدا أمامنا حتى ذلك التاريخ تطرقنا إليه خلال إعادة النظر في الدستور.

*** يبدو أنّ الثوريين في تلك الفترة ـ وبسبب الهواجس التي تسيطر عليهم منذ فترة الاستبداد الملكي ـ سعوا إلى توزيع مراكز السلطة أكثر من اللازم؛ لئلا يتمتع أحد بسلطة واسعة، وإنّ جنابكم ليعلم بأن قضية المجالس كانت وقتها في غاية الاحتدام والجدّية، متأثرة على الظاهر بأدبيات الماركسية؛ إذ كانت تطرح الشورى لكل شيء، بل وحتى للقيادة وتتم المصادقة عليها.**

فلعل القلق الذي كانوا يعانون منه في حينه هو الذي دفعهم لتوزيع السلطة بالشكل غير المعقول، مما أدى إلى بروز المشكلات التي تحدثتم عنها.

على أية حال، أريد أنّ أطرح بحثاً نظرياً وهو: ألا تتصورون أنه كان من الأفضل وقتذاك بالنسبة لنظام الجمهورية الإسلامية ـ الذي يعتبر رأي الشعب نقطة الارتكاز فيه استناداً لرؤية الإمام التي تتبلور من خلال تأكيده على أهمية مجلس الشورى وهو القائل « المجلس على رأس الأمور»؛ أنّ نقترب في ذلك التصنيف من النظام البرلماني بدلاً من النظام ذي الرئاستين (الجمهورية والحكومة)؟ أي يقف المجلس على رأس الحكومة بما يعني أنّ كل من يحرز

الأغلبية داخل المجلس، يقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزارة من صميم المجلس كما هو حال النظام البرلماني في بعض الدول الأوروبية.

ألا تتصورون أنّ النظام البرلماني أفضل من النظام الرئاسي الذي كان لدينا؟ ويبدو أنه كان من الأفضل في نظام ولاية الفقيه أنّ نمتلك برلماناً يقف على قمة الهرم، أي أنّ يكون المسؤول الثاني في البلاد هو المجلس بدلاً عن رئيس الجمهورية، وينبثق شخص عن الغالبية في المجلس بصفته رئيساً للوزراء ويستلم الحكومة، ألم يكن في أذهانكم مثل هذا المشروع؟

* لم يكن في أذهاننا مثل هذا لكنه كان من بين المقترحات لدى إعادة النظر في الدستور، وهو كان مقترح أعضاء المجلس الذين كانوا وقتذاك ضمن لجنة دراسة الدستور، فقد كنا نبحث في تأسيس نظام برلماني وكان الشيخ عبد الله نوري الوحيد من بين نواب المجلس المخالف لطرح هذه الفكرة.

*** أي أنّ لجنة إعادة النظر في الدستور كانت تتبنى مثل هذا المقترح.**

* كلا، بل مجموعة النواب الذين اختارهم من المجلس للعضوية في اللجنة، وبإمكانكم قراءة المباحثات. ولعله حصل على نسبة ضعيفة من الأصوات بأن يكون النظام جمهورياً، وكانت من المبررات التي يستند إليها المخالفون هي أنّ النظام البرلماني إنما يكون مجدياً في البلدان ذات الأحزاب الكبيرة والجدية، والبرلمان يتبلور متأثراً بالأحزاب وأن سياسات الأحزاب هي التي تستقطب أو تبعد آراء الشعب، فالنظام الرئاسي هو الأفضل بالنسبة إلينا.

*** أي أن يكون هنالك رئيس للجمهورية، ويلغى منصب رئيس الوزراء.**

* نعم، ولكن نظرية البرلمان كانت مطروحة أيضاً ولها أنصارها.

*** ما كان رأيكم؟**

* لقد اقتنعت بأن يكون رئاسياً وصوّت لذلك، وأعتقد أنّ رأي آية الله الخامنئي كان كذلك.

*** كيف يمكن علاج هذه الازدواجية الموجودة الآن؟ أي لـو عارضـت الغالبيـة في المجلس الحكومة فإن الأمور تصل إلى طريق مسدود.**

وهذه المشكلة لا وجود لها في النظام البرلماني، فبما أنّ رئيس الـوزراء يـأتي إلى السلطة بآراء المجلس فإنه عندما يفقد دعم المجلس؛ إما أن يحـلّ البرلمـان، أو أنه يسقط بنفسه، وفي كلتا الحالتين تعاد الانتخابات، أما في النظام الرئاسي فـإذا ما عارض المجلس رئيس الجمهورية ستتعقد الأوضاع نوعاً ما، وإن كانت المشكلة أقل مما عليه في الدستور الأول، ولكن هنالك مشاكل أيضاً.

* ربما تكـون فيـه مـشاكل ولكـن فوائـده أكثـر، فلقـد اعتقـدنا أنّ المـسؤول التنفيذي بإمكانه العمل بقـوة أكثر إذا اسـتند إلـى أصـوات الـشعب،ولذلك أدلتـه، وبإمكانكم مطالعتها في المداولات.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل السابع

آلية إجراء الانتخابات

* لقد تمت المصادقة على دستور الجمهورية الإسلامية في إيران بأغلبية ساحقة أكثر من الاستفتاء على(الجمهورية الإسلامية)، أي اشترك فيه ما يقرب من (١٥) مليون و(٧٥٠) ألفاً، وصوّت لصالح الدستور (٩٩،٥٪) من الناخبين، وأول انتخابات أُجريت على أساس هذا الدستور كانت انتخابات رئاسة الجمهورية.

وبصفتك مسؤولاً عن وزارة الداخلية كنت المتصدي لإجراء الانتخابات، والموضوع الذي طرح في تلك الأيام هو أنّ تلك الانتخابات كانت يومها تفتقد للرقابة، فقد كان بإمكان الجميع دخولها، واشتركت فيها كافة الأطياف حيث أجرت وزارة الداخلية الانتخابات بحرية تامة وديمقراطية لانتخاب رئيس الجمهورية، وإنني أعتقد أن من الأفضل أن تقدموا توضيحاً حول ما إذا كانت هنالك رقابة يومذاك ـ حتى وإن لم تكن من نمط الرقابة الاستصوابية[١]، بل رقابة أقل وطأة منها ـ أم لا؟

* أولاً، أنوه هنا إلى أمرٍ بخصوص الرقم الذي أشرتم إليه، فثمة ملاحظة مهمة في إحصائية الناخبين المشاركين في الاستفتاء تعاكس مزاعم المعارضين الذين ادّعوا أنّ استفتاء الثاني عشر من فروردين الذي اختير فيه نظام الجمهورية الإسلامية جاء لاستغلال الحماس والاندفاع الذي ساد في بداية انتصار الثورة، فمع مرور الزمن ازداد تواجد الجماهير ووفاؤها للثورة.

---

(١) التي تعني النظر في أهلية المرشحين.

أما ما يخص سؤالكم، فإننا لم نكن نمتلك قانوناً للانتخابات سوى ما أقرّه مجلس قيادة الثورة، فقد وضعنا في مجلس قيادة الثورة قانوناً منح الإمام بموجبه صلاحية ما؛ إذ لم يكن هنالك وجود لمجلس صيانة الدستور في المرحلة الاولى.

*** استناداً للدستور فإنّ الإمام هو الذي كان مسؤولاً في الانتخابات الأولى، أما في المراحل اللاحقة فقد كان مجلس صيانة الدستور.**

* بناءاً على هذا فإن الإمام كان هو المشرف عليها، وفي المقابل ربما لم تكن هنالك مصلحة بأن يتدخل الإمام ويحذف زيداً وعمراً؛ لو كان لدينا مركز آخر لإنجاز هذا العمل لكان الإمام قد أحاله إليه.

*** لقد مارس ﷺ الرقابة عملياً وبنفسه على أهلية المرشحين لرئاسة الجمهورية، فاستناداً إلى رأيه حذف مسعود رجوي، وجلال الدين فارسي ؛ لسببين مختلفين.**

* هو كذلك، لكنني أعتقد بأنه فسح مجالاً لأن يقولا شيئاً، وهذا ما كان في القانون، وكنا قد توصلنا إلى هذا القدر في مجلس قيادة الثورة، وهو: إذا كان هنالك أناس يثيرون الهواجس كأن يشكلوا خطراً، فمن الممكن أن نضيّق آليات التنقية، ولكن كان من الواضح لدينا ما يختاره الشعب، وإذا ما كان هنالك خطر فهو من قبل الأحزاب، فما الضرر الذي استطاع أن يلحقه شخص مثل مقدم مراغئي عندما دخل مجلس الخبراء؟

إنه استطاع أن يطلق قدراً من الكلام، وكان واضحاً من أنّ هؤلاء قليلون جداً أولاً، ولا تأثير لكلامهم ثانياً، حتى مع عدم وجود تزكية.

ونحن لم نكن نفكر بمنع الآخرين من الإدلاء بما يريدون، وكثيرون هم الذين كانوا يتحدثون في المناظرات، وكانت تصريحاتهم تبث من خلال الإذاعة والتلفزيون يومذاك، فكانوا يتحدثون بكل مالديهم، بل كانوا يصرّحون أكثر منا.

فلم نكن قلقين من أن تدخل المجلس ثلة من المناوئين، لذلك دوّنا القانون بإسلوب منفتح قدر الإمكان الأمر الذي يعكس أفكار الشعب في الانتخابات بشكل واقعي.

*** حينها لم تكن وسائل الإعلام الوطنية تحت تصرفكم، بما يعني أنّ بيان مجاهدي الشعب أذيع من التلفاز في (٢٥إسفند ـ آذار ١٩٧٩) بعد إجراء انتخابات المجلس ـ التي اقيمت يوم ٢٢إسفند ـ ادّعوا فيه وقوع التزوير في الانتخابات.**

* على أية حال، إنهم كانوا متنفذين هناك أيضاً؛ إذ لم يكن النظام قد تماسك بعد بحيث تسد الثغرات في كل مكان، لذلك كان من الممكن أن يقع أي حادث، لكننا لم نكن قلقين من تصويت الشعب.

لربما تكون الكثير من الأمور غريبة بالنسبة إليكم، لكن أصل القضية هو أننا كنا واثقين من أنّ الجماهير تسير بالاتجاه الذي يصبو إليه الإمام⁢ﷺ.

فعلى سبيل المثال: مما كان يطرحه علينا المهندس بازرگان ورفاقه هو أن لا تدعوا هذا الكم من العلماء يرشحون أنفسهم؛ لأنهم يضيّقون المنافذ على الآخرين، فلقد كان هؤلاء يعلمون أنّ علماء الدين سيفوزون أينما يرشحون، وفي المدن كان أبناء الشعب يصوّتون لصالح علماء الدين، وهؤلاء كانوا يقيدون العلماء قائلين تخلّوا عن شعبيتكم وافسحوا المجال لغيركم.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل الثامن

الحزب الجمهوري والترشيح للانتخابات الرئاسية الأولى

*** لقد ارتكب الحزب الجمهوري الإسلامي خطأً فادحاً أثناء انتخابات رئاسة الجمهورية، وقدّم شخصاً كمرشح عنه هو السيد فارسي الذي انسحب في خاتمة المطاف مضطراً بإشارة من الإمام؛ لإسباب أُثيرت بالأساس من قبل الشيخ علي الطهراني لدواعٍ معينة ، وبما أنّ هذا الانسحاب كان على أعتاب الانتخابات، فلم تعد أمام الحزب فرصة لطرح البديل.**

وفي المقابل حذف قطب المنافقين في الانتخابات، ممّا جعل الساحة تخلو لبني صدر ليفوز بالانتخابات، مما أفرز مشاكل للنظام وجعل حركة الثورة في تباطئ، بل وتتعرض مسيرتها لخطر الانحراف.

لماذا وقع هذا الخطأ؟ أما كان هنالك أناس في داخل الحزب أو خارجه يحظون بدعم الحزب؟

* لم يكن السيد فارسي خيار الحزب الأول، لقد رشح الحزب الشهيد بهشتي، ولكن قد نظمنا كل برامجنا مركّزين عليه، ولكن حُذف الشهيد بهشتي في خاتمة المطاف بسبب ما حيك من مؤامرات.

لقد كان من الأهمية بالنسبة لنا بحيث توجهنا أنا وآية الله الخامنئي ليلاً إلى قم وحضرنا عند الإمام، وكان الإمام لايستقبل أحداً في آخر الليل، ورفضوا أن يعطونا وقتاً، فقلنا إننا قد جئنا من طهران فامنحونا وقتاً، وقد أبدينا إصراراً إذ كان الإمام في الداخل ونحن في الباحة الخارجية للدار، وكان الإمام حينها ينزل دار الشيخ اليزدي.

فنهض الإمام وجاء إلى الممر وجلس ما بين الغرفتين، وتوجهنا نحن الاثنين إلى الممر، ولعل الإمام كان قد اتخذ موقفاً وأراد أن يفهمنا الأمر بهذا النحو، فلم يكن جاداً في المجيء إلى الغرفة التي نحن فيها، أو يدخلونا إلى غرفته، لعلمه بسبب مجيئنا.

وقد أصررنا على الإمام وأطلعناه على وجهات نظرنا وعلى الظروف، فرفض كل ما قلناه، فكان ذلك ثقيلاً بالنسبة إلينا، لكننا كنا نحب الإمام ونوده ونمتثل له، فلقد كنا آمنا بالولاية بكل كياننا، فقلنا له نحن مسلّمون، ولكن اعلم بأننا سنواجه مشكلة، فإنك لا تعرف بني صدر وآية الله بهشتي بقدر معرفتنا لهما.

وكان حينها قد أُطلقت الدعايات المغرضة ضد الشهيد بهشتي؛ إذ كانوا يقولون عنه دكتاتور، وكانوا يلصقون به كل مالديهم من اتهامات، وبسبب هذا الكم الهائل من الدعايات كان الإمام متوجساً، فلقد أصبح موضوع أنّ لا يكون عالم دين رئيساً جدياً هنا.

ولمّا تقرر أن لا يكون عالماً قمنا بالبحث داخل الحزب عمّن يكون بديلاً عن الشهيد بهشتي من غير العلماء، فصوّتت اللجنة المركزية لصالح السيد فارسي، وإنني أعتقد بأننا قد ألقينا بكامل ثقلنا وراءه، فلقد قال آية الله الخامنئي وقتذاك: (إنّ الثورة ستتضرر إذا لم ينتخب السيد فارسي).

وأعتقد أنّ هذا التصريح قد تصدّر صفحات الجرائد، وبطبيعة الحال لم يكن مراده شخص السيد فارسي، بل كان مراده أنّ المسيرة ستنحدر في اتجاه خاطئ.

فلم تكن الغالبية في اللجنة المركزية تقبل الأفكار التي تطرحها أنت الآن، ولم يأخذوا القضية على محمل الجد، ولم يكن بمقدورنا الانصراف وعدم المشاركة في الانتخابات، بل كان علينا أنّ نرشح أحداً، فنحن لم نكن موافقين حتى عندما أرادوا إقصاء السيد فارسي.

*** لو بقي السيد فارسي لربما فاز بالانتخابات.**

* لعله كان يفوز، ولقد أبديت مقاومة كبيرة، لكنهم حينما قالوا: إنه ليس إيرانياً كنتُ مشرفاً على وزارة الداخلية، فقلتُ : (إننا ننفذ أمر الإمام لكنني أرفض هذا الرأي)، وقلتُ في حديث صحفي: (نحن أتباع الإمام ونقبل بما يقول). وأخيراً سلبوا منّا هذه الفرصة، ولو قدّر أن انتخب لكنّا قد سيطرنا على الأمور، ولم نسمح للأفكار المتطرفة أن تمضي قدماً، على أية حال توصلنا في خاتمة الأمر إلى الدكتور حبيبي.

*** لم يكن الدكتور حبيبي مرشح الحزب لكنكم دعمتموه.**

* على أية حال، إنهم أقصوا الحزب في تلك المرحلة بشكل مبرمج، ولذلك قصته الأليمة.

*** نطلب منكم التحدث عن تلك القصة الأليمة.**

* لقد تدخل أناس في تلك الأمور فبدأت المشاكل، وكان من بينها ضيق دائرة مجلس قيادة الثورة، فنحن لم نأت بمجموعة من الأصدقاء الأعزاء الذين كانوا يعتبون علينا، وصغر الحزب هو الذي دعانا لعدم الإتيان ببعض خيرة أصدقائنا إلى الحزب.

وكانت هنالك مؤاخذات في أماكن أخرى، فمثلاً إن جماعة العلماء المجاهدين سبقت الحزب، ونحن بالأساس كنّا من مؤسسي الجماعة ثم تحولنا إلى حزب، لكن بعض الجماعة لم يبقوا معنا، بل أصبحوا معارضين ووقفوا إلى جانب بني صدر، فانفصلنا عن بعضنا تقريباً، لكن علاقتنا أعيدت فيما بعد، أي عندما انكشف خطر بني صدر واقتنعوا بأنهم قد أخطأوا.

*** لا بأس هنا أن تكشفوا لنا عن التداعيات الأولى للثورة، فأشخاص مثل الشيخ علي الطهراني[1]، أو گل زاده غفوري هل انحرفوا نتيجة لتجاهلكم لهم، أم لمؤاخذات كانت فيهم، أم للسببين معاً؟**

---

(١) انحرف كثيراً إلى درجة أنه ذهب إلى صدام حسين وأخذ يبث برامج باللغة الفارسية من بغداد ضد الإمام والثورة وبعد إنتهاء الحرب جاء ذليلاً إلى بلده وأدخل السجن.

* يفترض أن يكون الاثنان معاً، فأولاً: إنّ هؤلاء كانوا يطمحون لأن يكونوا ضمن مجلس قيادة الثورة، في حين أننا لم نكن نستطيع ذلك، وحتى لو أردنا فإن الإمام كان يرفض أن يدخل البعض إلى مجلس قيادة الثورة.

وثانياً: لم تكن هنالك سعة في الأمر، وحينها كانت الروح الثورية بالقدر الذي كنا نتصور أنّ الجميع قد عملوا في سبيل الله، ولا وجود لمثل هذا الكلام، فنحن جميعاً نقدّم التضحيات.

فكنا نتأمل ونعتقد بأن علينا أن نقبل حتى لو أوكلوا إلينا مهمة التنظيف، هكذا كانت المعنويات والطموحات، لكنهم تجاهلوا الحقائق نوعاً ما، فكان علينا أن نخصص لهم مكانة خاصة، أي كان علينا أن نفعل ذلك إن أردنا إدارة البلاد، وهذا ما لم يحصل.

لكننا من ناحية أخرى نعطي الحق لأنفسنا؛ لأننا قد وقعنا تحت وطأة المسؤولية بحيث كانت مثل هذه التوقعات تفوق طاقتنا، فلقد كنا نخضع للضغوط في كل لحظة من لحظات العمل؛ إذ كان كل شيء بحاجة للدراسة، وكنّا قد أسسنا الحزب فتفاقم الابتلاء؛ إذ كان من الصعب إدارة البلاد وتنظيم الحزب، ولهذا السبب ولغيره من الأمور وقع هذا التداعي، أي أنّ هنالك أفكاراً قد كشفت عن نفسها.

فمثلاً، إنّ إمام الجمعة في أصفهان قد نحى منحًى آخر، وماذا كان بمقدورنا أن نفعل في بيت الإمام؟ فالشقيق الأكبر للإمامؒ السيد بسنديده الذي كان رجلاً محترماً، كانت له سابقة تعاون مع الجبهة الوطنية، ويميل إلى بني صدر، ولقد كان مؤثراً في بيت الإمام.

فلم يكن الحال بحيث نلقي بتبعة جميع الأخطاء على عاتق جهة واحدة أو جهتين، وبطبيعة الحال إن هذا القدر مما يمكن القبول به أيضاً، وبالنتيجة فإن هذا

القدر من الإهمال في تلك الظروف لم يكن بكثير، فإنّ مجرد نجاحنا في العبور بالثورة من المسالك الصعبة لدليل على الانتصار.

فمثلاً كان الشيخ علي الطهراني يطمح بأن يعيّنه الإمام إماماً للجمعة، فيما لم يكن الإمام راغباً في تسلّمه منبراً حراً بوجود شخص مثل آية الله الخامنئي، إضافة إلى أنّ الإمام كان حازماً في الأمور التي لم يكن مقتنعاً بها.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل التاسع

السيطرة على وكر التجسس الأمريكي

* تناولنا في هذا الحوار حتى الآن ـ وعلى نحو الإجمال ـ العام الأول من عمر الثورة من بهمن عام (١٣٥٧ش) إلى بهمن عام (١٣٥٨ش)، فقد وقعت خلال هذا العام عدة أحداث مهمة جداً كان بإمكان كل منها أن يكون في غاية الخطورة بالنسبة للثورة، بل يؤدي إلى فناء الثورة من الأساس، منها: فتنة كردستان، وخوزستان، وگنبد، وقضية حزب الشعب المسلم، وقضية السيد شريعتمداري، وعشرات الأزمات كبيرها وصغيرها.

وفي هذه الأثناء تبرز قضية السيطرة على وكر التجسس الأمريكي واعتقال الرهائن ـ التي زادت من سرعة مسيرة الثورة من ناحية، وخلقت لنا أزمة على صعيد السياسة الخارجية من ناحية أُخرى ـ فكان لها وضع مختلف.

فخلال هذه الفترة نرى أنّ الإمام الذي كان قد غادر إلى قم يرجع شيئاً فشيئاً لمباشرة اضطلاعه للأمور، فقد خلق للعدو بقضية الرهائن مشكلة من شأنها أنّ تفصح عن الصراع والتناقص الذاتي بين الثورة، وبين أميركا والاستكبار، واصفاً اعتقال الرهائن بأنه الثورة الثانية.

فكانت هذه الحركة على العكس من سائر الفعاليات التي وقعت في أماكن أخرى؛ حيث غالباً ما كان زعماء الحزب وقادة الثورة والعلماء والسائرون على نهج الإمام هم الذين يدفعون الإمام إلى الساحة، وفي المواقع التي كانت هنالك ضرورة لتسريع حركة الثورة، كانوا يستحصلون التأييد من الإمام، والقضية هنا على العكس، أي أنّ الإمام هو الذي يتحرك في مقدمة المسيرة، الأمر الذي اضطركم أنتم وسائر السادة أن تقفوا وراء هذه القضية.

فنحن نرى أنه وفي اليوم التالي لاحتلال الوكر، أو في نفس اليوم أمر الشيخ مهدوي كني عناصر اللجان الثورية بأن يذهبوا ويخرجوا الطلاب، تدخّل الإمام مباشرة معلناً تأييده للطلاب، مبدلاً حركة طلابية محدودة إلى نهضة وطنية مناهضة لمصالح الاستكبار.

وعلى أية حال، لم تكن السيطرة على احتلال وكر الجاسوسية بأيدي القادة الأساسيين للنظام وهم جنابكم وآخرون، فيبدو أنّ الإمام هو الذي جرّ السادة في هذه المرحلة للسير خلفه، وأرغمهم على اتخاذ موقف.

فحتى عندما أراد مجلس الأمن الدولي عقد جلسة، ودعا إيران لإرسال من يمثلها يبدو أنّ بني صدر أراد الذهاب، فأكد الإمام: إنه إذا ذهب فسوف أعلن عدم علاقته بنا وعدم تسنّمه أي منصب، أي أنه كان يتوقع أن أعضاء مجلس الأمن سيدينون إيران، وهذا ما حصل، وحتى الاتحاد السوفيتي والصين صوّتا ضدنا إدانتنا.

أود أنّ أرى مدى صحة تصورنا هذا عن حركة الإمام في نظركم.

* ما قلته من أننا لم نكن السبّاقين في قضية احتجاز الرهائن صحيح، ولو أوكلت إلينا وجرى التشاور لما أبدينا رأياً مناسباً، وصحيحٌ أننا وقفنا بوجه ماجرى، فنحن لم نكن في إيران؛ إذ كنا أنا وآية الله الخامنئي في الحج قد صعدنا إلى سطح مقر أقامتنا في مكة للنوم، فسمعنا الخبر عن طريق المذياع، لذلك عدنا إلى إيران في اليوم التالي.. وبالطبع كانت مراسم الحج قد انتهت.

وهكذا جرت المراحل اللاحقة، أي كان الطلبة قد نزلوا إلى الميدان، وربما كانوا لا يفعلون شيئاً دون إذنٍ من الإمام، فقد كان لهم وسطاء مثل: السيد أحمد الخميني، وموسوي خوئينيها، وقضية بني صدر التي تحدثت عنها، كل ذلك صحيح.

وكان لدينا الكثير من هذه النماذج، فقد واجهنا مشكلة إذ حاولنا إطلاق سراح السود، وكذلك واجهنا مشكلة لمّا حاولنا إطلاق سراح النساء، وكنا نعاني

مشكلة لاقتطاع وقت للّقاء، وكان قد حضر القساوسة الأجانب فكنا نواجه مشكلة أخرى، ومرة تقرر أن يسلّموا إلى وزارة الخارجية فافتعلوا لعبة.

فكانت تواجهنا في كل يوم قضية داخل مجلس قيادة الثورة، منها القضايا الخارجية، ومجيء مندوب من أمريكا ومن المنظمة الدولية ومندوبين من أنحاء العالم، فلم نكن في كل مرة من المبادرين وإنما كانت مواقفنا عبارة عن ردود أفعال فقط.

*** من المعروف أنّ سقوط الحكومة المؤقتة كان ناجماً عن احتلال وكر التجسس، وهذا الأمر ينكره المهندس بازرگان بقوله: « كنا قد قدمنا استقالتنا قبل أسبوعين من هذا الحادث إلى مجلس قيادة الثورة؛ لأننا كحكومة كان علينا أنّ نلتزم بالقوانين الدولية، ولم يكن بمقدورنا تأييد عملية احتلال الوكر، وأنّ ما يعبّرون عنه بأن الحكومة المؤقتة سقطت إثر احتلال وكر التجسس واحتجاز الرهائن لم يكن هنالك سقوط، وأننا قدمنا استقالتنا طواعية، وكان سببها قضايا أخرى»، ما هي حقيقة ما جرى برأيكم؟**

* انني أتقبّل أنّ بازرگان ورفاقه كانوا قد توصلوا منذ مدة إلى هذه النتيجة، وهي أنهم عاجزون عن العمل، فعندما كان المهندس بازرگان يحضر الجلسات ويواجه أي مشكلة أو يطالب بشيء ولم نصادق عليه، كان يقول: تعالوا أنتم وتولّوا الإدارة.

وعندما كان يلقي أحدنا محاضرة، لاسيما آية الله الخامنئي والشهيد بهشتي اللذين كانا يوجّهان انتقاداتهما أحياناً، فإنه كان يستشيط غضباً، ويقول: لن أعمل ولا أستطيع العمل، هذا ما كنّا نواجهه دائماً.

وقد جاءت الاستقالة السابقة بسبب المصادقة على ولاية الفقيه في مجلس الخبراء، وعقب المصادقة على ولاية الفقيه لم يكونوا مندفعين للعمل، ولكن الأمر أصبح تكليفاً بالنسبة إليهم فبقوا.

وقولكم أنه قال: لقد قدمتُ استقالتي قبل أُسبوعين من الحادث إلى مجلس قيادة الثورة لا علم لي به، ومن المستبعد أن يكون قد قدّم استقالته دون علمٍ مني، ولعل ذلك كان أثناء سفرنا إلى مكة.

وقد قرأت مداولات مجلس قيادة الثورة مؤخراً فلم أعثر على استقالته، لكنني أتقبّل أنهم لم يكونوا راغبين منذ فترة بتولي المهام الحكومية مدة بالحكومة، وكانوا يقولون على الدوام اسمحوا لنا أن نتخلّى.

*** في الواقع إنّ احتلال وكر التجسس هو الذي أرغمهم على ذلك.**

* نعم هذا ما أراه، أي أنّ الأمر وصل بهم حداً وجدوا معه أنهم غير قادرين على أن يجدوا ذريعة أفضل لتقديم الاستقالة كما أنّ الظروف كانت بحيث عجزوا عن العمل.

*** لقد عبّر الإمام ﷺ عن احتلال وكر التجسس بالثورة الثانية، ما هو تصوركم عن هذه العبارة؟**

* بما أننا قررنا أن نكون مريدين وتابعين للإمام على الدوام، فلم نكن نسمح لأنفسنا بالتشكيك بآراء الإمام، فلقد لمسنا الكثير من البركات بسبب آراء الإمام. فكانت هنالك مواطن كان ﷺ يتخذ القرار فيها ولم نكن نفهمها، ثم نرى أنّ الحق معه، وعادة إذا كان ﷺ يقول شيئاً فإننا كنّا نطيعه من صميم قلوبنا.

*** ثم يتضح أنّ قراره كان صحيحاً.**

* لم يكن كذلك دائماً، ففي قضية منع ترشيح الشهيد بهشتي مثلاً، كنا معارضين جداً، ولم نقتنع في نهاية الأمر، ورغم ذلك فقد امتثلنا أمره وأطعناه، ولكننا مازلنا نعتقد أنه كان خطأً.

*** نحن لا نرى الأمر هكذا، فخلال الأيام الأخيرة حينما برزت قضية بني صدر، وطرحت عدم كفاءته السياسية، قال الإمام: «لم أكن أشأ أن يصل بك ـ بني صدر ـ الأمر إلى التحالف مع المنافقين، لكنك بعملك هذا تكون قد حفرت قبرك بيدك».**

أريد القول: ربما كانت نتيجة عمل الإمام هي أن ينزل هؤلاء إلى الساحة ويستلموا الأمور، ويكشفوا عن أنفسهم، ثم يتم إقصاؤهم، وبعد ذلك تواصل الثورة مسيرتها؛ لأنهم إن لم ينزلوا إلى الساحة يكونوا أصحاب حقٍ، ويقولوا لم يسمحوا لنا بدخول الميدان.

* هاهم اليوم يقولون لم يسمحوا لنا.

* **لقد تقلص شرهم حتى حين في تلك المرحلة على أقل تقدير.**

* لو لم نسمح لهم بالعمل منذ البداية لما واجهنا المشكلات، وقد قلت طبعاً إننا توصلنا إلى هذه القناعة تقريباً من أنّ آراء الإمام أفضل من آرائنا، ولم نكن نعتبر أنفسنا بمستوى يمنح الحق لنا لأن نجعل الاصالة لآرائنا في مقابل آراء الإمام، وما قلته ربما يكون من فوائد قرار الإمام.

❀ ❀ ❀﴿❀﴾❀ ❀ ❀

الفصل العاشر

الصراع مع بني صدر والخط الليبرالي

* في بهمن عام (١٣٥٨هـ ـش«١٩٨٠») كتب زعماء الحزب الجمهوري الإسلامي رسالة إلى الإمام تتضمن بعض الموارد التي تحدثت عنها، ويبدو أنك نقلتها إلى الإمام في مستشفى القلب، وهي في الحقيقة تقرير للمشاكل والمصاعب التي أُثيرت من قبل الليبراليين على مدى سنة واحدة.

ولعل غايتكم كانت أن يبدي الإمام تحركاً أكثر، ويحسم هذا الاختلاف لصالح التيار الأصيل للثورة ولنهج الإمام، وفي اللحظات الاخيرة لم تُسلّم تلك الرسالة للإمام مراعاة لوضعه.

وهذا باعتقادي من الأُمور التي اتضحت الحكمة منها فيما بعد؛ إذ جرى تلافي الأُمور بصورة أخرى لاحقاً، وذلك أنك شخصياً كتبت رسالة بنفس المضمون فيما بعد، غاية الأمر إنّها كانت أكثر حدة، وكانت رسالة عام (١٣٥٨هـ ـش) موقعة من قبل سماحتكم وآية الله الخامنئي وآية الله موسوي أردبيلي والشهيد بهشتي، أما رسالة عام (١٣٥٩هـ ـش) فقد كانت خاصة بك.

ويحتمل أنّ هذه الرسالة والرسالة المعبّرة عن التألم التي كتبها الشهيد بهشتي كانتا ذا تأثير هامٍ أدّى في خاتمة المطاف إلى إنهاء الفتنة على مدى أربعة أشهر، بحديث من الإمامﷺ لصالح حزب الله وخط الإمام، وكان في تلك الرسالة مواضيع أُخرى نريد الاستمرار انطلاقاً منها.

قلتم في الجلسة السابقة: لم نكن قلقين من وقوع المجلس بيد أي أحد، ولم نمارس الرقابة كما ينبغي؛ لأننا كنا نعلم أنّ الشعب يسير في خط الإمام، لكن رسالة زعماء الحزب جاءت بسبب ماحدث في انتخابات رئاسة الجمهورية، وأنّ هذا

القلق كان لـه وجود من أنهم قد يتآمرون فيفتعلون قضية أو مبرراً، فيدخلون إلـى المجلس أناساً ينسقون مع بني صدر، ويصادرون مكاسـب الثـورة بـشكل عملـي لصالح المناوئين للثورة والليبراليين.

* لستُ أتذكّر الأمور التي تحدثت عنها، لكننا كنا قلقين حول المجلس، فلم يرتح لنا بال فيما يخص المجلس أبداً.

* لقد قلتم إنكم كنتم مرتاحي البال حول المجلس.

* مرادي هو مجلس الخبراء، فقد كان حديثكم حول مجلس الخبراء، ونحن لم نكن مرتاحي البال هكذا في مجلس الشورى، بـل كنـا قلقـين حقـاً، إذ تحـالف أنصار بني صدر والزمر المعادية للثورة بشكل عملـي للنـزول أكثـر، فكـان ذلـك مبعث قلق بالنسبة إلينا، لذلك فقد عملنا كثيراً ووظفنا الكثير من الطاقات.

* وانتهـت انتخابـات مجلـس الـشورى بانتـصار الحـزب، وبمجـرد تـشكيل المجلس أعلن بني صدر عن طريق صحيفة(الثـورة الإسـلامية) خطتـه لمعارضـة المجلس؛ لأنه كان يتوقع أن يكون المجلس على نسق واحدٍ ويبـدي تعاونـاً معـه، وهذا لم يحصل.

وفي تلك الأيام كتب لائحة عمل رئيس الجمهورية، وكما يقول إنه قام بكشف الحقائق، ففي يوم ٢٨ خرداد ـ أي بعد عدة أيام من تشكيل المجلس ـــ أثـار قـضية أشرطة الشهيد آيت. فبدأت مرحلة جديدة من الصراع داخل البلاد.

وقد دخلتم المجلس بغالبية جيدة، وفي اليوم التالي أعلنـتم أنّ أفـضل خيـار في نظركم الشخصي لرئاسة الوزراء هو الـسيد أحمـد الخمينـي، وقـد سجّل فـي الوثائق أنّ السيد [(١)] فارسي قال في كتاب (زوايا التاريخ): «قال الشهيد بهـشتي: إنّ خيارنا الأول لرئاسة الوزراء هو السيد فارسي، والخيار الثاني هو الـسيد رجـائي، والخيار الثالث هو السيد مير سليم» .

---

(١) جلال الدين فارسي.

وسؤالي هو: هل كان رأيكم الشخصي أن يصبح السيد أحمد الخميني رئيساً للوزراء؟ لأن بني صدر كان مؤيداً للسيد أحمد لكن الإمام رفض ذلك، وهل كان رأي الحزب كما ذكر السيد فارسي في كتابه؟

* لستُ أتذكّر ما إذا كنت قد قلتُ مثل هذا الكلام بشأن السيد أحمد داخل مجلس الشورى، وإذا ما قلته فيفترض أن يكون موجوداً ضمن مداولات المجلس.

*** يبدو أنكم صرحتم بذلك في اليوم التالي لانعقاد المجلس.**

* لستُ أتذكر شيئاً لأنني كنتُ أعلمُ إجمالاً أنّ الإمام لا يسمح بتولّي السيد أحمد أيّ عمل سوى مسؤولية مكتبه، فلقد قدمنا مقترحات أُخرى بخصوص السيد أحمد، لكن الإمام كان يرفض، وإذا ما كنتُ قلتهُ فقد قلته بصورة تعليقية، أي إذا سمح الإمام، ولستُ أتذكر هذا الأمر الآن.

أما بني صدر فقد أقدم ذات مرة في خطوة سياسية على اقتراح السيد أحمد، وهو كان يعلم أنّ الإمام لا يقبل بذلك.

وفيما يخص سائر الأمور، فإننا كنا يومها نعمل بصورة حزبية في الحقيقة، أي أننا كنا نطرحها في اللجنة المركزية للحزب، فمثلاً لم أكن أرغب بأن أصبح رئيساً للمجلس؛ إذ كانت في المجلس شخصيات من قبيل الشهيد باهنر، والشهيد رجائي وآية الله الخامنئي، والحزب هو الذي قرر بأن أصبح رئيساً للمجلس وأنا قبلت الترشيح وأصبحت رئيساً لمجلس الشورى.

فقررنا أن نستثمر حق المجلس؛ كيلا نمنح السلطة التنفيذية بأكملها لبني صدر، فيعمل بحرية مطلقة، أما من الذي كان المرجّح في نظرنا؟ فهذا ما لا أتذكره الآن، وبطبيعة الحال كان لنا حلفاء آخرون، فحينها كان مجاهدو الثورة الإسلامية حلفاءنا في تلك الانتخابات، وكنا نعمل سوية داخل المجلس ضد الليبراليين الذين كانوا متنفذين في المجلس، ويحصلون على آراء جيدة، فمثلاً عندما أردنا المجيء بالدكتور ولايتي لرئاسة الوزراء رفضوا، فلم يتم ذلك.

*** منذ ذلك الحين كانوا متخصصين بالتنسيق داخل أروقة المجلس.**

* رغم أنني كنتُ رئيساً للمجلس إلا أنهم كانوا يقومون بهذه الأمور لذلك لم تكن أيدينا مبسوطة كل البسط بخصوص من نأتي به. فإذا ما كنا نحاول المصادقة على قانون كان علينا التساهل نوعاً ما، فكانت الأعمال التي قمنا بها هي برنامج الحزب، ولستُ أتذكر ما كان يدور في قلب كل واحدٍ منا، هذا هو ما جرى وكان عملاً حزبياً.

*** على أية حال، بعد تلك التجاذبات جرى تشكيل الحكومة وتفاقمت الاختلافات، وأخذ بني صدر حملاته من خلال كلمته المهينة يوم (١٧) شهريور، مما حدا بالاختلافات إلى التفاقم، وكانت ذروة ما قام به بني صدر من إثارة الفرقة أثناء كلمته في يوم (١٤) إسفند عام (١٣٥٩هـ. ش « آذار ١٩٨١»)، فكانت تلك الرسالة التي أرسلتَها إلى الإمام وشرحتَ فيها بعض أحداث العامين، قد سبقت كلمة بني صدر يوم (١٤) إسفند بشهر واحد تقريباً.**

وفيها كنتم تستنجدون بالإمام بصورة من الصور لعلاج مشكلة الثورة، وأقرأ عليكم مقاطع من هذه الرسالة، فقد كتبتم تخاطبون الإمام: أترتضون الطيش وحب الدعة؟ هل من المناسب أن نصطدم ونواجه التهم بسبب تطبيق آراء سماحتكم، وأنتم تتخذون موقف الحياد في قبال ذلك؟ إذا ما شخّصتم المصلحة في أن يكون القائد بهذا الموقف، ويتحمل جنوده خير وشر التيارات، فإننا على استعداد للقبول بذلك بكل ما نملك ولكن صرحوا لنا على أقل تقدير.

إذ يبدو أنّ الإمام كان في تلك الأثناء يتحدث عبر المذياع وإصدار البيانات فقط، ويبدو أنّكم كنتم تعيشون الحيرة والغموض.

هل من المناسب أنّ يقف جميع أصدقائنا بالإضافة إلى غالبية الأساتذة في الحوزة وآخرون في جانب، فيما يقف بني صدر بشخصه في جانب آخر، وسماحتكم يقف على الحياد؟ بماذا سيفكر الشعب؟ وبماذا سيحكم التاريخ فيما بعد.

وفي موضع آخر كتبتم: لقد قمنا بتأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي بالتشاور مع سماحتكم والحصول على إذن وتأييد غير مباشر منكم، لكن الدعم قلّتْ قوته

منذ الأيام الأُولى، ونحن نود أن تصرّحوا لنا خلال الجلسات الخاصة على الأقل ما إذا كنتم ترغبون في أنّ نترك الحزب فأقنعونا، وإذا ما رأيتم من الضرورة بقاء الحزب أو يتم العمل بنحو آخر فأفيدونا كي نقنع الأصدقاء.

ثم كتبتم: إنّ الكثير من أبناء الشعب في حيرة من أمرهم أيضاً، لماذا لا يبتُّ الإمام بشكل حاسم وصريح في هذه الأمور المصيرية؟.

وتضيفون: « نحن نأمل حقاً من قائدنا ومرجع تقليدنا أن يفيدنا إذا ما رأى ضرورة في تعديل منهج حركتنا، فنحن مطيعون ولا نأمل بأن نسمع عبر وسائل الإعلام نصائح ذات وجوه، فاستدعنا ومُرنا».

إنني أتصور أنّ هذه الرسالة كان لها دور فعّال، وبطبيعة الحال إنّ الأُمور والمسار الطبيعي للأحداث كان يتجه نحو انكشاف تفرّد بني صدر وتحالفه مع المنافقين، بيّنوا لنا أجوائكم وأجواء أصدقائكم المعنوية حين كتابة الرسالة، وكم كانت الرسالة مؤثرة في تعجيل مسار إقصاء بني صدر والليبراليين عن ميدان الحكم في البلاد، وتسليم النظام بأيدي القوى السائرة على نهج الإمام؟

* لم نكن نعاني مشكلة مع بني صدر داخل مجلس قيادة الثورة، لكن مشكلاتنا أخذت تبرز شيئاً فشيئاً؛ لأنه كان يلعب على حبلين، وعندما بدأت المشاكل وكان الإمام قد اتخذ موقف الحياد تقريباً، وكان المحيطون بالإمام يؤيدون بني صدر أحياناً، أصبحنا أمام تحد جاد واستمر فترة طويلة دون أن ينعكس على وسائل الإعلام، وكان يطرح في كُل جَلسة نعقدها.

فكانت لنا مع الإمام ثلاث جلسات حساسة كنتُ السبّاق فيها على الدوام، وكان السبب في ذلك أنّ رفاقي كان لديهم بعض الأعذار، بينما كنتُ صريحاً مع الإمام؛ لأنني كنت على علم بثقته بي كما أنه ﵀ كان يعلم بأنني مخلص له، فلقد كنت أعشق الإمام، وكنت قريباً جداً منه من الناحية الروحية، فعادة ما كانت هذه الأُمور تناط بي.

فذات مرة توجهنا إلى قم بخصوص هذه القضايا، وكان ذلك في بداية المواجهات، وكنا بأجمعنا هناك، وهو﵀ قد رفض أن يمنحنا وقتاً، وكان الإمام

قد أوعز لرابطة المدرسين في الحوزة بأن تصدر بياناً، فاتصلت هاتفياً من هنا برابطة المدرسين، وقلت لهم: تمهّلوا حتى آتي أنا، فقالت الرابطة للإمام: إنّ فلاناً قال تريثوا حتى نأتي ونقنع الإمام.

فلّما وصلنا ليلاً إلى قم كان الإمام في دار الشيخ إشراقي في محلة صفائية، ولم يكن يمنح أحداً من وقته، فقلنا هذا لا يصح بأن لا تعطي من وقتك فلدينا عمل، لذلك فقد صعدنا إلى الطابق العلوي من الدار، وقلنا: لن نذهب حتى تأتينا وتسمع كلامنا، فجاءﷺ وبدأنا الحديث، فكان الإمام مستاءاً مما قلته لجماعة المدرسين، وعندها قلنا كلامنا فغضب الإمام وقال: أتعرف مع من تتكلم؟.

وإذا بي أنفجر بالبكاء بصوت عال، وقلتُ: لقد عرفناك دائماً في شدة حزمك، تفسح المجال أمام الآخرين ليقولوا ما عندهم وتقبل الحق إن تبيّن لك، وتعاملك هذا لا ينسجم مع اعتقادنا الراسخ هذا، فهدأت الجلسة نوعاً ما، فنهض الإمام من مكانه، ونهضت أنا فقبّلني بكل حرارة، وقال: لم أكن أعلم أنك بكّاء! فواساني دون أنّ نحصل على نتيجة.

لقد كان حازماً، وعدنا بأيدٍ خالية، كانت تلك جلسة ضمت (٤ـ٥) أشخاص.

*** ماذا كانت القضية؟**

* أعتقد أنها كانت قضية بني صدر، ويبدو أنّ الإمام كان قد أوعز لرابطة المدرسين أن تصدر بياناً لدعم بني صدر، وقد علمنا بذلك فقلنا لأعضاء رابطة المدرسين أن لايصدروا البيان حتى نأتي إلى قم ونقنع الإمام، فحينها لم تكن ـ في نظرنا ـ هنالك مصلحة في البيان.

والقضية الأُخرى أنّ الإمام دعانا ذات مرة إلى جانب بني صدر ونهضة الحرية، فجلسنا في غرفة صغيرة وباشر بتقديم النصيحة، فكانت موعظة تتسم بالجدية عن جهنم والجنة، وعن الله والقيامة، وكنّا مؤدبين في محضره، فطلبت الإذن بالحديث، فقلت: إنّ الكلام الذي تتحدث به أردت أن أقوله لك، وها أنت قد تفضلت به.

إنّكم تواجهون الآن فئتين، فنحن - واستناداً لآراء سماحتكم الفقهية، وهي ذاتها ما تسميه فقه الجواهري[1] - لا نرى أفعال هؤلاء تتطابق مع الإسلام، وهذه هي آراؤك.

وقلت: إنّ سماحتكم لم تتراجع عن آرائك، وهاهي فتاواك موجودة، ونحن نقبل بك ونؤيدك، فقل لنا بصراحة وقل لهؤلاء إن كنت ترتضي هذا الدرب.

فلمّا سمع الإمام كلامي نظر إليّ نظرة ملؤها اللطف ولم يقل شيئاً، فانتهت الجلسة بكل محبة، ولمسنا نتيجة ذلك الكلام على الصعيد العملي، فكانت جلسة ممتازة ويفترض أنها سجّلت؛ إذ كان السيد أحمد يقوم بعملية التسجيل، ويفترض أنّ يسجل نص المحاورة.

*** فلنعد إلى رسالتكم للإمام - إن سمحتم - فثمة أمر مهم ويستحق التأمل في الرسالة، وهو إشارتكم إلى احتمال تأثر الإمام بالمحيطين به، وهذا اتهام وجّهه إليكم مناوئوكم وقتذاك؛ إذ كانوا يقولون إنّ زعماء الحزب الجمهوري الإسلامي قد كبّلوا الإمام، وأخذوا يوجهونه باتجاه أهدافهم، نرجو توضيح هذا المقطع من رسالتكم.**

* أولاً: إنّ الإمام كان شخصية مرموقة، لم يكن من السهولة النفاذ إليها، فلقد كان حازماً حقاً في الأمور التي يقتنع بها، وفي المقابل إذا كان لأحد كلام وكانت له القدرة على البوح به، فإنه كان على استعداد للاستماع، ورغم الحزم الذي كان يتمتع به فإنه يتراجع بكل شجاعة إذا ما استطاع أحد أنّ يقنعه.

وهذه كانت من خصائص شخصية الإمام، وكانت هذه الميزة من أسباب تعلقي شخصياً بالإمام، فقد كنت أعلم أنّ الإمام حازم جداً فيما يعتقد به، وهو على استعداد للعدول عن ما يعتقد به، ومثال ذلك الجلسة التي نوهتُ إليها آنفاً.

---

(١) نسبة إلى موسوعة الفقه الاستدلالي(جواهر الكلام) للشيخ المرحوم محمد حسن الملقب بالجواهري أو صاحب الجواهر.

وفي الزيارة التالية اجتمعت المجموعة ذاتها في الغرفة نفسها للقاء الإمام، فقلنا: إنّ الأطباء يرون ضرورة انتقالك إلى طهران وقد تولت مجموعتنا مسؤولية هذه المهمة، وكان حينها موسم الشتاء وهطول الثلوج، وفي تلك الظروف لم يتقبل كلامنا.

والأمر الثاني: هو معتقداتنا، فكنا نؤمن حقاً بولاية القائد، ولم نجعل منها حركة سياسية، فكانت مجموعتنا تعتقد بأنّ القيادة ركن أساس وجوهري في النظام الإسلامي، فلم نكن نسمح لأنفسنا من الناحية الشرعية بإيجاد قناة للسيطرة على أفكار القائد، بل كنا نتصور أنّ القائد هو الذي يسيطر على المجتمع.

ونحن بالطبع قد آمنا بأصل (النصيحة لأئمة المسلمين)، وإذا ما كان لدينا رأي فإننا نبوح به للإمام، أي أننا كنا نرى الإدلاء به تكليفاً بالنسبة إلينا، ورغم ذلك كان رأي الإمام مهماً جداً بالنسبة إلينا، وهذه الفكرة هي الطاغية في المداولات والخطابات، وفي رسالتي هذه.

بناءاً على هذا، فإننا لم نفكر بتقييد الإمام في أي وقت من الأوقات سواء خلال فترة الجهاد، أو عندما كان في النجف، أو عندما عاد، أو في السنوات التي تلت ذلك، بل إننا كنا نعتبره حراماً.

*** تعلمون أنّ أناساً ظهروا فيما بعد وألصقوا هذه التهم بالإمام من أنه وقع تحت تأثير أناس معينين، ففي مذكرات الشيخ المنتظري جرى التشكيك ـ وللأسف ـ بصحة انتساب البيانات، والكلمات المهمة التي صدرت عن الإمام في أواخر حياته الشريفة؛ نظراً لأنها قد ارتبطت ـ لأهميتها ـ بمضمون ومصير الثورة، وهي مازالت تمثل وثيقة الثورة ومتنسدها.**

والمتهم الأول في نظره هو السيد أحمد بأنه هو الذي كتب البيانات وأصدرها باسم الإمام في تلك الأحداث.

وفي مذكراتكم لعام (١٣٦٣هـ ش«١٩٨٤») نقرأ عبارة: إنّ الإمام الخميني أمر البعض بالتوبة بسبب هذه الاتهامات التي وجهّوها للسيد أحمد.

لا بأس أنّ تـردّوا هنـا علـى مجمـوع هـذه الاتهامـات، لأن التـشكيك إذا طـال الوثائق والمستندات المتعلقة بالإمام تكـون الثـورة قـد تعرضـت للتـشكيك فـي الواقع.

* فيما يتعلق بالسيد أحمد فيجدر بي أن أقول إنه كان مؤمناً بقيادة الإمام حقاً، ونظراً لأنه كان الأقرب إلى الإمام فقد كان من السهولة بالنسبة إليـه التحـدث إلـى الإمام أو نقل كلامنا، ولكن كان علينا نحن أنّ نحدد وقتاً ونذهب إلى الإمام.

إذا قلنا أنّ السيد أحمد كان أكثر علاقة بالإمـام مـن الآخـرين فهـذا صـحيح، لكنني أرفض القول إنه كان يعمل لغرض تقييد الإمام.

فليس صحيحاً ما يكتبه آية الله منتظري، وحتى القضية الخاصة به كانت على العكس تماماً، فمنذ أول مرة تضجّر فيها الإمام من آية الله منتظـري فـي محـضرنا، كنا مخالفين لهذا الأمر؛ إذ أصابنا بالذهول حينما تحّدث بكلام حـادٍ ضـد آيـة الله منتظـري فـي جلـسة ضـمّت رؤسـاء الـسلطات الـثلاث والـسيد أحمـد والمهنـدس موسوي حضرنا فيها عند الإمام.

وفـي آخـر جلـسة قـال آيـة الله الخـامنئي للإمـام: (ألزمنـا نحـن الخمـسة أنّ لا نتحـدث بهـذا الكـلام فـي الخـارج)، فقـال الإمـام: (لا تتحـدثوا بهـذا الكـلام في الخارج).

*** متى كانت هذه الجلسة؟**

* أول مرة سمعنا فيها كلاماً حاداً من الإمام ضد آية الله منتظـري كانـت بعـد تنحية بني صدر، وخلال سني رئاسة آية الله الخـامنئي، ولـم يكـن الاخـتلاف بـين الإمام وآية الله منتظري قد برز بعد.

وفي موارد أُخرى كان الإمام يتكلم ضد آية الله منتظري، فكنا نرجوه بـأن لا يصبح هذا الكلام علنياً، وكنا نذهب عند آية الله منتظري وندعوه لإبـداء المرونـة، وعندما تفاقمت قضية السيد مهدي الهاشمي قلنا لآية الله المنتظري: إقبل بـأن نعيّنـه

سفيراً في أحد البلدان؛ لأن الإمام وكثيرين يسيئون الظن به، ونحن واثقون من أنّ فتنة ستقع.

لكنه قال فيما بعد: إنّ هؤلاء يقترحون على السيد مهدي الهاشمي مثل هذا الاقتراح، وهم يحملون نظرة سلبية عنه، بينما كنا نحاول تعيينه سفيراً ببالغ الحرص كي يتخلّص من هذه الأخطار، ولا يكون أمام الأنظار.

وفي آخر جلسة تتعلق بآية الله منتظري كنا فيها عند الإمام، كان رَحِمَهُ اللَّهُ قد صمّم على عزله، فكان الإمام قد كتب رسالته الشهيرة في (١٣٦٧/١/٦ ـ ١٩٨٨) تلك التي شكك البعض بها، وقبل يوم كان السيد أحمد قد سلّمني الرسالة في مجلس الشورى، وقال: (سلّم هذه الرسالة أنت وآية الله الخامنئي إلى آية الله منتظري).

وكان آية الله الخامنئي يومذاك في مشهد، فاتصلت به هاتفياً، وقلت له بأن يسرع بالعودة فلدينا مشكلة، ويفترض أنّ يعقد اجتماع مجلس الخبراء في غد ذلك اليوم لعزل آية الله منتظري، فحضر آية الله الخامنئي، كما جاء آية الله مشكيني وآية الله مؤمن وآية الله أميني بوصفهم الهيئة الرئاسية لمجلس الخبراء، بالإضافة إلى آية الله موسوي أردبيلي، وعقدت جلسة في مكتبي.

فكانت أول قضية هي أنني وآية الله الخامنئي قلنا: (إننا لن نأخذ هذه الرسالة إلاّ أنّ يأمرنا الإمام ويقول عليكم حتماً أنّ تأخذوا الرسالة)؛ لأن الإمام لم يقل هو بالذات لنا، وإنما السيد أحمد هو الذي قال، فقلنا يجب أن نسمع من الإمام بالذات، ثم أنّ هذه الرسالة بإمكان السيد أحمد أن يأخذها، فلماذا نأخذها نحن الإثنين بالذات؟

وعليه فلم نأخذ نحن الرسالة، ولمّا سمع الإمام بكلامنا، قال: (هذا صحيح) فلا تأخذاها، فرغم ما كان عليه من حزم عندما سمع منطقنا، قال: ما تقولونه صحيح ،فأعطى الإمام تلك الرسالة للإذاعة لبثها، ولعل هذه من الموارد التي يقولون فيها إننا نقيد الإمام،فقد رجونا الإمام أن لا تبث الرسالة.

وكان السيد أحمد قد أخبرنا بأنه قد أعطى الرسالة للإذاعة، فاتصل بي هاتفياً قائلاً هلّم وأعنّا لئلا تبث الرسالة الآن، فطلبنا من الإذاعة عدم بث الرسالة حتى نبحث الموضوع؛ إذ كان من المقرر أن تبث بعد الظهر.

ولمّا حضرنا عند الإمام في المساء تباحثنا كثيراً، فتحدثنا نحن الخمسة جميعاً ـ وكنت أكثرهم حديثاً ـ فلم يقتنع الإمام، لكنه وافق على عدم بث الرسالة في تلك الليلة فقط، لكنه لم يتنازل عن موقفه، فلم نستطع في تلك الجلسة أن نقنع الإمام فكنتُ مستاءاً جداً؛ إذ كانت من الجلسات الصعبة عليّ مع الإمام، وقد فهم الإمام أنني أغادر دون رضى مني.

وكنتُ أسكن بجوار الإمام، وقبيل السحر سمعتُ أحداً يدق جرس الباب، فتوجهت إلى باب الدار وإذا بي أرى الحاج عيسى خادم الإمام أو ربما كان خادماً آخر، فقال لي: يقول الإمام: إنّك غادرت الجلسة بالأمس وكنت مستاءاً، وأردت الإسراع بإخبارك أنني قبلتُ اقتراحك ولن ننشر الرسالة، وسوف نبعث برسالة جديدة إلى آية الله منتظري.

ويبدو أنه قد استيقظ لصلاة الليل فأرسل خادمه إليّ، هكذا كانت علاقتنا، فنحن لم نطمح بتقييد الإمام، فعندما كنا نستطيع التحدث إلى الإمام كان القرار بيده، وكان تكليفنا أن نكون متمسكين بالولاية، وكان السيد أحمد مثلنا ما عدا امتيازه بالمزيد من القرب للإمام، وكما قدمت في التوضيح فإنّ جهودنا تركزت ـ وخلافاً لبعض المزاعم ـ في قضية آية الله المنتظري باتجاه المحافظة عليه، وقد نجحنا إلى حدّ ما.

*** الشبهة التي يثيرونها هي أنّ السيد أحمد هو الذي كتب بيانات الإمام في السنين الأخيرة من حياته، من قبيل بيان الحج، وبيان الموافقة على وقف إطلاق النار، والبيان الموجه لعلماء الدين، وهذه شبهة جسيمة جداً.**

* إنّ ذلك كلّه كذب، فإنني أعرف جيداً هذه الأمور، ولقد كانت علاقة السيد أحمد بالإمام بنحو لو أنّ الإمام رأى السيد أحمد يكتم عنه شيئاً، أو لم يشأ أن يصرّح به له وأدلى به باسم الإمام فلم يكن ليصفح عن السيد أحمد، وقد كان عمله من الدقة بحيث أنّ الإمام ـ وهذا ما تكرر مراراً في جلساتنا ـ كان يصدر أمراً شفوياً للسيد أحمد، فيقول له: (اكتب لكي يكون الموضوع موثقاً إذا ما حصلت مشكلة يوماً ما)، أي أنه كان يأخذ من الإمام مكتوباً؛ لكي لا يحصل في المستقبل مثل هذه القضايا التي تثار الآن.

*** من هم المقصودون في رسالتكم إلى الإمام التي قلتم فيها: « إنك متأثر...»؟**

* كان في بيت الإمام أمثال السيد بسنديدة [1] والسيد حسين الخميني [2] والشيخ إشراقي [3]، الذين كانوا يطرحون على الدوام وجهات نظر الطرف المقابل لنا، فكانت هواجسنا على العكس من مزاعم هؤلاء، فإذا كان هنالك من يستطيع تقييد الإمام لكانوا هؤلاء، فهم كانوا في دار الإمام دائماً، فيما كنا نذهب نحن إليه في وقت متقطع وكانت جلساتنا مسجلة وكان السيد أحمد يحضر أيضاً، فنادراً ما كانت تعقد جلسة نكون فيها لوحدنا، إلا أنّ نطلب نحن أنّ تكون خاصة.

وأعتقد أنه لم يحصل ولو مرة واحدة أن قلتُ للإمام أنّ لا يحضر أحد؛ لعدم وجود مثل ذلك فيما بيني وبينه، لكن هؤلاء كانوا عند الإمام دائماً، وأستبعد أن أكون قد أبديتُ مثل هذا الرأي.

*** إنّ لحن كلامكم أشدّ حدة من العتب فهو في الحقيقة اعتراض على الإمام؛ إذ تقولون لقد جاهدنا من أجل أهدافك وأنك اخترت السكوت، وأخذت بتقديم النصيحة لكلا الطرفين.**

---

(١) آية الله السيد مرتضى الأخ الأكبر للإمام الخميني (قدس سرهما).

(٢) السيد حسين ابن الشهيد آية الله السيد مصطفى الخميني (رحمه الله).

(٣) الشيخ إشراقي صهر الإمام الخميني (قدس سرهما).

* لم يكن اعتراضاً، إنّه تعبير عن حرقة القلب لإنسان كنّا نحبه بكل كياننا، فلقد وقعت أحداث عجيبة وغريبة في تلك الفترة لم يكن يعرف بها أحد سوى بضعة أشخاص.

*** من الضروري جداً التصريح بهذه الأحداث بعد ما يقرب من عشرين عاماً.**

* بسبب الضغوط التي كان يمارسها الإمام ورغبتنا في علاج المشاكل مع بني صدر فقد وقّعنا مع بني صدر ميثاق تعاون ووحدة لمرتين، لقد وقّعنا بأجمعنا، والإمام بنفسه إطّلع على النصيّن واقتنع بهما.

فمرة وقّعنا ميثاقاً يتضمن عدة بنود أثناء حملة الانتخابات لمجلس الشورى، وقد صرّح بني صدر بأن القضية في طريقها إلى الحل، ولما حصلت قضية الشهيد آيت إنهار ذلك الميثاق ، فجلسنا مرة أخرى في دار الشهيد باهنر لمدة ٥ـ٦ ساعات ووقّعنا ميثاقاً آخر على أن لا تتكرر هذه الحوادث.

واستناداً لهذا الميثاق لا يحق لأحد أن يتكلم على الطرف المقابل بكلام سلبي عن طريق وسائل الإعلام، فانتقض هذا الميثاق بكلمة بني صدر في (١٧) شهريور، وكان الإمام في صلب الأحداث، فكان يرى أننا نبدي مرونة بينما يتجاوز بني صدر، وكان الإمام غالباً ما يلقي بتبعة هذه الممارسات على أتباع بني صدر من منافقين ووطنيين، على أية حال من الأفضل أن تقرأوا العبارة في رسالتي كي يتضح مرادي.

*** ورد في الرقم(٨) من الرسالة: «إنني إذا أُحبك كنفسي ولا أعرف على وجه الأرض من هو أصلح منك، يتبادر إلى ذهني أن دعايات ومزاعم الآخرين تؤثر عليك أحياناً، فتبدي درجة أدنى من الصرامة والصراحة الكافية، التي تعدّ من خصائصك في قيادة الثورة في الحالات الآنفة الذكر ممّا عليه في الماضي».**

* هذا ما قلته، وهو ليس من باب التأثير على الإمام بل هو مظهر لدعايات الأطراف المناهضة، فاجتهاد الإنسان قد يتأثر بالاجواء التي يثيرها الآخرون،

وهؤلاء كانوا يصفون الحزب بالدكتاتورية، وكانوا يرفعون التقارير للإمام بشكل متواصل في بعض الموارد، فكان مرادي هذه الأمور؛ إذ كان هنالك أناسٌ يرون الإمام دائماً، وكان الإمام وقتذاك مريضاً ولم نكن نشأ إخبار الإمام بهذه الأمور، فلم يكن من الصواب أن نطرح أمامه الأمور المثيرة، وهذه العبارة لا تفيد أبداً التقييد.

*** في نظرنا انتهى الفصل الأول من الحوار، ويبقى ما توجزونه من أحداث المرحلة الأولى من الثورة منذ انتصارها وحتى الحاكمية المطلقة لخط الإمام، ونحن نريد إلى جانب هذا الإيجاز أنّ تتفضّلوا بالحديث عن الأمور التي لم تتحدثوا عنها في أيّ من المواضع، فلربما هنالك في خاطركم أمورٌ تخص هذه الفترة ترون من الضروري طرحها أمام الشعب بعد خمس وعشرين سنة.**

فأيّ الأعمال كان بالإمكان إنجازها وقد تم التغافل عنها؟ وأيّ الأعمال التي كان بإمكاننا تجنبها ولكن قمنا بها؟

* هنالك الكثير من الأمور التي لا أرى صلاحاً في البوح بها الآن ولا أمتلك الآن ما ينبغي عليّ قوله من خفايا، وإذا ما سألني أحد عن أمر أتذكره فإنني أقوله.

أما الإيجاز الذي أقدمه فهو عندما اقتربنا من مرحلة انتخابات رئاسة الجمهورية كانت التيارات التي تمسك بالأمور تسعى لإخراج القوى السائرة على نهج الإمام من الساحة، كما أنّ القوى الليبرالية المعتدلة كانت تفكّر بالحيلولة دون أنّ يكون الحزب الجمهوري الإسلامي ورفاق الشهيد بهشتي على رأس الأمور، فكانوا يبحثون لأنفسهم عن حالة انفرادية، فكانت النتيجة أن أقصوا مرشحنا لانتخابات رئاسة الجمهورية.

إنّ بني صدر لم يكن حقاً يمتلك القابلية على استثمار الفرصة التي سنحت استثماراً صحيحاً، فلقد قررنا أن نتعاون مع بني صدر؛ لأنه قد أصبح رئيساً للجمهورية، ولدينا أمثلة على مدى سعينا لئلا يقع النزاع بيننا، لكن بني صدر كان بالدرجة الأولى يختلف مع الإمام في الكثير من وجهات النظر، وكان في الظاهر

يتحفظ، لكنه كان غير مقتنع فكرياً بالكثير من أعمال الإمام، وقد برزت هذه الأمور شيئاً فشيئاً في أقواله وكتاباته.

لقد كانت أهم اعتراضاتنا على بني صدر حول هذه الأمور، فلم يكن مهماً بالنسبة إلينا أن يتفوه بكلام ضد الحزب الجمهوري الإسلامي أو أي شخص منّا، فقضيتنا الجوهرية هي أنّ بني صدر أخذ يجرّ النظام باتجاه آخر، وله مخططه المرسوم لهذا الهدف، وقد كنا نثير هذه المسائل مع الإمام، وكنّا نتأمل من الإمام أن يثق بنا في هذه القضايا، ولعلّ الإمام كان يتصور أنه قادر على إصلاح بني صدر؛ إذ كان يقول لنا: «تعاونوا مع بني صدر».

وركز الإمام على هذه القضية لمدة من الزمن ساعياً إلى عدم وصول الأمور إلى هذا الحد، فكنا عملياً نخوض غمار المواجهة، فيما لم يكن الإمام يخوض مواجهة، بل كان جلّ عمله يسير بمستوى توجيه الرسائل إلى بني صدر بأن: (لا تسمح للمنافقين وأفراد الجبهة الوطنية بالالتفاف عليك، ولا تضخم حجم مصّدق إلى هذا القدر واجعل الإسلام محوراً لعملك). لقد كانت كلمات الإمام لبني صدر مبدئية ومن المحتم كانت هنالك أمور لم يقلها لنا، فلم يكن راغباً في أن يشتدّ صراعنا ويضع بأيدينا حربة، فثمة أمثلة كان السيد أحمد يقولها لنا وقد ذكرتها نوعاً ما في مذكراتي بإيجاز جداً.

لقد كشف بني صدر عن نفسه شيئاً فشيئاً فاقتنع الإمام، فكان ذلك في غاية الأهمية بالنسبة إلينا، ولم يكن انفصال الأصدقاء عنا مهماً بالنسبة إلينا؛ إذ كان باستطاعتنا إعادتهم، بينما كان اقتناع الإمام مهماً لنا، وقد اقتنع تدريجياً؛ حيث رأى نصوص المواثيق، وسمع تصريحات بني صدر، وقد أمره الإمام بأن يبعد المنافقين من حوله لكنه رفض، وأمره بأن لا يضخم حجم مصّدق إلى هذا الحد فرفض، بالإضافة إلى أنه كان يعترض على المضمون الإسلامي لكلامنا، حتى أنّ بعض

الأصدقاء الذين أدركوا مخاطر بني صدر عادوا إلينا رغم أنهم كانوا قد انفصلوا عنا، فحققنا الانتصار في انتخابات مجلس الشورى.

وبعد انتصارنا في انتخابات المجلس ظهر الخلاف على حقيقته، وكنا نخبر الإمام منذ اللحظة التي ظهرت فيها الخلافات داخل المجلس وبدت مستعصية الحل.

فبعد تشكيل المجلس كان بني صدر قد حاك مؤامرة عجيبة للغاية، فقد حاول تشكيل حكومة مؤقتة والحصول على موافقة الإمام عليها قبل أن تتشكل حكومة منبثقة عن المجلس، ليستطيع من خلالها الوقوف بوجه قرارات المجلس، فكتب رسالة إلى الإمام الذي وافق بدوره، وكانت قد بقيت عدة أيام على انعقاد المجلس بشكل رسمي، وأعتقد أنها كانت في بداية شهر خرداد.

فاجتمعنا أنا والشهيد رجائي وآية الله الخامنئي وآخرون لنرى ما المقصود من هذا العمل، فالحكومة كانت تتمتع بمجلس لقيادة الثورة، ولم يبق سوى أيام لا أكثر على انعقاد مجلس الشورى بصورة رسمية، علماً أن بني صدر كان رئيساً لمجلس قيادة الثورة، فقلنا: ما الحاجة إلى حكومة جديدة؟

ثم قلنا للإمام إنّ هذا الأمر خطير جداً، وإلى أن ينتهوا من تشكيلها تكون دورتهم قد انتهت، ماذا يريدون أنّ يفعلوا؟ استشاط المجلس غضباً، واحتج النواب احتجاجاً شديداً فاقتنع الإمام.

هذه من الموارد التي قلت إنّ الإمام رغم صرامته كان يقبل الحق. فكان قد أمضى الأمر لكنه سحب إمضاءه، وهكذا أحبطت أول مؤامرة لبني صدر.

ثم إننا دخلنا المجلس وكان يتصور أنّ المجلس يجب أنّ يخضع لتصرفه، وكان منطقه في ذلك أنه يحظى بأحد عشر مليوناً من الأصوات، وأنّ أعضاء المجلس قد أحرزوا أصواتاً أقل منه فكان يُعدُّ الأصوات التي أحرزها النواب كلّ

حسب دائرته الانتخابية، ولم يكن يُعدّ المجموع، وبهذه المغالطة كان يقول: يجب أن يكون المجلس خاضعاً لي.

*** ويبدو أنّه أجرى استطلاعاً للرأي فكان يقول: أنّ (٥٠٪) يؤيدونني، وأقل من (٤٠٪) يؤيدون الإمام!**

* كانت أرقام استطلاع الرأي لصالحه بأغلبها، فقد صرّح لـ(اريك رولف) أنّ (٧٥٪) من الشعب يؤيدون الثورة والجمهورية الإسلامية، وأنّ هؤلاء بأجمعهم يؤيدونني، و(٤٥٪) فقط منهم يؤيدون الإمام، وقد كتب ذلك في صحيفة فرنسية، فكان ذلك مما أغضب الإمام الذي كان يعلم بأن كل هذا الكلام كذب.

فكان جلّ ما يرمي إليه بني صدر هو كسب دعم بعض علماء الدين، والإيحاء بأنه يحظى بدعم الإمام، وكان قد أخطأ، أي أنه هو الذي ألقى بنفسه في الخطأ.

وقد حصلت أربعة أحداث داخل المجلس، ففي اليوم الأول حيث أداء القسم انزعج من المجلس؛ لأن النواب كانوا من الثوريين فلم يقفوا احتراماً له، فاعترض عليّ، وقال: كان يفترض بك أنّ تأمرهم بالقيام لي حين دخولي! ثم قال: لم تكن هذه المراسم أداء قسم، بل كانت مراسم استخفاف برئيس الجمهورية، فقد أستخف بي في هذه المراسم. فقلتُ بتلك الروح الثورية: لقد عُدتَ إلى الأفكار الطاغوتية، فلم يكن بيننا القيام بهذه المجاملات، فمن أراد نهض ومن لم يرد ظل جالساً في مكانه.

القضية الثانية: فيما يخص انتخاب رئيس الوزراء، فقد كان يريد انتخاب أناس مقبولين لديه، رغم إرادة نواب المجلس الذين رفضوا ذلك، فجال يميناً وشمالاً حتى اضطر للوقوف عند الشهيد رجائي رغم مخالفته له.

وكانت من عاداته أنه يلقب معارضيه بألقاب معينة، فكان يطلق على الشهيد رجائي لقب(العنيد)، لكن الظروف كانت بحيث لم يستطع إملاء رغباته على النواب، ونحن كنا قد أبدينا مرونة، فقد وافق المجلس على مقترحه؛ إذ اختار خمسة أشخاص لينتقي من بينهم رئيساً للوزراء، وكان آية الله الخامنئي والشهيد باهنر ضمن هؤلاء الخمسة، فقال بني صدر: هذان الاثنان أعضاء في الحزب الجمهوري الإسلامي فلم يقبل بهما، فغضب نواب المجلس؛ لأنهم كانوا يقولون إنّ انتخاب رئيس الوزراء حقّ لنا، فوقفوا عند الشهيد رجائي من بين الثلاثة المتبقين، وكان التناقض بين بني صدر والشهيد رجائي معروفاً. وكان قبل ذلك قد اختار (١٤) شخصاً ليصوت المجلس على أحدهم، و الشهيد رجائي من بينهم، ومن بينهم أناس آخرون مثل: مير سليم وعباس بور أيضاً، وانتهت هذه القضية لصالح المجلس أيضاً.

القضية الثالثة: كانت مشكلة بني صدر مع الشهيد رجائي، فالقانون ينص على أن يختار الشهيد رجائي الوزراء وهو الذي يؤيدها، فلم يصلا إلى اتفاق أبداً.

والقضية الرابعة: كانت المصادقة على الحكومة داخل مجلس الشورى، ففي بعض الموارد أبدى الشهيد رجائي مرونة لكن النواب رفضوا، لكننا أنجزنا عملاً لا سابقة له.

فقال: إما أن تصوتوا لصالحهم جميعاً وإلاّ فلا تصوتوا، وهذه الفكرة كانت من المهندس بازرگان طرحها في مجلس قيادة الثورة عندما كان يريد تشكيل الحكومة المؤقتة، وهكذا الأمر في بعض دول العالم، فوافق المجلس على التصويت دفعة واحدة.

ثم برزت أمامنا قضايا كثيرة، فقد كنا نعاني مشكلة لدى إبلاغ مقررات المجلس، وكان الإمام مطلعاً تماماً على مجريات الأحداث، ويعلم ويرى أنّ الحق

معنا، أي أنّ ذلك كان ملموساً بالنسبة إليه، وكان قد انتبه وأخذ يحاول علاج ذلك، لكنه وصل إلى نقطة اتضح عندها أنّ بني صدر لا يمكن إصلاحه.

فكانت كلمة بني صدر يوم (١٧) شهريور بمثابة الماء الذي جرف معه جميع الأفكار الخيّرة؛ لأنه حمل على الإسلام والقرآن والإمام وعلينا، وقد فسّر القرآن بصورة تعذر معها التغاضي.

وكنّا يومها في بيت الشهيد بهشتي، ونستمع للكلمة عن طريق المذياع مباشرة، فاتصلنا من هناك بالسيد أحمد، وقلنا: هل تستمع أنت والإمام لكلمة بني صدر؟ قال: نعم، فقلنا: أبلغ الإمام أننا نريد الرد عليها، لأننا عزمنا قبل ذلك على السكوت، فتكلم السيد أحمد مع الإمام، فقال الإمام: (من حقهم أن يردوا).

فأجري معي لقاء كان تدريجياً أثناء تلك الأحداث، كما رددتُ عليه خلال الحديث الذي يسبق انعقاد الجلسة في المجلس، وفي هذه المرة انطلقنا بإذن الإمام.

وخلاصة قولي: إنّ الإمام وبعد ذلك التاريخ لم يمارس صرامة في تلك الفترة بحق بني صدر، وقد وصل إلى هذه النقطة تدريجياً، وبالتالي تولّى العلاج بنفسه، وللإنصاف أنّ الإمام كان يتحلّى بالصبر، وكان يراعي الحكمة في الأعمال أيضاً.

وإنني عندما أتأمل في تلك الوقائع أتوصل إلى نتيجة وهي أنه ﵀ أدى حق القيادة، فليس معنى القائد غير المعصوم أن لا يخطأ، بل معناه أن يطبّق ما يشخص، وقد نفّذ الإمام ذلك على أحسن وجه، أي أنه أحسن المحافظة على أمانة القيادة.



المحور الثاني

أحداث الحرب المفروضة

تمهيد

هل كان بالإمكان الحؤول دون وقوع الحرب؟

وأساساً ما هي أسباب الحرب وإشعال فتيلها؟

لقد أزاحت إجابة الشيخ الهاشمي الغبار عن هذا التساؤل الحيوي حول الحرب وعن مسائل مهمّة أُخرى، حول المواجهة الحسّاسة لجبهة الثورة في مواجهة الاستكبار بأجمعه طوال ثماني سنوات من صمود الأمة الإسلامية، إذ أجاب عنها ضمن حديثه عن مسائل الحرب بأجوبة دقيقة مدعومة بالأدلة والوثائق:

ما هي أسباب إندلاع الحرب بين الإسلام والكفر؟

لماذا طالت مدّتها وأضحت إستنزافية؟

لماذا امتدت إلى داخل أرض العدو؟

لماذا كانت جبهة العدو عالمية ودولية؟

لماذا...؟

لقد لبست الحرب بعد ملحمة فتح خرمشهر ثوباً جديداً، أدخل الشعب الإيراني الصامد في معترك فذّ مع الإستكبار، لا يمكن أن نرى له مثيلاً طوال ربع قرن على إنتصار الثورة.

إذ تحوّلت إلى محكّ يظهر معدن أنصار الله، وحشدت كل طاقات جبهة الإسلام، وبما أن هذه المرحلة العصيبة قد شهدت حرباً على مشارف البصرة، ظهرت على إثرها سرائر الرجال وأشباه الرجال على السواء، وقام أولئك الذين فشلوا في الاختبار فعملوا على التشكيك في ثمار مقاومة الشعب وتشويهها:

*** لماذا واصلتم الحرب بعد تحرير خرمشهر؟**

هذه هي سفسطة سفهاء السياسة الّتي أجاب عنها مراراً قائد سنوات ملحمة هذه الأمة العظيمة، محدّق الهاشمي بيّ مندهشاً وقال: وهل سمحتم لنا أنتم المعاقون وآباء الشهداء وأمهاتهم وأراملهم بإيقاف الحرب وإلقاء السلاح؟!

وهل كان المجاهدون يسمحون لنا بذلك؟ بل هل كان الإمام يجيز التحدّث حول إيقاف الحرب؟ وحتّى أُولئك الذين أخذوا في الآونة الأخيرة يشككون في جدوائية الحرب، كانوا في حينها يصرّون علينا ويتساءلون: لماذا لا تدخلون الأراضي العراقية؟

فأيدته على ذلك قائلاً: لو أنكم رضيتم آنذاك بإيقاف الحرب لثقل علينا ذلك، ولوصمناكم بالخيانة و...

كانت حربنا حرباً عالمية، وقفنا خلالها في جهة، وجميع العالم في الجهة المقابلة.

ولقد استغثنا طوال سنوات ثمان وقلنا: لقد احتلت أرضنا، وإعتُديَ علينا وتضرّرنا.. طالبوا العدو بالخروج من أرضنا، واعترفوا بمظلوميتنا، وحاكموا الظالم وأدينوه، وأعيدوا لنا حقنا.

ولكن دونما مغيث، حيث دأب عالم الغاب على عدم الانتصاف للمظلوم، وهذا ما كنا نعرفه، الأمر الذي إضطرنا إلى الوقوف ما أمكننا بوجه القوى العالمية المتجبرة، والمطالبة بحقنا، فصمدنا حتّى إندحر العدو من أرضنا تحت ضربات الغيارى من أبناء هذا الشعب.

ولكن بقي تحديد المعتدي، ودفع التعويضات، فتطوع العالم كله لطمس الحقّ: **(لقد تظاهر الشرق والغرب على تحطيم الإسلام والمسلمين)**[1]، حيث ارادوا

---

(١) العبارة بين القوسين لإمام الأمة (قدس سره).

تدميرنا، وقد بلغت بهم الوقاحة على التجاهر بذلك: (يجب اجتثاث جذور الشعب الإيراني)[1]. فتجرّع الإمام كأس السمّ لتبقى أفضل أمة في العالم ذخراً للبشرية، فلا يتمّ إستئصال الشعب الإيراني بل وتغدو أكثر إستحكاماً، لتعاود براعمها بالنمو من جديد في فرصة مناسبة (**وتتفتح أزاهير رياض البشرية**)[2].

قال: (**بالالتفات إلى رأي جميع الخبراء السياسيين والعسكريين من المسؤولين الكبار في البلاد الذين أعتقد بأخلاصهم وصدقهم؛ أُوافق على قرار وقف الحرب، ولولا دوافعنا في التضحية بأنفسنا وعزتنا واعتبارنا من أجل مصلحة الإسلام والمسلمين، لَما وافقت على ذلك، ولكان الموت والشهادة أعذب منها، ولكن علينا جميعاً أن نخضع لما فيه مرضاة الله تعالى، وهو ما كان عليه الشعب الإيراني المقدام وسيبقى كذلك... أبنائي الثوريون! لا يذهبن بكم التصوّر إلى أنني غير مطّلع على مسائل الحرب والقائمين بأعبائها، فإنّ القائمين عليها موضع ثقتي، فلا تشمتوا بهم على ما أقدموا عليه [من قبول القرار رقم ٥٩٨]، إذ إنّ اتخاذ هذا الموقف كان ثقيلاً عليهم أيضاً**)[3].

كانت ثمرة صبر الشعب ورضاه بقبول القرار إزاحة قناع النفاق عن وجه صدام، الذي تظاهر بأنه يَنشد الصلح، والتعريف بأنّه المعتدي، كما أدى إلى إذعان العالم رسمياً بُظلامة الشعب الإيراني.

وكانت النتيجة أنّنا لم نخسر شبراً من أرضنا، ونال العدو جزاء جرائمه، ولكن لا تزال مطالبتنا بحقّنا ـ لا من العراق بل من العالم ـ قائمة، إذ إنّ شعبنا سوف لا

---

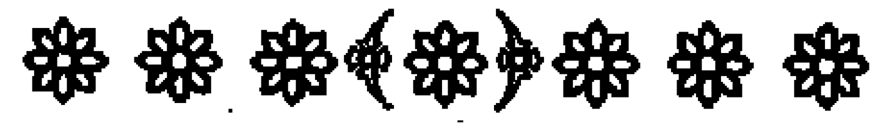
(١) العبارة بين القوسين قالها (واينبرغر) وزير الدفاع الأسبق في الإدارة الأمريكية.

(٢) العبارة بين القوسين لإمام الأمة (قدس سره).

(٣) العبارة بين المعقوفتين للإمام الأمة(قدس سره).

ينسى موقف العالم في هضمهم حقوقه، فالحرب لا تزال قائمة، ومحكمة التاريخ ستصدر حكمها.

سوف يختص هذا المحور من الحوار بمسائل الدفاع المقدس، حيث يغطي أحداث هذه الحقبة الزمنية التي تلت إيقاف إطلاق النار، وعدم بلوغ الأهداف بشكل كامل في ساحات القتال، واغتنام الفرص والتهديدات الدولية في السنوات الأخيرة من الحرب، والعقبات والنواقص والعزلة والتضحيات، والأيام العصيبة في اتخاذ القرار غير العادل بإيقاف الحرب، تُروى من زاوية الشيخ الهاشمي، وهو رجل لم يتخرّج من كلية عسكرية، إلاّ أنّ حاجة سوح القتال إلى هداية رجل من رجالات السياسة قد ألبسته لامة الحرب، فكان قائدها من عمليات خيبر وحتى آخر يومٍ من أيامها.



الفصل الاول

أسباب العدوان على الجمهورية الإسلامية

* في غضون السنة الأولى للحرب كان بني صدر رئيساً للجمهورية لما يقرب من تسعة أشهر، وفي تلك السنة كانت الواقعة الأليمة بتفجير مكتب الحزب الجمهوري، وتلاه مكتب رئاسة الوزراء واستشهاد مجموعة كبيرة من مسؤولي الطراز الأول، وذاك ما وصفته في مذكراتك على أنه من أشد أيام حياتك.

وكانت الحالة الصحية لآية الله الخامنئي[1] وإصابته تشدد عليكم الوضع، فكانت تلك الأيام أصعب أيام حياتكم السياسية، وقد انعكس هذا الشعور بالغربة، بل وبالإحباط بوضوح في كتاباتكم، والحمد لله فقد تجاوزنا هذه المرحلة بنجاح.

فبعد انتخاب آية الله الخامنئي لرئاسة الجمهورية تبلور في البلاد استقرار نسبي، وتوجهت القوى السائرة على نهج الإمام نحو معالجة قضية الحرب،وعلى صعيد الحديث عن الحرب نحاول العودة إلى الخلف قليلاً ونبدأ بالسؤال التالي:

ألم يكن بالإمكان العمل دون اندلاع الحرب؟ أي هل كانت هنالك إمكانية من جانبنا للحيلولة دون وقوع الحرب؟ بل لماذا وقعت الحرب؟

* لا يسعنا القول بعدم إمكانية الحيلولة دون وقوع الحرب، لكن هذه الحرب قد خطط لها الآخرون، حتى أنّ صحيفة نيوريوك تايمز كشفت في تاريخ (١٣٥٩/٧/٢٥هـ.ش «تشرين الأول ١٩٨٠») بعد اندلاع الحرب العراقية ضد إيران رسمياً بشهر واحد ـ نقلاً عن خبير عسكري أمريكي ـ إنّ خطة العراق في حربه ضد إيران وضعت من قبل الإنجليز في عام (١٣٥٠هـ.ش «١٩٧١»).

---

(١) حيث أصيب سماحته في إنفجار استهدفه في مسجد أبي ذر بطهران.

على أية حال، لو كانت أمورنا مستتبة، وكنا مسيطرين على الأوضاع بحيث يمكننا وضع الخطط الرادعة لربما كنا قد استطعنا ذلك، لكنني لستُ واثقاً؛ لأن الأعداء قد وضعوا خططهم سلفاً، بل كانت همسات الحرب تطرق أسماعنا قبل اندلاعها.

فبعد إخفاق التمرد في قاعدة (نوجه)[1] قال الأمريكان: إنّ لدينا خطة في هذه المرة وليست انقلاباً كي يكشف، ولا تمرداً فيتصدون له، فخطتنا شيء آخر سيكون ذلك علنياً، وهذا الكلام لم يكن له من تأويل سوى الحرب.

وكشفت مجلة فيغارو لاحقاً أنّ هذه الحرب اندلعت في شهر تير عام (١٣٥٩هـ.ش»آب ١٩٨٠») حينما التقى برجنسكي مع صدام عند الحدود الأردنية، وكانت الظروف الدولية والإقليمية مناسبة لنشوب الحرب بهدف إلحاق الهزيمة بالثورة، أو إضعافها على أقل تقدير؛ لسلب الثورة صفة الإلهام وحرمانها من صياغة حكومة إسلامية يحتذى بها.

يقول تميورمن في كتابه «تجارة الموت»: بعد سقوط الشاه وبروز فراغ القوة في المنطقة استطاع تيار الصحوة الإسلامية تعريض المنطقة لتهديد جدي، وكانت القوى الكبرى راضية بهذه الحرب؛ لأنها كانت تصب في صالحهم، فكانت رغبة الغربيين واضحة؛ لأن إيران كانت قبل الثورة مكاناً آمناً بالنسبة للغرب، فطردتهم الثورة منها، وقطعت أيديهم عنها، وانطلق نموذج زاحمهم في مناطق تواجدهم الأخرى.

فكان الأمريكان على اعتقاد راسخ بأن انشغال إيران بالحرب من شأنه أن يحمل مسؤولي البلاد يعيدون الحسابات في سياساتهم، كما لم يكن مقبولاً في

---

(١) قاعدة عسكرية في محافظة همدان اتخذت مقراً للقيام بإنقلاب عسكري يسقط النظام الإسلامي وقد اجهضت في مهدها على يد المخلصين من ابناء الثورة من السلك العسكري.

صلب أفكار المعسكر الشرقي أنّ تقوم حكومة إسلامية إلى جوارهم؛ لأن الإلحاد كان المبنى الآيديولوجي لهم، بل إنّ الأساس الفكري لهم هو الإلحاد، فهم كانوا يروجون للأفكار الماركسية ومتبنياتهم كانت تقوم على أساس الإلحاد.

بالإضافة إلى وجود مئة مليون مسلم داخل الإتحاد السوفيتي كان بإمكان انتصار الثورة الإسلامية أن تمثل عملية إعادة بناء بالنسبة إليهم، وهؤلاء المسلمون بأجمعهم يجاوروننا في آذربايجان وتركمانستان والقوقاز وآسيا الوسطى وسائر جمهوريات الإتحاد السوفيتي.

وهناك عاملان آخران ربما يكونان سبباً في رضى الشرق ـ لاسيما الاتحاد السوفيتي ـ بشن العراق الحرب ضد إيران، وهما:

أولاً: باندلاع الحرب أصبح بإمكان الاتحاد السوفيتي ممارسة الضغوط على الجمهورية الإسلامية باتجاه حل القضية الأفغانية.

ثانياً: نظراً لارتباطه بعقود عسكرية مع العراق، وأن أكثر المعدات التسليحية للجيش العراقي كانت شرقية، فقد كان بإمكان الاتحاد السوفيتي استعراض كفاءة تجهيزاته العسكرية، فإلى جانب استقطاب اهتمام الدول الأخرى لشراء السلاح السوفيتي، يكون قد مهّد لتوسيع علاقاته مع إيران.

فلم يكن المسؤولون في الاتحاد السوفيتي مرتاحين لهذه الثورة، لاسيما حينما رأوا اندحار اليساريين وحزب (توده)[1] في إيران، فلقد كانوا يأملون في البداية أن يلعب حزب (توده) الدور الذي قام به مصدق في إيران، فقد عاد الهاربون من أعضاء حزب (توده) منظمين، وكان المنافقون والمتمردون من الفدائيين والأحزاب اليسارية على اتصال بهم، أي تجمعت القوى الثورية غير الإسلامية من اليساريين، ولم تكن الجبهة الوطنية وحركة الحرية بذات أهمية بالنسبة إليهم.

---

(١) الحزب الشيوعي الإيراني المدعوم من الإتحاد السوفياتي.

وشعر الرجعيون في المنطقة أنّ الشرارة الأولى للثورة ستصل إلى دولهم؛ فقد راود الأمل المسلمين في بلدان المنطقة، فبدأوا بسرعة ودون تأخير بتحركاتهم، فقبل ما يناهز التسعة أشهر من اندلاع الحرب العراقية ضد إيران كتب محمد حسنين هيكل في صحيفة التايمز اللندنية يقول:

إنّ دول الخليج الفارسي تشعر أكثر من غيرها بالخطر الناجم عن الثورة الإسلامية، فهي كانت تتمتع بالاستقرار لسنوات طويلة في ظل الحماية البريطانية ومن بعدها الأمريكية، لكنها الآن ما بين ماء ونار، فهي تغلي بسبب قوة الثورة الإسلامية، ويعتريها الانجماد بسبب ضعف أمريكا.

ولعلكم سمعتم أنّ صداماً التقى بتاريخ (١٤ خرداد ١٣٥٩ هـ. ش «مايس ١٩٨٠») ببعض رؤوساء الدول العربية، فقدموا له تقريراً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية حينذاك في إيران كهدية ملكية إلى صدام، إذ كان العراق ذا وضع هو الأصعب من بين الدول العربية، لأن الغالبية من الشعب العراقي هم من الشيعة، والمسلمون السنّة ـ غير البعثيين ـ والأكراد كانوا يميلون نحو الثورة الإسلامية في إيران.

فكان أقطاب حزب البعث يشعرون بأن الدور سيصل للعراق بعد إيران وستحدث فيه ثورة إسلامية؛ حيث كان الشهيد الصدر وأخته وطلابه والحوزة العلمية يقومون بنشاطهم، فلقد كانت سابقة تواجد الإمام في أوساط القوى الدينية والشعب العراقي مؤثرة.

إذن لقد كانت كافة القوى الكبرى في العالم متوحدة ضد إيران، فكانت الرجعية في المنطقة تغدق الأموال، وكانت أمريكا والغرب والشرق يقدمون الدعم، فائتلف هذا الإجماع، فإما أن يهزموا الثورة، أو يضعفوها كي لا تغدو قدوة.

وكانت حجة صدام أنّ العراق كان مضطراً للتوقيع على اتفاقية عام (١٩٧٥) في الجزائر[١]، كما ينبغي أن لا ننسى أنّ صداماً كان يعاني مشكلة في داخل العراق، فقد كان أحمد حسن البكر وصدام يحاولان المجيء إلى إيران، ولعلهما كانا يضمران نية سيئة، وضمن المسائل الخافية هي أسباب عدم الموافقة على مجيء كبار المسؤولين من حزب البعث إلى إيران، فيجب أن يجيب التاريخ عن هذه الأمور.

*** ألا يمكن البوح بها الآن؟**

* لاحظوا، بعد ثلاثة أشهر من انتصار الثورة بعث البكر الذي كان رئيساً للجمهورية في العراق برسالة تهنئة للإمام، فردّ عليه الإمام سريعاً برسالة جوابية، ولكن وقعت خلال تلك الفترة حوادث في ايران، كنا نرى فيها آثاراً عراقية.

فمثلاً بتاريخ (٢٧ فروردين١٣٥٨ « نيسان١٩٧٩») حدثت أعمال عنف في خرمشهر، فأعلن العراق فوراً تأييده لعرب خرمشهر، وفي تلك الأيام وصلتنا أخبار تدل على تواجد الفريق باليزبان في العراق، وبالرغم من تكذيب القائم بأعمال السفارة العراقية في طهران لهذا الخبر بتاريخ (٣٠ فروردين ١٣٥٨)، إلا أنه اتضح فيما بعد أنه متواجد في العراق ويفكر بإعادة تنظيم قادة الجيش البهلوي الهاربين.

وفي شهر فروردين عام (١٣٥٨هـ ـش) أعدت إيران خطة العنقاء لغرض الحيلولة دون تسلل المخربين إلى أراضي البلدين، وقدّمته للمسؤولين العراقيين، كما بعث مجلس قيادة الثورة والحكومة المؤقتة إلى العراق منذ شهر أدربهشت حتى شهر إسفند عام (١٣٥٨«آذار ١٩٨٠»)، بثماني مذكرات تفاهم مع ثمانين قطعة من الخرائط في أربعمائة ورقة، لغرض إدراج أسماء القرى والموانع الطبيعية والاصطناعية، لكن الحكومة العراقية لم تردّ بأي جواب.

---

(١) اتفاقية تعيين الحدود بين العراق وإيران في شط العرب حيث حددت أعمق نقطة على أنها نقطة الصفر بين البلدين.

وعلى امتداد عام (١٣٥٨) عندما اشتدت اعتداءات العراق على النقاط الحدودية الإيرانية، وقامت الطائرات العراقية بقصف قريتين في سردشت، واستشهد ستة من المواطنين جرى تقديم احتجاج شديد اللهجة يوم (٢١ خرداد عام ١٣٥٨ «مايس ١٩٨٠») للسفارة العراقية في طهران.

وفي غضون ذلك سافر حافظ الأسد إلى العراق لغرض التوسط لحل النزاع، ولكن في نفس اليوم الذي سافر فيه حافظ الأسد ادعى وزير الإعلام العراقي أنّ العراق يقاتل إيران دفاعاً عن جميع العرب، وفي الثاني من شهر تير طالب علماء طهران في رسالة لهم الرئيس العراقي بالتخلّي عن أعماله العدائية على الحدود، حتى أنّ المهندس بازرگان بعث في شهر تير عام (١٣٥٨ «حزيران ١٩٧٩») برسالة تهنئة بمناسبة تنصيب صدام رئيساً للجمهورية، لكن العراق ـ وفي نفس شهر تير ـ شنّ هجوماً على بعض المناطق الإيرانية في آذربايجان وكردستان، فقدم السفير العراقي اعتذاره بسبب هذا العمل.

ولكن في شهر مرداد عام (١٣٥٨ «آب ١٩٧٩») أُلقي القبض على عصابة كانت قد تلقت تدريبات في العراق، وفي شهريور عام (١٣٥٨ «أيلول ١٩٧٩») التقى وزير خارجيتنا ـ المشارك في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في هافانا ـ مع صدام وطالبه باحترام المعاهدة المتعلقة بالحدود.

وفي شهر مهر عام (١٣٥٨ «تشرين الأول ١٩٧٩») أكدت الحكومة العراقية أنها ستتحمل الخسائر التي لحقت بإيران، لكنها قامت خلال شهريور نفسه بحفر عدة آبار نفطية عند الشريط الحدودي للبلدين.

وفي شهر آبان عام (١٣٥٨ «تشرين الثاني ١٩٧٩») هاجم العراق عدة مواقع حدودية، فطرحت قضية قطع العلاقات في مجلس قيادة الثورة، لكن إيران توقفت عن قطع العلاقة احتراماً لحسن الجوار.

في بداية عام (١٣٥٩ «آذار ١٩٨٠») توترت العلاقات أكثر من اللازم، وفي شهر أردبهشت عام (١٣٥٩ «مايس ١٩٨٠») هوجمت السفارة الإيرانية في بيروت، وفي خرداد عام (١٣٥٩ «حزيران ١٩٨٠») إستدعى كلا البلدين سفيره في البلد الآخر، وعقب ذلك قام صدام بإبعاد ثلاثين ألفاً من الإيرانيين المقيمين في العراق.

وخلال هذه المدة أي إلى أن بدأت الحرب رسمياً اعتدى العراق (٥٥٢) مرة على الأراضي الإيرانية، فترون رغم كل هذه القضايا التي حصلت في عامي (٥٨ و٥٩)، وإذا بصدام يعلن أنه ينوي زيارة إيران.

فلابد من بحث وثائق هذه الفترة بدقة، فلست أتذكر تفاصيلها، ويفترض تحرّي حيثياتها صغيرها وكبيرها.

*** هل يعني أنه طلب المجيء إلى إيران للتباحث؟**

* نعم، وقد جرى تداول ذلك في اللجنة المركزية للحزب، ويحتمل أنّ محاضر مداولات الحزب لدى السيد بادامجيان.

*** رغم اعتداءات حزب البعث التي تحدثتم عنها، كيف تقولون إنه كان بإمكاننا الحيلولة دون وقوع الحرب؟**

* أحد السبل كان أن يأتوا ونتباحث، ولذلك ملف طويل لم أُطالعه لحد الآن، لكن المسؤولية عن اندلاع الحرب تقع على عاتق بني صدر؛ لأنه كان رئيساً للجمهورية، وقبل ذلك كان رئيساً لمجلس قيادة الثورة، وبعدها كان قائداً للقوات المسلحة، وكان يمسك بالسياسة الخارجية، ولم يكن لنا مشاركة عملية في تلك الفترة، فكنا نتحدث ونكتب، وكان المجلس قد بدأ عمله تواً، ولم يكن بمقدوره تدارس هذه القضايا.

بناءاً على هذا، فإن على بني صدر الإجابة عن هذا التساؤل؛ إذ كان يعلم ما يجري عند الحدود، فيما لم نكن نحن نعلم بالقدر الذي يعلمه، وقد قامت وزارة الخارجية فيما بعد بإصدار كتاب حول تجاوزات العراق على إيران.

وكان بني صدر في البداية يطّلع على كل اعتداء عن طريق وزارة الخارجية أو القوات المسلحة ونحن نعرف بها فيما بعد، فكانوا يحاولون أن لا يبوحوا لنا بكل شيء، وكان ذلك جزءاً من سياستهم.

وعليه لو أراد أحد القيام بعمل حقيقي فعليه أن يبدأ من مسؤولية بني صدر، وينظر إلى الأمور نظرة شمولية.

وإذا تتذكرون فإن آية الله الخامنئي ردّ في خطبتي صلاة الجمعة بتاريخ (١٣٦٠/٣/٢٩ «حزيران ١٩٨١») على التساؤل الذي أُثير من قبل بني صدر والليبراليين وقتذاك حول اندلاع الحرب، فقال مخاطباً بني صدر: «لقد نصبّك الإمام في الأول من إسفند عام (١٣٥٨ «شباط ١٩٨٠») قائداً للقوات المسلحة، وقبل سبعة أشهر من بداية الحرب كنت المسؤول عن الأمور العسكرية والتنفيذية للبلاد، فماذا فعلت خلال هذه الفترة؟ ولماذا تلقي بالتقصير على عاتق الآخرين»؟

لكن القضية ككل وإجماع القوى الكبرى في العالم كان قد تركز على إضعاف الثورة أو هزيمتها، أي أنهم بدأوا الحرب بهذا الهدف.

ثم إننّا شاهدنا أنّ الأمم المتحدة لم تقدم لنا عوناً لمنع وقوع الحرب، فأول إجراء اتخذته المنظمة الدولية كان إصدار بيان في اليوم التالي لنشوب الحرب، أي في الأول من شهر مهر عام (١٣٥٩ «أيلول ١٩٨٠») دعت فيه الطرفين لحل النزاع سلمياً.

وكانت الخطوة التالية لمجلس الأمن إصدار القرار المرقم (٤٧٩) بتاريخ (٦ مهر عام ١٣٥٩ «٢٧ أيلول ١٩٨٠») كان عنوانه (الوضع بين إيران والعراق)، ونرى خلّوه من الإشارة إلى العدوان والمعتدي؛ إذ يتعامل مع الطرفين الظالم والمظلوم على حدّ سواء، ثم إنه لاذ بالصمت.

وبعد عامين أي بعد تحرير خرمشهر وبتاريخ (٢١/ تير عام ١٣٦١ «حزيران ١٩٨٢») أصدر القرار رقم (٥١٤) داعياً إلى وقف إطلاق النار لكنه لم يقدم حلاً لوقف إطلاق النار، وحتى إصدار القرار (٥٩٨) أصدر مجلس الأمن أربعة قرارات أُخرى لكنه لم يقدم أي عونٍ لنا، نحن الذين تعرضنا للعدوان.

*** كنا نقول منذ بداية الحرب إن صدام هو الذي بدأ هذه الحرب بدعمٍ من أمريكا، بل كنا نقول ما هو أكثر صراحة من ذلك من أنها كانت أمراً من أمريكا لصدام، فهل لدينا مستمسك أو وثيقة تؤكد أنّ أمريكا كانت قد اتفقت مع العراق قبل وبعد الحرب؟**

* لقد صدرت مؤخراً وثائق جيدة حتى الآن، إن اعترافاتهم موجودة في المحاكم، وبإمكانكم الحصول على الكثير من المستمسكات التي تثبت أنّ حرب العراق على إيران كانت بمعرفة أمريكا وموافقتها ودفعها، وأنا أُشير إلى عدة نماذج فقط:

في صيف عام (١٣٥٨ «١٩٧٩») قدم مستشار كارتر لشؤون الأمن تقريراً إلى الرئيس الأمريكي حول منطقة الشرق الأوسط، قال فيه: ينبغي تقوية الذين لديهم القدرة على توجيه ضربة عسكرية للنظام الإيراني.

أو ما كتبته صحيفة نيوريوك تايمز في ربيع عام (١٣٥٩ «١٩٨٠») قائلة: إنّ الحكومة الأمريكية تدرس إمكانية تنفيذ ثلاثة خيارات مهمة جداً بعد إخفاق عمليات طبس[(١)].



(١) العملية العسكرية التي هدفت إلى إطلاق سراح الرهائن في السفارة الأمريكية وقد فشلت عندما هبت ريح عاصفة أدت إلى تصادم طائرتين أمريكيتين في صحراء طبس.

الفصل الثاني

الوساطة الدولية لإنهاء الحرب

*** خلال السنة والنصف الأُولى أي حتى تحرير خرمشهر ـــ لم يكن هنالك سؤال مهم حول قيام الحرب، ولا وجود لأية شبهة، فقد جرى الاعتداء علينا، وكان علينا أن ندافع، وخلال تلك الفترة لم تقم المنظمات الدولية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بأي فعل.**

وأخيراً وربما بعد عمليات طريق القدس والفتح المبين ـ ولم نكن بعدُ قد استرجعنا خرمشهر ـ جاء السيد الحبيب الشطي وزملاؤه إلى طهران مبعوثين من قبل منظمة المؤتمر الاسلامي للتوسط بهدف إنهاء الحرب.

* لقد جاؤوا قبل ذلك، ففي الأسبوع الأول للحرب جاء ياسر عرفات وضياء الحق والحبيب الشطي، كما أنّ المنظمة الدولية عقدت اجتماعات بتاريخ (٦ مهر ١٣٥٩ «تشرين الأول ١٩٨٠») وأصدرت القرار (٤٧٩) وهذه المحاولات تتعلق بالأسابيع الأولى للحرب، غاية الأمر أنّ كافة الأفعال كانت قشرية.

فقد جاؤوا ليقولوا أوقفوا الحرب دون اكتراث لعدوان العراق واحتلال الأراضي الإيرانية والخسائر، ودون تقديم أي مقترح لإزالة العدوان ومعاقبة المعتدي.

*** حسناً، تحدثوا لنا عن سرد تاريخي للتحركات السياسية والنشاطات الدولية فيما يتصل بالحرب حتى مرحلة تحرير خرمشهر، لنصل بعد ذلك إلى الأسئلة الأكثر أهمية.**

* الحقيقة هي أنّ صداماً هو الذي هاجمنا واغتصب مساحات كبيرة من أراضينا في محافظات كرمانشاه وإيلام وخوزستان، لكنه لم يحقق أهدافه، ولما جاء عرفات إلى إيران قال لي أثناء جلسة خاصة بأنه شاهد خارطة في غرفة العمليات الحربية لصدام، تشير إلى أنّ الهدف من حملتهم الأُولى كان الوصول إلى بهبهان، ومسجد سليمان في شرق وشمال خوزستان؛ لأننا نمتلك تجهيزات عسكرية، وقاعدة للقوة الجوية، ومعملاً للدبابات في مسجد سليمان، ومطاراً في بهبهان.

فكانت هذه خارطة الاستحواذ التام على خوزستان، وكان عرفات يهّدد بأنّ صدام يرسم مخططه لبلوغ هذه الأهداف، لكنهم أخفقوا في أول خطوة لهم أي في خرمشهر.

فلقد كانوا يحاولون احتلال آبادان ونهر أروند[1] بعد خرمشهر، أي تكون آبادان تحت سيطرتهم، وكان هذا الهدف ستراتيجي بالنسبة إليهم، وقد اندحروا في هذين الهدفين، فقاومناهم في آبادان، ولم يستطيعوا احتلال القسم الجنوبي الشرقي من خرمشهر.

والتصور الآخر الذي كان يحمله العراق: هو أنّ الجيش الإيراني ليس مستعداً للدفاع أبداً، وهذا ما أفاده به جواسيسه في تقايرهم، فكان اقتطاع خوزستان من المسلّم به بالنسبة إليهم إن لم يصلوا إلى طهران.

وبالإضافة إلى أنه لم يعد هنالك من ينكر أن العراق هو المعتدي وهو البادئ بالحرب، فإن الأمم المتحدة لم يكن بمقدورها اتخاذ موقف اللامبالاة، والعراق كان يعتبر ذلك كافياً لمواصلة أهدافه، أي في الوقت الذي يحتلّ قطاعاً يعتدّ به من أراضينا نوافق على وقف إطلاق النار وندخل المفاوضات، ولم يكن بمقدور إيران

---

(١) شط العرب يسمى في الفارسية أروندرود.

تصدير النفط بسهولة؛ لأن الظرف كان في غاية الصعوبة فيما يخص تصدير النفط، أي تدخل إيران المفاوضات وهي مهزومة، فيما كان بإمكان صدام التقدم إلى الأمام متى شاء.

وأصدرت الأمم المتحدة قراراً تضمن خمسة بنود كان أهمها أنّ يتجنب الطرفان استخدام القوة، فيما كانت البنود الأخرى سطحية جداً، ولم يتطرقوا أبداً إلى تشخيص المعتدي ومعاقبته، بل لم يقولوا بأنه على المعتدي التراجع إلى الحدود.

وبتاريخ (٢٤ مهر عام ١٣٥٩) توجه الشهيد رجائي إلى الأمم المتحدة، واقترح أن ينسحب المعتدي إلى حدوده وتستقرّ قوات محايدة عند الحدود؛ كي لا يقع اعتداء مرة أخرى، لكنهم لم يكترثوا لذلك فبدأوا بدعاياتهم ضدنا من أنّ العراق قبل فوراً وإيران رفضت، وكان واضحاً من أنّ العراق إنما قبل؛ لأنه كان قد بلغ بعض أهدافه التي - كانت سياسية في غالبيتها - خلال الخطوة الأولى، وها هو يخطو الخطوات اللاحقة، وإيران قد انهزمت في الخطوة الأولى، وها هي تنهزم باستمرار في الخطوات اللاحقة.

إذن في تلك الفترة كان الوسطاء يترددون علينا، وكان منطقنا أن يرحل المعتدي، وكنا نقول لهم: أدينوا المعتدي أولاً ثم تبدأ المفاوضات ووقف إطلاق النار.

*** منذ اندلاع الحرب وفي ضوء سياسات الإمام كانت لنا ثلاثة شروط تمسكنا بها حتى النهاية:**

١ـ خروج المعتدي من الأراضي الإيرانية.

٢ـ تعويض خسائر الحرب.

٣ـ معاقبة المعتدي.

وقد أنجزنا الجانب الأعظم من الشرط الأول باقتدار الشعب حتى تحرير خرمشهر بالرغم من أن بقاعاً محدودة مثل نفط شهر وأماكن أخرى قد بقيت بأيدي العراقيين، ولكن أكثر أراضينا تحررت بالقوة، وفي الحقيقة أنّ شرطنا الأول قد تحقق تقريباً في ربيع عام (١٣٦١هـ. ش«١٩٨٢»).

لقد قيل الكثير فيما يخص الشرط الثاني، وكانت الوساطات والإشاعات التي تبعتها ساخنة جداً، فمثلاً لقد سُمع مراراً أنّ الحكام العرب في المنطقة كانوا على استعداد لدفع الخسائر، وعندما نعود إلى صحف تلك الفترة نجد أنّ ذلك كان يأخذ طابع الجدية تارة، ويبقى في حدود الإشاعة تارة أخرى، حتى أنه نقل عن الشيخ المنتظري بعد تحرير خرمشهر قوله: «إنّ رائحة الدولار داعبت أُنوفَ السادة وهم يريدون إيقاف الحرب».

وظل الشرط الثالث في مكانه حتى النهاية، ولم يكن لنا أمل بتفعيله إطلاقاً.

وكلامنا الجوهري حول الشرط الثاني، ما مدى صحة الأمر؟ أي أن قضية تسديد الغرامات إلى أي مدى كانت إشاعة، وإلى أي مدى كانت حقيقة؟ وإذا كان الأمر جدياً فلماذا لم نقبل؟ فنحن لم نتحدث في السنوات الأخيرة عن إسقاط صدام كثيراً، فكنا نقول إننا نريد استرداد حقنا فيحتمل أنّ المراد من الحق هو الغرامة والخسائر!

* أُثيرت هذه الأُمور نوعاً ما قبل تحرير خرمشهر، ولم يكن هنالك كلام حول رحيل المعتدي، والعراق بطبيعة الحال لم يرحل حتى النهاية وانسحب بعد وقف إطلاق النار؛ إذ كان قد بقي في بعض المناطق، ونحن كنا آنذاك قد دخلنا الأراضي العراقية أيضاً.

وفيما يخص تحديد المعتدي فقد جرى تحديده في نهاية المطاف بشكل رسمي، ومن الواضح أنّ عليه دفع الغرامة، وأن الغموض يكتنف كيفية تسديدها فقط.

*** ليس مرادي قرار إيقاف الحرب، بل أقصد المراحل الأولى حينما كان الوسطاء يترددون علينا.**

* لقد كانوا يأتوننا دون أن يطرحوا قضية الغرامات، بل إنهم لم يكونوا يقبلون بمسألة رحيل العراق عن أراضينا، فكانوا يقولون تفاوضوا أولاً لتكون نتيجة ذلك خروج العراق من أراضيكم، وهذا مالم نكن نقبل به.

وكانوا يقولون: ليكن وقف إطلاق النار أولاً ثم تفاوضوا، ونحن كنا نعلم أنّ الموافقة على وقف إطلاق النار يعني بقاء العراق الأبدي في أراضينا التي لم يكن بمقدورنا تخليصها من أيديهم بسهولة، فكان واضحاً أمامنا أنّ هذا هو هدفهم، لذلك فقد ظلت شروطنا على حالها حتى النهاية.

*** إذن، إنكم تنكرون الحديث عن تسديد الغرامة خلال السنوات الأولى للحرب، وخلال فترة عمليات الفتح المبين.**

* ربما كانت صحيفة ما تورد أمراً، أو يصرّح دبلوماسي شيئاً في مكان ما، ولكن لم يأتنا أحد ببيان رسمي، فكانت تقال وتكتب أمور تخلو من المستمسكات، وطوال تلك الفترة لم يتقدم إلينا أحد بتسديد غرامات الحرب، ولم يقل لنا أحد بشكل رسمي ما إذا كان العرب أو صدام قد قبلوا بتسديد غرامات الحرب إلينا، وهو ما ورد في بعض وسائل الإعلام فقط مما لم يكن ذا وزن بالنسبة الينا كي نبحثه؛ إذ قال الذين كتبوا عن ذلك بأن الدول العربية تدفع خمسين مليار دولار ، وكان كلامهم يفتقر إلى التوثيق.

لقد كانت مطالبينا بالغرامات الواقعية للحرب، فيما لم يتخذ الكلام عن التسديد طابعاً رسمياً في أي وقت، ولعل هنالك في إيران أُناساً كانوا يطرحون ذلك في محافلهم.

وأمّا المستند في القضية التي نقلتموها عن آية الله منتظري هو أنّ الدكتور هادي ـ الذي كان أكثر تردداً من بين النواب على بيت آية الله منتظري ـ كان عادة ما ينقل لأعضاء مجلس الشورى الأمور التي تطرح هناك، وبعد تحرير خرمشهر

أثيرت هذه القضية وهي أنّهم يريدون تسديد مبلغ خمسين مليار دولار، قال الدكتور هادي إنّ آية الله منتظري غاضب، ويقول: إنّ رائحة الدولار داعبت أنوفهم ويريدون تضييع دماء أبنائنا ويبيعون دماء الشهداء، وأنا شخصياً لم أسمع من آية الله المنتظري ذلك.

*** إنّ الشيخ منتظري بنفسه صوّر الأمر بشكل آخر بعد عدة أشهر من ايقاف الحرب، وقال: كنا نقول أثناء الحرب تعالوا وتصرّفوا بشكل رسمي عقلائي، لكنهم أطرقوا برؤوسهم إلى الأرض وقالوا: إنّ الطريق ما نقول به نحن.**

وقد أشار الإمام ملمحاً إلى كلام آية الله منتظري، قائلاً: «إنني أعتذر للشعب الذي أنجب الشهداء عن الرؤى الخاطئة التي تصدر هذه الأيام».

* ثمة ملاحظة في مذكراتي مفادها: أنّ آية الله المنتظري هاتفني بعد منتصف الليل عقب عمليات الفتح المبين، وقال: ادخلوا الأراضي العراقية، وكان يؤنبنا، وكان اعتراضه وقتذاك: لماذا تقومون بالعمليات ثم تتوقفون؟

فكان يتصور أنّنا نمتلك القوات والأسلحة والمعدات والذخيرة، ولا نواصل العمليات الحربية، فبعد العمليات كانت تنتهي فترة الواجب الذي تُكلّف به قواتنا، وتتضاءل ذخيرتنا، فكان يتعيّن علينا التقاط الأنفاس ثانية كي نستعد ولم يكن بوسعنا البوح بهذه الأمور أمام الملأ.

وكان الكثيرون يحملون مثل هذه التصورات، لكننا وقتذاك لم نكن نعاني اختلافاً فيما بيننا، وإذا ما كان لديهم انتقاد فهو لماذا لا نتقدم بحزم.

❁ ❁ ❁❁❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

قرار دخول الأراضي العراقية

* بعد تحرير خرمشهر أخذت مواضيع كثيرة تطرح على بساط البحث، وكانت تبدر آراء مختلفة، فيقال: إنّ رأي الإمام من حيث المبدأ كان أن لا تتحدثوا أبداً عن إيقاف الحرب، ولكن قفوا عند الحدود ولا تدخلوا الأراضي العراقية.

ولكن بعد ذلك طرح المتخصصون العسكريون آراءهم ووافق الإمام على أنّ ندخل الأراضي العراقية، وكما هو موجود في مذكراتكم فإن وجهة نظر الإمام كانت تتمثل في أننا لو دخلنا الأراضي العراقية فسيحدث ما يلي:

١ـ إنّ الشعب العراقي سيقاتل قتالاً مستميتاً عندما يشاهد جيوشاً أجنبية قد دخلت أراضيه.

٢ـ إنّ شيوخ المنطقة سيشعرون بالخطر، وإذا ما كان لديهم قليل من المحاباة تجاه العراق الآن، فإنهم سيزيدون دعمهم للعراق بشكل علني.

٣ـ إنّ العالم سيعثر على ضالته، ويمارس ضغوطاً علينا بصفة أكثر قانونية بسبب دخولنا الأراضي العراقية.

ويبدو أنّ هذه الاحتمالات الثلاثة التي أبداها الإمام قد تحققت، إذ أخذ العراقيون بالقتال بشكل مضاعف داخل أراضيهم، وأصبح شيوخ المنطقة أكثر جدية في تأييدهم لصدام، فيما وقف العالم بوجهنا أكثر تماسكاً، وبالتالي انتهت الحرب بتدخل مباشر من أمريكا وتوقفت الحرب بتلك الصورة.

نرجو بيان ذلك المقطع الحساس بشكل جامع ومانع إن أمكن، ما الذي حدا بنا إلى اتخاذ القرار بمواصلة الحرب ودخول الأراضي العراقية؟

* بعد أيام من تحرير خرمشهر حيث وضعت العمليات الحربية أوزارها، توجه لفيفٌ من القادة العسكريين إلى الإمام لتحديد الواجب التالي، وكنت حاضراً أنا وآية الله الخامنئي، فكانت تلك الجلسة من أهم جلسات مجلس الدفاع الأعلى بالنسبة لي.

وللأسف فإن وقائع تلك الجلسة ليست في متناولنا، وقد طلبناها من السيد نظران لكنه عجز عن العثور عليها، وحبذا لو عثر على وقائع تلك الجلسة.

وكان جل الحديث في تلك الجلسة يدور بين العسكريين وبين الإمام، ولم نتحدث أنا وآية الله الخامنئي كثيراً، وغالباً ما كنا نصغي لحديثهم، وأصل الكلام كان قول الإمام: (من الخطأ التفكير بإيقاف الحرب في هذه البرهة، فيجب أنّ نواصل الحرب)، أي أنه لم يسمح أبداً بأن نثير الحديث حول إيقاف الحرب، وكان من الوضوح بحيث لم نتباحث حوله كثيراً، وكان معظم الحديث يدور حول كيفية الاستمرار.

وكان الإمام يقول ـ في ضوء الأدلة التي نوهتم إليها ـ ليس من المصلحة أن ندخل الأراضي العراقية، وبالإضافة الأدلة الثلاثة التي قلتموها كان السبب الرابع لدى الإمام هو أنّ الشعب العراقي يتعرض للضرر ونحن لا نريد الضرر بالشعب العراقي؛ لأن الشعب العراقي معنا في محصلة الأمر.

قال العسكريون وفقاً لمنطقهم: إذا أدرك العدو أننا لن ندخل أراضيه فإنه سيشعر بالأمان، أي لا يلزمه أن ينشر القوات على حدوده، فيجمع قواته في منطقة معينة، ويهاجمنا من نقاط محددة وفي مقاطع زمنية معينة. فالمنطق العسكري يقول: بأنه لا ينبغي أن نمنح العدو مثل هذا الأمان، فيجب أن يكون الحال بنحو يتصور العراق بأننا نتقدم حتى إلى بغداد.

فكان كلامهم رصيناً من الناحية العسكرية ، فوافق الإمام بما هو معهود عنه من سلامة النفس والصرامة التي يتميز بها، واقتناعه باستدلال ذوي الاختصاص في الموارد الضرورية.

*** ما كان رأي الإمام من حيث المبدأ؟ كيف كنا نريد البقاء عند الحدود مع استمرار الحرب؟**

* هذا هو السؤال الذي أثاره العسكريون في تلك الجلسة، وكان العراق ما يزال في بعض الزوايا من ترابنا، فقال العسكريون: إنّ الظروف السائدة لا تستحق أن نستجمع قواتنا لإخراج العدو من هذه المناطق، وأفضل عمل الآن هو استغلال هذه الثغرة التي حصلت في الجبهة ودخول الأراضي العراقية.

فلمّا تحدث العسكريون بمنطق قال الإمام: كلامكم صحيح، وبطبيعة الحال فإن كلام الإمام كان مهماً ولم يكن بوسعنا التغاضي عنه لكن الإمام بنفسه هو الذي وجد العلاج وقال: (ادخلوا من نقاط لا يتضرر الناس فيها).

وبكلامه هذا عالج أهم مشكلة وهي الناس، وبهذا الأمر والتوصية انتخب العسكريون المنطقة التي تلي خرمشهر حتى دجلة والفرات لتكون مسرحاً للعمليات الحربية القادمة، وهي كانت خالية من السكان، وكانت نهاية المنطقة داخل الأراضي العراقية تتصل بالتنومة.

فكانت في غاية الأهمية من الناحية العسكرية، لو قدّر لنا التقدم ووصول المياه لكان العراق قد خسر حقاً، فلقد كانت المنطقة ذات موقع ستراتيجي وليس فيها مشكلة سكانية، وفي ضوء هذه الأدلة جرى التخطيط لعمليات رمضان في أواخر شهر تير عام (١٣٦١) في تلك المنطقة.

*** وكان تركيزنا على تلك المنطقة حتى نهاية الحرب.**

* لأنها كانت مهمة، فكان من المهم جداً أن نقترب من البصرة، وهكذا كان يفكر المسؤولون بأجمعهم، وعليه فقد عولجت هذه القضية بهذا الشكل.

*** ألم يحسب في تلك الجلسة حسابٌ للنتائج الثلاثة الأخرى أي مضاعفة العراقيين لقتال واستنفار العالم ضدنا وإثارة شيوخ المنطقة؟**

* لقد اتخذت تدابير معينة، وحينها لم أصبح بعدُ قائداً للحرب، بل كنت عضواً في مجلس الدفاع الأعلى ومتحدثاً باسم الإمام، ولمّا أُنيطت بي مسؤولية

إدارة الحرب ركزت تفكيري على أن نقتطع منطقة لنستخدمها أداة لممارسة الضغط على العراق، وهو تماماً ما كان العراق يحاول ممارسته معنا.

وفي تلك الحالة كان بوسعنا أن نقول لهم: ادفعوا لنا الخسائر وحاكموا المعتدي، أي أننا نحقق أرادتنا من خلال تلك المنطقة والأداة التي بايدينا.

*** بعد تحرير خرمشهر أصبح إسقاط صدام بمثابة الاستراتيجية بالنسبة إلينا، فهل جاء الإعلان عن هذه الاستراتيجية في ضوء القدرات، أم استناداً لضغط الرأي العام والمقاتلين الذين كانوا يريدون إنهاء الحرب مؤزرة بالنصر النهائي؟**

* لم يكن قرارنا أنّ يكون الهدف إسقاط صدام، لكن ذلك كان يطرح هنا وهناك حتى أصبح إرادة عامة الشعب شيئاً فشيئاً، وكان السبب في ذلك أنّ صداماً بهجومه على إيران قد ارتكب جريمة كبرى، كانت نتيجتها القتل وتدمير ثروات البلدين.

ومن الطبيعي أنّ مثل هذا الإنسان لم يعد في نظرنا جديراً بإدارة بلد إسلامي، غاية الأمر أنّ ذلك لم يكن منوطاً بنا، فلم يكن بمقدورنا اتخاذ القرار بشأن العراق، بل كان وجوده منوطاً بالقوة، حيث تصل مثل هذه حكومة أو هذا شخص إلى هذا الموقع إنما هو عن طريق القوة.

لذلك ينبغي أنّ لا نضع في الحسبان هذه القضية على أنها هدف مرسومٌ وواضحٌ وعسكريٌ، لكن الجميع كانوا يتطلعون لأن تنتهي هذه الحرب بسقوط صدام، فكان التصور أنّ صدام يسقط إذا ماهزم العراق في الحرب، وهذه نتيجة مناسبة للحرب.

*** هل كانت قدراتنا مهيأة لإنجاز هذه المهمة؟**

* نحن لم نبدأ الحرب كي نكون قد هيّأنا هذه القدرات في أنفسنا، بل أنّ الحرب فرضت علينا، وإن موضوع سقوط صدام كان إرادة شعبية تبلورت في تصريحات المسؤولين، ولم تصدر عن مركز ما باعتباره هدفاً سياسياً وعسكرياً.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

الفصل الرابع

الموقف من استمرار الحرب

*** نقرأ في مذكراتكم أنّ ضغوطاً كثيرة جداً مورست بعد تحرير خرمشهر لأن تتواصل الحرب، فخلال دورة مجلس الشورى آنذاك وفي المجتمع كان هنالك أناس، وفئات سياسية مختلفة كانوا يمارسون ضغوطاً لإدامة الحرب حتى النصر النهائي وسقوط صدام، وهؤلاء الناس أخذوا مؤخراً يرددون كلاماً مغايراً، ويوحون وكأنهم كانوا معارضين للحرب ودعاة للسلم، لكن مسؤولي النظام ـ ومن بينهم سماحتكم ـ كنتم تصرّون على استمرار الحرب.**

نرجو ـ إلى جانب تصوير أجواء المجتمع يومذاك ـ أنّ تشخصوا لنا هؤلاء، ومن أي فئة كانوا؟

* فيما يتعلق بالأفراد ليس من الصواب أن نذكر اسماً، أما ما كان يدور داخل المجلس فقد تبلورت مجموعة تحت اسم (عقلاء المجلس)، كانوا يشككون في أن تستمر الحرب؛ إذ كانوا يقولون بأنّ علينا أن نقبل بالصلح.

وهؤلاء كان عددهم قليلاً، وكانوا من الصالحين، ولم يشأوا التصريح بما يخالف رأي الإمامؒ ووجهة النظر الرسمية للنظام، بل لم يشأوا القيام بما من شأنه أن يرى أو يفهم بأن هنالك تيارين من العناصر الوفية للنظام فيما يخص الحرب، فكانوا يطرحون آراءهم في أماكن خاصة، وثمة فئات خارج المجلس تحمل هذه الفكرة بأن ينهوا الحرب بأي نحو كان.

لكن سائر مفاصل المجلس والمجتمع والجبهة والجيش والحرس الثوري والتعبئة والحكومة، والأهم من المجتمع الإمامؒ كلهم كانوا مجمعين على

وجوب استمرار الحرب، حتى نصل إلى أهدافنا، فكان من الأهداف الواضحة التي تحظى بقبول الجميع هو أن يُعرّف صدام بوصفه معتدياً ومسؤولاً عن الحرب ومن الطبيعي أنّ يحاكم ويعاقب، وأن إيران باعتبارها البلد المعتدى عليه يفترض أنّ تأخذ التعويضات.

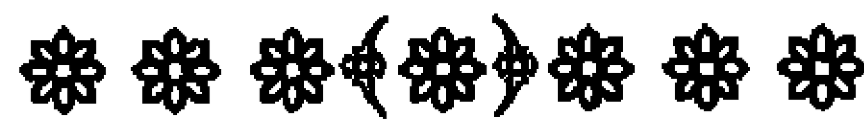
كان هذا من الأهداف الواضحة والمقبولة لدى الجميع، وكان الهدف الواضح لدى المسؤولين هو الاستمرار بالحرب، وكان الإمام‏ رحمه الله يركز على ذلك.

*** ألا تريد أن تبدي وجهة نظر حول الذين تراجعوا عن آرائهم، أولئك الذين أخذوا يشككون بأصل الحرب واستمرارها بعد تحرير خرمشهر؟**

* إنّ هؤلاء الذين يطلقون مثل هذا الكلام خلال هذه الأيام وفي هذا الوقت، لم يكونوا حينذاك من الذين كانوا يرفضون استمرار الحرب، بل كانوا من المتشددين في الدعوة لاستمرار الحرب.

فلقد أُثيرت شائعة بأن الدول العربية على استعداد لدفع خمسين مليار دولار لإيران كغرامة، وهي شائعة لم يكن لها أساس من الصحة، فقال بعضهم ممن يصفون أنفسهم معارضين لاستمرار الحرب بعد تحرير خرمشهر: «أنّ رائحة الدولار قد داعبت أُنوف المسؤولين وهم ينوون المتاجرة».

ولا أعرف أحداً من هؤلاء الذين يثيرون مثل هذه الأمور بأنه كان يتخذ موقفاً معارضاً حينذاك لاستمرار الحرب.



الفصل الخامس

الشيخ رفسنجاني قائداً للعمليات العسكرية

*** كانت عمليات رمضان الأُولى لنا بعد تحرير خرمشهر، ونحن نقرأ في مذكراتكم أن نتائج هذه العمليات دفعت عقلاء المجلس إلى التفكير بأن مسيرة الحرب ليست كالسابق، وهي تنطوي على مصاعب جمّة، كما كانت لنا حتى ذلك الوقت عمليات شبه ناجحة أو فاشلة، وأنّ بعض حالات الاختلاف بين حرس الثورة والجيش كانت قد أحدثت خللاً في مسار الأحداث فاستعصى أمر الحرب، فقمتم بقيادة عمليات خيبر.**

ماهو السبب الذي كان وراء اختياركم من قبل الإمام لقيادة الحرب؟

* أولاً: كان هنالك أناس يضغطون لإنهاء الحرب من خلال محاولات متواصلة دون تأخير.

وثانياً: بعد عمليات رمضان التي لم تكن ناجحة نسبياً، حدثت ردة فعل لدى قواتنا من أنّ التقدم داخل الأراضي العراقية ليس كالتقدم في الأراضي الإيرانية.

ثم أنّ اختلافاً برز بين حرس الثورة، وبين الجيش في بعدي قيادة الحرب والتركيبة العسكرية، فكنّا نتحاور وكانوا يتوصلون إلى شيء من الاتفاق، لكن الاختلافات كانت تبرز بينهم مرة أخرى.

فتوصلنا إلى هذه النتيجة، وهي: لابد من وجود شخص على رأسهم يصدر لهم الأوامر، وكان هذا الشخص برأينا جميعاً هو الإمامرحمه الله، بيد أنهرحمه الله لم يكن يريد الخوض في الجوانب العملية للحرب، وجرى الحديث بأن يأتي شخص آخر، فرشحنا أنا وآية الله الخامنئي.

فكان آية الله الخامنئي رئيساً للجمهورية، ولم تكن هنالك مصلحة في أن يتوجه إلى الجبهة فقد كان قد أصيب لدى محاولة اغتياله، وأن وضعه البدني لم يكن يتلاءم مع الحرب، فكان الخيار الآخر للإمام ﷺ هو أن في مجلس الشورى نائبين للرئيس، ورئيس الجمهورية يتعيّن عليه إدارة شؤون البلاد؛ لذلك وقع اختيار الإمام عليّ.

*** هنالك عبارة في مذكراتكم قلتموها حينما جرى انتخابكم لقيادة الحرب، وردت في أحاديثكم مؤخراً، فقد كتبتم أنّكم قلتم خلال اجتماع لقادة الحرب: «إننا نفكر بانهاء الحرب عبر عمليات خيبر» ، ثم قيل إنّ شعار، (حرباً حرباً حتى النصر) تبدّل إلى شعار(حرباً حرباً حتى نصرٍ واحدٍ).**

وفي الحقيقة فقد طرح مبدأ توظيف الاستراتيجية الحربية لخدمة الدبلوماسية، يقول القائد السابق للحرس الثوري محسن رضائي: إنّ هذه الاستراتيجية كانت مبدأ النظام بعد تحرير خرمشهر، وقد عمل بها طوال الحرب.

نرجو إيجاز هذه القضية، وما كانت حقيقة الأمر؟

* كنتُ أثناء تحرير خرمشهر الناطق الرسمي باسم مجلس الدفاع الأعلى، وكانت فكرتنا أن نصل إلى أهدافنا في معاقبة المعتدي، والحصول على حقوق إيران، وكان ذلك ما يطرح على الدوام؛ لأننا كنا نعلم إذا ما حصل ذلك فمن الطبيعي سيتبعه سقوط صدام، وبالطبع لا يوجد حينها من يعارض.

ولو أنهم كانوا قد قبلوا شروطنا، وخرج العدو من أراضينا قبل تحرير خرمشهر لكنّا قد وافقنا على وقف إطلاق النار، لكنهم لم يقبلوا بأيّ من شروطنا.

وبعد تحرير خرمشهر تزايد الاحتمال وقد كان متداولاً في المحافل، ولم تكن هذه الفكرة حصراً عليّ، فنحن كنا نبحث هذه القضية على مستوى زعماء البلاد بأن سبيل إنهاء الحرب يتمثل في إلحاق ضربة ماحقة بالعراق، ونقتطع جزءاً منه، ونضمن حقوقنا وننهي الحرب؛ تعويلاً على المنطقة التي نقتطعها.

*** لقد قلتم بأن هذا القرار كان بين أوساط زعماء البلاد، إلاّ أنكم تذكرون في مذكراتكم بأنك حينما طرحت ذلك على الإمام ﷺ لأول مرة تبسّم ﷺ ولم يقدم أي جواب.**

* كانت لنا جلسات مستمرة مع زعماء البلاد، ومنها جلسات كثيرة بخصوص الحرب، وقد توصلنا إلى هذه النتيجة في داخل مجلس الدفاع الأعلى وفي أماكن أخرى، وكان هذا البحث متداولاً فيما بيننا، وعندما وجدنا توفر القدرة أردنا أن نوجه للعراق ضربة مشابهة لتحرير خرمشهر داخل الأراضي العراقية، وكانت الفكرة جادة.

افترضوا لو كنا قد اقتطعنا البصرة أو قطعنا الطريق الواصل إلى البصرة، ووصلنا دجلة ـ وكان البعض يعتقد بوجوب أن نقطع طريق الناصرية؛ لنقطع يد العراق عن الجنوب وعن البحر ـ لكان العراق قد واجه مشكلة جادة، وحتى لو كنا قد وافقنا على وقف إطلاق النار ونحن داخل الأراضي العراقية لما تحمّل العراق ذلك وكان عليه أن يفكر بفعل بشيء.

*** أيعني ذلك أنّ الظروف في ظل حالة اللاحرب واللاسلم كانت لصالحنا؟**

* نعم هكذا كنا نفكر، لذلك فقد قلتُ أمام مجموعة من القادة العسكريين بأننا لو حققنا نصراً كبيراً كالذي كان في عمليات خيبر، فإن بمقدورنا أنّ ننهي الحرب منتصرين.

*** وبهذا الهدف تقريباً خطط لعمليات رمضان.**

* لقد كانت لعمليات رمضان أهداف كبرى، ولعل القادة العسكريين والذين خططوا للعمليات قد سبقوني بالتوصل لهذه النتيجة، وكانوا يعملون استناداً إلى هذا الهدف.

وبطبيعة الحال فإنّ عمليات خيبر كانت شيئاً آخر؛ إذ كانت لجزيرة مجنون ميزة أخرى، لما كان يقال من أنّ جزيرة مجنون تعدّ من أهم مصادر النفط في العراق، وبالإمكان أن تكون موضعاً لاقتطاع الخسائر، وهذا ما طرحناه أمام القادة

العسكريين عندما جرى التخطيط لأول عمليات خارج الحدود بإمكانها أنّ تعتبر وسيلة لضمان وجهات نظرنا في الدفاع، وقد تحدثتُ سلفاً مع الإمام رحمه الله حول هذا الموضوع، وهو رحمه الله لم يرد بالإيجاب ولا النفي، فلم يكن راغباً في أن يثار الحديث عن وقف إطلاق النار والصلح وإيقاف الحرب، فيرى في ذلك سبباً لفتور المقاتلين.

*** ذكرتم في مذكراتكم أنه رحمه الله لم يكن يبوح بذلك حتى ولو كان مضمراً في قلبه.**

* هذا كان رأينا. فالإمام لم يقل لنا شيئاً، ونحن لم نقل شيئاً نيابة عنه، لكننا كنا نتداول ذلك في أوساطنا.

وفي هذه السنة حيث أعدّ مذكرات عام (١٣٦٣هـ ش«١٩٨٤») أرى أن جميع الموضوعات التي كنّا نتناولها في مقرات العمليات، ومجلس الدفاع الأعلى مع القادة العسكريين تتمثل في أنه لابد من أن نخطط وننفذ عمليات مصيرية، وحينها لم تكن عمليات خيبر قد حققت كافة أهدافها، وكنا نخطط لعمليات بدر.

وإجمالاً يمكننا القول: بأننا كنا نمتلك خلال تلك الفترة استراتيجية محدودة للدفاع، وكنا نردد في شعاراتنا (حرباً حرباً حتى النصر)، أو حتى وصول كربلاء، أو فلسطين، أو حتى سقوط صدام. لكننا كنا نعلم في إطار خططنا العسكرية أن عملية مهمة واحدة بإمكانها أنّ ترغم صدام على القبول بمطاليبنا، وذلك ما يستتبعه في واقع الامر سقوطه.

*** وهل بقي توظيف العمليات العسكرية لخدمة الدبلوماسية بعد تحرير خرمشهر في لائحة أعمالنا حتى نهاية الحرب؟**

* كان منذ البداية، وبالأساس كان دفاعنا من أجل أن يغير العراق رؤيته السياسية إزاء إيران، ولقد كانت العمليات العسكرية أداة للضغط في المحادثات السياسية.

*** هنالك ملاحظة جرى التركيز عليها كثيراً، وهي الاختلاف بين قادة الحرس الثوري وقادة الجيش بخصوص تحقيق هذا الانتصار الحاسم والمصيري، الذي كنا نؤكد عليه لانهاء الحرب.**

ويستشف من مذكراتكم أنّ الاختلافات بين قادة الحرس وقادة الجيش كانت قد تفاقمت فتعقّد أمر الحرب. ولقد كانت نتيجة التحقيق الذي أجراه أحد المراكز للدراسات الاستراتيجية في أمريكا خلال السنوات الماضية حول الجيوش العقائدية، هي أنّ الجيوش العقائدية تتحول بعد حين إلى جيوش تقليدية.

والمورد الوحيد النقيض لذلك هو حرس الثورة الإسلامية في إيران الذي ظلّ قوة عقائدية، يستنتج أنه لو قدّر لإدارة الحرب أن تكون بأيدي حرس الثورة لحققت إيران الأهداف التي تنشدها عن طريق الحرب ولأنهت الحرب لصالحها.

أما كان بالإمكان حل تلك الاختلافات والنزاعات ـ التي كانت تستنزف قدراتنا حقاً، وتستهلك طاقاتنا الضرورية لمواصلة الحرب بصلابة ـ بما من شأنه تحريك عجلة الحرب بشكل أسرع وأفضل؟

* لم يكن ممكناً في تلك الظروف، فلم تكن الاختلافات بحيث نسيء الظن بأحد الأطراف، فبسبب دراسات الجيش وأساليبه التقليدية كان يقتنع بنمط خاص من العمليات يفترض أن تنجز فيه كافة الأمور وفقاً لما هو مدورس.

فكان مهماً بالنسبة للجيش عدد القوات والامكانيات لدى العدو، ويفترض بالجيش أن يراعي أثناء الحرب الدراسات الحربية التقليدية؛ لأن ضباط الجيش قد درسوا ذلك وتدربوا عليه ولم يكن بمقدورهم العمل خلافاً لذلك، فيما لم يكن حرس الثورة الإسلامية على هذه الشاكلة؛ إذ كان منطلقه من العمليات المحدودة غير الدارجة من المباغتة والتضحية في الحرب.

إذن كان هنالك اختلاف يتمثل في أنّ أية عمليات كنا نخطط لها إذا ما طرحها حرس الثورة، فإنها لا تنسجم مع منطق الجيش، وكذلك العكس.

ونظراً لما يتحلّى به أفراد الجيش فإنهم يطبقون ما نصدره لهم من أوامر، لكنهم لم يكونوا مقتنعين بذلك النمط من العمليات ، فيما كان حرس الثورة على

مستوى القيادة والعاملين معي يعتقدون بوجوب الاستعانة بأساليب خاصة من الاستشهاد والمباغتة وما شابه ذلك، أي الاستعانة بنمط من العمليات التي لا طاقة للعراق بمقاومتها.

وبالطبع فإن هذا الاختلاف في التخطيط كان يسبب التأخير والصعوبة في العمليات، فكنّا نقوم بتقسيم الأعمال في العمليات، فنوكل جانباً إلى الجيش وآخر إلى حرس الثورة، فعادة ما كان أحد الطرفين يتلكأ فيما يتقدم آخر، ومن الطبيعي أن تواجه العمليات صعوبة.

ثم إنّ حرس الثورة وجد في نفسه القدرة على القيام بعمليات واسعة بصورة مستقلة، غاية الأمر أنه كان بحاجة لإسناد الجيش، فكان حرس الثورة يقول ـ مثلاً ـ: نحن الذين نقوم بالهجوم، وليقم الجيش بدباباته وطائراته ومدفعيته بإسنادنا، ونحن نقوم بإدارة الحرب، فيما يقوم الجيش بإسنادنا ويخضع لأوامرنا.

في حين لم يكن الجيش مستعداً إلى هذا الحد للاستجابة؛ إذ يقول: لماذا لا نقوم بالعكس؟، فنحن الذين نخطط، وهم يقومون بتزويدنا بالقوات الاستشهادية والمؤمنة؟

فكانت تدور فيما بيننا الكثير من هذه المواضيع في مقرات العمليات، فكانت تثير القلق، غاية الأمر أنها لم تكن تطفو على السطح كثيراً؛ لأن أجواء الحرب كانت أجواء شهادة وإيثار وتضحية، ولم يكن لأيّ من هاتين القوتين استقلال بتلك الصورة.

أمّا قولكم بأن نسلّم أمر الحرب لهذا أو ذاك، فقد توصلنا في بعض الموارد بأن نقول لهم: اعملوا مستقلين، ولكن لم يكن باستطاعة أيّ منهما العمل بشكل مستقل، فهذه عمليات الفاو التي تحدثتم عنها فقد كانت إمكانيات الجيش من قبيل المدفعية، والطائرات ومقاومة الطائرات والمروحيات، وأمور أخرى كثيرة في

خدمة الحرب، إذ لم يكن بمقدورنا أنّ لا نغطي أجواء الفاو بطائرات (أف ١٤)، أو أن لا نستخدم صواريخ (هوك)؟.

* **كان أصل القضية يتمثل في الحرب على الأرض، كما حصل في إبداع حرس الثورة في عبور شط العرب.**

* ولكن لو لم يتكفل الجيش بتأمين الأجواء لما كان بمقدور القوات البقاء في الجانب الآخر من النهر، ومن المسلّم به لو لا صواريخ هوك لم يكن ممكناً حماية الأجواء، وفي تلك المعركة كان للشهيد ستاري دور فعال جداً، وكذلك لطائرات (أف ١٤) في تأمين الدفاعات الجوية، ولأن الجيش هو الذي قام بعملية تأمين الغطاء الجوي فإن معظم الخسائر كانت بفعل المدفعية.

وبالرغم من أنّ حرس الثورة لم يشرك الآخرين في قيادة العمليات، لكن العمليات لم تكن لتنجح لولا إسناد الجيش.

وعلى أية حال فإن المعدات التقليدية الحديثة كانت بمعظمها في أيدي الجيش، ولو أنكم قرأتم نص مرسوم الإمام رحمه الله بخصوص تنصيبي قائداً، ستجدون بأننا قد توصلنا في هذا الاتجاه إلى أننا لابد من أن نتولى القيادة بصورة موحدة.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

الفصل السادس

قضية ماك فارلين

* يستشف من المستمسكات والوثائق أنّ الأمريكان قد أصيبوا بالإحباط إزاء العراق بعد عمليات الفاو تقريباً وآثروا التحرك نحونا، بمعنى أنهم قالوا: لو قدّر لإيران أن تكون هي المنتصرة في الحرب فلتكن لنا حصتنا، فكانوا في الحقيقة يحاولون مصادرة انتصارنا المحتمل لصالحهم، وكذلك إخضاع الجمهورية الإسلامية لسيطرتهم.

ففي تلك الأيام شهدنا قضية (ماك فارلين) التي تعد خطة أمريكا للتقرب من إيران حيث يقول بعض المختصين إنها فرصة سنحت أمام الجمهورية الإسلامية لكن المسؤولين حوّلوا هذه الفرصة إلى خطر بفعل سوء تدبيرهم لأن الأمريكان توصلوا بعد تلك القضية إلى هذه النتيجة وهي: أن يقطعوا الأمل بإيران ويسخّروا كافة الامكانيات والقدرات في العالم لإلحاق الهزيمة بإيران.

أولاً: هل تقبلون بالقول بتبدل الفرصة إلى خطر أم لا؟

وثانياً: نريد منكم بعد (١٧) أو (١٨) عاماً أن توضحوا لنا مرة أخرى قضية (ماك فارلين) بحلقاتها التي لم تطرح لحد الآن.

* ما قلتم من أنّ الأمريكان قد توصلوا إلى هذه النتيجة عقب عمليات الفاو فإن الأمر ليس كذلك تاريخياً، بل قبل ذلك نوعاً ما، فنحن قد استخدمنا بعض المعدات الأمريكية التي جُهزنا بها قبل مجيء (ماك فارلين) أثناء عمليات الفاو.

* لقد جرى الكشف عن قضية (ماك فارلين) قبل عمليات كربلاء الخامسة، فكان الكشف عنها بتاريخ (١٣ آبان ١٣٦٥هـ ش « تشرين الثاني ١٩٨٦»)، وقد قمنا

بعمليات الفاو في شهر بهمن (١٣٦٤ «شباط١٩٨٦»)، وبذلك يكون قد كشف عن القضية بعد عمليات الفاو بما يناهز التسعة أشهر.

* كانت القضية قد بدأت منذ مدة فيما يخص الرهائن الأمريكان في لبنان، وكانوا ـ الأمريكان ـ قد أرسلوا عدة حمولات من صواريخ تاو وهوك، وفي تلك العمليات أصبنا الكثير من الدبابات العراقية بصواريخ تاو.

*** لعلنا كنا نحصل على صواريخ تاو من مصادر أُخرى.**

* كنا نمتلك القليل منها، لكن أيدينا كانت مطلقة هذه المرة نوعاً ما، ونحن لا نمتلك مستمسكاً قوياً على أنّ الأمريكان قد غيّروا سياستهم.

كانت بداية ماك فارلين رسالة كتبها قرباني فر إلى السيد محسن كنغرلو الذي كان حينها مستشاراً لرئيس الوزراء في إيران، نظراً لعلاقة قرباني فر بهذه النشاطات منذ عهد (الشاه)، فقد كان يتاجر بالسلاح وربما كانت عناصرنا تبتاع السلاح منه قبل ذلك، وقد قال للسيد كنغرلو: كانت هنالك جلسة في منزل (دول) ـ وربما كان حينها رئيساً لمجلس النواب ومن زعماء الجمهوريين ـ وكان ريغان وبوش الأب حاضرين في تلك الجلسة، فقالوا: إننا نساند العراق واذا ما انتصر سيجني الاتحاد السوفيتي الربح لذلك من الأفضل أن نستثمر الحرب ونساند إيران لأنها لا تنهزم، إذن حريٌ أنّ يكون لنا دور في هذا الانتصار، ونستغله فيما بعد.

وبالطبع أنّ هنالك وثائق في أمريكا من المؤكد أننا لا نحصل عليها، لكننا نمتلك رسالة قرباني فر، وما يزال الأمر غير واضح بالنسبة إلينا ما إذا كانوا قد غيّروا توجههم حقاً أم أنه كان تكتيكاً أو أمر آخر. ولعله يتضح لاحقاً.

على أية حال عندما وصلت الرسالة إلى السيد (كنغرلو) أخبرنا بها، فبحثناها على مستوى رؤساء السلطات فكان السيد كنغرلو هو الوسيط بيننا؛ لأن رسائل كثيرة قد جرى تبادلها بينه وبين قرباني فر، كانت بمعظمها عبارة عن كلمات عادية، وكانت الرسالة الأولى: لماذا تشتري إيران هذه المعدات بسعر مرتفع من السوق السوداء؟ فلتشترها منا، ونحن على استعداد لمساعدتكم كي تنتصروا في الحرب.

هذه كانت مزاعمهم، وقد قلنا بأننا ندخل ذلك بشكل تجريبي، أي نرى بعد التباحث ماذا يريدون منا، وماذا نريد منهم، فأخذت هذه المواضيع تطرح على بساط البحث، فكان أول ما طرحوه هو أنّ ساعدونا لإطلاق سراح رهائننا في لبنان، وهذه ستكون بارقة أمل حسنة، فقلنا لهم: أمّنوا لنا ضرورياتنا التي لا نحصل عليها في السوق السوداء.

ثم قمنا بإعداد قائمة بعدة مواد منها صواريخ تاو وهوك ومصابيح الرادارات وتجهيزات أخرى كنا نعاني شحة فيها وقتذاك حيث كنا يومها في وضع نستخدم مصباحاً واحداً لتشغيل عدة رادارات بالتناوب، وكنا ننقل مصباح رادار صواريخ هوك تارة إلى خارك«خرج»[1] وأخرى إلى طهران؛ لنحافظ على جهاز صواريخ هوك فعالاً، فقد اشتد وضعنا سوءاً، فاخذنا قائمة بقطع الغيار التي نحتاجها من المسؤولين الدفاعيين وسلّمناها إلى كنغرلو.

كانت المحادثات تتواصل على هذه الوتيرة، وقد بذلنا جهوداً مضنية إلى أن عثرنا على خيط وأثرٍ للرهائن فكان أمراً في غاية الصعوبة؛ إذ كان اللبنانيون يعملون بشكل معقد جداً، وخلال تلك الفترة كان الأمريكيون يقدمون لنا بعض المعدات، ويستلمون أموالاً إزاءها بصورة غير مباشرة ، فيما كنا نقدم المساعدة للإسراع بتحرير الرهائن.

وفيما كانت هذه المراحل تسير قدماً أشاعوا خبراً بأن وفداً من الأمريكيين ينوي المجيء إلى إيران لغرض التباحث؛ لتتخذ قرارات أساسية وأكثر شمولية، وكان الحديث يدور حول أنهم سيجلبون سفينة محملة باحتياجاتنا التي طلبناها، ولم يقولوا بأن رئيس الوفد هو ماك فارلين بل لم يصرحوا لنا بأسماء أعضاء الوفد وإنما قالوا ستعرفونهم لدى مجيئهم وهم يتمتعون بصلاحيات واسعة.

---

(١) خارك جزيرة إيرانية مهمة لتصدير النفط.

وجرى العمل في ضوء الخبر الذي كنا نمتلكه وحطت طائرتهم في المطار ومن هناك أخبرونا بأن رئيس الوفد هو ماك فارلين، وأنه يحمل رسالة من ريغان مرفقة بهدايا، عبارة عن مفتاح ذهبي يرمز إلى انفتاح الأبواب المغلقة بين البلدين وطبقة من الحلوى تعبر حسب طقوسهم عن المحبة، وإنجيل قد وقّع على جلده.

وكنا قد أخبرنا الإمام رحمه الله بأن وفداً أمريكاً سيقدم إلينا، ويقوم خبراؤنا بمحاورتهم ، لكن ماك فارلين قد اقترح اللقاء بالجميع، فمكثوا فترة من الزمن في المطار، ونحن بدورنا قد توصلنا إلى نتيجة مفادها بأننا لابد أن نتباحث.

فأرسلنا إليهم شخصين من مجلس الشورى واستخبارات حرس الثورة؛ هما: فريدون وردي نجاد عن حرس الثورة، والدكتور هادي عن المجلس، حتى ذلك الحين كانوا قد عملوا خلافاً لما هو مقرر، فامتنعوا عن تقديم أشياء، أو قدموا أقل مما كان مقرراً.

كان مقرراً ـ مثلاً ـ أن يقدموا لنا خمسة آلاف صاروخ (تاو) فأعطونا (٥٠٠) صاروخ، ولم يعطونا بعض المعدات مثل: صواريخ هوك، أو مصابيح الرادرات التي كانت مهمة جداً بالنسبة إلينا، أو زودونا بكميات قليلة منها.

*** هل كانت للسفينة التي تحدثوا عنها من حقيقة؟**

* كلا، لم تأتِ السفينة، فكانوا قد وضعوا في الطائرة عدة صناديق وجاؤوا بها، وكان من أفعالهم السيئة أنّ الصواريخ التي جاؤوا بها إلينا كانت من (إسرائيل) إذ كانت تحمل العلامة (الإسرائيلية)، وقد بقيت في المطار ورفضنا إستلامها، وفي خاتمة الأمر أعادوها معهم، بل وكان ضمن الوفد شخص إسرائيلي أيضاً.

وكل ذلك كان خلافاً لما هو مقرر، ولم نكن نتوقعه، ثم تبين فيما بعد أنهم اقترحوا أسعاراً مرتفعة للمعدات، وكانوا ينوون تقديم الفوائد لأعداد ثوّار الكونترا في نيكاراغوا، وهذه كانت من سيئاتهم أيضاً، وهذا القدر لم يكن مبلغاً يعتد به بالنسبة إليهم فلربما كانوا قد أخذوا ستة ملايين دولار أكثر، فأصبح مجموع صفقتنا (٢١) مليون دولار.

* **في نفس الفترة؟**

* كلا، كان من البداية إلى أن توقفت، فكان المبلغ (٢١) مليون دولار، سدّدنا أربعة عشر مليوناً، ولم نسدد ستة ملايين؛ لأنهم باعونا بسعر مرتفع.

* **قال قرباني فر: إنني سددتها من عندي.**

* نعم إنه ما يزال يقول ذلك مما تسبب في انحراف القضية.

* **وفي الحقيقة إن انتهازيته هي التي تسببت في ذلك.**

* ربما استلم الأمريكان الأموال.

* **إنه كان يقول: أنا الذي سددتُ المبلغ.**

* لعله سدده، على أية حال، إنهم استلموا الأموال وأعطوا شيئاً.

وكان في تلك الزيارة أمران؛ أحدهما لو كنا نريد افتعال الخصومة مع أمريكا لكان باستطاعتنا الاحتفاظ بهم؛ لأنهم كانوا قد جاؤوا بجوازات مزورة، لكننا لم نفعل ذلك واحترمناهم، واستضفناهم في الفندق وكانوا يعملون بحذر، ويتصلون هاتفياً من داخل الطائرة، ولم يتحاوروا فيما بينهم الحوار في الفندق.

فلعلهم كانوا يريدون التحدث بأمور لا يرغبون بأنّ نعلمها نحن، فكانت النتيجة في النهاية أنّ الوفد قفل راجعاً دون أنّ يحقق نجاحاً.

لقد كان من مطالبهم مثلاً أن يطلق سراح الرهائن بأجمعهم، فقلنا: كان مقرراً أن تأتوا بمعدات ومن ثم يتم إطلاق سراح الرهائن.

والأمر الآخَر: هو أنّ حضور ماك فارلين كان يعد دليلاً جوهرياً على أنهم جادون أخيراً، ويبدو أنّ السيد قرباني فر عندما رأى بأننا لا نسدّد باقي المبلغ، كتب إلى آية الله المنتظري بالأمر مما حدى بخروج الأمر من أيديهم.

ولمّا وصل الأمر إلى هذا الحال أمر الإمامﷺ بأن نتحدث للشعب عن القضية وتحدثت في خطبة، ومن ثم في حديث صحفي عن حقائق الأمور.

على أية حال ربما يكون ذلك الكلام صحيحاً؛ وأن أمريكا كانت تريد التعاطي مع القضية برؤية جديدة، ويحتمل أن لا يكون صحيحاً؛ لأنه إن كان صحيحاً لكان يفترض بهم العمل بسخاء أكثر.

فلماذا أعطونا معدات بـ(١٤) مليون دولار على امتداد الفترة التي امتدت حتى إطلاق سراح الرهائن؟ فكنا قد طلبنا أكثر من ذلك بكثير، وهذا ما أدى إلى التشكيك بهم.

*** إنكم في الحقيقة ترفضون إنها كانت فرصة بالنسبة للنظام.**

* لستُ متأكداً ربما أنها كانت فرصة جيدة، ولكن كان فيها الكثير من الظواهر السلبية، فحينها كانت أوضاعنا العسكرية ممتازة جداً، ولم يكن من الصائب أن نعمل بنحو ينتهي كل شيء باسم أمريكا.

فلقد كان واضحاً بالنسبة لبلادنا وللتاريخ ولنا جميعاً أن قواتنا ظفرت بهذا النصر بتضحياتها وحبها للشهادة، ومن المسلّم به أنّ هذه التضحيات ستشوّه من خلال مثل هذه الأخبار في حين أنّ الأمريكيين قد زودوا العراق بمعلومات عنّا في عمليات الفاو ذاتها، وقد اتضح الآن أنهم زودوه بها.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل السابع

التدخل الأمريكي المباشر في أحداث الحرب

* بعد قضية ماك فارلين جاء الأمريكان بكل ثقلهم إلى المنطقة؛ لينهوا أمر الحرب لصالحهم، فأخذ تواجدهم يترسّخ، وبدعوة من الكويت قاموا برفع علمهم على السفن، وحماية السفن التي تنقل التجهيزات إلى العراق، وفي الحقيقة إنّ الحرب دخلت مرحلة أصبحت المواجهة فيها مباشرة مع أمريكا.

وعندما كان من المقرر أن تعبر باخرة بريجتون لأول مرة من مضيق هرمز رافعة العلم الأمريكي فصادف ذلك في اليوم الذي جرى فيه المصادقة على قرار (٥٩٨) في مجلس الأمن الدولي، أي أنّ هذين الحدثين وقعا في يوم واحد، يقال إنّ الإمام ﵀ قال لمسؤولي البلاد ومنهم سماحتكم: « اضربوا هذه السفينة، فهي إذا ما مرّت ستصادر عزة الإسلام معها»، لكن قرار المسؤولين كان في تجنب ضربها.

ثم جرى للسفينة ما جرى بأن ارتطمت بألغام (غيبية) في الخليج الفارسي، نرجو منكم إزاحة هذا الغموض التاريخي الذي كان يراود أذهان الشباب والمقاتلين البواسل في تلك الفترة على الأقل؛ لأنهم يقولون إنه جرى تجاوز أمر الإمام ﵀.

حتى أنني أتذكر أنّ آية الله الخامنئي قال حينها في خطبة صلاة الجمعة: «إنّ الإمام قال: هل أنكم تخشون أمريكا؟» ثم قال: « قلنا للإمام نحن لا نخاف، فقال ﵀: لا ينبغي لكم أن تقلقوا لشيء إن كنتم لا تخافون» فيبدو أن ما نقله آية الله الخامنئي عن الإمام بقوله: «هل إنكم تخشون أمريكا»، إنما يقصد به ذلك الحدث الذي يروونه.

ما مدى حقيقة هذه القضية؟ وهل حقاً إنّ الإمام كان قد اتخذ مثل هذا القرار؟

* لقد كان هنالك بحث جاد يدور فيما بيننا قبل هذه الأحداث وهو أنّ العراق وأمريكا، بل والجميع قد قرّروا العمل على قطع إمداداتنا النفطية، وزوّدوا العراق بالإمكانيات فأخذ يقصف بواخرنا، وكان ذلك عقب عمليات خيبر؛ لأنهم شاهدوا رجحان كفتنا عسكرياً، فكانوا يحاولون قطع إمداداتنا المالية، وكان يتم الرد بالمثل.

لكن ذلك أخذ بالتحول شيئاً فشيئاً إلى خطر جاد لنا وطرحت بعض الأمور في المنظمات الدولية بحيث برز خطر دخول أطراف أخرى الحرب ضدنا، وفرض حصار تام علينا، والوقوف بوجهنا عبر ممارساتهم التي لهم القدرة على تطبيقها.

وعلى أية حال، إننا أخذنا الاحتياطات الضرورية وكنا نستأذن الإمام في بعض الموارد، وإن ما تتحدثون عنه ربما يعود لتلك الفترة أو ما قبلها بحيث إنّ الإمام رحمه الله قال كذلك، فيما قال آية الله الخامنئي قولته تلك، فكانت ذريعة قوية لهم لأن يحولوا دون انتصارنا.

ولقد كانت عمليات الفاو من العمليات التي رسمنا خطتها لإنهاء الحرب، فكان الهدف أن نتوجه نحو الطريق الساحلي لأم قصر فكان من تفسيراتنا أننا إذا اقتطعنا البحر من العراق، وقطعنا اتصال العراق بالبحر، وجرى إيقاف إطلاق النار، فذلك مما لا بأس به لأن العراق لا يتحمل ذلك.

وكان تفسيراً صائباً، بالإضافة إلى أنّ دول الخليج الفارسي إذا ما رأت أننا نربض هناك فإنها ستبدي مرونة، وكان لذلك مخطط تكميلي، فنحن عندما وضعنا الخطة لم نكن نشأ الدخول إلى البصرة، لما كنا نضعه من ملاحظات إنسانية لئلا يتضرر أهالي البصرة.

فلقد حاولنا في عمليات خيبر وبدر والفاو، ومن بعدها عمليات كربلاء الخامسة الاستقرار عند مشارف البصرة ولا ندخلها؛ لئلا يتضرر ابناؤها.

هكذا كان الأمر هنا من أننا إذا قطعنا البحر نكون قد بلغنا أهدافنا، لكننا لم نفلح في العبور من معمل الملح؛ حيث أبدى العراق مقاومة جيدة، حيث استقدم خيرة قواته حتى إنه قدم خسائر فادحة وصمد.

وقد أفهم العبور إلى الفاو العالم بأننا قادرون على تحقيق هدف الحرب حتى تحقيق نصر مصيري، وهنا قرر الأمريكان النزول إلى الميدان فنزلوا، وحينها وضحتُ من خلال الوثائق في حديث أو لقاء أنّ الأمريكان قد تدخّلوا فعلاً.

*** في تلك الظروف كانت تجري عملية صياغة القرار(٥٩٨) أي في عام (١٣٦٦ «١٩٨٧») على وجه الدقة، وقبل عام من موافقتنا عليه، بمعنى أنه جرى المصادقة عليه في أواخر عام (١٣٦٦ «١٩٨٨»).**

* حينها كان العالم قد عزم على أن يحول دون انتصارنا في الحرب، وكان السبيل إلى ذلك واضحاً وهو أن يمارسوا علينا الضغوط في الخليج الفارسي، أو أنهم يزودون صداماً بالقدرات فيقصف أماكن محددة داخل العمق الإيراني.

*** يقال إنهم أوصلوا قيمة النفط إلى حدٍ لم يغننا تصديره، فقد هبط إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل الواحد.**

* وهذا ما كان يلحق الضرر بهم وبأصدقائهم أيضاً، وكان إنتاج النفط يكلفنا أقل من هذا المقدار، ولو كان هنالك سوق لبعناه بأي نحو كان، لكنهم كانوا يضعون العراقيل أمامنا، ويحولون دون تكرير النفط وتصديره.

****

الفصل الثامن

الحالة التعبوية والاقتصادية للبلد زمن الحرب

* في أواخر الحرب قال واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي يجب استئصال هذا الشعب، بما يعني أنّ الاستراتيجية الأمريكية تحولت إلى المواجهة المباشرة مع شعبنا.

وفي المقابل فإنهم أطلقوا يد صدام لارتكاب ما يشاء من جرائم ما أفرز وقوع كارثة حلبجة بسبب استخدام الأسلحة الكيمياوية، كما وقعت حادثة إسقاط طائرة النقل الإيرانية التي تمثّل أحد أسباب الموافقة على القرار (٥٩٨).

غاية الأمر أننا وقبل الوصول إلى موضوع الموافقة على القرار أطرح سؤالاً يتعلق بمرسوم تعيينكم قائداً عاماً للقوات المسلحة عام (١٣٦٧هـ ش «١٩٨٨»)، فبعض المناوئين يقول الآن: لماذا قاتلنا وواصلنا الحرب بعد تحرير خرمشهر؟

نحن لا نرفض هذا السؤال فحسب، بل على العكس فنحن نسأل: لماذا لم نقاتل بصورة جيدة؟ فلقد عبأ صدام كافة قدراته للحرب، لكن الحياة في بلادنا كانت عادية، ولم تكن الظروف في بلادنا ظروف حرب، فنحن لم نتعاط مع الحرب بجدية أبداً.

وفي شهر خرداد عام (١٣٦٧ «حزيران ١٩٨٨») حيث صدر المرسوم بتعيينكم قائداً للقوات المسلحة برزت الملامح بأننا أخذنا توّاً القرار بالقتال الجاد، أي عندما وصلت الدبلوماسية إلى طريق مسدود واقتنعنا بأنه لم يعد هنالك طريق دبلوماسي أمام الحرب، ولابد من حلّ المشكلة عن طريق القوة العسكرية فقط، وقد اتخذنا هذا القرار في وقت لم نكن نمتلك القدرات لمواصلة الحرب.

وأنني أريد منكم الأجابة على هذا السؤال: لماذا لم نأخذ الحرب على محمل الجدّ طيلة سنيها؟ ففي الوقت الذي كان يفترض أن تسود فيه ظروف الحرب طيلة فترة الحرب، كانت للتنظيمات السياسية نزاعاتها، ولم تؤخذ الخدمة الإجبارية على محمل الجد إلا خلال السنوات الأخيرة. فيما كانت عمليات التخريب الاقتصادي تجري بكل حرية إلى جانب الكثير من الأمور الأُخرى التي لم تكن تشير إلى الطابع الحربي لصورة البلاد في حين إننا كنا نواجه حرباً بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وبالرغم من أن الحرب كانت القضية الأساس على مستوى الشعار، لكنها لم تكن كذلك عملياً، حتى إنني قرأت في أحد الموارد أنكم قلتم في أواخر الحرب: «لو استلزم الأمر فإننا سنقوم بفرض ضرائب زمن الحرب»، ممّا يبيّن أننا كنا نتعاطى بشكل طبيعي في القضايا الاقتصادية حتى أواخر الحرب، ولم نكن نرى في أي وقت ضرورة فرض ضرائب زمن الحرب.

سؤالنا هو: لماذا لم نقاتل بجدية وبكل ثقلنا، سواء قبل تحرير خرمشهر أو بعدها، على العكس من العدو الذي دخل الحرب بكل جدية؟

* لهذا السؤال عدة تشعبات أحدها: كم كانت إمكانيات البلاد؟ فلم يكن هنالك من يمدنا من الخارج، فلم يمنحونا القروض ولا المساعدات، حتى أننا لم نكن نستطيع تصدير نفطنا، فيما كان العراق يحظى بالدعم؛ إذ كانوا يمدونه بعشرات المليارات من الدولارات، أي إنهم كانوا يزودونه بما يريد، بالإضافة إلى أنه كان قادراً على عقد الاتفاقيات النفطية والعسكرية ...ألخ، وكانت الشركات غربيها وشرقيها تزّوده بما يحتاج.

إذن العراق لم يكن يعاني حاجة، وكانوا يمدونه بما يحتاج للحرب من معدات حربية، أو تجهيزات معيشية، ونحن كنا لوحدنا، وكان علينا أن نوفر مستلزمات الحياة على الأقل لخمسين مليوناً في داخل البلاد؛ من قبيل الخبز والزيوت والشاي والسكر وسائر المتطلبات.

ولو أنكم قارنتم نفقاتنا النقدية خلال فترة الحرب مع الواردات ستجدون أنّ حصة الجانب غير العسكري فيها لم يكن كثيراً، فكان يفترض بنا أن نوفر السلع التي توزع بالحصة التموينية كي تكون طعاماً للشعب.

والأمر الآخر الذي لم نكن ننهض به هو أنّ الميزانية كانت تواجه انخفاضاً كبيراً على الدوام، ففي آخر مرة واجهت انخفاضاً نسبته (٥٠٪) ما مثلّ سبباً مهماً في التضخم، فقد أعدمت إمكانيات التموين في البلاد، ولو أننا عبأنا البلاد بأسرها وأرسلناها إلى الجبهة لما كان بمقدورنا توفير الإسناد.

إنّ الذين يطلقون هذا الكلام واهمون نوعاً ما، وليسوا على معرفة بالأرقام والحقائق، فلو جعلنا الذهاب إلى الجهبة إجبارياً وأرسلنا جميع جنود الاحتياط إلى الجبهة لما كان باستطاعتنا توفير التموين والإسناد بشكل جيد، ومن الطبيعي إنهم لن يقدموا الكفاءة المنشودة ، فلقد كان أفضل الناس هم المتطوعون، أو الذين نستدعيهم، أو الذين يتقدمون بأنفسهم للتضحية في الحرب.

فلا ينبغي أنّ نمرّ على هذه الشبهات مرور الكرام، وإنني أعتقد بأن بلدنا قد اهتم بأمر الحرب، ربما كان في الجبهة أناس يعيشون آمالاً عريضة، ولكن علينا أن نرى من أين ينطلق هذا الكلام، وكيف يطرح.

كانت هنالك مشاكل داخل قواتنا المسلحة ـ وقد نوهتُ لها في الأسئلة المتقدمة ـ إذ كان هنالك اختلاف حقيقي بين الجيش وحرس الثورة، وكانت هذه المشكلة جدية حقاً، ولم تكن أمامنا من حيلة، فلا مصلحة في حلّ الجيش أو الحرس، ولم يكن بوسعنا دمجهما تحت قيادة موحدة والعمل وفقاً لسلسلة المراتب؛ لأن أياً منهما لم يكن سيعمل ، وكنا قد وضعنا بعضاً من قوات التعبئة مرة واحدة فقط تحت إمرة الجيش بطلبٍ من الفريق صياد شيرازي.

*** كانت في عمليات والفجر؟**

* وهذا الأمر لم يجد نفعاً؛ إذ كانت لأولئك روح أخرى، وما كانوا يشاهدونه لم يزرع فيهم الاندفاع، وأن دمج الحرس مع الجيش لم يكن بالأمر الهيّن حقاً، فيما كان البلد يولي الحرب ما تستحق من الأهمية؛ إذ كنا نوظف لها ما نراه مفيداً لها أينما كان.

ولعلكم تتذكرون أنّ الإمام‌رحمه‌الله أذن لنا بسنّ القوانين في مجلس الدفاع الأعلى بدلاً من مجلس الشورى وغيره من المراكز، بل كان بوسعنا ممارسة القضاء في بعض الموارد، فكنّا في تلك المجموعة نتخذ القرار بشأن أي عمل نراه ضرورياً للحرب.

وهكذا كان الأمر بالنسبة للميزانية، أي عندما كنا نقول خذوا ميزانية هذا القطاع وامنحوها للحرب فإنهم يفعلون، فلم نكن نعاني مشكلة قانونية، بل كان بامكاننا اتخاذ القرار، لكن القضية تكمن في مقدار قابليتنا ومدى قدراتنا.

لقد كنا في تلك الفترة نصون وجوهنا وهي محمرّة إثر الصفعة، أنظروا إلى عوائدنا من العملة، فلم يكن للبلاد دخل سوى العملة الصعبة، فيما لم يكن لدينا عائدٌ من الضرائب، فلم يكن هنالك انتاج يعتد به كي نأخذ الضرائب، بل إنّ مصادر عوائدنا اقتصرت على النفط، وكانت صادراتنا قد بلغت مليون برميل.

فكانت مصادرنا ضئيلة حقاً، فيما كنا نعاني صعوبات على الجانب العسكري أيضاً، وحتى لو توفرت الأموال فإن المشتريات العسكرية كانت صعبة بالنسبة إلينا، فثمة حالات مرّت بنا كانوا يمتنعون عن بيعنا حتى الأسلاك الشائكة؛ خشية استخدامها في الجانب العسكري.

فلو علم الذين يثيرون مثل هذه المؤاخذات بما كنّا نبذله من جهود لسد حاجيات الجبهة لما أطلقوا هذا الكلام، فبالرغم من تلك النواقص استطعنا حينها توفير كمية كبيرة من المعدات والآلات الهندسية الحربية، ومكائن التصنيع العسكري استخدمت فيما بعد الحرب لإعمار البلاد، وما تزال موضع استخدام.

فليس الأمر أننا لم نكن نتفهّم المشكلات، بل إننا توصلنا إلى هذه النتيجة وهي إننا لابد أنّ نفكر بالجانب العسكري، فكان الأمر مثلاً أننا كنا نوجه الدعوة فيأتي التعبويون ويشاركون في العمليات، وكان يشارك الفلاح والطالب والتلميذ وسائر الشرائح، فمنهم من يجرح، ومنهم من يستشهد، ولكن عندما تنتهي العمليات كان الجميع يعودون إلى مدنهم، فكنّا نشعر أننا نمتلك جنوداً إن لم نسرّحهم فإنهم سيمكثون في الجبهة على الدوام، والعراق لم يكن يسرّح جنوده.

وكانت الازدواجية في عمل وزارتي الدفاع والحرس قد أفرزت تناقضات تسببت في خلق المصاعب، فيما كانت صعوبات الإمكانيات في الجبهة مهمة بالنسبة إلينا، ففكرنا خلال هذه الفترة بدمج الوزارتين، غاية الأمر أننا لم نكن قادرين على المضي قدماً دفعة واحدة، وهذا ما ورد في مرسوم الإمامﷺ .

*** كيف كان الدمج الذي أردتموه؟**

* كان دمجاً حقيقياً على أن ندمج مراكز الإسناد في البداية، فقمنا بدمج الوزارتين وتلتها مراكز القيادة، وعلى هذا الأساس جرى تشكيل القيادة العامة، ومن ثم تشكيل الفرق المتكونة من وحدات الحرس والجيش، وبعدها الفيالق المتشكلة من فرق الجيش والحرس.

وكذلك كانت مصادر التسليح مهمة لنا، وقد عثرنا في السنة الأخيرة للحرب على طريق مهم تمثّل في صناعة وإنتاج الصواريخ بكثرة، وكنتُ أُولي هذه القضية اهتماماً كبيراً؛ لأنه قد اتضح أمامنا بأننا لو أنتجنا صواريخ بمدى مئتي كيلو متر، بحيث تتعرض المدن العراقية للتهديد، فإنه بإمكاننا ضبط شرّ العراق، وحينها كانت معظم أخطار العراق موجهة نحو المدن والبحر، فيكون باستطاعتنا الحدّ منها من خلال الرد بالمثل.

خلال الحرب توصلنا إلى إنتاج صواريخ بمدى ثمانين كيلومتراً، وجعلنا رئيس الوزراء عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة؛ كي يجنّد إمكانيات

الدولة لإسناد الحرب، وسعينا من ناحية أخرى من خلال إصلاح الهيكليات والإدغام بنحوٍ نتقدم إلى الإمام دون أن تتعرض الجبهة إلى صعوبات.

ولو أنكم طالعتم مرسوم[1] الإمام رحمه الله بدقة تجدون فيه كافة هذه الموارد، وكانت الأمور المالية من أسباب القبول بقرار (٥٩٨).

*** كان هنالك أمر آخر في مرسوم الإمام ﷺ، وهو تشكيل المحاكم العسكرية، يقول البعض: كأننا أردنا العمل بحزم كصدام في أواخر الحرب.**

* أنا لا أرتضي هذا التعبير، فلقد كان صدام شقياً، فهو كان يعدم الناس دون محاكمة، ونحن كنا نستهجن ممارسات صدام، ولم نكن نرغب بأن تتشابه أفكارنا مع أفكاره.

كانت حربنا تعتمد على القوى المتطوعة لذلك كانت المخالفات التي تحدث فيها مما يمكن تحمله، ولكن في أواخر الحرب حيث تجاوزت بعض المخالفات غير المسموح بها حدود المعقول قال المسؤولون بأنه يجب أن تكون هنالك محكمة كي تنحسر المخالفات.

فنحن وطيلة الحرب كنا نتعامل مع القوات برأفة، وهذا تعبير صحيح وهو أننا كنا نريد انضباطاً وفقاً للمعايير الإسلامية؛ لأن مثل هذا الانضباط كان مفقوداً في السابق في بعض الموارد .



---

(١) الذي بموجبه فوض شؤون الحرب لسماحة الشيخ الهاشمي رفسنجاني.

الفصل التاسع

عوامل إنهاء الحرب والقبول بالقرار(٥٩٨)

*** وقعت أحداث في الأيام الأخيرة للحرب، وقد قال سماحتكم: إنّ السيد محسن رضائي كتب رسالة ضمّت متطلبات الجبهة لمواصلة الحرب، وفي المقابل فإن المهندس موسوي والحكومة ردّوا بأننا لا نمتلك مثل هذه الإمكانيات.**

ألم نكن قد توصلنا منذ البداية إلى محصلة مفادها أننا نواصل الحرب، وإذا بنا نصل إلى نتيجة هي أنّ نوقف الحرب؟ حتى أنّ الإمام قال في بيانه للموافقة على قرار مجلس الأمن: « كنت لعدة أيام مضت أعتقد بأن علينا مواصلة الحرب، وقد اقتنعت الآن برأي ذوي الاختصاص بأن نوقف الحرب»، متى توصل المسؤولون إلى هذه النتيجة بأن لا طاقة لإيران على مواصلة الحرب؟

* لقد كنا نحافظ على الجبهة، وسرنا بها إلى الإمام بإمكانيات قليلة، واضعين في الاعتبار حقائق البلاد والظروف الاقليمية والدولية، أي أننا قمنا وبمستوى إمكانياتنا ـ بعدة عمليات مهمة مثل عمليات خيبر وبدر، وكربلاء الخامسة وتحرير الفاو وحلبجة، ولم يكن مستبعداً عن الأذهان أنّ نقوم بعمليات مصيرية على غرار عمليات كربلاء الخامسة، أو والفجر(٨) فقول الإمام: (كنت لعدة أيام أعتقد بأن علينا مواصلة الحرب)، إنما كان لأن الأمور كانت تسير بكل هدوء. فكلام الإمام لم يكن يخلو من المنطق، فلم تكن هنالك حاجة لرفد تام من الأموال ما دمنا نتقدم على هذا المنوال، ولكن لو قدّر للحرب أنّ تتخذ طابعاً آخر من قبيل ما أحدثه إمداد صدام بالإمكانيات الجديدة، أو تجري بنحوٍ يعجّل بانتصارنا، فإنها كانت تحتاج إلى المزيد من الامكانيات.

لقد توصل كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي وفرنسا وسائر الأعداء بعد عمليات الفاو وكربلاء الخامسة وحلبجة إلى هذه النتيجة، وهي وجوب تقوية العراق أكثر، وأن يكون لهم حضورهم أيضاً، وقد تواجدوا بالفعل، وفي تلك الفترة استجد عاملان أو ثلاثة غيرت الأوضاع كان أحدها تواجد القوات العسكرية الأجنبية... لا سيما الأمريكان ـ ليدخلوا الحرب ضدنا متى ما رأوا ضرورة لذلك.

والعامل الثاني: إنهم أصبحوا على استعداد لتجهيز العراق بالأسلحة غير التقليدية، وقد شاهدنا كيف أنّهم زودوا العراق بالأسلحة الكيمياوية المتطورة، والصواريخ البعيدة المدى والقنابل الليزرية وطائرات السوبر اتندارد الفرنسية التي كانت في غاية الفعالية في الخليج الفارسي.

العامل الثالث: إعطاء الضوء الأخضر من قبل الشرق والغرب للعراق بأن يمارس ضد إيران كل ماهو مناف للقوانين الدولية، وقد استغل العراق استغلالاً شريراً هذا الضوء الأخضر، وأخذ بمهاجمة مدننا بكل صلافة، ومن خلال الظروف السائدة استطاع العراقيون القيام بعدة عمليات ضدنا في الفاو وجزيرة مجنون.

*** يقولون: بما أنّ النظام اتخذ قراره بالموافقة على وقف إطلاق النار، فقد انسحبت القوات الإيرانية.**

* لم نكن قد اتخذنا القرار بعد، ولمّا تزل سياستنا (حرباً حرباً حتى تحقيق نصر حاسم) وكنا نخطط للوصول إلى كركوك شمالاً، وكنا نعمل لزيادة مديات الصواريخ لنقطع يد صدام عن العدوان.

لكننا والإمام رحمه الله توصلنا على أية حال إلى هذه النتيجة: وهي أنّ العالم لا يسمح لإيران أنّ تُنهي الحرب بعمليات حاسمة ووجدنا أنها ومنذ ذلك الحين وما تلاه تكلّف الشعبين الإيراني والعراقي غالياً لأنّ الحرب كانت تسير باتجاه استخدام الصواريخ والأسلحة الكيمياوية.

وقد برهنت واقعة حلبجة على أنّ هذه الحرب لا تصب لصالح البلدين المسلمين، فكان بوسع العراق ارتكاب ما هو على غرار فعلة حلبجة في طهران، ولو لم يكن بمقدوره فعل ذلك في طهران فهو كان قادراً عليه في مدن أخرى مثل كرمانشاه وتبريز... إلخ.

*** لقد برزت هذه العوامل بأجمعها قبل مرسوم تعيينكم قائداً للقوات المسلحة، ممّا يؤكد التصميم على مواصلة الحرب بكل عزيمة، وبعد ذلك أُسقطت طائرة الإيرباص الإيرانية من قبل أمريكا.**

* كانت هذه العوامل مقدمات للقرار الذي اتخذناه لاحقاً، فلدى إبلاغ مرسوم الإمام ﵀ كنا قد اتخذنا قراراً بمواصلة الحرب بأقصى الطاقات، ولكن هذه العوامل أثبتت شيئاً فشيئاً أنّ الأهداف البعيدة المدى لإيران لا تتحقق بسهولة، فكان أحد السبل لإدامة الحرب هو أن نزيل مشاكلنا بادئ الرأي.

وهذا القرار كان مهماً من ناحية أخرى، وهي أنّ نثبت للعالم وللعراق أننا مصممون على دخول مرحلة جديدة من الحرب، وقد كان ذلك القرار أمراً معقولاً جداً لأنه ساعد إلى حدٍّ بعيد على الزج بشروطنا ضمن قرار مجلس الأمن.

إذن، لقد نزل كافة أعدائنا إلى الميدان، فوضعت الأسلحة غير التقليدية بشكل وافر تحت تصرف العراق، وأصبح خطر إبادة العزّل في غاية الجدّية، وتزايدت خسائر الطرفين بدخول الصواريخ إلى الميدان.

ومن الناحية المالية كتبت الحكومة رسالة إلى الإمام ﵀ أكدت فيها أنّ وضعنا ليس مناسباً لمواصلة الحرب، كما أنّ السيد محسن رضائي كان قد كتب رسالة حيث كان عمله منطقياً في ضوء معرفته بحقائق ساحة الحرب.

*** يقول بعض المطّلعين: إنّ الإمام ﷺ لما رأى رسالة السيد رضائي، قال: «لا حاجة لهذا القدر الوارد في الرسالة».**

* لقد وصف الإمام في بيانه المطالبة بهذه الاحتياجات أمراً غير عملي، وبعيد عن الواقعية.

*** يقول أحد قادة الحرس الثوري ـ وكان قد قرأ رسالة السيد رضائي يومذاك ـ: «عندما قرأت الرسالة قلت للأصدقاء: إنّ السيد رضائي يريد القول بهذه الرسالة إننا لن نقاتل بعد الآن».**

* كان هذا استنباط الإمام، واستنباطي أنا أيضاً؛ إذ كان قد كتب السيد رضائي: (إن أردتم أن نقاتل حقاً فعليكم توفير هذه المتطلبات)، وكانت تلك المتطلبات تتضمن المئات من الدبابات، والمئات من الطائرات المقاتلة، والآلاف من المدافع، والمئات من الطائرات المروحية، ومقادير كبيرة من الذخيرة وسائر المعدات التموينية، فكان متعذراً تحقيق بعض فقرات تلك الرسالة.

منها على سبيل المثال: أن لا يتواجد الأمريكان في المنطقة، وقد طلب وقتاً أمده أربع سنوات للقيام بأول عمليات، بينما كنا نمر بظروف نتعرض فيها للتهديد بشكل يومي. فكانت تلك الرسالة دليلاً على عدم قدرتنا على القتال في تلك الظروف السائدة؛ إذ كانت الضغوط الدولية كبيرة علينا، فأدى مجموع ذلك إلى أن نقبل بالقرار الدولي.

على أية حال، عندما وقعت هذه الأمور تباحثتُ خلال جلسة مع القادة العسكريين، ولمّا وجدت اتفاق كلمتهم على ذلك، قلتُ: إنّ من الأفضل أن ننقل وقائع هذه الجلسة إلى الإمام رحمه الله، فشرحناها له رحمه الله برفقة رؤساء سائر السلطات، وهو بدوره تقبلها، وكانت تتضمن كافة الأمور المتعلقة بالجبهة والحرب وما يتصل بها، ومن المؤكد أنّ القادة العسكريين كانوا قد تحدثوا للإمام رحمه الله عن الكثير من الأمور.

*** قبل عدة أشهر قال أحد الإصلاحيين: إنّ قادة حرس الثورة الذين كانوا قد خدعوا الإمام بعد تحرير خرمشهر، واضطروه لمواصلة الحرب، كانوا يحاولون ممارسة نفس الخديعة بعد القرار الدولي، لكن الإمام رضي الله عنه لم يستجب، وقال: «إنّ القبول بالقرار الدولي ليس تكتيكياً، ونحن حازمون في الموافقة على السلام» .**

ويقال: إنّ الحرس كان يضع خططاً، وكان الإمام ﷺ يرفضها، ما هو رأي سماحتكم؟

* ليس الأمر كذلك، لقد كان قادة الحرس يعقدون الجلسات معي، وكان يشترك في الجلسات حتى أُمراء السرايا والأفواج، أولم يكن السيدان شمخاني ورضائي من قادة الحرس؟ فهؤلاء تعاطوا مع القضية بغاية المنطقية، فكان من الطبيعي أن يخطط هؤلاء للحرب، بل إنّ هذا عملهم.

أولم يهاجم العراق إيران بعد قبولها بالقرار الدولي؟ فلو لم نكن نتوقع ذلك من قبل، ونتأهب للرد على هذا الهجوم المحتمل، لما كان بمقدورنا دفع العدو إلى الوراء بهذه السرعة.

فلقد كانت خطط الحرس تنبء عن إجادة القادة في كافة مراحل الحرب، ولكن بعد الانتصار الباهر لإيران ـ وبالخصوص بعد عمليات المرصاد ـ لم ير أحد من قادة الجيش أو الحرس مواصلة الحرب، وإذا كان لهؤلاء السادة ما يوثق كلامهم هذا فليأتوا به كي نناقشه.

وأما الزعم بأنّ قادة الحرس خدعوا الإمام رحمه الله بعد عمليات تحرير خرمشهر فهذا ليس صحيحاً، فالإمام بنفسه لم يكن موافقاً بعد تحرير خرمشهر على إيقاف الحرب، وكان البحث يدور حول دخول الأراضي العراقية، أو عدم دخولها، فكان رأي الإمام من حيث المبدأ أن لا ندخل الأراضي العراقية لكن القادة العسكريين في الجيش والحرس ـ وبمنطقهم العسكري ـ أقنعوا الإمام بأننا إذا قررنا مواصلة الحرب فليس لنا أن نجعل العراق يطمئن بعدم نيتنا دخول أراضيه، فوافق الإمام على أن يدخلوا بشكل محدود، ومن نقاط تخلو من السكان أو قليلة السكان.

*** نشرت صحيفة (إيران) في صيف هذا العام رسالة من الإمام ﷺ إلى آية الله الخامنئي ـ الذي كان في الأهواز خلال تكرر العدوان العراقي على خوزستان، بعد**

القبول بالقرار الدولي ـ قال الإمام ﷺ فيها:« استناداً لما يُسمع فإنّ من المقرر أنّ تقوموا بفعل ما، وأنني أؤكد عليكم بأن لا تدخلوا الأراضي العراقية بأي حال».

* لا أتصور أن يحدث مثل هذا الأمر (دخول الأراضي العراقية)؛ لأنّ تصميمنا على إيقاف الحرب كان جاداً، ولم تكن هنالك مشكلة تعترضني كقائد للحرب من ناحية الجبهة.

عندما عدت من عمليات المرصاد توقفت في قاعدة (نوژه) بهمدان، وكانت مدرجات المطار قد قصفت بالقنابل العنقودية قبيل وصولي، فعقدنا جلسة مع الطيارين في إحدى الصالات، وأردت أنّ أعرف آراءهم، فقلت: ما هو رأيكم؟

فتعاطوا بشكل ممتاز، إذ قالوا: لو قرر النظام القتال فإننا نقاتل حتى آخر شخص فينا، وإذا ما قرر الصلح فإننا نضع أوامركم على عيوننا ونطيعكم.

*** بتأريخ (١١ / ٤ / ١٣٧٦ «١٩٩٧») قلتم: إنّ دبلوماسيتنا كانت ضعيفة أثناء الحرب، وكأنكم استخدمتم لفظ « افتعال العداوة» لأول مرة، هل كان لمثل هذه القصة تأثير في الموافقة على القرار الدولي؟**

* لست أتذكر العبارة التي قلتها، ولو كنت قلتها فإنّ في الحدث الأمريكي[١] خير نموذج على ذلك، فلو كنا نتعامل بإسلوب دبلوماسي ولم نكشف عنه، لكان بمقدورنا الانتفاع منه، وكان بمقدورنا العمل حتى بعد المقال الذي كتبته مجلة الشراع.

صحيح إنّ أمريكا لم تكن صادقة، ولكن كان بإمكاننا تقليص المساعدات المقدمة للعراق، فيما نحصل على إمكانيات جيدة.

(١) قضية ماك فارلين.

*** قلتم في تلك الكلمة: كنا سابقاً ننتهج اسلوباً غير صحيح في سياستنا الخارجية؛ حيث كنا نصطنع الأعداء لبلادنا، أي كنا نصنع من الدول التي بالإمكان أن تقف على الحياد أعداءً لنا، فأي مجموعة من الدول كنتم تقصدون؟**

* ربما في ذلك إشارة لأحداث مكة [1]، أو إشارة إلى طبيعة التعامل مع الاتحاد السوفيتي حول قضية حزب (توده) أو فيما يخص التفريط بالتعاون مع فرنسا.

فلو كانت دبلوماسيتنا فعالة ونشطة لحيّدنا الكثير من هؤلاء الأعداء على الأقل، من خلال عملية موازنة سلباً أو إيجاباً، وذاك ما كنا فعلناه فيما يخص سوريا وليبيا وغيرهما.

*** آخر سؤال لي حول الحرب يتعلق بجماهير الشعب، لا سيما أبناء المدن المتضررة بالحرب مثل الأهواز فإنّهم يقولون: لماذا توقفت الحرب لمّا وصلت الصواريخ إلى طهران؟**

* لم يكن الأمر هكذا بأننا قبلنا بالقرار الدولي من أجل طهران، فمن آثار تطور المعدات لدى العراق أنه أصبح قادراً على ضرب جميع الأهداف ومنها طهران، فكان قادراً على الوصول إلى أصفهان، فالفضائع التي فعلها الصداميون في حلبجة جعل من هاجس تكراره في المدن الإيرانية المكتظة بالسكان أكثر جدية، ولا ينبغي المرور عليه مرور الكرام.

---

(١) لعل مقصود الشيخ محاولة البعض توريط النظام عبر إرسال كمية من المتفجرات مع الحجاج إلى مكة مما أدى إلى المزيد من التوتر مع الحكومة السعودية أو هي إشارة إلى مجزرة مكة التي ارتكبت ضد الحجيج في ٦/ذي الحجة ١٤٠٧هـ.ق. وهنا يثار تساؤل جدي مفاده هل كان بمقدور السياسة الخارجية الإيرانية آنذاك الحؤول دون وقوع مجزرة؟؟ بعض المعلومات عن الوقائع التي سبقت الحدث أو تلته قد تدل على انها كانت خطة مبيتة من قبل العدو من اجل جر إيران لفتح جبهات اخرى من أجل تشتيت قوتها في الجبهة مع صدام.

فكان بمقدوره الوصول إلى (نكا)[1] ويخمد طاقتنا الكهربائية، وفي الخليج الفارسي كان بمقدوره الوصول إلى جزيرة سيري وقصف مرافئ تصدير النفط.

وقد كانت طهران خير نموذج لذلك، فإذا كانت عاصمتنا التي يُفترض أن تكون آمنة في مرمى سهام العدو، فذلك ممّا كان مؤثراً بكل تأكيد.

*** أثيرت شائعة في تلك الأيام من أنّ الأمريكان ينوون استخدام السلاح النووي ضد إيران.**

* فيما يخص السلاح النووي كنّا قد توصلنا إلى نتيجة مفادها: أنّ الأمريكيين عزموا على أن يحولوا دون انتصارنا، ولم يكن مهماً بالنسبة إليهم الثمن الذي يدفعونه لبلوغ أهدافهم، فقد كان انتصار إيران كالسم القاتل بالنسبة إليهم، وهذا من الأسباب المهمة التي جعلتنا نوافق على القرار الدولي .

❁ ❁ ❁ (❁) ❁ ❁ ❁

---

(١) مدينة إيرانية شرق مازندران على ساحل بحر قزوين.

المحور الثالث

حاكمية القوى الساثرة على نهج الإمام رحمه الله

عام ١٣٦٠: سيطرة خط الإمام

يمكن إعتبار عـام ١٣٦٠هـش ـ ١٩٨١ـم عـام انتقـال الـسلطة مـن المناوئين للثورة إلى عناصر الخط الثوري، حيث طويت صفحة بني صدر بإشارة من الإمام، كما طوي سجل المنافقين بفعل سيل الأمة الهادر.

لقد كان استشهاد جمع من خلّص أنصار الإمام في فاجعتي السابع من شهر (تير)، والثامن من شهر (شهريور)(١) الثمن الباهظ الذي دفعته الثورة من أجل حاكمية حزب الله، حتى ينتهي الصراع بين أنصار الله وأنصار الشيطان الذي امتدّ لسنتين، بسحق (المتعطشين للسلطة) على يد (المجبولين على الخدمة)، وإعلان بداية صفحة جديدة من حياة الثورة الطيبة.

إن سقوط الليبراليين، وتلاحم كوادر نظام الجمهورية الإسلامية أدى تدريجياً إلى التفات قوى الثورة على اختلاف مشاربهم وأذواقهم، ولم يمض وقت طويل حتّى إمتدّ هذا الخلاف إلى جميع مصادر القرار في السلطة وعرّض الثورة إلى محكّ عصيب، وظهر مصطلح (اليسار و اليمين) وأخذت أقطاب السياسة تتحالف فيما بينها ـ في الغالب ـ كانت معتمدة على العواطف والأحاسيس، وقلّما قامت على أساس من المنطق والتعقّل، ويمكن القول بصراحة أنّ الصداقات كانت تشكل العامل الأساس في الائتلاف والوفاق، بينما كان عدلها عاملاً في الاختلاف والشقاق.

وفي هذا الخضم كان اختلاف أوجه النظر في مجال التشريع ـ حيث يتمّ إصلاح القوانين الموروثة في نظام الطاغوت واستبدالها تدريجياً بالأنظمة

---

(١) انفجاري الحزب الجمهوري الإسلامي ومقر رئاسة الوزراء.

المستوحاة من الدين الإسلامي الحنيف والمذهب الجعفري ـ يتجلّى بشكل حقيقي، إذ يصرّ كلا طرفي النزاع (أعضاء مجلس الشورى، وأعضاء مجلس صيانة الدستور) على مواقف تستمد شرعيتها من الدين والإخلاص وتقدير المصلحة.

إنّ تدوين التغيّرات والتقلّبات السياسية في أركان الحكومة ليست من الأُمور الممتعة التي تبعث قراءتها على الارتياح والغبطة، إلاّ أنّ وجود هذه الظاهرة ـ مهما كانت مملة ـ بين أصحاب الثورة واتساع رقعتها إلى يومنا هذا حقيقة لا يمكن تجاوزها، عندما نتصفّح تاريخ ربع قرن من عمر الثورة بغية دراسته وفهمه بشكل صحيح.

وقد تحدّث الشيخ الهاشمي عن منشأ هذه الاختلافات واتساعها لتطال أركان ومؤسسات النظام والثورة وتأثيرها على مسار الثورة، وتحدّث عن دوره في هذا المجال الذي تحوّل إلى نزاعات سياسية أحياناً، بوصفه حَكَماً ناصحاً ومشفقاً، وأنه فوق الانتماءات اليمينية أو اليسارية، وأنكر يساريته في الأيام الّتي اتّخذت قوى الثورة منحًى يسارياً، على الرغم من إمكانية استعراض الشواهد على يسارية رجل إتُهم خطأً في السنوات الأولى لانتصار الثورة، بإخفاء (المنجل والمطرقة) تحت العمامة، إلاّ أنّ إصرارنا وإنكاره لم يؤدِّ إلى أكثر من الجواب الذي قال فيه: (كانت أُطروحتي الاقتصادية على الدوام خليطاً اقتصادياً، إذ لم أرتض الأُطروحة الماركسية ولا الرأسمالية، وكانت مواقفي في مجلس الشورى معتدلة دائماً، وكانت ثابتة نسبياً).

عام ٦٨: إكمال الثورة

يجب تسمية الرابع عشر من شهر خرداد عام ١٣٦٨ـ ١٩٨٩ـم في تاريخ الثورة بعام (إكمال الثورة)، حيث تمّ تعيين السيد الولي قائداً، فتمّت بذلك النعمة الإلهية على أمة الإمام الخميني، وتجلّى قوله تعالى ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾ مرة ثانية.

بعد انقضاء ليلة الرابع عشر من خرداد عام ٦٨ وتصرّم ذيولها المظلمة والمرّة، تعلّقت الأعين الدامعة حزناً على فراق الإمام، بأبواب مجلس الخبراء، حيث يقوم خبراء الولاية بتنصيب ولي الأمة الظامئة إلى كأس الهداية، لترتوي من كأس الولاية الصافي.

حينما وصل حوارنا مع الشيخ الهاشمي إلى أيام رحيل الإمام وتتويج السيد الولي قائداً؛ أرهفت أنا ومساعدي (رضا طاهر خاني) السمع كي نستمع إلى أشياء جديدة عن مؤتمر انتخاب القائد من لسان نائب رئيس مجلس الخبراء، ولكن حينما رأى الشيخ الهاشمي اللهفة بادية على وجوهنا قال مراراً دون أنّ يخفي دهشته: (ولكن تفاصيل هذه القضية موجودة في محادثات خبراء القيادة)! فذكرناه: بـ(أنّ محادثات الخبراء كانت سرية، ولم يتم الإفصاح عنها ونشرها بعد، حتى نعلم بها).

لم يسعنا في هذا المحور من الحوار ـ كما في غيره من المحاور ـ بحث بعض المسائل المهمّة المتعلّقة بهذه البرهة، ولا شكّ في أن غياب بحوث من قبيل أصل موضوع انتخابات الدورة الثالثة لمجلس الشورى، وكذلك استقالة السيد (مير حسين الموسوي) من رئاسة الوزراء ـ التي أعقبت معاتبة الإمام رحمه الله له ـ ودراسة أسباب ونتائج هذه الاستقالة، مما يزيح الغبار عن كثير من إبهامات سنوات إدارة الدولة في مراحلها العصيبة أيام الحرب المفروضة، هذا الغياب يعدّ نقصاً مهماً في جهودنا غير المكتملة، ولا يمكن تدارك هذا النقص إلاّ ببحثه في فرصة لاحقة.



الفصل الأول

تباين الرؤى بين قوى خط الإمام رحمه الله

*** تخصص هذه الجلسة لفترة حاكمية القوى السائرة على نهج الإمامﷺ بعد سقوط الليبراليين، ووصول آية الله الخامنئي إلى رئاسة الجمهورية.**

من القضايا المهمة في هذه الفترة بروز وتفاقم الاختلافات بين قوى نهج الإمام، التي شوهدت بوادرها منذ عام (١٣٦٠ «١٩٨١») داخل صفوف الحزب الجمهوري الإسلامي و(منظمة المجاهدين)، وكذلك داخل الحكومة ومجلس الشورى وأماكن أخرى، ونحن لسنا بصدد التطرق إلى أصل هذه الاختلافات؛ لأنّ الحديث قد جرى عنها في كل المحافل، ولعلكم تحدثتم عنها أيضاً.

لكن الأمر الذي يستحق التأمل هو ماهية هذه الاختلافات، فقد كتبتم في مقدمة مذكرات عام (١٣٦٢«١٩٨٤»): إنّ أسباب الاختلافات بين قوى خط الإمام كانت بمعظمها تعود للتحزب والعلاقات الشخصية والحزبية، وليست العقائدية.

هذا التفسير المرّ للاختلافات بين قوى خط الإمام ـ لا سيما فيما يتعلق بالخواص من طلائع الثورة ـ ممّا يتعذر استيعابه كثيراً، مطلبي: هو أن توضحوا على أيّ أساس توصلتم إلى هذه المحصلة، من أنّ الاختلافات كانت بمعظمها حزبية وسلطوية، وليست على أساس عقائدي؟

* مرادي مستوى من الشجار وإثارة الخصام والإبعاد والمواجهة، وإلاّ فإنّ الاختلاف في وجهات النظر كان موجوداً، وكانوا يعملون معاً رغم هذا الاختلاف في الآراء، ويقتنعون برأي من يحصل على الأغلبية، أو أنهم إذا لم يصلوا إلى رأي مقنع فإنّ بمقدورنا إيجاد الحلول بالتحكيم الذي كنا نلجأ إليه دائماً؛ لما نتمتع به من وجود القيادة والمعايير الإسلامية.

فما قلتُه من الفئوية والعلاقات الشخصية والحزبية، فمرادي منه مستويات غير لائقة من الاختلافات.

غير أنّ الاختلافات كانت موجودة، وربما برزت بوادرها منذ مطلع انتصار الثورة، فعندما بلغنا مراتب أصبح اتخاذ القرار بيد العناصر المتواجدة في الساحة، أصبحت هذه الاختلافات علنية.

فمنذ مطلع انتصار الثورة ـ حيث بدأت نشاطات محاكم الثورة، ومن بينها أعمال مصادرة بعض الممتلكات العائدة لأنصار الشاه أو التي تم امتلاكها عن طريق غير شرعي ـ برزت الاختلافات بين بعض عناصر الثورة، لا سيما بين العلماء والمقدّسين؛ إذ لم يوافق البعض على أعمال المصادرة، غاية الأمر إنّ أقصى ما كانوا يفعلونه هو التوقف عن التعاون، فلم يكن هنالك نزاع لفظي وإعلامي، وإذا كان فهو ضئيل.

*** في تلك الفترة كان البعض يثير الإشكالات بخصوص أعمال المصادرة، من أنها كانت تفتقد المبنى الصحيح، حتى إنه يقال إنّ الإمام كان يقول: «لا تتعرّضوا لمن هم ليسوا من مقربي الدرجة الأولى من (الشاه)، الواضح أن هذه الأموال لا تعود لهم». ولكن نتيجة لحالات التطرف التي مورست في تلك الأيام أخذوا يهربون بعد أنّ يقتنصوا الأموال ويستحوذوا عليها.**

* كانت هنالك حالات كثيرة يرفضها الإمام، لكن المحاكم وقعت بأيد شابة قليلة الخبرة، فكانوا يصدرون أحكاماً خاطئة بالمصادرة، وربما كان لأناس غير نزيهين نفوذ في اللجان الثورية أو محاكم الثورة، وكانوا يخلطون قضاياهم الشخصية بقضايا الثورة.

وبطبيعة الحال فإنّ آفات الثورة الإسلامية كانت قليلة قياساً لأية ثورة أخرى وقعت في العالم، بيد أننا لم نكن نتوقع حصول مثل هذه الأمور، والإمام بدوره قام بتعديل الأوضاع مرتين أو ثلاثة.

ففي إحدى المرات أصدر مرسوماً مكوناً من ثمان مواد، ونصّب المفتشين، وأبطل أحكاماً لعدة مرات، وكانت الاختلافات السياسية لم تبرز بعد، فالاختلافات بمعظمها برزت في الشؤون الاقتصادية.

فمثلاً كان النواب في مجلس الشورى يطرحون مشاريع، أو تطرح الحكومة لوائح تمثل قضايا مهمة لم يكن بالوسع التغاضي عنها؛ من قبيل أراضي البلدية، والأراضي الزراعية، والتجارة الخارجية، والمعادن وأمور كثيرة أخرى، وكانت الغالبية في مجلس الشورى من الشباب الثوري، وكان المجتمع يعيش آمالاً عريضة، ونظراً لأن الثورة لم تنتصر على أيدي الأثرياء والأغنياء، فكان الدور في الأعم الأغلب للمستضعفين والشباب والعمال والطبقات المحرومة من المجتمع من طلاب العلوم الدينية والطلبة وغيرهم.

وكان هناك جانب من الممارسات الحقة، ولم يكن بالإمكان التغاضي عن تلك الثروات التي جرى اكتنازها بالباطل.

*** إنّكم تشيرون إلى موارد من هذه الاختلافات يمكن تبريرها وتحملها، وقد وصل بنا المطاف إلى الحديث حول الاختلاف بين مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور.**

وسؤالنا الآن يدور حول صور من الاختلافات أدت لأن تتوصلوا إلى هذه النتيجة: وهي أنّ تلك الاختلافات لم يكن لها أساس، وأنها ناجمة عن التخريب وحب السلطة.

* إنني أريد أن أوضح ذلك فأقول: إنّ الاختلافات كانت حقيقية، ولكن كان بالإمكان أن لا يحدث ذلك، فمثلاً إنني لم أكن متفقاً مع بعض آراء مجلس صيانة الدستور، لكنني لم أتنازع مع مجلس صيانة الدستور في أي وقت من الأوقات، ولم نكن لِيُلغي بعضنا البعض.

وكان الكثيرون يعملون على شاكلتي، فيما كان البعض يوجه التهم إلى مجلس صيانة الدستور، وهو يرد عليهم التهم، فكان أنصار الفريقين يتبادلون

الاتهامات بالثراء، أو يصف بعضهم البعض بالشيوعية والإلحاد، أو التحجر الديني، وتلك عبارات ليست صحيحة، فإنني أرى عدم صلاحيتها، وبإمكانكم مشاهدتها حتى يومنا هذا.

فالاختلافات السائدة الآن بالإمكان أن تكون اختلافاً في الدين دون أن يتبادلوا التهم، فيقولون مثلاً: هذا رأيي وهذا رأيه، ونحن نحتكم إلى الرأي العام في ظل النظام، فنعرض آراءنا للتصويت والشعب هو الذي يحكم، فعلينا أن نعمل هكذا.

إذن، الاختلافات كانت قائمة حتى النهاية وما زالت قائمة، فكان سؤالكم عن اختلافات حقيقية، وقد قلتُ كان هنالك هذا النمط من الاختلافات.

*** حينها كانت مواقفكم داخل مجلس الشورى تميل على الأغلب نحو اليسار، ففي خُطب صلاة الجمعة ـ مثلاً ـ كنتَ تدافع في بحث العدالة الاجتماعية عن مواقف الاقتصاد الإسلامي، بنحو اتهمكم بعض السادة منْ رابطة أساتذة الحوزة العلمية، حتى إنّ مذكراتكم نصّت على: إنّ بعض أعضاء رابطة الأساتذة في الحوزة العلمية وجّهوا لي انتقاداً ذات مرة حول الخطب التي تناولت فيها العدالة الاجتماعية، وقد قلت لهم: هاتوا مورداً واحداً فلم يكن لديهم مورد محدد.**

يتبين أنّ مواقفكم كانت حينها تميل في الغالب نحو الذين كانوا يتلقون الاتهامات بالشيوعية واليسارية، في ضوء العرض الذي قدمته أين كان موقعكم من هذه النزاعات؟

* إنني أحمل أفكاراً إسلامية، ولديّ وجهة نظري الخاصة بي في هذه الأمور، وكنت أتمتع منذ البداية بحال من الاعتدال، وكذلك كان الحال داخل مجلس قيادة الثورة، فعندما طرح الليبراليون بحث المصانع الكبرى والمواد (أ) و(ب) و(ج) لم أتفق معهم، وقلت لهم: يجب أن نعمل مرحلياً.

وعندما كنت في مجلس الشورى كنت أُساعد على تعديل الأطروحات اليسارية المتشددة، ولكن كانت هنالك حقيقة وهي أنني أتصور أنّ الإمام كان

يحمل ملاحظات شبيهة بما لدي؛ لأن البعض كان يتهم الإمام باليسارية أيضاً، وأنّ عوام المجتمع والعناصر الثورية لم تكن تتوقع أن نتخلى عن الأنظمة المتبعة في الغالب للنظم الرأسمالية.

فأولئك الذين قد استحوذوا على أراضي البلدية ـ لأي سبب كان سواء عن طريق التجاوز، أو الشراء بالأموال ـ وسجلّوها بأسمائهم هنا أو هناك، وحصلوا على أموال طائلة عن هذا الطريق، أو الأثرياء الذين استندوا إلى المستمسكات المتبقية من العهد القاجاري، وكان أسلافهم قد سجلوا جبالاً بأسمائهم، واعتبروها ملكاً لهم، فكانت المعادن تخضع لسطوة كبار التجار، وكانت التجارة الخارجية في قبضة هؤلاء الأثرياء الذين كانوا يتصرفون بالصفقات، ويحتكرون العلاقات مع الشركات الأجنبية، وكانوا أتباعاً للبلاط بطريقة أو بأخرى.

فأمثال هؤلاء كانوا كثيرين، ولم يكن بالإمكان التغاضي عنهم؛ لأنهم لم يكونوا مالكين شرعيين. وحتى عندما أعلن (الشاه) الثورة البيضاء، وجرى الحديث عن توزيع الأراضي، وعارضه الإمام آنذاك، جاء أصحاب الأراضي إلى الإمام؛ لاستحصال فتوى منه، فرّد عليهم الإمام: (أنا لا أؤيد ما تقولون، فلو شئتم أن أكاتب الطرفين، وإلاّ فإنني أرفض الكثير من مالكيتكم، وأرفض ما يريد (الشاه) القيام به أيضاً، من محاولته تحطيم الزراعة).

كان هذا الكلام قائماً على أساس مبدئي، أي أنه لم يكن يفتقد الدراسة والدقة، وأعتقد أنّ العناصر الشابة والثورية آنذاك ـ لا سيما الذين كان لهم دور في الثورة منذ انطلاقتها وحتى انتصارها ـ كانوا يرون ضرورة مثل هذه الأعمال، وأنّ بعض هؤلاء الذين كانوا يفكرون بيمينية نوعاً ما لم يكونوا ذوي شأن يُعتدّ به في الثورة، وإنما برزوا فيما بعد.

إنهم أناس صالحون، لكنهم التحقوا فيما بعد، لذلك كانت العناصر الثورية الأصيلة التي واكبت الإمام ترى ضرورة القيام بهذه الأعمال، كما أنها كانت ترى

ليس من الصحيح الإفراط فيها؛ إذ كانوا يقولون: إنّ الإفراط يدّمر العمل، وعلينا أن نتقدم إلى الأمام بتوئدة.

فمثلاً، كان لي بحث في خطب الجمعة التي تحدثتم عنها تحت عنوان المالكية، فالإسلام يرى أنّ الثبات في الاقتصاد في غاية الأهمية، أي أنّ فقدان الأسس والضعف، وعدم الثقة بالمستقبل يُضعف المالكية والاقتصاد كثيراً، فكان بحثاً مفصلاً تابعت فيه ما كان يتمتع به الإمام علي وفاطمة الزهراء والحسن والحسين عليهم السلام من مالكية ووأضحتها للناس.

ولم يكن بحثاً أُحادي الجانب، ولكنني كنت أضع حدّاً للإفراط، وقد أعلنت عن فكري الاقتصادي من أنني أرى الاقتصاد الإسلامي اقتصاداً مزيجاً، وقد جرى طبع تلك الخطب، وهي متداولة ولم يقدم أحدٌ أي مؤاخذة محددة لحد الآن.

*** هل هي الفكرة التي وردت في الدستور، وفي مواقف الحزب؟**

* نعم، فأنا لا أرتضي الماركسية ولا الرأسمالية، فهنالك قطاعات حكومية وقطاعات عامة وقطاعات خاصة، ومن هنا كانت لنا مواقف متوازنة داخل المجلس، ولقد كان البعض من الأصدقاء في الحوزة يتوقعون أن نقف بوجه دعوات العدالة، التي كان ينادي بها الطيبون من أبناء الثورة.

وكما قلتم، ففي اجتماع ضمّنا مع رابطة الأساتذة في الحوزة الذين قدموا للتحاور ـ وكنا قد اجتمعنا في مكتب آية الله الخامنئي، وأخذنا بالتحاور ـ قلت: على أي مورد في الخطب تعترضون؟ ثم قرأت لهم آيات من القرآن، وقلت لهم: ماذا تقولون بقوله تعالى ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾؟ ألم يقف القرآن بوجه التكاثر؟

فأوردت لهم نماذج من هذه الآيات، فكانت الأمور تعالج بطريقة ودّية، وعليه فإنّ الإفراط والتفريط كان مشكلاً في نظرنا، والمؤاخذة التي كانت حول إجراءات مجلس صيانة الدستور في نظري أنهم كانوا يقفون بوجه مثل هذه الأمور.

*** لقد قلتم في مكانٍ ما: «من طرائف التاريخ أنّ الذين أثاروا هذه الاختلافات آنذاك قد غيّروا مواقفهم مع مرور الزمان، وهذه بادرة تبعث على الأسف، تنمّ عن طيش الأذواق والتكتلات»، نريد منكم أن توضحوا لنا طرائف التاريخ هذه.**

* إنني أرى الآن إن الذين أصبحوا ليبراليين سواء في السياسة الخارجية، أو السياسة الاقتصادية، أو السياسة الثقافية هم أولئك الذين سلكوا طريق الإفراط حينما كانوا في الساحة، ومثال ممارساتهم على صعيد السياسة الخارجية أحداث وكر الجاسوسية الأمريكي.

والأكثر تشدداً ما كانوا يرددون من أننا يجب أن نقطع علاقاتنا بالحكومات، فيما بلغ عملهم في الشؤون الاقتصادية حدّاً أنّ أحد رموزهم ذهب إلى الشمال، وقال: (يجب أن تُصادر جميع الأراضي الساحلية).

فكانوا طائشين في ممارسة المصادرات، ولو أنكم تمعّنتم باللوائح التي كنا نبحثها في المجلس وتقرأونها لشاهدتم مواقفهم، فبعضهم كان يرفض القبول بالملكية الخاصة، وعليه فإنهم كانوا راديكاليين مفرطين في الميادين الثلاثة.

*** أتقصدون الذين يحكمون الآن؟**

* لا أقصد الجميع، بل الكثير منهم، كما إنّ الذين يقفون في مقابلهم قد بدّلوا مواقفهم أيضاً، فمثلاً عندما كان المجلس يحاول أن يستقطع قطاعاً خاصاً من التجارة الخارجية ويجعله حكومياً، يرفض مجلس صيانة الدستور ذلك.

والأمر ليس كذلك الآن، فهم لا يطلقون التصريحات، وبما أنهم أناس متدينون وعلماء فهم يناقضون أنفسهم، وهم يعملون الآن على ضوء مواقفهم.

*** هل ترى من خلل في كلا الطرفين في ظل هذا التغيير في المواقف؟**

* إنّه دليل على فقدان الأصالة، فإذا كان الانسان يتمتع بالأصالة في أفكاره ـ وهي أفكار دينية ـ فلا قدرة له على التغيير بسرعة ، ولعل التغيير في بعض المواقف يكون إيجابياً لدى كلا الطرفين.

*** لقد قلتم آنذاك: « إنّ معظم الجدالات التي تدور الآن في الشؤون الاقتصادية ليست تخصصية أو موضوعية أو حكومية، بل هي اختلاف في الأذواق» ، وها هم اليوم قد شخّصوا بأنّ عليهم إدارة البلاد بهذه الطريقة، يبدو أنكم عندما استلمتم الحكومة ابتعدتم كثيراً عن تلك المواقف.**

* لم أبتعد، وإنّ موقفي ثابت تقريباً، ولو أنكم اطلعتم على مواقفي منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة ستجدون أنني كنت أقول: يجب أن نكون معتدلين في سياستنا الخارجية، ولا نكون طائشين في عدائنا لهذا أو ذاك.

وفي رأيي إننا لا يمكننا التعامل مع (إسرائيل) فقط، وأما الباقون فبإمكاننا التعامل معهم، وكنت أؤمن بالملكية الخاصة، وكذلك كنت أقول بالقطاع الحكومي في موارد معينة على صعيد السياسة الاقتصادية.

*** خلال هذه الفترة أخذنا نتجه صوب الاقتصاد الحر والخصخصة، في حين أنكم كنتم من المعارضين.**

* لم أكن معارضاً في أي وقت من الأوقات، وكنت أحمل نفس تلك الأفكار التي لم أستطع تطبيقها داخل الحكومة، ولكن قمت بتطبيقها في فترة رئاستي للجمهورية، وإلاّ فإن الانتقادات التي وجهت إلى الشركات الحكومية والأعمال العملاقة قد ازدادت خلال فترة حكومة إعادة البناء، أي أنّ معظم الأعمال أنيطت بالدولة.

وهذا الاتهام ليس صحيحاً، أي لم يكن الحال بأن نفكر بتسليم كل شيء للقطاع الخاص، ففي عهدي لم تخصخص البنوك، وكنتُ أعتقد مثلاً أنّ بمقدور الآخرين تملُّك الأسطول البحري أو الجوي، وقد عملنا بذلك بالتدريج وبالقدر المتاح.

على أية حال، إنّ موقفي واحد منذ البداية وحتى يومنا هذا، ولم يتغير اجتهادي، وإنني أعمل وفقاً لنظريتي الاجتهادية السابقة، وربما يرى المختص يوماً مورداً يعد مصداقاً لهذا أو ذاك، وهذا ما يحدث دائماً.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

قضية حل الحزب الجمهوري

* لقد برزت أولى بوادر الاختلاف في المجلس لدى التصويت على منح الثقة لأول رئيس وزراء مقترح من قبل آية الله الخامنئي، فلم ينجح الدكتور ولايتي في الحصول على الثقة كرئيس للوزراء، وورد في مذكراتكم أنّ هذا التصويت أثبت أنّ المجلس لا يخضع لسيطرة الحزب الجمهوري، بما يعني في الواقع أنه أثبت أنّ الاختلاف أكثر جدية، وكلما تقدمنا إلى الأمام فإنّ المواقف تزداد انكشافاً وتتفاقم الاختلافات، وبالتالي وصل الأمر إلى مرحلة حلّ الحزب على أعتاب انتخابات الدورة الثالثة للمجلس في شهر خرداد عام (١٣٦٦«١٩٨٧») .

وكان ظاهر الأمر في قضية حل الحزب الجمهوري الإسلامي أنكم وآية الله الخامنئي كتبتم رسالة إلى الإمام ﷺ شرحتم فيها الخدمات التي أسداها الحزب، قائلين: لقد آن الأوان للإذعان بعدم جدوائية الحزب بل ربما يكون ضاراً وتطالبون بحل الحزب والإمام ﷺ بدوره يوافق على ذلك.

هذا هو ظاهر القضية، ولكن يُستشف من ثنايا المعلومات التي أخذت تنتشر آنذاك أنّ الإمام ﷺ بالذات كان مخالفاً لتنامي قدرة الحزب، فكان يمارس رقابة مستمرة محذراً من الانفرادية، ونهى حتى عن قيام الحزب بتقديم مرشح للانتخابات إن أرادوا ترشيح نائب عنهم خارج طهران، وكان ﷺ يؤكد أن لا يكون رئيس الوزراء أو الوزراء من المتحزبين قدر الإمكان.

وهذا ما يؤكد أنّ الإمام ﷺ - وعلى مدى السنوات الأربع أو الخمس من نشاط الحزب بعد عام (١٣٦٠«١٩٨١») - لم يعوّل كثيراً على الحزب، وكان يسعى

إلى التقليص من قدرة الحزب، وفي خاتمة المطاف جرى إخفات شعلة الحزب كما تعبّرون.

وفي المقابل، بعد فترة وجيزة من إيقاف نشاطات الحزب انشقت رابطة العلماء المجاهدين عن جماعة العلماء، أي برز إلى الوجود تياران متناقضان حسب الظاهر، والإمام من ناحية يوافق على ايقاف الحزب، ومن ناحية أخرى يوافق على انشقاق الرابطة عن جماعة العلماء، بمعنى أنه يوافق على بروز هذا الاختلاف بين قوى الثورة.

أولاً: كيف توضح هذين الأمرين؟

وثانياً: قولوا لنا هل أنّ الإمام هو الذي طالب بإيقاف الحزب، أم أنها كانت رغبتكم؟

* كانت بداية الاختلافات بين القوى المؤمنة بالثورة والإسلام بتلك الإجابة التي قدمتها آنفاً، وكانت الازدواجية موجودة في الحزب، وفي المجلس وكذلك داخل الحكومة، بل كانت موجودة في كل مكان تقريباً حتى في السلطة القضائية، وفي المراكز والمؤسسات الثورية، بل وحتى داخل الحرس الثوري، ولكن لمن كانت الأغلبية، ومن كان يمثل الأقلية؟

هذا أمر متشعب، وينبغي تحرّيه فعلى ضوء هذه الاختلافات أخذت التنظيمات والأحزاب السياسية المستقلة بالتبلور شيئاً فشيئاً، أي أنّ كل تنظيم كان يفكر بأن يفوز أنصاره في انتخابات المجلس المزمع تشكيله، وأن يتواجدوا في الوزارة، وهكذا الحال في المراكز الأخرى، أي أنّ هذه الحالة كانت هي السائدة بشكل تام، وربما كان من المستبعد أن يكون الوضع هكذا داخل الحزب لكننا نحن الذين فعلنا ذلك.

منذ بداية تشكيلنا للحزب كانت فكرتنا أنّ لا يكون الحزب مقتطعاً عن المجتمع، وأن يحمل النواب الأفكار التي يتمتع بها غالبية المسلمين داخل البلاد، لذلك فقد جئنا باليساري واليميني والمعتدل وعالم الدين والعامل والكاسب والجامعي، فكنا نتمتع بمثل هذا الوضع.

وعلى صعيد التقسيمات كان السيد موسوي الذي أصبح رئيساً للوزارء يقف على جانب ويمثل الراديكاليين، وأنا وآية الله الخامنئي كنا نعدّ من المعتدلين لا الى اليمين ولا الى اليسار، فكانت مواقفنا ثابتة خلال تلك الفترة تقريباً، استناداً للمبدأ الذي كنا نؤمن به.

وقد سرى هذا الاختلاف إلى السلطة التنفيذية، أي أنّ السيد موسوي كان يقترح وزراء لا يوافق عليهم آية الله الخامنئي الذي كان رئيساً للجمهورية، ويعود له الحق في المصادقة على أعضاء الوزارة، فكان الأمر ينتهي إلى التحكيم حتى قام الإمام بتعييننا لحل المسائل التي لا يصلون فيها إلى اتفاق، وعلى هذه الشاكلة حصلت بعض الموارد داخل المجلس.

*** هل كان سماحتكم يقوم بالتحكيم؟**

* كنا مجموعة من خمسة أشخاص: أنا، وآية الله الخامنئي، وآية الله موسوي أردبيلي، والسيد أحمد الخميني، والسيد موسوي.

وفي كثير من الأمور كنا نعقد جلسات أسبوعية على مستوى رؤساء السلطات، ونذهب عند الإمام ﵀ مرة كل شهر، فكان يعالج ما كنا نعاني من مشاكل، ومن بين ذلك كنا نعالج مشكلات تخص الوزراء.

*** أي كان للقضية نظام يعتمد رأي الأكثرية.**

* كان الرأي للأكثرية، وكان آية الله الخامنئي يوجه عتاباً في بعض الأحيان؛ لأن السيد أحمد الخميني وآية الله موسوي أردبيلي كانا موجودين ضمن المجموعة.

*** هل كانا من اليسار.**

* لا يمكن القول إنهما من اليسار، فقد كنتُ أُواكبهما في بعض الأحيان، وبالطبع فإنّ تأييدي لهما في بعض الموارد كان عندما يُفهمني الإمام ـ بنحو من الأنحاء ـ أنه يوافق على ذلك الأمر، في وقت كانت علاقتي مع آية الله الخامنئي أوثق وأفضل من علاقتي بهما.

وإنكم ترون أنّ هذه الاختلافات أصبحت اختلافات سياسية واقتصادية، وأن كافة الجوانب التي أضحت قاعدة للاختلاف برزت حتى داخل الأسرة، فلكلّ من هذه الأطراف كان لـه مؤيدون في المجتمع، فطرف يُتهم بالتجارة والشراء، وآخر يُتهم باليسارية.

*** هل بدأ هذا التحكيم الذي تتحدثون عنه خلال الدورة الأولى لرئاسة آيـة الله الخامنئي، أم بعد قضية الـ(٩٩)[1] شخصياً؟**

* كان خلال الدورة الأولى أيضاً، وحيث إنني الآن أقوم بإعداد مذكرات عام (١٣٦٣«١٩٨٤») فإنني أرى كم عقدنا من الجلسات، وخصصنا من الوقت للوصول إلى اتفاق حول وزير ما، لكنها بدأت منذ مستهل رئاسة آية الله الخامنئي تقريباً، وكان هذا الكلام يندلع عندما يزمعون تشكيل حكومة، ويتفاقم فيما بعد.

*** لم يشأ آية الله الخامنئي خلال دورة رئاسته الثانية ترشيح السيد موسوي كي تحل هذه المشكلة من الأساس، وضحّوا لنا ذلك.**

* هو كذلك، فلم يكن موافقاً عليه، وكان يقول بصراحة: إنني غير مقتنع به.

*** كان مرشحه الشيخ مهدوي.**

* كانوا عدة أشخاص من بينهم الشيخ مهدوي، وهذا موضوع طويل؛ إذ إنّ سماحته كان يرى عدم التوافق، بينهما وقد فرض عليه تقريباً.

*** هل يعني أنّ دعم الإمام كان السبب في وقوع مثل هذا الأمر؟**

* كان الإمام يؤكد من خلال ملاحظاته بأن يعين السيد موسوي.

*** وضّحوا لنا ملاحظات الإمام.**

---

(١) هم ٩٩ نائباً في مجلس الشورى اتهموا بأنهم خالفوا نظر الإمام بالنسبة للتصويت على حكومة السيد مير حسين موسوي التي قدمها لمجلس الشورى الإسلامي في حين يدعي هؤلاء بأن نظر الإمام بتأييد الحكومة كان وجهة نظر شخصية ولم تكن ذات بعد حكومي أو ولائي وقيادي حتى يجب شرعاً متابعته.

* كـان الكثيـرون مـن داخـل مجلس الـشورى يكتبـون الرسـائل، ويقومـون بنشرها في الخارج حتى أنّ أناساً كانوا يكتبون الرسائل من الجبهـة حـول تعرضـها للخطر، كما أنّ بعض الأصدقاء الذين اصبحوا اعضاءً في رابطـة العلمـاء فيمـا بعـد كانوا يحيطون بالإمام.

فكانت هنالك الكثير من العوامل تلعب دورها، وآية الله الخامنئي كـان مسلّما للإمام، فإذا ما أبدى الإمام رأياً صريحاً فإنه لا يرى لـه أي تكليف ويسلّم لـه، وهذا ما حصل في هذه القضية واقتنع، وبالطبع من الأفضل أنّ تسألوا السادة أنفسهم عـن مثل هذه الأمور، فلستُ أرغب في الدخول في مثل هذه المجالات.

*** لم تشيروا إلى وقائع حلّ الحزب.**

* هذا جانب آخر من القضية، فعندما امتدت الاختلافات إلى داخـل الحـزب لم تكن غالبية اللجنة المركزية تتماشى مع الراديكاليين، فهنالـك مجموعـة كانـت معتدلة وبقيت مستقلة، وهي كذلك الآن.

*** اذكروا لنا بعض الأسماء كي يتسنى إدراك معنى الاعتدال في رأيكم.**

* مـثلاً هـؤلاء الـذين شـكلوا حـزب التمـدن الإسـلامي، الآن هـم الأعـضاء المستقلون في الحزب.

*** مرادكم السيد جاسبي.**

* إنّ السيد جاسبي ليس ضمن حزب التمدن، وبالطبع فقـد كـان الـسادة مير محمدي وجاسبي من العناصر المستقلة، فكانوا يمثلون مجموعة مستقلة، وكان آية الله الخامنئي أميناً عاماً.

وعلى نحو الإجمال كانت الأكثريـة فـي اللجنـة المركزيـة للحـزب لا تحقـق إرادة الراديكاليين لدى التصويت، فكانت تتحقق فـي بعـض الحـالات ولا تتحقـق في البعض الآخر، لذلك كانت هنالك مشكلة داخل الحزب.

وفي الخارج كانت القضية مهمة جداً، فلقد كانت الدورة الأولـى ذات وضـع خاص، وعندما حللنا في الدورة الثانية كان المرشحون كثيـرين، وربمـا كـانوا فـي

أغلبهم من أنصار الحزب علماء وغير علماء، ولم يكن بمقدور الحزب مساندتهم جميعاً، وفي النهاية اختار مجموعة منهم ووافق عليها مما حدا بالذين كانوا يتعاونون مع الحزب سابقاً أن يشتكوا عند الإمام عن طريق بعض العلماء بأن الحزب يعمل بأسلوب أحادي الجانب، فآل الأمر أن أمر الإمام بأن لا تبقى قوات التعبئة مع الحزب؛ لأنها أصبحت قوات عسكرية.

كما قال لشخصيات بارزة مثل الشيخ واعظ طبسي الذي كان عماد الحزب الجمهوري في مشهد، وكان يمثل المحور هناك: (ينبغي أن لا تتحزب)، وذات مرة قال له الإمام: (إنّك وبموقعك هذا لا يمكن أنّ تكون حزبياً)، وعندما كان جالساً إلى جانب آية الله الخامنئي في مؤتمر الحزب، فقال لآية الله الخامنئي: إنّ الإمام قال لي ذلك، فقال آية الله الخامنئي للشيخ طبسي: انهض الآن واذهب، فبما أنّ الإمام قال ذلك فلم يعد مشروعاً أن تبقى هنا، فنهض وغادر، وكان الأمر قد وصل إلى هذا الحال.

*** لماذا قال الإمام ذلك للشيخ طبسي؟**

* بسبب الشكاوى التي كانت تصل الإمام عبر قنوات الاختلاف، واحدة مما قاله الإمام لنا حين تأسيس الحزب: «يجب أنّ تتمتعوا بحالة الأبوة داخل المجتمع، فلا ينبغي لكم أنّ تكونوا شريحة من المجتمع، فالحزب واحد من شرائح المجتمع».

ونحن قلنا: إننا نحاول المحافظة على شمولية الحزب، وقد اتضح عملياً عدم قدرتنا على القيام بذلك، فلم يشأ أن يقول لنا ابقوا أولا تبقوا في الحزب لكنه لم يكن يرى صلاحاً أن نقيّد أنفسنا بقسم من أفكار العناصر الثورية، وبالطبع فإنه ﵀ لم يوعز لنا بحلّ الحزب.

*** لكنه وافق على حلّ الحزب.**

* كلا، نحن كنا نرى أنّ الحزب أخذ يفقد وزنه، فقد تضاءل دور الحزب في الانتخابات بما كان يترك من آثار على الحكومة، فكتبنا رسالة إلى الإمام أوضحنا له هذه الأمور، وكان مطلبنا أن يتوقف نشاط الحزب دون أن يجري حلُّه.

وبتعبير آخر: إننا اتفقنا مع الإمام على إخفات شعلة الحزب. وقد تم نشر ذات التعبير وعليه فإنّ الحزب الآن قانوني، ويمتلك أموالاً باعتباره مؤسسة حقوقية.

*** من هو أمينه العام؟**

* وصل الأمر إلى هنا عندما كان آية الله الخامنئي أميناً عاماً، غاية الأمر أنها كانت دورة من أربع سنوات، وكانت تلك الدورة قد انتهت ولم يعاد انتخابه، وعليه كانت العبارة بأن لا يحل الحزب ولا يوقف، بل بإخفات جذوته.

عندما أُزمع تأسيس رابطة العلماء جاءني السادة القائمون عليها الآن إلى منزلي كي أعلن تأييدي لهم، فقلت: إنني لا أوافق، فقدموا الأدلة على موافقة الإمام من قبيل أنه دفع أموالاً، فقلت: أنني لا أعارض الإمام لكنني لا أؤيدكم أي إنني لست معكم، ولكن بما أنّ الإمام قد أذن لكم فإنني لا أعارض.

*** أيعني أنك كنت تخالفهم؟**

* نعم، ولكن بما أنّ الإمام كان قد أيّدهم لم أعلن معارضتي.

*** ماذا كان دافع الإمام في الموافقة على عملهم هذا؟**

* لا أعلم، فلم نتحدث مع الإمام بهذا الخصوص، فهذه القضية لا صلة لها بالحزب، بل هي تتعلق بجماعة العلماء المجاهدين.

*** على أية حال، توقف نشاط الحزب بموافقة الإمام، ولكن في المقابل وافق الإمام على تشكيل رابطة العلماء.**

* لم يكن الأمر أنه عطّل الحزب ووافق على رابطة العلماء في آن واحد، فقد أعلن الإمام تأييده للحزب بشكل رسمي، واستقبل اللجنة المركزية للحزب عدة مرات، وألقى كلمة فيهم، وأذن بان ننفق سهم الإمام صاحب الزمان.

وذات مرة كان وضع الحزب المالي سيئاً فتوجهت إلى الإمام في قم وحينها كان قد جيء بحقيبة كبيرة مملوءة بأموال كانت سهماً للإمام ـ فقال لي: خذ هذه الحقيبة، فأعطيتها في طهران كي يحصوها، فكانت تربو على الخمسة ملايين توماناً. فرغم أنّ سهم الإمام يتميز بحساسية خاصة. وقلّما يأذن العلماء بالتصرف به، لكن الإمام سمح بأن ننفق منه لحساب الشؤون الثقافية للحزب.

*** اسمحو لي أنّ اقرأ مقطعاً من الرسالة التي كتبتموها أنتم وآية الله الخامنئي إلى الإمام حول الحزب : « .. بعد البحث والتحقيق الواسع والوافي توصلت اللجنة المركزية للحزب إلى هذه النتيجة: وهي أنّ مصلحة الثورة تكمن حالياً في حلّ الحزب، وإيقاف نشاطاته بشكل تام ».**

فردّ الإمام: « أوافق على ذلك، ومن الضروري التذكير بأن السادة المؤسسين للحزب يحظون بمودتي، وأذكر أيضاً بأن إهانة أي مسلم سواء كان عضواً في الحزب أم لا، ممّا يتنافى مع الإسلام، وإثارة الفرقة تعد من كبائر الذنوب في الوقت الراهن».

* لقد سبق إعداد هذه الرسالة الجلسة التي توجهنا بعدها إلى الإمام، ففي تلك الجلسة كانت العبارة: (إخفات شعلة الحزب)، فكان هذا الاتفاق الأخير مع الإمام.

*** في المقابل، أيّد الإمام في رسالة له رابطة العلماء، وقال: «إنّ الاختلاف، بل وحتى التخطئة لا بأس بها إنّ كانت تؤدي إلى الرقي والتطور»، وهكذا ساند رابطة العلماء على أعتاب انتخابات الدورة الثالثة لمجلس الشورى، فكانت نتيجة ذلك أنّهم فازوا في الانتخابات.**

وفي تلك الأيام استخدم الإمام عبارات من قبيل: (الإسلام المحمدي الأصيل والإسلام الأمريكي)، (وحرب الفقر ضد الغنى)، و(إسلام الحفاة ضد إسلام المترفين)؛ حيث تحولت إلى أدبيات سياسية متداولة، والأهم من ذلك كان تأكيد الإمام على أنّ الشعب قادرٌ على التمييز بين هذين الفكرين، فاستشفّ الكثيرون من كلام الإمام أنّه يجب التصويت لصالح التيار المسمى باليسار ورابطة العلماء.

* في تلك الأجواء لم يرد الإمام إشاعة حاكمية الرأسمالية في البلاد، ولا أن تحظى بالتأييد، فكان أصل القضية أنّه أيّد انشقاقهم، لكن الحزب كان يحظى بتأييده، وهؤلاء قد انشقوا عن جماعة العلماء، وليس عن الحزب.

وهذا الأمر ينبغي أنّ يلقى على عواهنه، فجماعة العلماء كان لها شأنها، وعليكم أن تتصوروا رابطة العلماء في مقابل جماعة العلماء.

*** مرادي هو التيار الفكري.**

* على أية حال، كانت جماعة العلماء حينذاك أكثر قانونية من رابطة العلماء، فإذا كانت رابطة العلماء قد حصلت على تأييد الإمام ﷺ مرة واحدة، فهو ﷺ قد أعلن تأييده لجماعة العلماء مرات ومرات.

*** لقد تركز نشاط جماعة العلماء وقتذاك في داخل الحزب، لكنها ـ جماعة العلماء ـ ملأت فراغ الحزب في انتخابات الدورة الثالثة للمجلس.**

* كلا، فجماعة العلماء كانت مشاركة في الدورتين الأولى والثانية للمجلس، وكانت دائمة التعاون مع الحزب ماعدا انتخابات الرئاسة لبني صدر، وعليه فإنّ عدل رابطة العلماء هي جماعة العلماء، فهم لم يظهروا كحزب، بل كان الأمر انفصالاً.

وبناءً على هذا ما دام الحزب يعمل فقد كان ذلك بإذن الإمام، وحلّه ـ بمعنى خفض شعلته ـ كان بأذن وموافقة الإمام، ومازال على هذه الحالة.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

فكرة تأسيس مجمع تشخيص مصلحة النظام

* موضوع الاختلاف الآخر في معظمه فكري وقلّما كان تنظيمياً وهو: موضوع الاختلاف بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، فكان أول تحدٍ بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور حول لائحة الأراضي البلدية، وقد أوعز الإمام رسمياً: « إنّ مجلس الشورى الإسلامي هو المرجع في تشخيص الضرورة ».

وفي تلك المرحلة لم يكن موضوع ثلثي الأصوات قد طرح بعد، فقد طرح موضوع أراضي البلدية عام (١٣٦٠هـ.ش« ١٩٨١ ») وقال الإمام ﷺ: «أنّ التشخيص مهمة المجلس»، وفيما بعد وبالرغم من أنّ الإمام كان يرفض المصادقة على موضوع الأراضي الزراعية حتى أنّه استخدم عبارات حادة ضد مجلس الشورى دفاعاً عن مجلس صيانة الدستور فإنه طرح فكرة ثلثي الآراء، وقال لسماحتكم فيما يخصّ الأراضي الزراعية: «حتى لو أعلن مجلس صيانة الدستور موافقته فإنني أرفضها ».

فهو هنا قد وضع شرط ثلثي الآراء، غاية الأمر أنّ السؤال هو: هل لأنه أصبح من المقرر المصادقة على القانون بثلثي الأصوات داخل مجلس الشورى عند الضرورة، فلم يعد من الواجب تمريره إلى مجلس صيانة الدستور، ويبلغ مباشرة إلى الحكومة، أم ينبغي على مجلس صيانة الدستور المصادقة عليه بصورة شكلية أيضاً؟

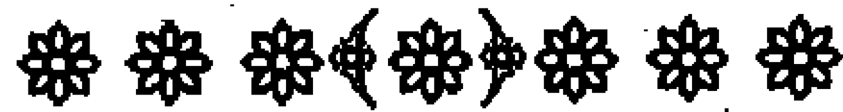
كيف أصبح الأمر على الصعيد العملي؟ لأننا نرى أنّ الأمر آل بعد أربع أو خمس سنوات إلى تأسيس مجلس تشخيص مصلحة النظام.

* منذ أنّ صرّح الإمام ﵀ رسمياً: (إذا ما صادق ثلثا أعضاء مجلس الشورى على شيء كضرورة وبشكل مؤقت وتخصصي، فليس لمجلس صيانة الدستور إبداء وجهة نظر مخالفة من الناحية الشرعية)، كانت جميع القوانين واللوائح تمرّر إلى مجلس صيانة الدستور.

فكانوا يصرحون بأننا لا نعارض هذا المورد وفقاً للحكم الولائي، لكنها حيث كانت تُمرّر من مجلس صيانة الدستور حينئذ بدا الافراط نوعاً ما من مجلس الشورى فيما بعد، أي أنه كان يصادق بثلثي الأصوات على موارد لم يرتضها الإمام، وكان مجلس صيانة الدستور يعرف بأن الإمام لا يرتضي هذا الأمر، وكانت مداولات المجلس تبث عبر المذياع فيدلي الإمام برأيه متى شاء، وكان المجلس يبدي مؤاخذاته في بعض الحالات، فوجدنا أنّ هذا الإجراء لم يعالج المشكلة، وأخذت الاختلافات تنشب من جديد.

*** هل تعتبر ملاحظات مجلس صيانة الدستور خروجاً عن رأي الإمام؟**

* كلا، لكنهم كانوا يرون عدم مخالفة الإمام وقد أشرتم إلى أنّ الإمام قال في أحد الموارد: (إذا لم يرفض مجلس صيانة الدستور فأنا أرفض)، فكان الإمام ﵀ قد توصل إلى أنّ بعض الأصوات ليس فيها ما فيه الكفاية من التقوى، واعتقد أنّه ﵀ توصل إلى عدم إمكانية تسليم كل شيء بيد كثرة الأصوات، أي أنّ الأجواء تثار وتصعّد أحياناً، وفي خاتمة المطاف توصل إلى أنّ القضية تعالج بتشكيل مجلس تشخيص مصلحة النظام.



الفصل الرابع

صلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام

*** كنّا قبل ذلك نشهد أنّ الإمام ﷺ يدافع عن مجلس الشورى، فكان واضحاً أنّ الإمام إنما يدافع عن مجلس الشورى لاستيائه من على مجلس صيانة الدستور، بما يعنيه ذلك من وجوب أن يضع مجلس صيانة الدستور مصلحة البلد الإسلامي بنظر الاعتبار أيضاً.**

* بما أنّ مجلس صيانة الدستور كان يتمتع بحق النقض فإنّ ميزة مجلس تشخيص المصلحة تقليص حق النقض الذي يتميز به مجلس صيانة الدستور، فلو كان مجلس الشورى يوافق لما كانت هنالك مشكلة، لكن توجد هنالك حالات يصرّ مجلس الشورى على موقفه فيما يرفض مجلس صيانة الدستور مستنداً لرأيه الشرعي.

*** يبدو أنّ الإمام ﷺ كان يرتضي هذه المواقف.**

* إنّ موضوع ثلثي أصوات المجلس لم يكن موضع اطمئنان بالنسبة إليه، فلقد جعل الإمام أناساً وثق كثيراً بدينهم وعلمهم، ومرونتهم الجامعة وعقلهم جعلهم كحكام.

وعليه فقد كان ينظر إلى مصلحة المجلس في تأييده للمقررات، أي أنّ الإمام كان يروم المحافظة على مصلحة المجتمع والثورة، غاية الأمر أن يكون ذلك أكثر دقة.

*** هنالك ملاحظة فقهية هنا وهي: إنّه ورد في الدستور فيما يخص مواصفات فقهاء مجلس صيانة الدستور بأن يكونوا عارفين بمقتضيات الزمان والمكان، والأمر المثار هو أنّ أعضاء مجلس صيانة الدستور لو كانوا يصوتون على ضوء**

هذين العنصرين لما وصل الحال إلى ما هو عليه، بما يعني أنه لم يكن لهم أن يبدوا وجهات نظرهم استناداً للأحكام الأولية، إلا أنّ مجلس صيانة الدستور كان يقاوم وفقاً للأحكام الأولية، ومن ناحية أُخرى كان بعض أعضاء مجلس صيانة الدستور يقولون: لسنا ملزمين بامتثال رأي الإمام، لتصريح الدستور بصفة الاجتهاد بالنسبة لأعضاء مجلس صيانة الدستور، وعلى المجتهد أن يبدي وجهة نظر ولا مبرر لامتثال رأي الإمام.

واتضح فيما بعد وعلى ضوء الولاية المطلقة للفقيه بأنّهم حتى لو كانوا مجتهدين يتعيّن عليهم أن يتبعوا الولاية في الشؤون الحكومية.

الملاحظة التي أقصدها هي أنّ الإمام ﷺ وبعد سنة من تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام يؤكد من جديد على أصالة مجلس صيانة الدستور، أي في عام (١٣٦٧هـ.ش« ١٩٨٨») وعقب الحرب، وقبل إعادة النظر في الدستور حيث كان يزمع منح صلاحيات التعزيرات إلى مجمع تشخيص المصلحة، وإجراء تعديلات في المواد المتعلقة بهذا المجمع، أكد مرة أخرى لمجلس صيانة الدستور: «ضعوا المصلحة بنظر الاعتبار قبل كل شيء، ولا تفعلوا ما من شأنه نقض الدستور الظاهر» .

فبما أنّ مجمع تشخيص المصلحة لم يكن قد ورد بعد في الدستور، وقد أثار وجوده شبهة نقض الدستور يتضح أنّ الإمام ﷺ كان ما يزال يعتبر مجمع تشخيص المصلحة استثناءاً، مؤكداً أنّ على السادة في مجلس صيانة الدستور معالجة الأُمور وفق مقتضيات الزمان والمكان.

* هكذا الأمر الآن أيضاً، فمستند مجلس صيانة الدستور يختلف عن مستند مجمع تشخيص المصلحة، إذ ينبغي لمجلس صيانة الدستور أنّ يعبّر عن وجهة نظره، وهذا ما يصرح به الدستور.

فليس لهم أن يقولوا هذه فتوى الإمام أو القائد، فإن البحث ليس بحث حكم وإنما بحث حول الفتوى ، وأما رأي الولاية فيطرح في إطار البحث عن الحكم لا الفتوى، وإذا ما اختلف رأي الإمام مع رأي مجلس صيانة الدستور حول المعادن،

فيجب أن يعملوا برأيهم، فهنالك ستة من اعضاء مجلس صيانة الدستور من المجتهدين، وعليهم إبداء وجهات نظرهم.

*** وهل يجري هذا الآن بعدما أُسس مجمع تشخيص المصلحة؟**

* كلا، هكذا كان الأمر حينذاك، فالدستور يقول: يجب أن يدلي فقهاء مجلس صيانة الدستور بآرائهم.

*** وهذا ما خلق المشكلات فيما بعد.**

* وردت مادة أُخرى لإزالة جميع المشاكل، وهي الحاكمة على ذلك، وإلا فاستناداً للأصل الأولي أن هؤلاء مجتهدون، ورأيهم معتبر، والإمام لم يمس ذلك.

والمسألة الثانية هي المصلحة، إذ تعد بذاتها أصلاً من أُصول الفقه الإسلامي، أي إذا كانت أمامنا مفسدتان فأننا ننتخب المفسدة الأقل، وإذا كان أمامنا واجبان فإننا نبحث عن الواجب الأكثر أهمية، بما يعني مراعاة المصلحة على صعيد المصالح وانتخاب المصلحة الأقوى، ودفع الأفسد بالفاسد، وهذا من القواعد المقبولة فقهياً.

ومن المؤكد أنّ من الضروري وجود مثل هذا المورد في الحكومات العقائدية، أي وجوب مراعاة المصالح التي تبرز بما يقتضيه الزمان والمكان والظروف والضروريات، فليس بامكانكم القول بأن يتركوا ذلك لمجلس صيانة الدستور، وهذا كان كلامكم في البداية.

*** والإمام قال به كذلك.**

* ما في الدستور يختلف عن هذا، فاستناداً للدستور لا يحق لمجلس صيانة الدستور العمل وفقاً للمصلحة.

*** الآن، أُنيطت المصلحة بمجمع تشخيص المصلحة، أما في السابق فقد كان الإمام يقول لمجلس صيانة الدستور: «إعملوا على ضوء المصلحة».**

* كان الأمر هكذا في حينه، وكان الدستور ينص بأن يظهر مجلس صيانة الدستور حكم الله على أساس فهمهم، ولو أرادوا الإدلاء بآرائهم في ضوء

المصلحة لصعب الأمر؛ لما يعنيه ذلك من تجاهل كليّ لتخصص مجلس الشورى والحكومة وإن كان ما يرونه فيه مصلحة.

وبذلك فإنّ كل قانون يمرّر من مجلس الشورى إذ ما أراد مجلس صيانة الدستور العمل وفقاً للمصلحة، وقال سبعة منهم بأنّ المصلحة كذ وكذا، عند ذاك تعدّ الحالة التخصصية لمجلس الشورى لغواً حتى وإن لم يكن القانون خلافاً للشرع.

وعليه، فليس الأصل في مجلس صيانة الدستور القبول أو الرفض استناداً لتشخيص المصلحة بل إنّه يطرح الحكم الشرعي، فيما لمجمع تشخيص المصلحة موقع آخر، فهو يعمل في ضوء المصلحة.

ففي كل حكومة عقائدية لابد من وجود طريقة لحل هذه الاستثناءات والتي تصبح بنفسها حكماً غاية الأمر أنّ المبنى يختلف، والمجمع يتولّى القيام بالمهمة الثانية.

*** ثمة مؤاخذة بخصوص الوضع الحالي للمجمع، وهي أنّه خرج عن حالة الاستثناء، أي أنه يقوم بزعزعة الدستور بأكمله، وسنّ قانون جديد لإلغاء أو تعديل مادة قانونية هي موضع اختلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، ومثال ذلك ميزانية العام الماضي.**

* هكذا كان الأمر في البداية بل أكثر منه، وقمنا الآن بتضييق المساحة، فقد سئل الإمام رحمه الله حينها عن صلاحيات المجمع فقال: (بإمكان المجمع التدخل وابداء رأيه في كل مورد).

*** كان ذلك يعود إلى زمن الحرب، وفيما بعد سحبت هذه الصلاحيات.**

* إذن هكذا كان الأمر في البداية، وذاك كان المبنى الأساسي للإمام رحمه الله إذ قال: بإمكانه التغيير حتى وإن كان الأمر في داخل مجلس الشورى، أو بعد المصادقة عليه.

ونحن بالذات لم نكن موافقين على أن تطلق يد المجمع بهذا المقدار، وقد ذهب البعض للإمام وسأله، فكان ذلك هو جواب الإمام.

وفيما بعد كانت يد المجمع مبسوطة كثيراً، فالقوانين والتغيرات التي وضعها المجمع بخصوص المخدرات تعود إلى تلك الفترة، فقليلاً ما وضعنا قانوناً خلال هذه الفترة، بل لم نضع أبداً قانوناً تنفيذياً، ولكن ليس من حيلة بأن نقوم بتعديل قانون أحياناً.

فعندما يدلي مجلس الشورى برأيه ويرفضه مجلس صيانة الدستور، ثم يحال الأمر إلينا، قال البعض: عليكم أن تختاروا إما هذا أو ذاك، ولا تطرحوا أمراً ثالثاً، أي إما أن تقبلوا أو ترفضوا، حينها يقول المجتمعون في المجمع لا نوافق على أي منهما وإذا ما أردتم أنّ ندلي برأينا فعلينا أنّ ننظر المصلحة.

أي أننا الآن قيّدنا أنفسنا بلائحة، وقلنا: اذا ما وردنا مثل هذا المورد بمقدورنا تغيير المادة التي رفضها مجلس صيانة الدستور، وإذا ما استلزم هذا التغيير مادة أخرى فبمقدورنا تغييرها أيضاً، وفيما سبق كنا نتطرق إلى مواد أخرى، لكننا الآن لا نستطيع الدخول إلى مادة أخرى بصورة مباشرة ونقوم بتغييرها بل يجب أن يأذن القائد بذلك.

والمثال الباقي على حاله من الماضي، ولطيف بالنسبة إليكم هو قانون العمل، فقد جرى المصادقة على قانون العمل داخل مجلس الشورى ورفضه مجلس صيانة الدستور، فأحيل إلى المجمع لاحقاً، وجاء كلّ من الطرفين فأدلى بدلوه، فكانت هنالك مواد لم يرفضها مجلس صيانة الدستور جرى تعديلها والعكس صحيح، أي كانت هنالك مواد أشكل عليها مجلس صيانة الدستور وصودق عليها في المجمع لصالح مجلس الشورى.

هكذا كانت يد المجمع مبسوطة في السابق، وليست كذلك الآن، فنحن الآن يتعيّن علينا إما أن نعدل هذا أو ذاك وإذا ما أردنا إيجاد صيغة ثالثة فيجب أن يحيل القائد الأمر إلينا.

بناءً على هذا، فإنّ المجمع يتدخل الآن لحلّ الاختلافات وهو أكثر تقييداً، ففي السابق كان تدخلنا واسعاً جداً، فيما لا ندون الآن قانوناً أولياً أبداً، ولو أنكم تمعّنتم في الفترة المنصرمة لوجدتم أنّ قوانين أولية كثيرة قد دونت.

*** خلال فترة الحرب، أليس كذلك؟**

* دوّنا الكثير من القوانين بعد الحرب أيضاً لكننا حصرنا ذلك خلال الفترة الحالية.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

حركة الحرية وأفول نجمها

*** لو سمحتم أنّ نتطرق إلى موضوع آخر وهـو أنّ (حركـة الحريـة) أزمعـت قبل شهرين من إجراء انتخابات الدورة الثانية للمجلس علـى إقامـة ملتقـى يحمـل عنوان: (ضمان حرية الانتخابات)، فكتبت رسالة إلى المنهدس بازركان، تقول فيهـا: « رشّحوا أناساً بارزين وصالحين للانتخابات بدلاً من القيام بأعمال منافية للقانون ودون ترخيص » .**

وفي الحقيقة أنّكم في تلك المرحلة كنـتم تقولـون بـشرعيتهم، ولكـن جـواب الإمام ﷺ على تساؤل السيد محتشمي بعد أربع سنوات، وعلـى اعتـاب انتخابـات المجلس الثالث أوضح بأنّ نهضة الحرية لا تتمتع بالأهلية والشرعية في نظر قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية؛ لأنه قال فـي الرسـالة: «إنّ نهـضة الحريـة وأعضاءها لا يتمتعون بالأهلية لأي عمل تنفيذي وقضائي وتشريعي» .

سؤالي هو: ما الذي حدث خلال فترة السنوات الأربع ما بين المجلـس الثـاني والمجلس الثالث، إذ لم يكن أعضاء نهضة الحريـة فـي الحكـم، بحيـث يتغيـر رأي النظام بشأنهم بهذا المقدار؟

فقبل أربع سنوات كنا نقول لهم: هلمّوا ورشحوا واعملوا بشكل قانوني، وبعد أربع سنوات نقول: إنهم لا يتمتعون بالأهلية!

* الإجابة على هذا التساؤل تقع على عاتق السيد محتشمي، فلم يكـن لـي أي تدخل خلال تلك الفترة، وخلال الفترة التـي كـان لـي تـدخل فيهـا كـان رأيـي أن نسمح لهم بأن يشاركوا في الانتخابات.

ولو كان الإمام قد قال خلال تلك الفترة بأن لا يشتركوا لكنت قد قبلتُ كلام الإمام، لكنه لم يقل شيئاً حينها، ونحن بدورنا وافقنا، حتى إننا شجعناهم وقلنا لهم اشتركوا في الانتخابات، لكنهم قاطعوها.

وهذه المقاطعة وأمور أخرى هي التي جعلت الإمام يتخذ مثل هذا القرار، ثم أخذ حبل وصالهم بالإمام والثورة يضعف تدريجياً حتى توصّل الإمام إلى هذه النتيجة، وجرى العمل منذ ذلك الحين على أساس الجواب الصحيح الذي قدّمه الإمام على رسالة السيد محتشمي.



الفصل السادس

خلافة الشيخ منتظري

*** الموضوع التالي يدور حول نيابة آية الله المنتظري.**

السؤال الأول هو: متى رشح آية الله المنتظري للقيادة؟

* بعد أن مرض الإمام في قم وتعرض لمشاكل في قلبه، كنا نعيش قلقاً دائماً من أجل مستقبل الثورة، فكنا نفكر بأنه لو لم يتضح أمر قيادة الثورة بعد الإمام فربما نتعرض للخطر لا سيما في الحرب؛ إذ لا قدرة لنا على علاج الأمور كما نريد.

والأمر الآخر: هو أنّ الاعداء سيعيدون حساباتهم إن هم عرفوا بأننا اتخذنا تدابيرنا لما بعد الإمام، فلقد كان الكثيرون يتصورون أنّ عمر الثورة ينتهي بانتهاء حياة الإمام.

وفي ضوء هذا التصور كان الكثيرون يحيكون مؤامراتهم ودسائسهم، فكنا نفكر بأن نزرع اليأس في قلوب هؤلاء، فتوصلنا إلى هذه النتيجة بأن نعيّن نائباً للإمام.

*** لكننا سمعنا أنّ هذا الموضوع كان قد طرح قبل انتصار الثورة أيضاً.**

* طرحت هذه المواضيع بعد المصادقة على الدستور، وبالتحديد غدا هذا الهاجس جدياً بالنسبة لنا بعد وعكة الإمام رحمه الله، ولعلنا - أنا والسيد أحمد - كنا الأكثر تركيزاً على هذه القضية.

كما أننا لم نكن نمتلك من هو افضل من آية الله المنتظري رغم انتقاداتنا له بالاستعجال في تصريحاته، وأنه يطلق كلمات غير موزونة أحياناً، لكنه كان متديناً

وعالماً ومقاوماً وثورياً حقاً؛ وهذه الأمور المعنوية كانت تساعد في عملية الجهاد، كما أنه كان أُستاذنا.

على أية حال، لم يكن لدينا من هو أفضل منه، وقد توصلنا إلى أنه يتعيّن علينا إعداد مقدمات التعريف به في أوساط المجتمع، فلم تكن هنالك معارضة لـه في أوساط العناصر الثورية.

وكانت قد وردت كلمة (مرجع) في الدستور وهو لـم يـصبح مرجعاً بعد، فذكرته في صلاة الجمعة بوصفه آية الله العظمى، وقد تحدثنا ـ أنا والسيد احمد ـ مع الإمام بهذا الخصوص.

*** لعلّ ذلك كان عام (١٣٥٩«١٩٨٠») لإنني أتذكر أنّ المرحوم آيت ذكره في الشريط الخاص ببني صدر لأول مرة على أنه القائد المستقبلي.**

* لقد أرجع الإمام الناس في احتياطاته إليه[1]، وهذا مما ساعد كثيراً، وقد أحيلت إليه تدريجياً الكثير من الامور الخاصة بالإمام ، وقد تمهدت الأرضية ليصبح نائباً للقائد، وإذا ما ورد ذلك في تصريحات الآخرين من قبيل الشهيد آيت فذلك لا صلة له بنا.

*** ألم يقل الإمام ﷺ في رسالته التي كتبها إلى آية الله المنتظري بتاريخ (١٣٦٨/١/٨ « آذر١٩٨٩»): «إنني لم أكن موافقاً على قيادتك»؟**

* إنّ الإمام لم يبادر، لكنه لم يعارض عملنا في إبراز آية الله المنتظري، ولو أبلغنا معارضته لما بادرنا نحن .

*** إذن، ما معنى قول الإمام لآية الله المنتظري في الرسالة المؤرخة بتاريخ (١٣٦٨/١/٨): «أنا وأنت لم نكن موافقين»؟**

* إنّ عدم الموافقة شيء، وعدم المعارضة شيء آخر، فنحن كنا مسلّمين في قبال الإمامرحمه الله ولو كنا نفهم أنّ الإمام لم يكن موافقاً لما فعلنا شيئاً، ونحن لم نفهم

---

(١) وهي المسائل التي لم يقطع فيها المرجع فيفتي بالاحتياط الوجوبي ويستطيع المقلد أن يرجع في هذه المسائل إلى مجتهد آخر الأعلم فالأعلم.

على صعيد هذا الأمر أنّ الإمام لم يكن راضياً، وهو ـ آية الله المنتظري ـ عندما بلغ به الأمر إلى هذا الحد أخذت المشاكل تتفاقم شيئا فشيئاً، فكانت للحرب صعوباتها الخاصة بها، كما أنّ الغلاء وسائر المشاكل خلقت متاعب كثيرة داخل البلاد، وأن الجبهة الوطنية ونهضة الحرية والمنافقين وعصابة السيد مهدي الهاشمي قد تغلغلوا في بيته فجعلوا منه رمزاً للمعارضة.

ولعلهم كانوا يفكرون بأن يصنعوا من الشيخ منتظري وجهاً ناقماً؛ ليقوموا بعد رحيل الإمام ﷺ بلملمة الساخطين، راجين أن نولي اهتماماً للموتورين.

وأعتقد أنّ لهم مخططهم، فلقد كان يبوح بكل ما لديه من انتقاد عبر محاضراته وخطبه ما من شأنه إضعاف النظام، فلو كان معارضٌ يطلق ذلك الكلام لكان لذلك شأن آخر، لكنه كان يحمل على المسؤولين وقادة العمليات العسكرية، أو سياسة من سياسات النظام، وكانت الإذاعة والتلفاز تبثّ أحاديثه، والصحف تنشرها بعناوين بارزة، ما كان له آثار مدمرة في قلوب المسؤولين ممّا يعطل الأعمال.

فكان الإمام يعرف بأضرار مواقفه، وكان بعض كلامه لا ينسجم مع ميول الثوريين، بل ينسجم مع ميول الاحزاب من قبيل حركة الحرية، وتدريجياً توصل الإمام إلى أنه ليس مفيداً للثورة.

*** كان ذلك في الفترة الأخيرة، أما في الفترة الأولى فقد ورد في مذكراتكم لعام (١٣٦٢« ١٩٨٣»): عندما كتب الإمام رسالته إلى مجلس الخبراء، مخاطباً القائد المستقبلي: « الله الله لدى تعيين اصحابكم واحذروا المحيطين بكم؛ إذ أنّ المتنفذين يتجهون بالثورة نحو الانحراف من خلال هذا الطريق»، قال لي الشيخ الشيرازي: مراد الإمام آية الله المنتظري.**

وعلى الظاهر إنّ هذه الشرارة اطلقت عام (١٣٦٢« ١٩٨٣»)؛ لأن مجلس الخبراء اختاره ـ آية الله المنتظري ـ نائباً للإمام عام (١٣٦٤« ١٩٨٥»)، ولكن هذا الكلام أطلق بشكل صريح في تلك الرسالة قبل عامين.

* كلامكم هذا صحيح، فإن ردود فعل الإمام بدأت منذ عام (١٣٦٢)، وسترون في مذكراتي لعام (١٣٦٣) أنها تفاقمت فيما بعد، بيد أنّ بوادرها والتذكير وربما الرسائل قد سبقت ذلك.

فكلما كنا نذهب للقاء آية الله المنتظري نجده يرفع دفتر المعلومات ويقول هكذا قال الناس ـ مثلاً ـ في السينما، أو في طابور الخبز، أو في أماكن أُخرى، أي أنه كان يرينا الصحيح والخاطئ من التقارير.

وكان ينتقد الجهاز القضائي كثيراً بالرغم من أنه هو الذي عيّن قسماً من القضاة، و يحتجّ على الجامعات، ويعدّ لائحة من الاعتراضات كلّما توجّهنا إليه، ولو أنه كان يحدثنا بها لوحدنا فلا كلام لنا، لكننا كنا نراه يتحدث عنها في محاضراته وتعكسها وسائل الإعلام، فكنا نتحملها؛ لأننا كنا نرى أنّ الأمر منحصر فيه، ولابد من أنّ نحافظ عليه، لكن الإمام أخذ يشعر بالخطر لما بعده.

*** إذن أنتم لم تشعروا بالخطر بعدُ حتى ذلك الوقت.**

* لم نكن نشعر بأي خطر.

*** لكن الإمام في رسالته تلك كان قد سلط الأضواء عليه.**

* لم يكن ذلك كافياً، فلقد كان ينصحه من باب الحرص، ونحن لم نكن نتألم لذلك الكلام، فكنا نفكر بأن علينا المحافظة على أصل القضية، وقد بهتنا لسماعنا موقف الإمام إزاء قيادة آية الله المنتظري المستقبلية لأول مرة، وأخذت تتكرر تصريحات السيد أحمد التي كان يعكس فيها تضجر الإمام.

*** متى كانت على وجه الدقة؟**

* كانت قبل وقائع الرسالة المؤرخة في (٦٨/١/٦ «آذار١٩٨٩»)، ولستُ أتذكر تماماً، وتاريخها موجود على وجه الدقة في مذكراتي، وعليّ أن أراجعها.

*** هل كانت قضية مهدي الهاشمي قد بدأت؟**

* نعم، كانت قد بدأت، فقد كنا نحن الخمسة في جلسة مع الإمام فاستخدم رحمه الله عبارات حادة ضد آية الله المنتظري أذهلتنا، وفي تلك الجلسة ـ أو جلسة أُخرى ـ قلنا: إذن، من الذي يستلم القيادة بعدك؟ فقال: «هو السيد الخامنئي».

وبعد الجلسة قال آية الله الخامنئي للإمام: حرّمْ علينا أن نتحدث بهذا الكلام في الخارج ، فحرّم علينا الإمام ذلك، وقال: (لا تتكلموا بهذا الكلام في مكان آخر).

* **وهل هذه الحرمة لا تزال باقية على قوتها؟**

* بعد ذلك وقعت أمور قال الإمام الكثير في مناسبات عديدة، وكتب تلك الرسالة التي كانت تنطوي على كلام حاد.

* **المهم هو ماذا قال في تلك الفترة ؟**

* لا أتذكر العبارة بعينها، وربما دوّنها آية الله الخامنئي ولعلني دونتها أيضاً، وبعد تلك الجلسة عدتُ مساءً إلى البيت بحيث شعرت العائلة بضجري، لأن الكلام كان يحوي تعبيراً حاداً.

*** على الظاهر إنهم كانوا ينشرون وثائق تتعلق بقضية ماك فارلين، تزامناً مع متابعة قضية مهدي الهاشمي من قبل وزارة الأمن، فيقال: إنّ السيد أميد نجف آبادي سلّم بيت الشيخ المنتظري معلومات تتعلق بقضية ماك فارلين، ونشرت في مجلة الشراع.**

ويقول المقربون: إنّ مهدي وهادي الهاشمي قرآ معاً رسالة قرباني فر، وقالوا: إنّ الغاية من اعتقال مهدي الهاشمي إجراء مصالحة، أو حل المشاكل العالقة بين إيران وأمريكا؛ لأن إيران أخذت تقترب من أمريكا، وأن أمريكا قد وضعت شروطاً لإعادة العلاقات من بينها الكف عن دعم حركات التحرر، وإيران بمحاكمتها لمهدي الهاشمي تعطي لأمريكا إشارة تعني أننا نعمل بواحد من الشروط.

هؤلاء يقولون: إننا نريد من نشرنا لتلك الرسالة أن نثبت أنّ هذه الأُمور تجري خلف الكواليس، نرجو توضيح هذا الكلام إن أمكن.

* هذا الكلام لعبة.

*** بعد نشر رسائل أعوان مهدي هاشمي، قال الإمام: « إنّ نشر هذه الرسائل يعدّ بحد ذاته دليلاً مستقلاً على انحراف هذا الخط » وأكّد على الشيخ الري شهري بأن يتابع الأمر حتى آخر شخص منهم.**

* إنّ كلامهم سوء ظن أو ألاعيب شيطانية، فقد كان أصل قضية ماك فارلين هو أننا الخمسة والإمام كنّا على علم بزيارة وفد أمريكي، وليس ماك فارلين شخصياً، وكان أشخاص من قبيل الدكتور هادي نجف آبادي، والدكتور روحاني، والسيد وردي نجاد ـ الذين تولّوا المفاوضات ـ على علم أيضاً.

وكان قرباني فر قد باشر صلاته بالسيد محسن كنغر لو مستشار رئيس الوزراء، وبعد مجيء ماك فارلين ثم مغادرته، وحدوث خلل في الأمر، وتبيّن أنّهم ساموا بأسعار عالية، ولم يسدّد إليهم مبلغ الستة ملايين دولار ـ هي الفارق بين السعر الحقيقي وبين ما يدّعونه ـ اشتكى قرباني فر إلى آية الله المنتظري.

وبعد استلام كتاب الشكوى يبدو أنه لقّن ما مفاده: لماذا لم يخبر بالأمر لحد الآن؟ وعندما قال لي، قلت: من أين علمت؟

قال: لماذا لم تقولوا لي؟

قلت: وهل من المقرر أن نقول لك كل شي؟ ما كان المفروض أن تعلم؟

*** ولكن لماذا سلّموا الرسالة إلى جريدة الشراع؟**

* لا أعلم، لكنني عندما أعلنتُ القضية بأمر من الإمام بعد تفشي الخبر، قال لي آية الله المنتظري: لماذا كشفتم عن الأمر؟ كان من المفترض أن تواصلوا، أي أنه كان من الموافقين.

فقلت: لقد فعلتم فعلتكم، فقال الإمام: اذهب وأعلن كل شيء أمام الشعب، ولم يكن بمقدوري عدم تنفيذ أمر الإمام.

وباعتقادي إنّ تحليلهم لم يكن صحيحاً، ولكن فيما يخص السيد مهدي الهاشمي فقد كنا أنا وآية الله الخامنئي نحاول الإبقاء عليه.

*** يقولون أنت الذي عرّفته لآية الله الخامنئي.**

* لم أعرّفه، بل آية الله الخامنئي كان يعرفه فسحبه إلى قسم حركات التحرر فقبلتُ به، وقبل انتصار الثورة كان من المناضلين، وكنت أعلم أنّ آية الله المنتظري يودّه.

وعلى أية حال، إننا لم نكن نريد إقصاء السيد مهدي الهاشمي، لكن الإمام أصبح متشائماً إلى الحد الذي اقترحنا على آية الله المنتظري بأن يغادر السيد مهدي الهاشمي في مهمة إلى خارج البلاد؛ كي تنحسر الحساسية إزاء بيتكم وتخمد الفتنة.

فاعتبر هذا الكلام مؤامرة بأننا نريد إخراجه من بيته، في حين أننا قلنا ذلك بأقصى مديات حسن النية والحرص، وسعينا حتى اللحظة الأخيرة في أن نحافظ على آية الله المنتظري، وما عدا هذا فإن كل ما يقولونه كذب.

*** ورد في كلامكم أنّ آية الله المنتظري كان يطلق تصريحات غير مناسبة في الصحافة والتلفاز، وهو يقول: «لم تكن المشكلة في أنني أتحدث أمام المحافل، بل كان أكثر هاجس السيدين: هاشمي وخامنئي من أنني أبوح بهذه الأُمور للإمام؛ لأنهما عمدا إلى أنّ تصل أخبار الحرب والغلاء وأمور أخرى للإمام بصورة مغايرة، وكان مبررهما أنّ الإمام مريض ومن الأفضل أنّ لا يصل هذا الكلام، فيما كان البعض يخشى سخط الإمام».**

وفي الحقيقة إنه ـ آية الله المنتظري ـ يقول: «إنّ المؤاخذة الحقيقية للسادة هي أنني كنت أخبر الإمام بالأحداث»، ومثاله على ذلك: «إنّ القضايا التي ذكرها الإمام في بيان الموافقة على القرار الدولي لم تبرز إلى الوجود دفعة واحدة، بل حصلت مع مرور الزمن، وقد كنت حدّثت الإمام بها».

* من السهولة إلصاق التهم ، فنحن أولاً: لم نكن نسمح لأنفسنا أبداً بأن نخفي شيئاً عن الإمام، ومن الناحية السياسية كنّا نقول: إنّ الإمام أكثر فهماً منّا وله المسؤولية والولاية، فنحن لم نقل بالأصالة لأنفسنا في الثورة، وتفكيرنا ليس سياسياً وسطحياً بل معمقاً.

وهكذا الحال في الوقت الراهن، فإنني أعتقد إذا ما أخفيت شيئاً عن القائد فتلك خطيئة، فيجب أن يعلم، ربما نختلف مع القائد أو الإمام في قراره بشأن مسألة ما، لكنه يجب أن يعلم، وهذا ما كان جزءاً من قناعتنا.

ثانياً: لقد كانت للإمام قنوات متعددة نحو الخارج، فالشخصيات والعلماء وعناصر الجبهة كانوا على الدوام يرفدون الإمام بالأخبار، فلم يكن الحال أن نخفي شيئاً عن الإمام؛ كي يتحدث آية الله المنتظري عن أشياء تكون نتيجتها في غير صالحنا.

كما أننا كنا نعمل مع آية الله المنتظري بكامل المودة والصدق، وإثارة شبهة مرض الإمام خلال الأشهر الأخيرة من حياته وصعوبة الاتصال به شيطنة ولا صحة لها.

والحقيقة هي أنّ الإمام كان حتى اليومين أو الثلاثة الأخيرة من حياته مهيمناً على الأمور بشكل تام وكانت الاتصالات به عادية، وكل هذا الكلام إنما هو سوء ظن يوحي به الشياطين، وكذب.

*** يقول: « إنّ اقتراح إعادة النظر في الدستور كان لإلغاء شرط المرجعية؛ لأنّ السادة هاشمي والخامنئي والسيد أحمد كانوا قد صمّموا على إقصائه، كي يتمهّد الطريق إمام الشخص الذي يريدونه ».**

* هذه تهمة أيضاً، فعندما كان الإمام يريد عزله كانت معظم المقاومة من قبلنا، وقد تماديت بحيث خرجت من الجلسة مع الإمام مستاءً بنحو فهم الإمام أنّ عيوني مغرورقة بالدموع، وعند السحر أرسل الخادم إلى دارنا ليقول لي: (بالأمس خرجت مستاءً جداً فلا تبتئس، فلن نبث الرسالة)، ولم يجر بثها..

*** عذراً.. قبل إيراد هذه الخاطرة نرجو توضيح هـذا الأمـر الغـامض: وهـو أنّ الشيخ المنتظري بعث برسالة إلـى الإمـام بتـاريخ (١٣٦٨/١/٤« آذار١٩٨٩»)، فـردّ الإمام عليه برسالته المعروفة في تاريخ (١٣٦٨/١/٦).**

ولم يشاهد في رسالة الشيخ المنتظري ما يثير، لكن ردّ الإمام كان حـاداً جـداً، لماذا؟

* لقد تجمّع سلفاً في قلب الإمام ركامٌ من الأمـور، وكـان الإمـام قـد اتخـذ قراراته، ونحن عرفنا بها فجأة، وحينها لم يكن آية الله الخامنئي موجـوداً؛ إذ كـان مسافراً إلى مشهد، فبعث السيد أحمد بالرسالة الشهيرة بتاريخ (١/٦) لنذهب بها أنـا وآية الله الخامنئي إلى قم ونسلّمها إلى آية الله المنتظري، حيث فيها عزله، على أن ينعقد مجلس الخبراء في اليوم التالي ليقوم بعزله.

وعلى ضوء ما سبق كنّا نعلم سلفاً أنّ الإمام مستاء منـه؛ إذ كـان السيد أحمـد يقول لي دائماً: إنّ الإمام يتأمل في قضية آية الله المنتظـري، ونحـن كنّـا نتمنـى أن نحافظ على آية الله المنتظري ونبقي عليه.

*** كنت تتحدث عن خاطرة.**

* في عشية ذلك اليوم الذي أمرنا الإمـام عـن طريـق السيد أحمـد بـأن نأخـذ الرسالة إلى قم دعوتُ هيئـة رئاسـة مجلس الخبـراء ليحضروا فـوراً إلـى طهـران، واتصلت هاتفياً بآية الله الخامنئي الذي كـان فـي مـشهد ليعـود إلـى طهران أيـضاً، وعقدنا جلسة في مكتبي.

فقلنا: ما الداعي في أن نأخذها نحن؟ إنها رسالة، وبإمكان أي أحـد آخـر أن يأخذها إلا إذا أمرنا الإمام وقال يجب عليكم أنتم إيصالها.

وثانياً: ينبغي أنّ لا تقرأ هذه الرسالة عن طريق المذياع.

وفي تلك الأثناء اتصلنا هاتفياً بالسيد أحمد ليمنع بـث الرسـالة حتـى نحـضر، وطلبنا من الإمام وقتـاً للقـاء، واعتـاد الإمـام علـى أن لا يـستقبل أحـداً بعـد الـساعة التاسعة مساءً، فتوجهنا إليه محاولين إقناع الإمام بالانصراف عن نشر هـذه الرسـالة،

وعزل آية الله المنتظري، وتداولنا كثيراً مع الإمام الذي تكلّم بكلام مهم في تلك الجلسة.

*** هل لا يزال ممّا لا يمكن البوح به؟**

* ورد الكثير من المقاطع في نص الرسالتين، فقلت: ليس مناسباً بث هذه الرسالة عبر المذياع، وقد تحاججتُ مع الإمام بهذا الخصوص، فاقتنع بأن لا تبث في تلك الليلة فقط، فلم نقتنع وخرجنا من الإمام مستأئين، فلاحظ الإمام استيائي.

فلم يكن لدينا مرشح للقيادة، وفيما بعد حصل ما حصل وتوفي الإمام، كان رأينا الحازم أنا وآية الله الخامنئي يتركز على شورى القيادة.

❊ ❊ ❊﴿❊﴾❊ ❊ ❊

الفصل السابع

السيد الخامنئي ومنصب القيادة

*** قرأت في خطبكم لصلاة الجمعة أنّ الإمام قال بعد إثارة قضية مهدي الهاشمي: « هنالك من هو بينكم »، فكان ذلك إشارة إلى آية الله الخامنئي.**

* صحيح، وذاك ما قلته سابقاً، وكان الإمام قد قال مثل هذا، لكن آية الله الخامنئي لم يكن موافقاً، فقبل ساعات من رحيل الإمام حيث قطعنا الأمل اجتمعنا في جمران لنرى ماذا نصنع؛ لان الأطباء قالوا: ربما يتوفى الإمام الليلة.

فكان رأينا أن يكون آية الله مشكيني، وآية الله موسوي أردبيلي، وآية الله الخامنئي أعضاء في شورى القيادة، فكان آية الله الخامنئي يرفض أنْ يكون أحد هؤلاء الثلاثة، لكنني أصررت وقلت له: إن كنت معهما فذلك مفيد للاثنين الآخرين.

فلم يكن لدينا مرشح حتى تلك اللحظة، ولمّا عقد مجلس الخبراء اجتماعه بعد رحيل الإمام، أعلنّا أنا وآية الله الخامنئي في كلماتنا معارضتنا لانتخاب شخص واحد، وقلنا بأن يكون هنالك مجلس للقيادة.

وإنّ قولهم بأننا كنّا نمتلك شخصاً مرشحاً كذبٌ.

في تلك الليلة رجونا الإمام كثيراً بأن يعدل عن رأيه، لكنه وافق فقط على أن لا يذاع قرار العزل في تلك الليلة، وقال: (**يجب أن يذاع غداً**)، فغادرت مساءً.

*** كانت الفترة بين عزل الشيخ المنتظري ورحيل الإمام أمدها شهران، فهل كانت هنالك مدوالات فيما بينكم؟**

* خلال تلك الفترة كان الأمل ما يزال يعيش فينا ببقاء الإمام، فكانت بوادر المرض بنحو أن الهواجس أصبحت جدية خلال اليومين أو الثلاثة الأخيرة،

فاستدعينا عدة أطباء وبذلنا الجهود، وعندما توصلنا إلى أنه لابد من أن نتخذ القرار لما بعد الإمام كنا أنا وآية الله الخامنئي نؤكد على الشورى، وكان هذا رأينا الحاسم.

كنا نتصور بأن الرأي أن يكون هناك (مجلس للقيادة) هو الذي يتغلب؛ لأنّ الدستور يقول: إما أنّ يكون شخصاً واحداً أو مجلساً للقيادة) فكنّا قد عيّنا ثلاثة أشخاص، وكان هنالك أشخاص في مجلس الخبراء من رابطة العلماء وآخرون يقولون: (ليكن مجلساً للقيادة يتألف من خمسة أشخاص)، فقد أضافوني أنا والسيد أحمد فرفضتُ.

*** ألم يقل الإمام لكم شيئاً أبداً؟**

* لم يقل شيئاً محدداً، ولكن عندما كان الحديث عن عزل آية الله المنتظري جدياً، قلنا للإمام: ما الذي سيحصل بعدك؟ فلا قائد لنا، سيحصل فراغ، قال رحمه الله: «السيد الخامنئي موجود»، وهذه العبارة قالها أمامنا نحن الأشخاص الخمسة، وذكرت سابقاً.

*** ما هو تاريخها؟**

* في فترة سبقت تلك الجلسة التي قال فيها آية الله الخامنئي للإمام: (حرّم علينا التحدث بهذه الأمور)، فكان المزمع أنّ لا نتحدث بها، وهذا هو الكلام الذي عندنا من الإمام، لكنه لم يكن قد عيّن أحداً، وكنا نقول (أيدينا خالية)، فكان رحمه الله يقول: (ليست خالية)؛ وربما كرّر هذا الكلام في مكان آخر أيضاً، فقد نقل الآخرون أموراً أخرى لم أسمعها أنا، فمثلاً نقل بعض أفراد أسرة الإمام أنّ آية الله الخامنئي عندما زار كوريا الشمالية أثناء رئاسته للجمهورية، وكان الإمام يشاهد صوراً عن الزيارة قال: (إنّه مؤهل للقيادة)، لكننا كنا نعتقد بالشورى وتمسكنا برأينا.

*** ما الذي حصل بأن تغلّب الرأي بانتخاب شخص واحد خلال اجتماع مجلس الخبراء رغم ما ذهبتم إليه؟**

* كانت مجموعة من رابطة المدرسين في الحوزة ـ ولعل عددهم كان (١٣) شخصاً ـ يحاولون المجيء بآية الله الكلبايكاني، وهذا الرأي حصل على ثلاثة

عشر صوتاً، فيما كانت مجموعة تميل إلى آية الله الخامنئي، فكانت النتيجة غلبة هذين الرأيين فيما لم يكسب رأينا أي صوت.

فحيث إنّ المجموعتين قدمتا إجماعاً مركباً بأن يكون القائد شخصاً واحداً، فعندما حصل الفرد على غالبية الأصوات أضحت كتلة رابطة المدرسين أقلية، فيما تغلبت الكتلة الثانية، ونحن صوتنا لصالح آية الله الخامنئي.

*** هل تحدث الطرفان في تلك الجلسة؟**

* نعم، ومداولات مجلس الخبراء موجودة على شكل كتاب.

*** يقال: إنّ السيد أحمد الخميني اتصل هاتفياً بسماحتكم أو بشخص آخر في بداية تلك الجلسة، قال: بأننا إذ لم نصرّح بالأمر حتى الآن، من أنّ رأي الإمام كان آية الله الخامنئي فقد تمت الحجة علينا.**

* في تلك الفترة كنا نواجه مشكلة المرجعية، إذ كان الدستور ينص على أن يكون القائد مرجعاً أو مجموعة من المراجع، فقال الإمام من الأفضل أنّ لا تكون المرجعية شرطاً، وقد أيّد السيد أحمد الخميني قول الإمام هذا.

*** كتب الإمام في الأيام الاخيرة رسالة لغرض إعادة النظر في الدستور أكد فيها: «يكفي أن يكون مجتهداً عادلاً منتخباً من قبل الشعب»، ولا يستلزم شرط المرجعية.**

* لقد عالج الإمام هذه القضية، ولم يكن الدستور يمنحنا مثل هذا الأذن، لذلك فنحن أجرينا الاقتراع مرتين لانتخاب آية الله الخامنئي، ففي البداية انتخبنا آية الله الخامنئي مؤقتاً استناداً لحكم الإمام، وعندما جرى تعديل الدستور لاحقاً قمنا بالاقتراع من جديد على أساس الدستور الجديد.

*** هل حصل على الأكثرية أيضاً؟**

* حصل على الأكثرية من المرة الأولى، ففي الدفعة الأولى صوّت حوالي (٦٨) من بين ثمانين ، وفي المرة الثانية كان العدد أكثر من ذلك؛ لأن الأمر قد استقر ولم يكن هنالك معارض.

بناءً على هذا فقد اعتبرنا الانتخاب الأول مؤقتاً، وبقينا ننتظر تعديل الدستور فانتخب آية الله الخامنئي بشكل دائم استناداً للدستور.

*** هل تحدث المعارضون والمؤيدون للانتخاب الجماعي أو الفردي في اجتماع مجلس الخبراء؟**

* نعم فقد تحدثت أنا وآية الله الخامنئي بوصفنا نعارض الانتخاب الفردي ونؤيد الجماعي، ولكن تغلب مقترح الانتخاب الفردي للأسباب التي أشرت إليها آنفاً، وتقرر أن يجري الاقتراع على الفرد، فلم يحصل آية الله الكلبايگاني على الأصوات اللازمة.

*** وهل طرح السيد الكيبايگاني للتصويت بادئ الأمر؟**

* طرحنا الاثنين، وقد فاز آية الله الخامنئي من بينهما بغالبية الأصوات، فيما حصل آية الله الكبايگاني على أصوات قليلة.

*** قال الشيخ الخلخالي في أحدى المناسبات: كنتُ في جلسة عند الإمام فسألته: ألستم تضمّون صوتكم لجانب أحد؟ فذكر آية الله الخامنئي. ثم قلت للإمام: لماذا لا تعلنون ذلك؟ فقال: « إذا ما اعلنتُ بنفسي فسيلغى موضوع التنصيب وليس في ذلك صلاحٌ، لكنني قلتُ للسيد أحمد والشيخ الهاشمي رفسنجاني أن يقوما بطرحه وأنا أؤيد » هل ذلك صحيح؟**

* ربما يكون الإمام قال له ذلك، فلم يقل لنا الإمام غير الذي قاله في تلك الجلسة من أنّ السيد الخامنئي موجود لذلك فإننا كنا منسجمين مع فكرته فلم نكن نميل للفردية.

فقد عيّنا ثلاثة أشخاص واستحصلنا موافقتهم لإجراء الاقتراع لاختيار مجلس ثلاثي، وخلال الجلسة دافعت أنا وآية الله الخامنئي عن القيادة الجماعية.

*** عندما تقرر طرح آية الله الخامنئي هل استندتم لكلام الإمام؟ وما هو كان السبب في ارتفاع نسبة الأصوات التي حصل عليها آية الله الخامنئي؟**

* كان لسرعة انهاء عمل مجلس الخبراء، وارتفاع نسبة الأصوات التي حصل عليها آية الله الخامنئي خمسة أسباب، هي:

الأول: إنّ الأوضاع كانت خطيرة، وقد وصلت أخبار من الجبهة أنّ قوات صدام تتحرك وتتقدم إلى الأمام، فكنّا بأجمعنا قلقين بأن يخلق وجود الفراغ في القيادة بعد رحيل الإمام المشاكل.

والثاني: إننا أثرنا الكلام الذي سمعناه نحن الخمسة من الإمام.

والثالث: نقل كلام الإمام من كفاية المجتهد وعدم الحاجة للمرجع.

والرابع: كان الكلام الذي نقل عن الإمام وهو يشاهد التلفاز مؤثراً أيضاً.

والخامس: وهو الأهم من ذلك كله شخصية آية الله الخامنئي ومؤهلاته المعروفة لدى مجلس الخبراء، ولم يكونوا يعرفون من هو أصلح منه.

*** هل أثيرت هذه الأدلة التي عرضتموها في المداولات؟**

* كل ذلك جرى طرحه، وهو موجود الآن في نص المداولات الذي طبع على شكل كتاب.

*** وهل سينشر؟**

* إنّ مداولات مجلس الخبراء سرية، ولرئاسة المجلس الحق في نشرها، وقد نشرنا لحد الآن مقاطع ـ عدا تلك الجلسة ـ على مستوى الأعضاء.

*** تثار شبهة مفادها أنّ قضية القيادة رتبت عند إعادة النظر في الدستور بنحو حُسمت لصالح آية الله الخامنئي، وجرى قرار إلغاء منصب رئيس الوزراء والمركزية في السلطة التنفيذية بنحو حُسمت معه لصالح الشيخ هاشمي رفسنجاني، فأصبح الأمر بنحو حصل معه على مافيه الكفاية من الاقتدار التنفيذي.**

وأخيراً ضُمّن الدستور مركزاً مقتدراً يحمل اسم مجمع تشخيص مصلحة النظام، فكانت فائدته ومحصلته لصالح الشيخ هاشمي الذي تصدر مجمع تشخيص المصلحة بعد انتهاء فترة رئاسته للجمهورية.

* صحيح أنّ هذه الأمور أُنجزت لدى إعادة النظر في الدستور ، لكنهم يكذبون في تصوير الغايات، فلم تكن عبارة (الولاية المطلقة) مذكورة في

الدستور سابقاً، فجرى بحثها والمصادقة عليها بفارق صوت واحد، وكنت أنا أدير الجلسة وحققت تلك الأغلبية.

وفيما يخص رئاسة الجمهورية فقد كان هاجسنا الكبير حتى ذلك التاريخ الاختلاف بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، فلم يكن هنالك مبرر حقاً من أن يحرز رئيس الجمهورية كل تلك الأصوات ولا يحصل على الصلاحيات، فتكون جميع الأمور بيد رئيس الوزراء، فكان ذلك مثبطاً.

فلم يكن الموضوع أن أكون أنا مطروحاً أو لا أكون بالمرة، بل كان المطروح في مقابل ذلك أن لا يكون عندنا رئيس منتخب ويكون نظامنا برلمانياً، فينتخب أعضاء البرلمان، فيما يقوم اعضاء البرلمان بانتخاب رئيس الوزراء ، وإذا ما أريد أن يكون هنالك رئيس للجمهورية فهو مذكور في الدستور كما في البلدان الأُخرى.

فكان ذلك موضوعاً في غاية الجدية، وكان الخمسة الذين قدموا من مجلس الشورى يؤيدون هذه النظرية نوعاً ما، كانت بحوثهم قوية أيضاً، وقد أعاننا الشيخ عبد الله نوري في ذلك النقاش؛ فبالرغم من أنه جاء من المجلس لكنه اقتنع برأينا، وقد أثرت وجهة نظره في أن يقبل رأينا، أي كنا جميعاً نعتقد بعدم صحة النمط القائم بأن ينتخب رئيس الجمهورية، وهو الذي يرشح رئيس الوزراء وتكون الصلاحيات بيد مجلس الوزراء، بل لتكن الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية، وفي غير هذه الحالة تتخذ الحكومة طابعاً غير عقلائي، وقد كنا نعاني من مشاكل كثيرة في تلك السنوات.

أما فيما يخص المجمع فكان الإمام قد منحه صلاحيات واسعة سابقاً، أي أنّ المجمع الحاصل على صلاحياته من الإمام كان بإمكانه العمل بقوة أكثر من المجمع الحالي الذي حددناه في الدستور، وقلّصنا كثيراً من الصلاحيات التي منحها إياه الإمام.

والملاحظة الأُخرى هي: هل كان من المقرر منذ البداية أن أكون أنا رئيساً للمجمع في المستقبل؟ هذا هو انتخاب القائد.

*** المتداول الآن موضوع رسم السياسات، وهو عملياً بيد المجمع.**

* إنّ رسم السياسات بيد القائد، والمجمع مستشار القائد، ونحن نبدي وجهة نظرنا وللقائد أن يوافق أو يرفض.

*** إذن، أنتم ترفضون ما يقال من أنّ هنالك قوتين تهيمنان على مجلس الشورى الآن، وأنه يخضع لضغوط مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص المصلحة.**

* كلا، لو عمل نواب المجلس بشكل مهني، فإنني أعتقد أنّ المجمع سيقف إلى جانبهم دوماً، فهم يحاولون أحياناً علاج قضاياهم السياسية والحزبية عن طريق عملية التقنين، لذلك فهم يتخبطون.

فعندما تعرقل موضوع الميزانية أين تم علاجه؟ وأين عولجت قضية الاستثمار الخارجي عندما استعصت؟ كل ذلك عولج داخل المجمع، ولصالح قرار مجلس الشورى.

فالمجمع يتعاون معهم في الأمور التي تنجز بصورة تخصصية، فعلى صعيد القضيتين اللتين تم طرحهما مؤخراً، أي حضانة الطفل ودية أتباع الأقليات الدينية، كنّا قد وافقنا عليهما وصوّتنا لصالح المجلس فيهما؛ لأنهما كانتا عملاً تخصصياً حقاً، فإذا ما وضعوا الأمور الحزبية جانباً فإن المجمع يهدف الى أخذ مصلحة النظام بنظر الاعتبار.

والملاحظة المهمة الأخرى هي: لولا مجمع تشخيص مصلحة النظام فإن مجلس الشورى سيضطر إلى القبول برأي مجلس صيانة الدستور أو أن يغض الطرف عن مقرراته، وأنتم تعلمون أنّ المجمع صوّت لحد الآن في ثلثي موارد الاختلاف لصالح مجلس الشورى.

*** الشبهة الأُخرى التي يثيرونها هي: إنهم يقولون: لقد ألغوا لدى إعادة النظر بالدستور شرط المرجعية وأوردوا (مجتهداً عادلاً ينتخبه مجلس الخبراء) كي يتسنى لهم تثبيت قيادة آية الله الخامنئي.**

* كان هذا ما فعله الإمام، وكان حلاً صحيحاً، ولو كنا نريد قيادة المرجع لكنا قد فشلنا.

* **قال الإمام: « كنت معارضاً منذ البداية لشرط المرجعية »** .

* نعم، كان قد قال سابقاً بأنه ليس موافقاً، غاية الأمر كنا نعتقد بأن ثمة مرجعاً على الدوام، كما إننا قد وضعنا مجلساً للقيادة وإن هذا المجلس يسد فراغ المرجع، ولم نكن نحن الذين وضعنا ذلك، بل علماء مجلس الخبراء هم الذين وضعوه.

❋ ❋ ❋﴿❋﴾❋ ❋ ❋

المحور الرابع

مرحلة الإعمار والبناء

الباب الأول

الحالة الاقتصادية

الفصل الأول

السياسة الاقتصادية لسياسة لدولة الإعمار

١ـ الإرستقراطية

أدركت أننا إذا بلغنا مرحلة الإعمار، سيتحول حوارنا مع الشيخ الهاشمي إلى محاججة ونقاش، وهو ما حصل.

كان أول سؤال طرحته حول هذه المرحلة يتعلق بمحاولة الشيخ الهاشمي تغيير مشرب الناس وأُسلوبهم في العيش من اعتماد القناعة إلى حثّهم نحو الاستهلاك، الأمر الذي استغرق منّا ساعة ونصف أمضيناها في جدل عقيم.

إنتظرت لسنوات حتّى تتاح لي فرصة مواجهة الشيخ الهاشمي، لأسئله عن السبب الذي حدى بسياسيي عصر البساطة إلى حثّ الناس نحو الاستهلاك، بعد أنّ تصدى إلى إدارة سنوات الإعمار العصيبة، وانتقاص الزهد والبساطة؟

الآن إنّ الشيخ الهاشمي ألغى تصوّري من الأساس، حيث قال: إنّ سلوك بعض المسؤولين في عقد الثورة الأول مما يعكس الزهد والابتعاد عن الارستقراطية لم يكن ناشئاً عن طبيعة فيهم، بل كان نتاج قهري للظروف السائدة آنذاك، وإدعى أن مرحلة الإعمار أزاحت كثيراً من الحجب وأظهرت حقيقة المسؤولين والقادة.

لم أستطع إخفاء استيائي من هذا التصوّر، فقلت معلناً: إنّ تصوّركم يدعو إلى الخيبة والإحباط، وعقدت العزم في نفسي على بيان كلمة الفصل في الفرق بين مفهوم الزهد، والتظاهر بالزهد في الفقرة الأخيرة من الحوار حينما أتعرّض لحياة الهاشمي وأُسرته، وأستعرض مصاديق هذين المفهومين في أيام رئاسة الشهيد رجائي ومن هم على شاكلته من أبناء جيلي الذين امضوا حياتهم خلف السواتر الترابية في تهذيب نفوسهم الأمارة، وتحلّيها بالخصال الخمينية.

حيث لم أعثر على جواب هذا التساؤل، لا في هذا الفصل ولا في الفصول المتقدمة، ولم يقتنع أي منا، سواء في ذلك الهاشمي نفسه بوصفه المسؤول الأول عن سياسة النظام في مرحلة الإعمار، أو أنا الذي اعتبرت نفسي في هذا اللقاء مدافعاً عن حقوق الناس ومطالبهم، فلم يكن لي من خيار سوى تجاوز هذه المسألة رعاية للوقت وأدب الحوار، وتأجيلها إلى محلها.

٢ـ حيث لا يجدي التمني

ليس بالإمكان تفادي الجدل بين السياسي والصحفي، حينما يتحدّث الصحفي عن (استياء الناس) الذي يراه في معايشته لهم في الأزقة والأسواق، وحينما يتحدّث السياسي عن الإحصائيات التي تصور تحسن الأوضاع.

قلت: إنّ إحصائية الدولة لا تجدي نفعاً في إقناع الناس. فقال: إنّ من واجبكم أنّ تشرحوا معنى هذه الإحصائيات.

إلا أننا لا نشك في أنه ليس بالإمكان إقناع الناس بأنهم ليسوا جياعاً، لأن الإحصائيات تثبت ذلك.

إنّ (بهروز ساقي) الذي كان يعمل معنا في قسم الخدمات الخارجية عُرف بين العاملين معنا بشدة دفاعه عن الشيخ الهاشمي وانتصاره له، وقد جاء كي يخفف من حدّة انتقاداتي، إلا أنه فاقني في نقده لبعض سياسات الإعمار، ولما احتدم الجدل وارتفع بينه وبين الهاشمي، تدخلت وأشرت إلى إشتهار الأخ (ساقي) بدفاعه ومؤازرته للشيخ الهاشمي، الأمر الذي دعا الشيخ الهاشمي إلى أن يبتسم ابتسامة ذات مغزى، ولسان حاله يقول: (إذا كان هذا وضع أنصاري، فلست بحاجة إلى أعداء).

لقد دافع الهاشمي بقوة عن جميع سنوات الإعمار الثمانية، ولم يَر فيها أي نقطة مبهمة، بل إن ما نراه من مواطن الضعف، كان يراه من مصادر القوة.

وهذه من خصائص السياسي المحنّك الذي لا يخفى عليه مسلك، ولا يتأثر بالنقد، فلم يُبدِ الهاشمي ضعفاً أو مقصوراً أبداً، ورفض أي إتهام موجه إلى وزراء حكومته.

وبرغم ذلك، فإن الهاشمي يحمل في قلبه أَلَمَ الفقراء، وقد تحدث بحرقة عن عدم إتمام مشروع(محو الفقر) حيث قال: إنتهت فترة رئاستي وللأسف لم نوفق إلى إكمال هذا المشروع، ولو أن هذا المشروع قد أُنجز..

وأنا شخصياً شاركت الهاشمي حزنه إذا أيقنت من أنه لا يجدي التمني.

٣ـ الحساب المصرفي المبارك

يقوم الاعتقاد في إدارة الهاشمي على عدم التضحية بالمصلحة في إجراء القضاء العادل، فإن ذلك سيؤول برجال الدولة إلى الخور والتخلّي عن إعمار البلد، ويرى هذا الاعتقاد أن بالإمكان التعويض عن النقص والخلل في مسألة إعمار إيران، بشيء من (الإغماض) عن بعض التجاوزات التي لا تحتوي على شوائب سوء الاستغلال وتحدّي القانون.

لقد عنون الهاشمي حكومته بـ(حكومة العمل)، واختار الوزراء من بين الناشطين والعاملين، على أن يتركوا أُمور السياسة له، وقد عمل الهاشمي على دعم وزرائه بقوة ليتسنى لهم خوض واجباتهم في أيام ما بعد الحرب العصيبة بغية إعمار ما خلفته الحرب من دمار.

لقد استعان رئيس جمهورية مرحلة الإعمار ما أمكنه بنفوذه الشخصي، في دفاعه عن وزرائه عند تعرضهم لمسائلة السلطة التشريعية أو القضائية، كما استعان ما أمكنه بحسابه المصرفي رقم (٢١٠). وقد قال: (دفعت ضماناً بمبلغ مليار تومان للحيلولة دون سجن أحد المدراء الأكفاء). ويرى الهاشمي أن حصيلة الإغماض عن بعض الانتهاكات لتجاوز الصعوبات القانونية، هي حفظ شجاعة وكفاءة المدراء، بغية إنجاز الأعمال الخالدة والتي تَدر الأرباح، وعلى هذا لابدّ من التفريق بين سوء الاستغلال الشخصي، وبين التدابير الإدارية المصحوبة بانتهاكات قانونية، حتى لا تشل الإرادات ولا تتعرقل عملية التقدم، وإلاّ: (إذا كان البناء على اعتقال كل السكارى لتمّ اعتقال المدينة بأجمعها).

إلا أن الكلام يدور حالياً حول تفشّي هذه الانتهاكات في ظل الإعمار، بل ربّما أدى هذا التسامح والتساهل إلى تقنين هذه الانتهاكات تحت ذريعة التقدّم، وتوصية رئيس الجمهورية بالعفو والإغماض.

كلا! لم يكن هذا موضع(التسامح)، ولم يفترض تحطيم هذا السد، إذ إن العدالة العلوية دقيقة في القضاء على الإنتهاكات، فإن لم نتمكّن من ذلك عملاً فلا أقل عدم تقنينه والتأسيس له نظرياً.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

الوضع الاقتصادي وآفاق المستقبل

* من الآن وصاعداً ندخل مرحلة إعادة البناء.

تعلمون سماحتكم أننا في (كيهان) كنا نواجه انتقادات جادة لعمل حكومتكم، ونعتقد أنّ تلك الانتقادات والاستفسارات التي كانت قائمة حول مرحلة إعادة البناء لم تخف حدتها بعد، وما زالت محافظة على قوتها.

وبطبيعة الحال أرى لزاماً أن أذكر هذا الأمر سلفاً، وهو أنّ دوركم السباق في الثورة لا يعتريه الشك في نظرنا، ولكن كانت لنا انتقادات على أعمالكم خلال مرحلة حساسة من حياة الثورة وتلك هي المرحلة المسماة باعادة البناء ورئاستكم للجمهورية.

وما زال اعتقادنا إلى الآن هو أنّكم ما زلتم نصير الثورة وساعد القائد وأحد أعمدة النظام، ورغم ذلك نرى من الضرورة أن نطرح انتقاداتنا واستفساراتنا الجوهرية تلك حول أعمالكم وحكومتكم مرة أخرى وجهاً لوجه، ونحصل على الاجابة دون وسيط.

* لم أكن أعرف بهذا النمط من الانتقادات، ولطالما قرأت وسمعتُ منذ ذلك التاريخ ولحد الآن وأنني أطالع صحيفة كيهان أكثر من سائر الصحف، وأنا أعطي الحق للذين يتصورون بأنّ أعمالنا ليست صحيحة بأن يقولوا ما لديهم، وحينما أتحمّل انتقادات الصحيفة يهون عليّ تحمل كلامكم.

وليس الأمر أنني لا أريد الاستماع، بل إنني أتصور بأننا لو تعاطينا بإنصاف ودون أن نتعصب إن صدرت هذه الفكرة عنّا أو عن غيرنا، يكون بمقدورنا التوصل إلى نقاط واضحة، وأنا جاهز للإجابة فاطرحوا ما بدا لكم.

*** يقال: إنكم كنتم تنزعجون بشدة من الانتقادات التي كانت توجه إليكم حينها من قبل كيهان، وكنتم تستاؤون وتشتكون كيهان عند قائد الثورة.**

* لا ضير في أن يستاء امرؤ ويشتكي من شيء، وهذا حق أعطيه الصحيفة، وأنني لم أبخس حق أحد أثناء اللقاءات أبداً؛ إذ كنت أجيب، وربما كنت أسمع كلاماً باطلاً فأستاء.

*** هل يدور في خلدكم مورد استأتم فيه كثيراً من كيهان؟ لقد سمعنا أنكم شكوتم كيهان لدى قائد الثورة بخصوص التقارير المتعلقة بشركات المضاربة.**

* لستُ أتذكر مورداً، فإنّ مستوى عملنا مع القائد ليس على هذه الشاكلة، فربما تطرح مثل هذه الأحاديث خلال الجلسات التي نتدارس فيها قضايا البلاد، وهي ليست مما يذاع في الخارج.

فصحيح أنني وسماحته لا نخفي شيئاً عن بعضنا البعض، ونتحادث بكل ما نعلم، وأنني لأتذكر حالة هي أنّ السيد كمال خرازي ـ وكان في وقتها مندوبنا في نيويورك ـ اشتكى في رسالة من كتابات صحيفة (كيهان هوائي) قائلاً: إنّ كتاباتها أضيفت إلى كتابات أعداء الثورة، وأنا أعطيت الرسالة للقائد ولا أدري ما الإجراء الذي اتخذه.

على أية حال، أنا اتصور لو أننا تمعّنا جيداً سنرى أنّ مرحلة إعادة البناء كانت طريقاً صحيحاً وكلما تقدمنا إلى الإمام نصل أكثر إلى هذه الحقيقة التي لازلت أؤكد عليها.

*** لغرض الانطلاق بالبحث، حبذا لو تفضلتم بإيراد مثال عن انجازات هذه المرحلة.**

* عندما بدأت حكومتي عملها ـ وذلك ما عرف بمرحلة إعادة البناء ـ كانت البلاد تعيش وضعاً وظروفاً سيئة، فمن الناحية الاقتصادية كنّا نعاني عجزاً في الميزانية بنسبة (٥٠٪) كان يسدده المصرف المركزي للحكومة، فيما انعدم لدينا مصدر التوفير، وكنا نواجه نفقات لا قدرة لنا على التقشف فيها؛ إذ كانت غالبيتها متواصلة ويومية.

وكان الوضع النقدي للبلاد سيئاً جداً، فكانت عوائدنا (٦) أو (٧) مليارات دولار، وبلغت قروضنا (١٢) مليار دولار، وهي عبارة عن سلع استهلاكية اشتريناها إما نقداً أو بمبالغ مؤجلة لمدة سنة.

ومن الناحية النفسية كان الكثيرون يعيشون حالة قنوط نتيجة الحرب والظروف التي طرأت، وقد رحل عنا الإمامرَحِمَهُ اللَّهُ بما كان يمثله من محور مقتدر.

وفي داخل البلاد كانت الكثير من المقتضيات رهينة الخارج، ونحن كنا ننفق تلك الأموال القليلة للاستهلاك المحلي، فلقد كانت المخازن خالية والمعامل مهترئه لا تعمل ولا تنتج، وتفتقر لقطع الغيار والمواد الأولية.

فكان واضحاً أنّ هذا الوضع لا يتحمل البقاء هكذا ولا يمكننا إدارة البلاد بتلك السياسة، ولعل أهم دواعي مجيئي هو أنّ الإمام والقائد ومجلس الشورى كانوا على معرفة بأفكاري، وكانوا يعتقدون بأن هذه الأفكار ربما تكون وسيلة للخلاص، فيما كان قلبي يتحرّق من أجل الثورة فجئت أحمل خطة، ونحن لم نكن نمتلك خطة محددة حتى ذلك الحين.

فقمنا بالمصادقة على الخطة قبيل مجيئي حيث جرت المصادقة على تلك الخطة في مجلس الشورى؛ حيث كانت الأكثرية من الراديكاليين الذين كانوا في لجنة التخطيط، وكانوا هم المتحدثون وتولّوا أمر الدفاع داخل المجلس، وكنت ما أزال في المجلس عندما تمت المصادقة على هذه الخطة.

فباشرنا العمل في مرحلة إعادة البناء التي شملت الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بخطة شاملة، فقمت باختيار عناصر كفوءة من العاملين الذين لا يطلقون الشعارات فقط، بل يعملون بواقعية، ولم أقحم تياراً أو حزباً في الحكومة.

وبالنتيجة قمتُ بتشكيل حكومة متوازنة، لا تميل الى اليمين ولا إلى اليسار، وبتعبير آخر: إنها كانت من اليمين واليسار معاً، أي إنها كانت متوازنة وتضم الذين كانوا تعهدوا للعمل معنا، وكانت آراؤهم محترمة سواء بالنسبة إليهم أو إلينا، فكنّا قد أعددنا كل شيء لإحداث تغيير.

ولم يكن وضع علاقاتنا الخارجية جيداً، وكان واضحاً بأن الثروات الداخلية ليست كافية، ولابد من الاستمداد من الخارج، وكنا نعاني بطالة استثنائية كانت ظاهرياً بنسبة (١٥,٥٪) ولكن أضيفت لها العناصر العائدة من الجبهة، وإن الذين كانوا يعملون خلف الجبهات أخذوا يطالبون بأعمال جديدة.

كما أنّ الذين كانوا في ظاهرهم يعملون لم يكونوا يقدمون ناتجاً جيداً؛ إذ كانوا يحضرون عدة ساعات في المعامل دون أنّ يقوموا بعمل فعال، وقد تعطل العمل في أربع محافظات من البلاد بسبب الحرب، وكان لدينا الملايين من النازحين بسبب الحرب.

وفي ضوء كل ذلك كان ضمن الخطة التي صادق عليها المجلس الراديكالي أن ننفق (١٣٥) مليار دولار في غضون خمس سنوات كي يصبح الوضع عادياً، وكان واضحاً لدينا أننا لانمتلك أكثر من ستين مليار دولار، فيما كان الإعمار مهماً بالنسبة إلينا؛ لأنه كان المفترض أنّ نعيد بناء أربع محافظات مدمرة، عدا البنى التحتية التي كان يتعيّن ترميمها في المدن والقرى.

وطبقاً لتلك الخطة كان يفترض أن نستلم باقي العملة من الخارج، فأعددنا الظروف بحيث استلمنا ذلك القدر الذي كنا بحاجته، وقد أنفقنا عملياً خلال الخطة الأولى (٩٦) مليار دولار، فاستلمنا ما يقرب من بضعة وثلاثين ملياراً كقروض من الخارج.

وأعتقد أنّ عملاً جباراً قد أنجز، حيث قمنا بإعادة البناء، وتشييد البنى التحتية، وجرى السيطرة على التضخم، وانخفض معدل البطالة بسرعة، واتخذنا سياسات متوازنة أسميناها (التعديل)؛ حيث استئصلت الكثير من المشكلات التي كانت السياسات السابقة تعانيها، وعادت أوضاع البلاد إلى حالتها الطبيعية.

وكنا في ظل تلك الظروف نعلم بأن بعض العناصر المتطرفة من اليسار واليمين سينبرون للمعارضة، وقد يصطدمون بنا لكننا كنا نؤدي أعمالنا طبقاً للخطة والقانون الذي حظي بالمصادقة، وربما أقوم بتوضيح هذه الموارد خلال الأسئلة اللاحقة.

* سماحة الشيخ الهاشمي، نحن باعتبارنا ممّن عرفنا في المجتمع وفي أوساط أصدقائنا وذوينا من المدافعين دوماً عن الثورة، كنّا على مدى السنوات التي تلت انتصار الثورة نواجه هذا السؤال من المحيطين بنا وهو: حتى متى يتعين علينا تحمّل المشاق؟

فكان جوابنا في كل مرحلة بما يتلاءم مع الوضع في تلك المرحلة، فخلال فترة الحرب لم تكن الإجابة على هذا التساؤل صعبة، فكنا نقول إنها الحرب، وليس من الصحيح الطمع بالدعة والرخاء في زمن الحرب.

وبعد الحرب حيث بدأت عملية الإعمار، كنّا نقول حيثما ذهبنا وواجهنا هذا السؤال: ينبغي علينا الصبر إلى أن يبنى البلد، وتتنامى ثرواته وإمكانياته ومقدّراته، وكنا نقول: إنّ بلدنا يشبه داراً مدمرة فلا بد من بنائه.

وكنّا نقول أيضاً: لو أنك تمتلك أرضاً وأردت بناءها فإنك تقوم على عجل بتحشيد كافة إمكانياتك وإمكانيات أُسرتك لبناء تلك الأرض أو الدار المدمرة، فتقوم ببيع ما لدى عيالك من مجوهرات، وتكتفي بالحد الأدنى والممكن من الاستهلاك، وتضيّق على عائلتك حتى تبني الدار، وتتجرع عائلتك المصاعب على أمل الحصول على ملجأ وتملك دار عامرة.

فكنا نقول: إنّ وضع البلاد شبيه بوضع تلك الدار المدمرة أو الأرض الخالية من البناء فعليكم بالصبر، والآن حيث مضت سنوات من مرحلة الإعمار ما زلنا نواجه ذلك السؤال، ونحن في الحقيقة لا نمتلك جواباً مقنعاً؛ اذ يقولون: لقد صبرنا على مدى تلك السنين، ولكن ما يزال هذا البناء في منتصف الطريق، لقد أنفقنا كل هذه الثروات، ولكن لما يزل هذا البناء غير جاهز للسكن، حتى إنّ بعض أجزائه التي شيدناها تبيّن فيما بعد أنها لم تكن مطابقة للخطط، فقمنا بتهديمها كي نعيد بناءها من جديد.

هذا منظر تصويري لوضع الحكومة الحالية التي تركت الكثير من المشاريع وهي في منتصف الطريق، فيما تعتبر بعض الأعمال المنجزة غير صحيحة من الأساس، والآن فإنّ شعور الناس هو أنّ جانباً من هذا البناء النصفي قد أعيد

تخريبه، وأنهم لم يبلغوا الطموح الذي كانوا يتطلعون إليه، وتجرعوا المصاعب من أجله سنوات.

ما هو ردكم على هذا التساؤل؟

* في نظري أنّ هنالك جدولاً زمنياً كان قد وضع، فمن خلال المداولات والدراسات التي أجريناها بعد الحرب كنا قد وضعنا جدولاً زمنياً لهذا الموضوع الذي تسألون عنه، فكانت هنالك مرحلة لإعادة البناء، ومرحلة لبناء البنى التحتية لم تكتمل لحد الآن، وكان مقدراً أن تكتمل أسرع ممّا هي عليه، ويلي ذلك الاهتمام بالبنى التي من شأنها إنعاش حياة كافة شرائح المجتمع، ما يمكننا من تطبيق العدالة في كل مكان.

فكنا قد وضعنا بنظر الاعتبار خلال الخطط التي أطلقنا عليها حينذاك الحضارة الإسلامية الكبرى و(إيران ١٤٠٠ «إيران ٢٠٢١»)، وأسماها القائد (الحياة الطيبة)، منهجاً متوسط المدى، وهو إقامة نظام كامل للضمان الاجتماعي، وهذا ما يلبي حاجتنا خلال هذه المرحلة قبل أن نصل إلى أهداف مرحلة الإعمار، بما من شأنه أن يرفع معاناة الناس ومشكلاتهم في السكن وتعليم أبنائهم والعلاج، وتحقيق مستوى مقبول من المعيشة على الأقل، ويفتح المجال أمامهم لحياة أفضل؛ كي يتسنى لهم بذل المزيد من الجهود للحصول على حياة أفضل.

ولو أنكم سألتم كيف يتحقق ذلك، فقد كان كل شيء واضحاً، أي أننا كنّا نسير في خططنا نحو توفير فرص تامة للعمل، ففي غضون ثماني سنوات قمنا بزيادة نسبة فرص العمل وتقليص البطالة بنسبة(١٪) في السنة الواحدة.

وكنّا نعتقد بأنه لا تبقى لدينا بطالة بتطبيق الخطتين، بما يعني أننا لم نكن نعاني البطالة كما هو الحال الآن؛ إذ كان للناس أعمالهم في إطار المخطط الذي كنا نسير عليه، فلقد كان الذين يمتلكون العمل يمارسون أعمالهم، وكان من الممكن أن ينشغل بالعمل (٢-٣) أشخاص من كل عائلة، وأن يشمل الجميع بالضمان الاجتماعي.

وبالطبع ما زالت هنالك فوارق وربما تبقى على الدوام، ولكن ليس أنّ يبقى الناس يكابدون المشاكل، ولو قدّر أن تتاح الفرصة لأن نحقق خطة (إيران ١٤٠٠) لتمكنت إيران ـ لما تمتلكه من ثروات طائلة، وقلة في السكان نسبة لمساحة البلاد ـ أن تصبح بلداً متطوراً من جميع الجهات.

من الطبيعي أنّ هنالك على الدوام في أكثر البلدان تطوراً أناساً فقراء ومتخلفين يكابدون المشاكل، وهذا القدر يمكن تحمله داخل المجتمع، ونحن نمتلك بالأسس الإسلامية التي بمقدرونا ممارسة الإدارة من خلالها على أفضل وجه.

لقد قمنا مؤخراً بطرح الخطة العشرينية في مجمع تشخيص مصلحة النظام، ولها مميزاتها، فنحن في ذلك الوقت استلمنا المتطلبات والإمكانيات من أدنى المستويات، أي من المؤسسات والدوائر، ونظّمنا خطة (ايران ١٤٠٠) على ضوئها، وقد بقيت ناقصة، وهي الآن يعلوها التراب في رفوف منظمة الإدارة والميزانية.

وفي هذه المرحلة بما أننا لسنا ضمن الحكومة، فقد أخذنا قسماً من الحكومة، وقسماً قمنا بترتيبه من عندنا لتحقيق ذات الهدف، وفي الخطة العشرينية يجب أن نصل إلى ما تتحدث عنه، وهو ما عبّر عنه القائد بـ (الحياة الطيبة)، وأسميته أنا(الحضارة الإسلامية الكبرى) وذاك تفسير لهذا، وهذا ما أعتقد الوصول إليه.

*** عندما وضعتم خطة (إيران ١٤٠٠) كنتم تعلمون بأنكم لن تكونوا في الحكم مستقبلاً، فما هي الضمانة لتطبيقها؟**

* أولاً: كانت ميزة الخطة المقررة أنّها لا تعتمد على الأشخاص، ويتعيّن على كل مسؤول أن ينفذها، وإذا ما كانت لديه وجهة نظر لإصلاحها وتكميلها فعليه أن يقدم عليها ويصادق عليها، من خلال القنوات الرسمية.

ثانياً: كان القائد يقف وراء الخطة وموافقاً عليها، فكنا نحن في خضّم العمل، كما أنني كنت داخل البلد ولم يكن في قراري أن أتنحّى ويخلو مني المقام، فلقد

كنا نريد العمل، وقد استمرت مضامين الخطة الثانية ولو بالاسم على الأقل، لكنهم لم يعملوا بجانب منها، وهذا موضوع آخر.

وكنا قد قدّمنا اللائحة الشاملة للضمان الاجتماعي، والقضاء على الفقر إلى مجلس الشورى، ولكن ـ للأسف ـ قاموا بسحبها، وقد سحبوها بعد أن وعدوا بتعديلها، لكنها لم ترجع إلى المجلس. ولو أنّ المجلس قد صادق على لائحة القضاء على الفقر لكنّا الآن نتمتع بالضمان الاجتماعي الكامل، أي لما كان لدينا إنسان عاطل لا يمتلك قوته؛ لأنها كانت تتضمن ضماناً للعاطلين عن العمل.

فكان يفترض أن نسدد ضماناً عن العاطلين، وكان يفترض أن يستلم العاطلون عن العمل حقوقاً على أقل تقدير، فحريٌّ بنا التأسف على ما مضى، ولكن يتعيّن علينا أن نشدّ حزام الهمّة لكي يكون المستقبل أفضل.

إلى هنا تحدثتُ عن الأهداف النهائية لمرحلة اعادة البناء، لكن المقطع الآخر لسؤالكم وهو: ماذا نقول للناس؟

إنّ لذلك بعداً مهماً آخر وهو: إنّ معطيات الثورة ومرحلة الإعمار كثيرة جداً حتى يومنا هذا فانظروا ما كان عليه وضع الماء والكهرباء والطرق والموانئ والاتصالات والصناعات والمنتجات المحلية والواردات والمدن والقرى والمدارس والجامعات ..الخ بعد الحرب، وما عليه الآن؟

*** ثمة قضية سياسية هنا هي عدم استقرار الإدارة السياسية، وهذا ما يعد ضريبة لحاكمية الشعب، أي ما أن يأتي المدير على رأس العمل ويرسخ أقدامه ويباشر بتطبيق برامجه حتى تكون دورته قد انتهت، ولكن يقولون ليس من ذلك مناص؛ لأن هذا معنى ممارسة الادارة الديمقراطية.**

هل بوسعنا أن نستنتج أنّ سماحتكم تؤيدون نوعاً من ثبات الإدارة في البلاد، ولو قدّر لحكومتكم أن تستمر لتحسنت الأُمور؟

فنحن لا ننسى أنّ مقترحاً جرى تقديمه في أواخر رئاستكم من قبل رفاقكم والعاملين معكم لتغيير الدستور بهدف تمديد دورة رئاستكم للجمهورية، وكنتم معارضين لهذه المسألة، ويبدو أنكم الآن تتحسرون على تلك الفرصة وتتمنون أن تلك الدورة قد استمرت .

* كلا، فأنا أرى هذا الثبات في القائد، فإنني أعتبر ثبات جوهر النظام الإسلامي في القائد، ولقد دار البحث في مجلس الخبراء على أن نجعل فترة القيادة عشر سنوات، فقلنا: لا داعي لأن نقحم لعبة الديمقراطية هنا.

وعلى أية حال، فإنّ الخبراء يتغيرون، وهم الذين يقومون بالتغيير إن أرادوا، لكننا لا نضع زمناً.

المقرر في الدستور أنّ القائد هو الذي يرسم السياسات العامة، وأن سؤالكم حول السياسة العامة، فإننا قد رسمنا نظاماً مناسباً، كما أنّ يد القائد مبسوطة في هذا المجال وإذا ما رأى بأن خططه وسياساته تواجه الإخفاق فبإمكانه التدخل والحيلولة دون ذلك؛ لأنه يفوق رئيس الجمهورية في سلطاته.

*** على أية حال، إنكم تظهرون أسفكم لعدم مواصلة ذلك الخط.**

* نعم، أنا أتأسف نوعاً ما لكنني لستُ آسفاً لأنني قد تنحيتُ، والمهم في ذلك أن ندع العناصر الجديدة تنزل إلى الميدان بطاقات وخطط جديدة، وإنّ إرادة الأمة وأصواتها عامل مهم في الاستقرار.

*** يورد البعض رئاسة السيد مهاتير محمد للوزراء في ماليزيا مثالاً، فهو قد ارتقى بماليزيا حقاً من الناحية الاقتصادية وقد حكم (٢٢) عاماً، ممّا يبين عدم وجود إمكانية لتغيير البناء خلال فترة ثماني سنوات.**

* نقول للإنصاف إنه ليس هنالك ما يفصلنا كثيراً عن ماليزيا، فنحن أفضل منها في عدة جوانب، منها مثلاً الجامعات والصناعات العسكرية والبتروكيمياوية، وهم قد حققوا تقدّماً في جوانب أُخرى.

لقد تأملتُ في مسألة ماليزيا، وذهبت إلى منظمة التخطيط فيها، وتباحثت مع مديرها، ونحن أفضل من ماليزيا في عمق حركتنا، ولو أنّ حركة جيدة انطلقت مرة ثانية في المستقبل سترون أننا نتقدم بسرعة فخططنا تتمتع بالثبات.

بالإضافة إلى أن ما تتحدثون عنه من دور للسيد مهاتير محمد وتطمحون لمثله من رئيس الحكومة فإنني أطمح إليه من القائد، فيد القائد مطلقة في انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية والكثير من المراكز لا سيما السياسات العامة والإشراف على التنفيذ، فإذا ما أراد التدخل فله القدرة على ذلك لكنه يرى المصلحة بأن لا يتدخل في بعض الموارد.

فإذا ما أردتم أن تذكروه ـ مهاتير محمد ـ كأُنموذج، فنحن لدينا الأنموذج الأفضل في القائد؛ بما يتمتع به من مؤهلات أكثر رقياً، فمع وجود القائد لا داعي لأن يُخلد سائر المسؤولين في السلطة.

والملاحظة الأخرى: هي أنّ السياسات تعتمد على الأحزاب في ماليزيا والدول المتطورة، وأن دور الفرد أقل من دور الحزب فيها.



الفصل الثالث

الثقافة الاقتصادية للمجتمع

* لو سمحتم فإننا ـ واعتباراً من الآن فصاعداً ـ سوف نطرح أسئلتنا الناقدة لعمل حكومتكم، فنبدأ من التغير في الثقافة الاقتصادية لأبناء الشعب، وهو ما نعبر عنه بـ(التغير في ذوق الناس وطريقة حياتهم).

فإنكم ـ وتزامناً مع انطلاق عمل حكومتكم ـ بدأتم جهوداً واسعة من خلال صلاة الجمعة والمنابر التي كانت تحت تصرفكم لغرض تغيير ذوق الناس في طريقة ومنهجية حياتهم، أي ألقي في روع الناس طريقة جديدة للحياة، وذلك من خلال الاستناد إلى الروايات والنصوص الدينية.

وحتماً إنّ ذلك كان يتضمن جوانب صحيحة لكننا نوجه انتقادنا لجانب منه، ومن بين ذلك: في الوقت الذي كان البلد قد خرج تواً من الحرب ولمّا تزل روح القناعة كامنة لدى أبناء الشعب، ولكن من جانب آخر ـ ونظراً لانتهاء الحرب ـ فإن التطلع للتغيير في المعيشة كان يسير جنباً إلى جنب مع تلك الروح، بما يعني أن الناس كانوا يريدون أنّ يتغير وضعهم.

وفي ظل تلك الظروف كان الأجدر أن تعمل منابرنا على المحافظة على روح القناعة كي تستقطب الثروات باتجاه الإعمار، ولكن على العكس، فقد كان التركيز يجري على رفع حمّى الاستهلاك، أي كان يراد من الشعب أن يغير طريقة حياته.

ففي صلاة الجمعة يجري الحديث عن أنّ الحياة المرفهة والمشاهد الخلابة فيها، وأسباب الدعة هي من مختصات الطواغيت على الدوام، وقلّما لهثت وراءها العناصر المتدينة، وكانت هذه الثقافة موضع ذمٍ، في حين جرى في إحدى الخطب ذم ارتداء زي التعبويين، والتواضع في الملبس.

وفي الحقيقة إننا كنا نستاء في حينها عندما نسمع هذا الكلام، وكنا نشعر أنّ روح القناعة والزهد والاقتصاد والحياة البسيطة أخذت تتعرض للتشويه مع بداية مرحلة الإعمار، وأن الجميع مدعوون للسير باتجاه حياة الدعة والمادية.

في أكثر صور ذلك الاتجاه تفاؤلاً أنّ نتيجة تلك الدعوات نحو الاستهلاك كانت أنّ السادة الذين كانوا في منظمة التخطيط أخذوا يتحدثون بلغة الأرقام قائلين: كان المقرر أن يكون نمو الاستهلاك الخاص في الخطة الاولى (٥٪) فارتفع إلى (٥,٧٪)، وكان الاستهلاك العام (٥,٣٪) فأصبح (٥٪)، أي ارتفع عمّا في الخطة بمعدل (٥٠٪)، فقد أهدرنا هذه الثروات في الاستهلاك بدلاً من أن نوظفها لعملية الإعمار.

نحن ندعوكم للدفاع عن التوجه الجديد الذي اتخذتموه، التوجه الذي كما تعبرون أنه لحسن الحظ - ونحن نقول للأسف - قد أعطى ثماره، فتلقت روح القناعة صفعة، وارتفعت حمّى الاستهلاك، والسعي من أجل حياة أفضل داخل المجتمع في وقت لم تكن المقومات الاقتصادية لذلك قد أعدت سابقاً ولم تؤمن مستقبلاً.

* فيما يخص القضايا التي طرحتموها فإن أفكاري قد تبلورت قبل الثورة على أساس النصوص الإسلامية، ولا زلت أعتقد أيضاً أنّ هذه الانحرافات - التي تعمقت في المجتمع الإسلامي، ونجمت عن التوجه الصوفي - إنّما تصيب العناصر الصالحة، وتضرب المجتمع أحياناً.

وبطبيعة الحال، ليست القناعة مطروحة في البين، ولقد اختصت إحدى خطبي لصلاة الجمعة بقضية القناعة بشكل مستقل.

*** في تلك الأيام التي أشرتُ إليها؟**

* كانت مقطعة في بحث كامل كنتُ قد باشرتُ به منذ سنوات مضت.

*** إنّ زمانها مهم بالنسبة إلينا.**

* كانت لي سلسلة من الأبحاث في خطب صلاة الجمعة ضمن موضوع العدالة الاجتماعية، فكان من مقاطعه الاعتدال، وكانت القناعة من بين بحوث

الاعتدال التي تناولتها، فيما كانت إحداها ضد الإسراف، فكانت كل واحدة من هذه الخطب مستقلة لوحدها.

وجوهر فكرتي أنّ الزهد الحقيقي في غاية الأهمية، ولكن يتعيّن التصدي للتظاهر بالزهد، وقد حصلت هذه الأمور حتى في عهد النبي ﷺ الذي تصدى للتظاهر بالزهد بأمر من القرآن، كما أنّ آيات كثيرة وردت بشأن ذم فكرة تحريم طيبات الدنيا على الناس، فقد تصدى القرآن لهذه الفكرة.

فكنتُ قد بدأت بآيات القرآن، وأول الأمر أنّ من نصائح الإمام التي أدلى بها في درسه، ما كان يمثل فكرة رائعة بالنسبة لي؛ إذ قال: (إنّ الله يحب أن يؤخذ برُخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه).

فالله سبحانه وتعالى كما يحب أن نعمل بالتكاليف والواجبات، فهو يحب أن نعمل بالمباحات والمأذون بها من قبل الله.

إنني كنتُ في شبابي ألتزم نوعاً ما بمثل هذه الأفكار المتطرفة، لكنني التفت فيما بعد وطالعتُ وسعيتُ، فوجدتُ أنّ هذا الكلام قويٌّ حقاً، وبعد الثورة وخلال فترة الحرب كنتُ أطرح هذه الأمور في مختلف المناسبات.

والخلاصة هي: إننا لا نواجه حدوداً في تقديم الانتاج للمجتمع، فيجب أن ننتج المزيد، وعلى صعيد التوزيع يجب أن نولي العدالة اهتماماً ونعمل بها وفقاً لتعاليم الإسلام، وفي الاستهلاك كانت القناعة وتجنب الإسراف والتزام الرياضات ـ وذاك ما تعّبر عن الروايات بالكفاف والعفاف ـ وما زالت تحظى باهتمامي، أي أن نعمل بالقدر الكافي، وعلى أساس المحافظة على القيم.

هذه هي فكرتي، وقد طرحتها في تلك الأبحاث، فإذا كان المجتمع يطمح بالسير في اتجاه التطور والنمو فعليه العمل بهذه المبادئ، وقد أوردت أمثلة كثيرة عن فترة صدر الإسلام؛ حيث كانت هنالك صعوبات خاصة، وأوضحت موارد عن حياة فاطمة الزهراء وعلي عليهما السلام والنبي الأكرم ﷺ، ومضيتُ قدماً فذكرت موارد عن حياة الإمام جعفر الصادق عليه السلام.

وقد عارضتُ الفكرة القائلة بأنّ على العناصر المخلصة أن تتجنب لذائذ الدنيا لصالح المترفين، ما صدم الكثيرين الذين كانوا يقولون: يجب أن يعيش الصالحون حياة الفقر.

فكان خطابي في هذا البحث موجهاً إلى العناصر العائدة من الحرب؛ إذ قلتُ: يجب أن تنزلوا إلى الميدان؛ فكان لي بحث حول العقود مفعم بالفائدة، فقلتُ: لماذا تستسلمون للآخرين؟ فإنّ فيكم أناساً مختصين، فتعالوا وأسّسوا الشركات والمؤسسات، واستلموا هذه العقود، فجاء التعبويون وحرس الثورة الإسلامية وقدّموا العون، ولولاهم لارتفعت قيمة العقود المبرمة كثيراً، لكنهم جاؤوا وحطّموا الأرقام، وربحوا الكثير، وحدّثوا الكثير من معداتهم.

وبخصوص التنعم بلذائذ الدنيا استندت إلى الآية القرآنية: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾[1]، أي لا تزهدوا بالزينة والنظافة والحاجة الجيدة، ولا تتظاهروا بالملابس (الرثة)، وقلت: إنّ صلاة الجمعة بمثابة تظاهرة لإبراز الجمال؛ لأنّ هنالك آية أخرى تقول: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[2].

وبالطبع هنالك أُناس يحاولون الحديث بأُسلوب صوفي، فيقولون: ليس المراد من الزينة في هذه الآية الملابس، بل أمور أخرى لا نؤمن بها، في حين أنّ القرآن يصرّح بأن تكون الملابس التي ترتدى في صلاة الجمعة زاهية المظهر ونظيفة.

وقد اسخدمت في تلك الخطبة لفظ (جلنبر)[3] ممّا أغاظ البعض، والحال أنّ معنى هذه الكلمة هو القذر والقديم؛ إذ قلت ليس من الصحيح أن يتعمد المرء ارتداء الملابس الرثة والقذرة.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣١.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٣٠.

(٣) وتعني من يرتدي الملابس القذرة.

وقلت في تلك الخطبة أيضاً: ربما يكون الملبس قديماً، ولكن يجب أنّ يكون نظيفاً، وبالإمكان أنّ يكون قديماً وفي ذلك روعة وأنني أعتقد أنّ المتدينين والعناصر المخلصة إذا ما كانت لديهم مثل هذه الفكرة؛ فإنّ الدنيا ستقع بأيدي عشاق الدنيا.

*** لا فرق، فالإنسان إنسان، وإنّ الذين أخذوا يلهثون وراء التكاثر وحب الدنيا لم يولدوا هكذا، لكنهم استذوقوا حلاوة الدنيا شيئاً فشيئاً حتى وصلوا إلى ما هم عليه، بحيث نسميهم الآن طلاّب الدنيا، فما الضمان بأن يتجه المجتمع بسبب كلامكم هذا بهذا المنحى؟**

فنحن نشهد الآن ـ وللأسف ـ بعض عناصر حرس الثورة والتعبئة الذين اختطوا مسار الأُمور الاقتصادية قد تلوثوا نوعاً ما بالأمور المادية وحياة الترف، ونحن نشاهد أضرار ذلك فيما حولنا؛ إذ أنهم انفصلوا تقريباً عن جماهير الشعب الفقيرة، واختاروا حياة أخرى، أي أنّ مستوى حياتهم قد تغير فغدوا كالمترفين والطواغيت.

وذات مرة وخلال رئاستكم للجمهورية، قال قائد الثورة الإسلامية: « إياكم أن تفعلوا ما يجعل الفارق بيننا وبين الطواغيت أننا نطلق اللحى وهم يحلقونها » .

* أولاً: أنا لا أرتضي قولكم إنهم أصبحوا كذلك تقريباً، وبطبيعة الحال هنالك أشخاص قد أصبحوا كذلك، وهؤلاء كانوا سيصبحون كذلك حتى في تلك الظروف، فإذا ما نفد صبرهم وكانوا يفتقدون الإيمان، فإنهم يراجعون، وهؤلاء موجودون على الدوام، ولكن ليست الأكثرية كذلك هنالك الكثيرون ممن يحيون باعتدال.

إنّ من حق هؤلاء أن يمتلكوا داراً وعملاً وسيارة وهاتفاً ولديهم دخلاً جيداً، وأن يرسلوا أولادهم إلى المدارس والجامعات، وهذا يستدعي نفقة، وإذا ما أرادوا إرسال أولادهم إلى الجامعة أو المدرسة فليس بمقدروهم ذلك لأن الانفاق آخذ بالازدياد وسينقرضون في ظل تلك الظروف، وسيزداد عدد الذين يتجهون نحو الانحراف والاحباط عبر هذا المسار بسبب قلة التفكير والتدقيق بشأنهم.

بالإضافة إلى أنّ تعاليم القرآن تقتضي أنّ لا نفرض أذواقنا، ولدينا في ذلك العديد من الآيات، فحيثما اتجه المسلمون نحو حياة الانزواء والزهد الخالي من المعنى والخاطئ، فإنهم يتعرضون للذم من قبل الله، وكان النبيﷺ يبلغهم بذلك - وبشكل فوري - بأن لا تفعلوا هذا لعدم دوامه بالنسبة إليكم.

*** وماذا عن شروط الزمان والمكان؟ فنحن نرى هذه الفوارق في حياة الأئمة عليهم السلام أيضاً، فلقد كان عهد أمير المؤمنين عليه السلام يختلف كثيراً عن زمن الإمام الصادق عليه السلام، ونحن كنا قد خرجنا تواً من الحرب، فهل كانت ظروفنا بنحو يتسنى لنا دعوة الناس نحو المزيد من الترف؟**

* لقد دعونا الناس إلى العمل، ونحن على الدوام ندعو للزهد، فثمة خطبة مستقلة من خطبي حول الزهد، فليس الزهد أن لا نعمل ولا يكون لنا واردٌ ولا ندير معيشتنا وحياتنا وحياة أبنائنا بشكل جيد فهذا ليس زهداً، بل الزهد هو أن نعمل ولا نكون تابعين، وأن لا ننسى الواجبات والمبادئ.

علينا أن نجدّ وأن ندير الحياة وفقاً للشروط الزمانية الخاصة بها بما لها من نفقات تختص بها، فلو اقتنعنا بالأدنى من العمل والموارد فلن نحقق شيئاً، فماذا ستصنع عوائلنا وأبناءنا؟

لقد نزل الإسلام إلى الساحة معززاً بالرؤية الواقعية، فانظروا إلى ظروف الإسلام بأسرها ابتداءاً من مكة وحتى المدينة، فهذا ما كانت عليه سيرة النبيﷺ والأئمةعليهم السلام إذ كانوا يلتزمون الاعتدال، فنحن نقرأ بعض الروايات ولا نحدث الناس بالكثير من جوانب حياتهمعليهم السلام.

*** يدور حديثنا حول هل أننا كنا قد مهدنا الظروف لندعو الناس إلى حياة أفضل؟**

* لقد كنت أحاول التمهيد لكي تنزل العناصر التي كانت قد دربّت على معالجة الفقر إلى الساحة، وتستلم زمام الأمور في البلاد، وتعمل دون ملل، فيما كان أصحاب الفكر الصوفي يقرأون الروايات بمقاطعها الخاصة بالزهد الذي لا معنى له، ويتركون الحديث عن المقاطع الصحيحة.

فإنهم يقولون مثلاً: إنّ علياً عليه السلام باع بستانه وقام بتوزيع ماله على امتداد الطريق الواصل إلى داره، ولمّا وصل إلى الدار سألته فاطمة عليها السلام: لماذا لم تترك حصة لعيالك؟

لكنهم لا يقولون من أين جاء علي عليه السلام بهذا البستان، فهم لا يكلّفون أنفسهم عناء المطالعة، فلقد كان علي عليه السلام من المهاجرين الذين جاؤوا من مكة إلى المدينة، ولم يكن له إرث أو مال في المدينة لكنه عمل، وفي الأوقات التي كانت تخلو من الحرب كان يعمل في المزارع، فيستثمر حصته ويبيع بستانه، ويوزع ماله على الفقراء.

فهم يحاولون إبراز صورة الزهد فقط في حياة الإمام دون أن يتحدثوا عن الحقائق، وهذا النمط تعليم خاطئ ومنحرف عن الإسلام، فلا ضير في أن يسعى البعض للعيش زاهداً هكذا، ولكن المجتمع سيصاب بالتخلّف في مقابل الأمم الكافرة، فإذا لم تكن هنالك دوافع للعمل، ولا يرى المسلمون داعياً لذلك ويريدون العمل بما يسد الحاجة ستبقى الثروات الإسلامية معطلة ويتسلط الكفار على المسلمين.

*** إنّ طريقة الاستهلاك هي التي نقصدها، فعندما يتغيّر المستوى المعاشي تتنامى طلبات الناس على الصعيد الاقتصادي، وعندما تزداد روح حب الدعة، إذ ذاك يتعيّن على ربّ الأُسرة أن يعمل ثلاث نوبات في اليوم كي يتسنى له تحقيق القناعة التي كانت تؤمّن في زمن الحرب بوجبة واحدة.**

فتنهار أعصابه، وتتدمّر نفسيته، وتزداد طلبات عائلته، وبسبب رسوخ فكرة حب الترف التي نشاهدها اليوم يطمح الشباب لأن يغدو أحدهم يملك المليارات في غضون ليلة، ومن هنا تبدأ بعض المفاسد.

إذن إنّهم بذلك لم يلجأوا إلى العمل، بل معظم توجههم انصب على أسباب الرفاهية.

* لو أنكم طالعتم سلسلة أبحاثي تجدون بأنني تطرقت إلى كل ذلك فلقد قلت بأن علينا أن نعمل وننتج وأن تكون الحقوق والأجور بنحو لا يعمل معه المرء ثلاث وجبات يومياً.

وإنني طرحتُ متوسط الكفاف والعفاف حين قلتُ بأن على الحكومة أن تعمد ـ ومن خلال الآليات التي تملكها ـ إلى توفير الحد المتوسط من المعيشة، وتهيئ فرص العمل، وإلاّ فإن الناس سيرغمون على مكابدة الفقر، فإذا انعدم العمل فمن أين يأتي الناس بالمال؟

وإنكم إذ تقولون بأن الناس يعملون ثلاث وجبات، فأنا أقول: قبل ذلك لم يكن هنالك عمل ليعمل المرء ولو لوجبة واحدة.

*** مرادي هو ازدياد طلبات الناس.**

* إنك تقتطع مقطعاً واحداً بينما أنا تحدثت عن جميع هذه الأمور معاً، أي أننا يجب أن نعمل وننتج.

*** لكن الذي حصل هو حب الدعة.**

* إنّك تنظر إلى بعد واحد، في حين إذا ما طرح بحث منسجم فلابد من أن تؤخذ كافة الأبعاد بنظر الاعتبار، ينبغي مطالعة مجموع البحوث، فلقد طرحت مثل هذا البرنامج لإصلاح تفكير المجتمع فيما يخص الدنيا والحياة والموارد الطبيعية، وعدم تسليمها لأعداء الثورة.

وإنني أعتقد أن المسلمين سيعودون إلى حالة الانطواء فيما لو تحقق غير ذلك، وسيستحوذ أعداء الإسلام على كافة الميادين، ولن يكون ـ عبر الفكرة التي تطرحونها ـ بمقدور العناصر المخلصة إدخال أبنائهم في الجامعات، وينشغلون عملياً بالأعمال الأدنى مستوى والمرهقة بدنياً والأعمال الأقل أهمية، وتقع الشؤون المهمة والجوهرية للمجتمع في أيدي الذين لا شأن لهم بهذه الثقافة التي تتحدثون عنها.

*** في تلك الأيام ولغرض تبرير روح البهرجة والاستهلاك، وصفتموها بالضرورية للانتاج، وقلتم: إذا ما كان هنالك استهلاك فإن الإنتاج سيرتفع، حتى إنكم قلتم بخصوص بعض العادات الذميمة كحب الجاه: إنّ حب الجاه ليس بالأمر السّيئ فإذا كان في محله فهو يمثل خصال النفس الإنسانية التي أُودعت في كيان الإنسان بحكمة الله.**

ما تبرير هذا الكلام؟ لإننا كنا حينها قادرين على الانتاج والتصدير بروح العمل تلك.

* إنها مثالية أن نقوم بالإنتاج دون أن نرفع وتيرة الاستهلاك ونصدّر، لكن حافز الإنسان للعمل في مجال استهلاكه عالٍ جداً، أو لم نقم في حينها بالحديث عن الصادرات؟ أو لم نشجع وقتذاك على التّصدير؟

قلتُ لكم: يجب أن تطالعوا سلسلة الأبحاث بأكملها، فعندما يجري الحديث عن الإنتاج فمن المؤكد أنّ الطلب قد وضع في الحسبان، وأنني الآن أيضاً أرفض أن نصدر الأشياء الجيدة إلى الخارج ونحول دون استهلاكها محلياً.

فقلتُ ينبغي أن نتجنب الإسراف ونلتزم القناعة، وعلينا أن لا ننظر إلى استهلاك الناس على أنه عمل مذموم، أي أنّ الإستهلاك بقناعة وكفاف وعفة يمثل هدفاً في الخطة الإنتاجية.

يجب أن نبلغ أو نسير باتجاه هذا الهدف، وهو أن يكون مجتمعنا مستقراً ثابتاً، أضف إلى ذلك كم من شعبنا البالغ نفوسه أكثر من خمسين مليوناً هو بالصورة التي تتحدثون عنها؟

فلقد كان الناس يمارسون أعمالهم، فيما كانت طائفة من الصالحين المخلصين مقتنعين بتلك الظروف معتقدين بأن هذا هو الصحيح ويجب أنّ يكون كذلك، بينما الأجدر بنا أن نقول اذهبوا وأصلحوا حياتكم .

فليس الأمر أن استهلاك هؤلاء المعدودين هو الذي أشاع روح الاستهلاك، فكم تتصورن نسبة الذين كانوا قد سلكوا سبيل الاستهلاك من دون كلام مني؟

*** هذه إحصائية قدمتها المؤسسات الحكومية من أن تنامي الاستهلاك عندنا فاق توقعات الخطة.**

* صحيح أنّ وتيرة الاستهلاك قد ارتفعت ولكن ينبغي أن تتمعّنوا كيف ارتفع الاستهلاك؟

من المؤكد أنّ الإنتاج قد ارتفع فارتفع الاستهلاك، ولولا الإنتاج لما ارتفع الاستهلاك، إذن الوضع تحسن وحصل الناس على العمل، فالذي لا يعمل ولا يمتلك رصيداً بمجرد حصوله على العمل، فإنه ينفق ما لديه من مال.

وقد توجه الناس نحو السلع الدائمية ، فحتى ذلك الوقت كان استهلاك الناس يتركز في معظمه على الملابس والطعام وعلى مستوى السلع المدعومة بالبطاقة التموينية، ثم أخذوا بعدها بالتفكير باقتناء الفراش والدراجة الهوائية والبخارية والسيارة والثلاجة وما شابه ذلك، هذا هو البعد الإيجابي في القضية، أي إذا ما ارتفع الاستهلاك فلهذا السبب.

هل تتصورن إنّ هؤلاء القلة من المخلصين الذين كانوا في الجبهات هم الذين رفعوا وتيرة الاستهلاك، أو ساروا بالمجتمع بهذا الاتجاه؟

لمّا حصل الناس على العمل، وجرى تداول الأموال، وحصلوا على الأُجور وتسارعت وتيرة حركة الأموال تنامت الدخول وازداد الاستهلاك بشكل طبيعي.

إنّ الناس لم يكن بمقدورهم الإنفاق حتى لو أُصرح أنا بذلك، فهل بوسعنا أن نقول للناس الآن لا تشتروا ثلاجات؟

*** ليس هذا إشكالنا، نحن نقول: بالرغم من ارتفاع الإنفاق ومستوى النمو، لكن معدل رضى الناس عن الحكومة أقل بكثير عمّا كان عليه في زمن الحرب، فالناس أكثر شعوراً بالفقر.**

فمستوى المعيشة إذ ارتفع ازدادت معه الفوارق ، فلقد كانت سرعة النمو في هذه الفترة صاروخية حقاً، وإنني أتذكر بأنه كان يقال في ذلك الحين: إنّ بعض العوائل تجاوزت مستوى الحياة الأوروبية.

وعندما هدأت تلك الظروف بقيت الطموحات على حالها وهبط الشعور بالرضى كثيراً عن الماضي، فما أقوله إنه جرت عملية تثقيف وهذا هو مقصودي.

* هنالك مغالطة في كلامكم فلقد سألتكم: ما كان نسبة المقاتلين العائدين من الحرب الذين رفعوا من وتيرة الاستهلاك؟

لقد كان أبناء حزب الله هم المخاطبين في بحوثي بصلاة الجمعة أن اهتموا بحياتكم ، وإنني أقول الآن أيضاً للعناصر المخلصة : اهتموا بحياتكم. فكم كان عدد هؤلاء ليرفعوا وتيرة الاستهلاك؟

*** كان المجتمع كلّه مخاطبكم.**

* المجتمع ككل كان يستهلك بمقدار إمكاناياته، والعناصر المخلصة وحدها التي كانت لا تستهلك بمستوى ما تنتج، فكم كانت حصتهم في استهلاك البلاد ليكونوا قد رفعوا الاستهلاك على مستوى البلاد؟

إنكم تقولون بأنني عندما قلتُ لهؤلاء العناصر استهلكوا ارتفعت حمّى الاستهلاك في البلاد. في حين أنّ استهلاك المجتمع ترتفع وتيرته بشكل طبيعي أي في حالة امتلاك العمل والمال.

وأن المجمتع كان يسير بهذا الاتجاه حتى لو لم نتحدث نحن، والقول بأنني كرئيس دولة كنتُ سبباً في إثارة انزعاج الناس من خلال رفع توقعات الناس إنما هو كلام خاطئ، فلستُ أستطيع أن أقول للناس: لا تعيشوا حياة جيدة، وإذا ما كانت لديكم أموال فلا تنفقوا، وهذا بالطبع موضوع يختلف عن الأُمور التي طرحتموها.

*** في مثل هذه الحالات تجنح طبيعة الإنسان نحوالاستهلاك، ولكن يقال إنّ الوصية ببر الوالدين قد كثرت في القرآن، بينما قليلاً ما يأتي التأكيد على الإحسان للزوجة والولد؛ لأن طبيعة الإنسان تسوقه نحو الإحسان إلى الزوجة والولد، أي أنّ البر بالوالدين عرضة للغفلة بشكل طبيعي فيأتي الضغط عن الطريق التشريعي بالإحسان إلى الوالدين.**

ونحن على صعيد هذه الأمور قد أصبنا بالتناقض بسبب كلامكم، وإن الكثيرين ممّن كانوا في السابق يريدون العمل ولكن كانت لديهم ملاحظات وجدوا المبرر لأن يقوموا بأي عمل، بينما كان بإمكاننا المحافظة على روحية الناس كما في زمن الحرب.

فمن المؤكد أنّه في زمن الحرب كانت هنالك روح اندفاع للعمل والجدّ، وكان يفترض أن نقوم بإعداد الأرضية للإنتاج فقط، وبكلامكم انهار الحاجز الذي كان موجوداً في المجتمع أمام الذين كانت لديهم الرغبة.

* لقد استندتم لآيات القرآن القائلة بأن نحسن للوالدين، وهنالك ما يقارب عشرة أضعافها من آيات القرآن التي تقول لماذا تحرّمون نعم الدنيا؟

لقد وردت الوصية في آيتين أو ثلاث من القرآن كلّه أنّ (وبالوالدين احساناً)، فغدت مبدءاً إسلامياً وإنسانياً، وفي القرآن نفسه خوطب الناس أضعاف ذلك عدة مرات أن تنعموا بالطيبات مما رزق الله، فإذا ما أردتم الاستدلال بالقرآن فطالعوا جميع الآيات.

فعلى مدى أكثر من عشرة آيات يوجه القرآن عتابه إلى المسلمين الذين يتظاهرون بالزهد، هذه المشكلة التي ربما كنا سنعانيها مع المخلصين بعد انتصار الثورة ، فلم يكن هنالك حاجز حتى يكسر، بل إذا كانت هنالك روحية منحرفة فلابد من إصلاحها، وعليكم أن تنظروا لحكم الإسلام، وإنني أعتقد أنّ الإسلام يقول: يجب على العناصر الصالحة والمؤمنة أن تعمل لإعمار الدنيا مقترنة بالزهد والقناعة، وبعيداً عن الإسراف والسفاسف الزائدة وأن حب بعض الجماليات أمرٌ في غاية الروعة إذ (**أنّ الله جميل ويحب الجمال**).

على أية حال، إنّ لكلامي أُسساً دينية متينة، وإذا ما كسر ذوق أحد فتلك حسنة وليست عيباً.

*** كان طموحنا أن تقوم ـ باعتبارك المحرك لمسيرة الإعمار ـ بهداية المجتمع من موقعك كحاكم.**

* فيما يخص الحكم فإنني أتصور أنّ العمل الصحيح ما قمنا به، أو أردنا القيام به.

انظروا، إنّ طموحات الناس ليست بأمور هابطة، ولما انهالت المنتوجات على المجتمع ارتفعت الطموحات، فليس من الصحيح أن نبقي على الأوضاع بنحو لا يعيش الناس معه الطموح، وأن يعيشوا فقراً وعوزاً دائماً كي لا تتمو طموحاتهم.

حينما لا يسود مثل هذا التفكير فعلينا أن نوفر الظروف التي من شأنها أن يعيش الناس الطموح الذي يخلق حركة لدى الحكومة لأن تسير نحو خلق فرص العمل والثروة والارتقاء بمستوى المجتمع الإسلامي.

إنّ المحافظة على المسلمين في مواجهة الكفار يستدعي أثماناً باهضة يتعين على الحكومة الإسلامية توفيرها، ويجب توفير الخطط اليومية، والظروف الكفيلة بدراسة أبناء المسلمين.

فقبل انتصار الثورة وحتى في الأيام الأولى لانتصارها كان الكثير من الأبناء يرفضون الذهاب للمدرسة ، لكن الظروف الآن بنحو من النادر العثور على أسرة ترفض أن يتوجه أبناؤها نحو المدرسة، فهل يسعنا القول إنّ الثورة ارتقت بطموحات الناس بحيث إنّ الجميع يطمحون بالدراسة؟

أو إذا ما وصلت الكهرباء إلى القرى، وتوجه القرويون لشراء الثلاجة وجهاز التبريد والتلفاز وسائر الأجهزة، فهل من الصحيح أن نقول إن الثورة الإسلامية قد رفعت من طموحات الناس؟

أو إذا ما وصل الماء والغاز وغيرها من الوسائل إلى القرى التي تشكل (٤٠٪) من سكان البلاد وارتفعت المتطلبات فجأة فليس صحيحاً أن تبقي الحكومة على الشعب فقيراً، لغرض القضاء على أسباب تنامي طموحات الناس.

لقد كان مقصودي على العكس من ذلك، لقد كنت أحاول خلق ظروف بحيث يتجه الناس نحو المزيد من العمل ويرتقوا بمستوى حياتهم، ولو جرى الآن العمل، بما تقولون في هذا العالم الذي يضج بالتنافس، فسنبقى شعباً متخلفاً ونزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

هل من الصواب أن لا يدرس أبناؤنا، ولا يذهبون إلى الجامعات؟

أما ما يتعلق بحب الجاه، فاقرأوا حديثي بدقة، فماذا يعني الجاه؟

إنه يعني السمعة والشأن والاعتبار لدى الناس، أي النفوذ إلى قلوب الناس ، فهل هذه مذمومة؟ أو لسنا نطلب من الله خلال الأدعية في قنوت الصلوات الجاه والعزة بين الناس؟

ولقد بيّنتُ حب الجاه الممدوح والمذموم، وقلت: ينبغي أن لا نرفض ما كان صحيحاً من الجاه والمكانة، وقلت: إنّ المحرك لأُمور المجتمع ينبع إلى حدّ ما من روح حب الجاه الممدوح، ووجهت ذمي للذين يسيئون لأنفسهم كي لا يعرف صيتهم في أوساط المجتمع، ومن المؤكد ليس مرادكم أنّ سوء الصيت أفضل من حسن الصيت.



الفصل الرابع

الحياة الاقتصادية للحاكم الإسلامي

* تبرز في موضوع الحكومة قضية صياغة الأنموذج، فعندما يروّج أرباب الحكم سياسة ما في المجتمع، فإنهم يقدمون الأنموذج لها، ونحن نرى في فترة رئاستكم أنّ مسؤولي البلاد قد ابتعدوا عن حياة التواضع في مطلع انتصار الثورة التي كانت قد شاعت تأسياً بحياة أمير المؤمنين(ع) وعبّر عنها في ثقافتنا الدينية بـ(المواساة).

ويقال إنّ حياة الأشراف هي التي أضحت أنموذجاً خلال فترة رئاستكم للجمهورية، فلقد افتتحتم قصر رئاسة الجمهورية وبعد أيام قام السيد خاتمي بافتتاح قصر سعد آباد، وقد سرى هذا الأنموذج إلى المستويات الأدنى من المسؤولين. وابتعد مسؤولو البلاد عن الناس تحت طائلة ما طرحتم من النموذج في خطب صلاة الجمعة.

فأخذت أماكن معيشة المسؤولين ومكاتب عملهم تتغير وتتبدل زخارفها، وأن وزارة المعادن في عهد السيد محلوجي مثال معروف حيث تعرضت للانتقاد حينها بوصفها نموذج بارز للترف والبهرجة.

صحيح ما يقال بلغة الأرقام من ارتفاع معدل الدخل بدرجتين أو أنه انخفض درجتين، لكن ما يشاهده الناس هو الفارق الكبير بين حياتهم وحياة المسؤولين في الدولة ويقولون لو أنّ إنساناً مثل الشهيد رجائي تحدث بهذه الأرقام لصدقناه؛ لأنه كان يعيش مثلنا.

لا يمكن القول إنّ المخاطبين بذلك كانوا العائدون من الجبهة فقط، فالمسؤولون بادروا قبل غيرهم لتغيير أوضاعهم، وانفصلوا عن الناس، فكانت

نتيجة ما قدمتم من أنموذج أن تفاقمت الفوارق بين مسؤولي البلاد وبين أبناء الشعب حتى أصبحت خيالية.

* كنت ولا أزال مخالفاً لهذه الفوارق وهكذا وضعي وسيرتي، وأن حياتي الشخصية بعد انتصار الثورة وحتى الآن أدنى مستوى ممّا كانت عليه قبل انتصار الثورة.

وبطبيعة الحال إنّ لمحيط العمل وأمنه حساباً آخر، وقد تحدثتم عن قصر رئاسة الجمهورية في حين أنّ الأمر ليس كذلك، ألم أذهب إلى مقر عمل رئيس الجمهورية السابق؟

هل اختلف مقر عملي كرئيس للجمهورية عن مقر الرئيس الذي سبقني، وبقي الرئيس الذي تلاني في نفس المبنى؟ فنحن نحاول الحفاظ على آصرة القرب من الشعب، ويكون هذا الوضع هو السائد.

لقد ضربتم قضية السيد محلوجي مثلاً، ولا أدري هل رأيتم ذلك، أم لا؟ إنّ أكثر الذين يتكلمون إنّما يطلقون كلامهم على أساس السماع، لقد كان مبنًى قديماً وشبيهاً ببيوت الطين، فقام السيد محلوجي باعتباره وزيراً للمعادن بجمع نماذج من حجر البناء الموجودة في البلاد فعدلّ من صور البناء القديم؛ إذ قام بتهديم الغرف الصغيرة وجعل منها صالة كي يكون العمل الإداري منفتحاً فيسيطر المدير على الجميع، وأنجز هذه الأعمال بأموال قليلة نسبياً.

فكانت الأحجار هناك من المعادن المحلية، كما أنّ استخدام الحجر من الأعمال البدائية، وللأسف أنّ البعض عندما يسمعون كلاماً يهوّلونه بأسلوب شاعري ويحّملونه بكلام منمق.

*** من المؤكد أنّ هنالك شيئاً أخذ الناس يتحدثون عنه.**

* لقد جعل وزير المعادن من بناية قديمة بناية يمكن الاستفادة منها دون أن يهدمها، وحينها حدثني السيد القائد فكلفت لجنة خاصة للتحقيق في الأمر ثم وافتني بالتقارير، وبدوري أخبرتُ القائد، وكان قد أنجز عملاً صحيحاً.

فهناك أناس انتهازيون لا شأن لنا بهم، وأنه لصحيح يجب أنّ لا نبتعد عن الناس، ولكن ليس صحيحاً أن أقول لهم: إياكم والتنعم بالطيبات، وابقوا على ملابسكم رثة وقديمة!

هنالك مورد آخر لم تطرحوه وكان موضع انتقاد وأنا أبينه لكم وهو استخدام السّجاد. فبعد انتصار الثورة وتظاهراً بالتواضع جرى جمع السجاد الموجود في الدوائر وحلّ محله (الموكيت) المستورد من الخارج الذي يستبدل مرة واحدة كل عدة سنوات، وقد جرى المحافظة على السجاد الموجود بتسديد نفقات الخزن للمخازن والبنوك.

بالرغم من أنّ السجاد يصبح أكثر مرغوبية بعد عشرات السنين من استخدامه وسحقه بالأقدام، فقد أجيز استخدام هذا السجاد خلال مرحلة الإعمار ليتحقق التقشف بحقيقته، وكذلك لأنه الأجمل، ولتشجيع صناعة السجاد، وتوفير فرص العمل.

على أية حال، لقد حققنا التقدم وفي ظل تلك الظروف، فعندما لم نكن نمتلك الأموال لم نقم بتشييد أي مبنى.

*** هل تحولت البهرجة إلى ثقافة بين المسؤولين أم لا؟ وهل يعتبر مستوى معيشة المسؤولين الآن قريباً من مستوى معيشة أبناء الشعب؟**

* هذا الكلام كان يطلق في الماضي أيضاً، وينبغي عدم إقحام الانخداع بالظواهر في البحث، فقبل مرحلة الإعمار أثير موضوع البطاقات التموينية، والازدواجية بالأسعار، والفارق الكبير بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق الحرة، وتوسع الفوارق الطبقية لصالح اللصوص، أي لو أنّ أحداً استلم مليوني دولار لمصنع قيمته مليون دولار بما كان يفوق الحدود فإنّ ذلك كان يعد مخالفة وانحرافاً وسرقة، فيما كان الكثيرون يفعلون ذلك.

ونحن كان لدينا فائض مقداره (٤) ملايين بطاقة تموينية، فكان الفساد الخاص بالبطاقات التموينية طاغياً، وكل ذلك جرى إصلاحه في ظل سياسة التعديل.

وكان البعض يتظاهر بالزهد، لكن تظاهرهم هذا أخذ يتضاءل فيما بعد، وهم أناس كانوا مخلصين قديماً وحافظوا على أنفسهم في ظل ظروف معينة، وبرأيي إنّ المجتمع أصبح أكثر شفافية وسلامة من الرياء والتظاهر.

*** هذه الشفافية هي التي خلقت الشعور بالفوارق لدى الناس.**

* إنّ الشعب يلمس ما كان عملياً، ويستشف من كلامكم هذا ما مفاده: لندع هذه المفاسد كامنة خلف الكواليس إنّ كانت موجودة ما لم تفرز معاصي، أما التي كانت تخلّف معاصي فلنتصدّ لها.

إنّ المتظاهرين بالزهد زوراً يضلّون أنفسهم، ويخدعون البسطاء من الناس، والملفت للنظر إنّ هذا الموضوع بدأ في غاية الوضوح في المناقشة التي جرت بين الإمام الصادق عليه السلام وبين المعاصرين له من المتصوفين المتظاهرين بالزهد، الذين كانوا يتهمون الإمام عليه السلام بحب الدنيا والبهرجة، حبذا لو قرأتم هذه المناظرة وأخذتم الإجابة من لسان الإمام الصادق عليه السلام.

*** قبل عدة سنوات سمعنا من سماحة قائد الثورة الإسلامية قوله: « على المسؤولين أن يجتنبوا عما لا يعدّ قبيحاً بين عامة الناس ».**

* هنالك موارد لا تعدّ بالنسبة لعامة الناس ذنباً، ولكن يفترض بالمسؤولين تجنبها، وبامكانكم أن تنظروا إلى حياة الإمام رحمه الله كأنموذج، فأنا كنت أحاول أن أجعل من حياة الإمام أنموذجاً عاماً.

فعندما كنا في (قم) كان بعض السادة يفرش البسط في صحن الدار فيما يضع السّجاد في داخل الدار، لكن الإمام كان يضع السّجاد في الصحن، وكانت دار الإمام واسعة أعطى قسماً منها إلى السيد مصطفى بعد زواجه.

لقد كانَ رحمه الله إنساناً معتدلاً، لكنه كان في نفس الوقت زاهداً وعلى مستوى عالٍ من العرفان والفقه، وكان يعرف ماذا يفعل.

على أية حال، ينبغي أنّ لا نشيع ثقافة التصوف في المجتمع.

*** لقد كان الإمام منذ البداية يحمل بشدة على حياة القصور، وقد قال بشأن امتلاك المزارع وأصحاب الغابات: « إنّ الذين يسعون لامتلاك البساتين لم يتقدموا بفقهنا وفلسفتنا إلى الأمام أبداً وإن الذين ساروا إلى الأمام بالحضارة الإسلامية كانوا من سكان الأكواخ والبسطاء في حياتهم »، وهو الذي طرح مفهوم الحرب بين الفقر والغنى في أدبياته تحت عنوان (إسلام الحفاة).**

* صحيح إنّ الإمامَ رحمه الله كان يركّز على إسلام الحفاة لكنه كان يسعى ونحن من ورائه لأن نخرج هذه الفئة من الحرمان، فلقد كان الإمام يقول: إنّ هؤلاء يمتازون على النبلاء وسكان القصور، ويجب أن لا نبقي عليهم محرومين إلى الأبد، ولم يقل الإمام أبداً بأن هؤلاء يجب أن يبقوا حفاة إلى الأبد.

وإن كلامكم يسير بهذا الاتجاه، أي أنكم تقولون بأن نشيع هذه الثقافة، وهذا في غاية السوء حسب ما أرى، فالتنعم بنعم الله بحدها الوسط يعد من المتبنيات الإسلامية وهذا ما كان يتحلى به الإمامَ رحمه الله.

*** إذن وضحوا لنا هذه العبارة الواردة عن الإمام: « إنّ الذين واكبونا حتى آخر الطريق هم الذين تجرعوا غصص الاضطهاد والفقر والحرمان».**

* أولاً: إنّكم تتلاقفون عبارة واحدة عن الإمام، وتتجاهلون عشرات الكلمات الأُخرى التي صرّح بها في سائر المناسبات، ولو أنّكم جمعتموها ووضعتموها إلى جانب بعضها البعض فإنّكم تحصلون منها على مفهوم صحيح.

وفي القرآن أيضاً جرى في مواضع ذم حب الدنيا، وفي موارد أُخرى يرد التحذير للمسلمين من عدم الاكتراث بطيبات الدنيا، وكلاهما صحيح في محله.

ثانياً: إنّ هذا الكلام صحيح على صعيد مجتمعنا؛ لأن الغالبية من المترفين كانوا مناوئين لنا منذ البداية، وحتى النهاية لأن سياستنا كانت مبنية على إلغاء

الفوارق الطبقية، وإن ردم هذه الفوارق الطبقية إنّما يتأتّى بتوفير العمل، وتمهيد الأرضية أمام الناس في مجال العلم والتصنيع لينزلوا إلى الميدان؛ كي نقضي على التمايز الطبقي الذي يعني أن تكون هناك فئة مترفة ومتنعمة ومعادية للدين وجماعة تعاني الفقر.

*** هل يمكن أن نستشف من كلمة الإمام هذه أنّ مسؤولي النظام قد تجرعوا غصص الفقر والاضطهاد؟**

* هذا صحيح فالمسؤولون لم يكونوا من الطبقات المترفة، نعم هناك قلة من الطبقات المترفة الذين شاطرونا الجهاد وما زالوا لحد الآن أيضاً، لكن السواد الأعظم من جنود الثورة كانوا من المستويات الوسطى والأدنى منها في المجتمع، وهذه حقيقة.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

النموذج الاقتصادي الإسلامي وسياسة الدعم الحكومي

*** هنالك استفسارات حول نتائج مسيرة حكومة الإعمار، والسياسة التي انتهجتها لتطبيق خطتها، ففي الذكرى المئوية لولادة الإمام ﷺ قال سماحة قائد الثورة الإسلامية في كلمة له عند ضريح الإمام: «إننا لم نطبق الاقتصاد الإسلامي».**

سؤالي هو: ما مقدار رسوخ النموذج الاقتصادي الإسلامي الذي تطمحون إليه في نفوس وعقول واضعي السياسة الاقتصادية في حكومتكم؟

كم كان السادة روغني زنجاني، والمرحوم نوربخش، وعادلي[1] ـ الذين كانوا يمثلون أعمدة الاقتصاد والنقد والمصارف في البلاد ـ يؤمنون بالاقتصاد الإسلامي؟

إنهم كانوا يحاولون إجراء وتمرير سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في البلاد، والتماشي مع مواصفاتهم؛ للأسباب التي كانوا يرون أنها في مصلحة البلاد.

نحن نريد بيان وجه التناسب بين خطبكم في العدالة الاجتماعية مع ما جرى العمل به؟

* بخصوص ما كان يفكر به أُولئك ليس من الضروري التدخل فيما كانوا يؤمنون به، فيجب أن ينبروا هم للدفاع، والنقاش يدور حول ماذا فعلنا وكيف كان ذلك العمل؟

إنني أتصور أننا أنجزنا أفضل ممن جاء بعد ذلك، وأنا أدافع عن الأصل وعن الكليات.

---

(١) المسؤولون الاقتصاديون في حكومة الشيخ هاشمي وبعضهم بقي في منصبه بعد ذلك.

إنّ ما يقولون به من أننا نفذنا سياسة البنك العالمي، فتلك تهمة في الحقيقة، فنحن لم نفكر يوماً بأن يرضى عنّا البنك الدولي أو لا يرضى، يقبل منّا أولا يقبل، ما وقع عليه اختيارنا هو الخطة التي كانت قد جرى المصادقة عليها في مجلس الشورى قبل تشكيل حكومتي.

ولقد قلت آنفاً كان من المقرر أن نستقرض من العالم ما يناهز الـ (٦٠ـ٧٠) مليار دولار لنحرك بها البلاد، ونعوض عن التخلف ونقوم بإعمار البلاد، وهذه كانت سياستنا. وعلى هذا الأساس في الغالب طرحنا قضية إزالة التوتر - وسأتحدث على حدة فيما يخص السياسة الخارجية ـ لغرض تحقيق هذا التعامل وعملنا بما كنّا نطمح إليه، وأزلنا المشكلات في العلاقات الخارجية التي نجمت في السابق عن حالات التطرف غير الضروري.

وهنا من الضروري أن نستذكر المرحوم نوربخش الذي بذل جهوداً في واقع الأمر لما يقرب من (٢٤) عاماً من أجل اقتصاد البلاد، فكان صائباً فيما قام به في مجال الإعمار.

لقد طرحنا سياسة التعديل وكانت هنالك عدة ظواهر؛ منها: إنّ سعر العملة الصعبة كان سبعة تومانات بالتسعيرة الرسمية والحكومية و(١٧٠ توماناً) بتسعيرة السوق السوداء، وهذا لم يكن صحيحاً، فكنا نرى آثاره السلبية وأضراره وخسائره، وكان علينا أنّ نقرّب بينها.

ومنها سياسة تقليص توزيع البطاقات التموينية بعد أن كان كلّ شيء منوطاً بالبطاقة التموينية، وكانت الدولة مسؤولة عن الملحفة والملعقة والشوكة فتستوردها وتبيعها إلى الناس بالتسعيرة الرسمية.

ومنها تعديل سياسة تأميم كل شيء وتكبيل يد القطاع الخاص، فكانت الخطة تقوم على التطبيق التدريجي وعدم التطبيق الدفعي.

وهنالك شاهد آخر يتمثل بإصلاح المعالم الأساسية للسياسة، وحينها قمنا ببحث هذه الأمور مع سماحة القائد الذي وافق على أغلبها، وكان سماحة القائد

يؤمن بها منذ عهد حكومة السيد موسوي، أي أنّ افكار سماحته كانت مؤثرة، وتمثّل السياسة العامة.

إنّ الجميع يتحدثون الآن عن هذه السياسات ويقتنعون بها، وإن الخصخصة لم تطبق لحد الآن كما ينبغي، وإن الازدواجية في سعر العملة في طريقها إلى الحل، وما زلنا نعاني من بعض المشاكل، والدعم المعتمد في سياسات الدعم أصبح موجهاً أكثر، ولكنه ما زال بعيداً عن العلاج.

كما أننا نعاني من مصاعب فيما يتعلق بالوقود وغيره من الأمور، فنحن كنا نعتقد بوجوب إصلاح سياسة الدعم المجحفة؛ حيث تقتطع ثروة الشعب وتعطى إلى فئة المستهلكين من الطبقات الراقية.

وإنني أعتقد أنّ هذه السياسات قد أثمرت، فبالإضافة إلى استقطاب مليار دولار من رؤوس أموال الإيرانيين استطعنا استقطاب (٣٠ـ٣٥) مليار دولار من الخارج، فعالجنا مشاكل البنية التحتية والماء والكهرباء والطرق والموانئ والاتصالات والمصانع الرئيسية وصناعات الفولاذ والبتروكيمياويات والغاز.

وقبل مدة عندما حللنا ضيوفاً على السيد خاتمي لعقد اجتماع مجلس الخبراء قال في كلمة له: (لولا الإعمار الذي جرى خلال عهد الشيخ هاشمي لكنّا الآن نواجه أزمة حقيقية).

وذلك صحيح، فعندما اعتزلت كان لدينا احتياطي قدره (٢٠٪) في الكهرباء مما لم يعد هنالك معنىً لقطع الكهرباء، أي أننا استطعنا التوفير وتسديد الديون في الوقت المحدد في ظل تلك السياسة، وكانت قد تأخرت مرة واحدة بسبب هبوط أسعار النفط، وقمنا بتلافيها لمرتين حيث مدّدناها وسددناها فيما بعد، وإنني لا أرى خللاً في تلك السياسات، فإذا كنتم ترون خللاً محدداً فاذكروه.

*** أرى ذلك نوعاً ما فيما يخص دعم أسعار الوقود والخبز، فعلى مدى خمس أو ست سنوات من سني حكومتكم التي استمرت ثماني سنوات أخذ يتكرر القول بأننا يجب أن نلغي دعم أسعار الوقود والخبز، لأنه مجحف.**

ولكن لم يتم الانتباه أبداً الى الطرف الآخر من القضية من أن إلغاء الدعم ربما يكون أكثر إجحافاً لأن دَخْلَ النّاس لمّا يَزَلْ بعيداً عن الواقعية والإتزان، أي أننا لو أردنا أن نجعل الأسعار أكثر واقعية دون تمهيد صحيح لجعل دخول الناس أكثر واقعية. ففي الحقيقة إنّ الفقراء هم الذين سيسحقون.

فكانت نتيجة تلك الضغوط هي التصريحات والانتقادات ما آل في النهاية إلى أن يعارض مجلس الشورى إلغاء الدعم في الخطة الثانية.

وكأن مقترحكم للخطة الثانية كان إلغاء الدعم كلياً لكن المجلس وقف بوجه هذا الأمر، يقابله موقف سماحة قائد الثورة الإسلامية الذي قال بصراحة في اسبوع الحكومة عام (١٣٧٣هـ-ش«١٩٩٤»): «إنّ هذا الارتفاع بالأسعار في معظمه مما يمكن تلافيه وهو يرهق بعض طبقات الجماهير» .

ثم إنكم طمأنتم الناس الذين توجسوا خوفاً مما تقرر من إلغاء الدعم الذي سيشمل الخبز والوقود، فوعدتم بأننا لن نفعل ذلك بتلك السرعة وقلتم في خطب صلاة الجمعة: قد يطول الأمر عشر سنوات على الأقل حتى نستطيع إلغاء هذا الدعم.

المراد هو أنه في الوقت الذي لم تصبح الدخول واقعية بعدُ في البلاد كان يمنّ على الجماهير دائماً بالقول ـ مثلاً ـ إنّ سعر الوقود مرتفع جداً في تركيا وغيرها من الدول ونحن نقدمها بأسعار رخصية لأبناء الشعب في الوقت الذي لم نقم نحن بمقارنة متوسط دخل أبناء شعبنا مع الشعب في تركيا أو غيرها من الدول، وكان توجهنا فقط نحو جعل الأسعار أكثر واقعية دون اهتمام بالتناسب بين الدخول والأسعار.

* كلا، لم يكن ذلك فقط، فالخطة التي لم يحصل العمل بها تهدف إلى أننا إذا لم نجعل سعر الخبز واقعياً، فعلينا أن نسدد لأبناء الشعب في بداية كل عام الفارق الفعلي للقيمة الحقيقية.

* لقد جرى العمل بذلك فيما يخص الدجاج، ولم يكن مثمراً.

* كان هنالك سبب فيما يخص الدجاج ما جعله لم يثمر، لكننا قمنا بإصلاحه وإزالة الخلل، وقلنا ـ مثلاً ـ بأن نعطي للعائلة الواحدة بمقدار ما تستلم إزاء الاختلاف في الأسعار، أو أن نجمع ذلك في إطار المقررات والميزانية لمدة سنتين أو ثلاث ومن ثم تسلّم للعوائل.

*** وهل ذلك ممكن حقاً؟**

* نعم ممكن.

*** هل يعني أنه كان بإمكاننا تمييز الفئات المقصودة ونعرف من هم المستحقون؟**

* لم يكن هنالك إشكال حتى لو أعطينا الجميع؛ لأنّ الإشكال في أنّ مقدار (كيلو) من دقيق الحنطة يعطى بسعر زهيد ـ مثلاً ـ مقداره (٩) ريالات، يتحول إلى علف للحيوانات، وكم منه يرمى في الخارج؟ فكنا نريد أن يحدّ من الإسراف هكذا، فيما نعطي أموالاً للذين يريدون الاستفادة من الخبز بشكل حقيقي حتى وإن كانوا من الأغنياء وكانت خطتنا فيما يخص الوقود رسم الخطط الكفيلة بالحد من الإسراف بالنسبة لذوي الاستهلاك المرتفع، كأن يريدون ـ مثلاً ـ تبريد منزل سعته ألف متر مربع في الصيف وتدفئته في الشتاء، أو أنهم يستهلكون وقود البنزين كثيراً ويسرفون باستهلاكهم ولا يلتزمون بالاقتصاد في الاستهلاك لعجلاتهم ومعاملهم؛ كي يقلل من الاستهلاك.

*** هل كانت لديكم نسبة لتستطيعوا القيام بذلك؟**

* نعم، كانت الخطة تقضي بأن نضع نسبة ونقوم بالأمر وفق هذا الأسلوب، لكننا صرفنا النظر عنه بعد أن شعرنا بوجود معارضة له في المجتمع، وأنه يخلق مشكلة، وقد هدد أعضاء مجلس الشورى بأن يقدموا مذكرتين فوريتين أو ثلاث للتصدي له.

فوجدنا أنّ الأمر سيتحول إلى نزاع، لكننا لم نصرف النظر عنه كلياً؛ إذ لازلت أراه صحيحاً، فلو أننا سددنا بعض موارد التقشف إلى المحتاجين الحقيقيين

فإنّ مشاكلهم ستحل، ويتم الحد من ضياع عشرات المليارات من ثروة البلاد، وكذلك ينتظم أمر اقتصادنا.

*** لقد كانت آثاره الاجتماعية وتبعاته السلبية كثيرة حتى أنّكم قلتم في إحدى خطب الجمعة وقتذاك: « إنّ البعض رفعوا أسعار سائر البضائع بذريعة ارتفاع سعر الوقود والخبز، فتسببوا في غلاء الأسعار» .**

ومن ثم شهدنا مرحلة جديدة من مكافحة الغلاء، فجرى إحياء التعزيزات الحكومية، واتخذت خطط جديدة للتوزيع انبثقت عنها الجمعيات الاستهلاكية وغيرها.

* هو كذلك، فعندما رأينا بأننا عاجزون عن القيام بذلك في ظل الظروف السياسية والاجتماعية سلكنا سبلاً أخرى.

*** إذن، لم يكن الأمر أنّ المجلس وحده المعارض، بل كان هناك من يعارضه في خارج المجلس أيضاً.**

* إنه كان يعاني خللاً أيضاً، فالخطة التي كانت في ذهننا هي أنّ نوجه هذا الدعم، وأن لا نفرض ضغوطاً على المعوزين، ومن خلال ذلك نحول دون حالات الهدر التي تحصل في هذه الموارد النفيسة.

وهذا ما واجه مصاعب، فلجأنا إلى سياسة جديدة، وقمنا بالعمل وفقاً لهذه السياسة الجديدة، وليس هنالك من يرفضها اليوم قطعاً، أي مازال الجميع يقولون لو أنكم قدمتم خطة صحيحة فليس من صالح الوطن أن يكون الخبز والبنزين وسائر الوقود هكذا.

فيجب أن تقدم خطة بنحو تكون الأسعار واقعية، وأن يأخذ المحتاجون حصصهم، وأن لا يعطى غير المحتاجين دون سبب، وأصل الفكرة صحيح وهو يحتاج إلى حكومة قوية ومتجانسة، وللأسف فإن مكانها ما يزال خالياً الآن.

❁ ❁ ❁(❁)❁ ❁ ❁

الفصل السادس

حكومة الإعمار ومكافحة الفقر

*** يبدو أنّ خطتكم الأُولى لم تكن متمحورة حول العدالة من حيث الاهتمام بالفقر والفقراء، ولعل أبرز الأدلة التي بوسعنا إيرادها في هذا المجال هو أنّ خطة مكافحة الفقر أعدت وجرى تقديمها في أواخر عهد حكومتكم الثانية وبأمر من سماحة القائد، وقد قلتم إنّ هذا لا صلة له بحكومتنا، ويفترض بالوزارة الآتية متابعته.**

وإنّ طرح مشروع مكافحة الفقر في الأيام الأخيرة من الفترة الثانية لحكومتكم وإصداركم الأمر لمنظمة التخطيط لإعداده، دليل على أنّ حكومتكم لم تكن موفقة في مجال الاهتمام بالفقراء ومكافحة الفقر خلافاً للشعارات المرفوعة، ولم يجر العمل بالعدالة الاجتماعية، راجين منكم توضيح ذلك.

* قولكم بأنّ خطة مكافحة الفقر قد طرحت في أواخر حكومتي يحتاج إلى إيضاح، فبالأساس أنّ سياسة الإعمار وإزالة الفقر والتمييز كانت جزءاً من الأهداف، وكانت بمعزل عن سياسة التعديل، حيث كنا نصبو للارتقاء بحياة الناس، فكنا نفكر منذ البداية في الارتقاء بمستوى معيشة أبناء الشعب من خلال توفير العمل وفسح المجال أمام الانتاج.

وقد أنجزنا هذا الأمر، وأنتم تشاهدون دليل ذلك في الانتاج غير الصافي، إذ كان معدله (٦,٤٪)، في حين أنّ مستواه كان عند مستوى الصفر عندما استلمنا زمام الأمور، وخلال سنة وصلنا إلى مستوى (١٢٪) لكنه انخفض في السنوات التالية، فكان اجماليه (٦,٤٪) أي أننا ارتقينا بثروة البلاد بنسبة (٦,٤٪) سنوياً.

وقلصنا البطالة من (١٥,٦٪) إلى (٩,١٪) وهذا أمر مهم جداً بما يعني أنّ البطالة انخفضت سنوياً بمعدل (١٪) تقريباً بالإضافة إلى أنّ العناصر العائدة من الجبهة والذين كانوا يقفون لدعم الجبهة قد أقبلوا على ممارسة أعمال أُخرى.

ففي اتجاه القضاء على الفقر كانت سياسة الخطة العمل على تأمين الدخل لأبناء الشعب والطبقات الدنية منه، وما تتحدثون عنه الآن مكافحة للفقر بمعناه الخاص، وهي سياسة في غاية الأهمية لكنها ما زالت فاشلة.

وإنّ قولكم إنّها كانت على مستوى الإيعاز إلى منظمة التخطيط بالإعداد، فليس الأمر كذلك، فنحن قد صادقنا على لائحتها داخل الوزارة ووفرنا مصادرها المالية.

***جرى إعداد الخطة في شهر بهمن عام (١٣٧٤هـش«١٩٩٥») فيما أُعدت اللائحة أوائل عام (١٣٧٥هـش).**

* لقد كانت فكرتها موجودة منذ سنوات سابقة، وكانت موضع بحث ودراسة وجرت المصادقة عليها في خاتمة المطاف، وقد جرى إعداد لائحتها بعد مناقشات كثيرة، وكانت تشتمل على ضمان اجتماعي كامل، بحيث يشمل المسكن والدراسة والعلاج، والتأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل ولجميع الناس، لئلا تخلو يد أحد من العيش بمستوى معين على الأقل.

فكانت إحدى نتائج ذلك أننا نوفق في سياسات الدعم والأعمال العملاقة، بما يعني أننا لا ترغمنا الضغوطات التي يفرزها فقر الناس عن أن نتراجع عن الخطط الصائبة.

لقد جرى تحديد الضمان الاجتماعي بأن لا تستلم كلّ عائلة أو شخص أقل مما يستلمه الآن أيّ مستخدم ـ موظفاً كان أو عاملاً ـ وإذا أراد أكثر فليعمل ويستلم أكثر منه.

كانت هذه هي الخطة، وقد صادقنا عليها، وأتصور أنها كانت في (٣٦٠) صفحة تقريباً قدمناها لمجلس الشورى، ولم تستوف شروطها في عهد حكومتنا، ثم إنّ الحكومة التي تلتنا قامت بسحبها من المجلس بحجة إكمالها.

* مرادي: الخطة على مداها، فلم يوضع في نظر الاعتبار مثل هذا العلاج ضمن الخطة، وقد قلتم في موضع إنكم كنتم تنوون في الخطة الأُولى مساعدة الفقراء، لكن الخطة لم تكن تسمح بذلك.

إذن، من الواضح أنّ المخطط لم يكن مرسوماً له أن يسير باتجاه الاهتمام بالفقراء.

* إنكم تنقلون عني عبارة لا أدري أين ومتى قلتها؟، ويتعين أن نطالع مطلعها وخاتمتها، بالإضافة إلى أنه ينبغي أن تتحرّوا سائر الكلمات والإجراءات الأخرى التي اتخذت باتجاه القضاء على الفقر، والعناية بالطبقات الفقيرة والمناطق المحرومة.

* أقرأ عليكم العبارة التي تفضلتم بها، لقد قلتم بتاريخ (١٣٧٥/١١/٢٣ «١٩٩٧») رداً على أحد الصحفيين ـ ولعله مراسل صحيفة كيهان ـ: «عندما أردنا تقديم العون للفقراء لم يكن ذلك بوسع الخطة».

* هل كان في فترة معينة؟

* نعم.

* يعني أننا قادرون الآن.

* كان مرادكم أنّ الخطة الأُولى لم تكن تسمح، ولكن هذه الإمكانية توفرت في البلاد ونحن قد باشرنا بلائحة مكافحة الفقر.

* أي أن الظروف قد تحققت، ونحن الآن قادرون على القيام بعملية مكافحة الفقر، وهذا لا يتناقض مع كلامي؛ فمن المسلّم به أننا لم نكن قادرين في الخطة الأولى على القيام بكل ما نريده، لكن الأمر أصبح أكثر سهولة بعد تطبيق الخطة الأُولى.

* موضوع الضمان الاجتماعي الذي تتحدثون عنه كان قد شوهد في خطة مكافحة الفقر.

* هـذا لا يعنـي أننـا لـم نكـن قـد أعـددنا للـضمان الاجتمـاعي، فالـضمان الاجتماعي تطور كثيراً خلال مرحلة الإعمار، فانظروا إلى أي حدٍ أصبح واقعياً، ثم فمتى انطلقت حركة لجنة الإمام للإغاثة؟

*** كان من المقرر في هذه الخطط أن نسير باتجـاه عـدم وجـود لجنـة الإمـام للإغاثة، أي أن لا يكون حاجة لها.**

* لقد قررنا بأن تبقى لجنـة الإغاثـة، فموضـوعها علـى حـدة، ولجنـة الإغاثـة كانت ضمن موضوع الضمان الاجتماعي، وكان السيدان حسيني ونيـري فـي إطـار البحث، وإذا ما كانت اللجنـة تستلم مائـة مليـار ـ مثلاًـ فنحن رفعناهـا إلـى أربعـة أضعاف، وهكذا حال جمعية الهلال الأحمر.

كما قمنا برفع مستوى ما تـستلمه سـائر مؤسـسات الإغاثـة مـن قبيـل مؤسـسة الشهيد وغيرها.

هذا ما كنا نقوم به في الخطـة وكنـا مـوفقين، أي أننـا كنـا نـسير علـى الـدوام باتجاه تحسين معيشة الناس، والدليل على ذلك مستوى التطور الذي تحدثتم عنـه، فاذا كان معياركم العمـل فقـد تـم تـوفيره، وإذا كـان معيـاركم إصـلاح المـستوى المعاشي فهذا قد تحقق، وإذا كان توفير الثروة فقد تحقق أيضاً.

*** لكن الشعور بالفقر ما زال قائماً، والاقتصاديون يقولون: لـو شـعرت نـسبة عالية من الناس بإحساسٍ ما فإنه يعد واقعياً، أي إذا قال الناس: نحن فقـراء، فـإنهم فقراء حقاً حتى لو أثبتنا علمياً أنهم ليسوا فقراء.**

* إنّ الشعور بالفقر لدى فئة من المجتمـع لا يـزول عبـر خطـة واحـدة، فربمـا يرى الفقراء من الشعب كثافة النجاحات في الخطة فيزداد شعورهم بـالفقر، ونحـن لم نكن نزعم أننا قادرون على إزالة الشعور بالفقر لدى كافة الناس، وحتى القضاء على الفقر الذي قلنا بأنه يتيسر من خلال الضمان الاجتماعي، فإنّ الـذين يـستلمون الحد الأدنى يشعرون بـالفقر أيـضاً، غايـة الأمـر أنهـم لـم يعـودوا محـرومين، فهـم يمتلكون الدار، ويرسلون أبناءهم إلى المدارس، ويحصلون علـى العـلاج، لكـنهم يرون أنّ الفارق ما زال موجوداً.

* سماحة الشيخ هاشمي، نحن صحفيون ونعيش بين الناس، ونحن على أية حال ندّعي أننا أكثر منكم قرباً إلى الناس، فنحن على تماس مع الجماهير، وأكثر إدراكاً لآلامهم،وأعتقد أنّ رسالتنا تكمن في نقل هذا لكم بوصفكم رجل دولة، ونريد أن نسمع الإجابة عليه.

عندما طرح موضوع القضاء على الفقر خارج إطار الحكومة والذين يرسمون الخطط، فقد كان تصور الناس ـ وربما قد طرق أسماعكم ـ أنّ هذه الخطة ـ القضاء على الفقر ـ إنما تسعى في الحقيقة إلى القضاء على الفقير، أي أنهم يحاولون في الواقع إقتلاع الفقراء أنفسهم لتنتهي القضية.

* يعني أنهم يريدون قتل الفقراء؟

* إنني أنقل تصور الناس، أي أنّه بعد مضي (٥ ــ ٦) أعوام على قيام حكومتكم أصبح الناس يشعرون بأنّ الحكومة لم تول الفقراء إهتماماً، أو قلّما يعتنى بهم وأنهم أخذوا يسحقون، لذلك حينما يرد الحديث عن تلك الخطة لا يكترث أحد لأصل الخطة.

فبسبب تلك السابقة الذهنية تثار هذه الشبهة القائلة بأن خطة مكافحة الفقر هي خطة لمكافحة الفقير، ولا مفر لنا هنا من الرجوع إلى حكمة سماحة قائد الثورة فلدى المصادقة على تسنمكم منصب الرئاسة للدورة الثانية عام (١٣٧٢هـ ـش) قال سماحته: « يجب إن يكون التطور الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية، وأن النظام الإسلامي يرفض التميين» . وقد كان وارداً في طروحات منافسكم السيد توكلي ـ الذي حصل على نسبة عالية من الأصوات حينها ــ أنّ الناس توّاقون للعدالة، وأنّ الإجحاف هو السائد .

وكان الرائج وجود إجماع عام بين طلائع المجتمع أنّ الخطة لم تكن ــ على أية حال ـ تتمحور حول العدالة ما حدا بالقائد إلى إتخاذ ذلك الموقف وإنما حصل منافسكم على أربعة ملايين صوت؛ لتمسّكه بهذا الأمر، أي أنه حصل على (٢٥٪) من الأصوات، ثم عندما طرحت خطة مكافحة الفقر أخذ يُعبّر عنها لدى عامة الشعب بـ(مكافحة الفقير).

نرجو أن تقدموا الإجابة على أسئلة الرأي العام بهذا الخصوص.

* إذا كنتم تستدلون بكلام قائد الثورة، فإنّ سماحته أطلق على حكومتي اسم (الدولة الكريمة) التي هي من ألقاب دولة صاحب الزمان(عج)، وأنا متأكد أنه عندما يتحدث فإنه وبما عهدته به من بعد في الرؤية - يراعي كافة الأبعاد، ولو أنكم خضتم في كلمات سماحة القائد ترون فيها (٩٠٪) من التأييد، وقد قال في نهاية دورة رئاستي وفي يوم الانتخابات التي تلت حكومتي بالذات: (ليس هناك أحد بمنزلة هاشمي بالنسبة لي).

فلقد كان سماحته يشاهد الأعمال، ويطلق هذه الكلمات، وخلال الجلسة التي جمعتني بسماحته وأهدى لي مصحفاً شكراً وتحدث بكلمات عبّرت عن رأيه.

وبطبيعة الحال إنّ القائد وأنا وكلنا نؤمن بأننا لم نصل إلى العدالة الإسلامية بعد، وتفصلنا عنها مسافة بعيدة جداً، كما إنّني أتقبّل أيضاً أننا اقتربنا من العدالة إلاّ أننا لم نصلها خلال مرحلة الإعمار، فعليكم الرجوع إلى مؤشر التقدم فلقد ارتفعنا بمعدل الدخل الذي كان منخفضاً فجعلنا العوائل التي كانت تستهلك البضائع ذات الاستهلاك اليومي تقبل على البضائع المعمرة، ولا ينبغي لكم التشكيك بحصول هذا.

فإذا كان الكلام يدور حول العدالة فإننا قد تحركنا صوبها، ولو قدّر لخطة مكافحة الفقر أن تطبق لكانت دافعاً لحركة لم يبق لدينا معها مُعدمٌ، ولم يعد هنالك من يعاني صعوبة في تعليم ولده أو في الحصول على المسكن أو الدواء، وعليه أن يعمل إذا ما كان يريد حياة أفضل أو يريد استخدام الفرش الراقي بدلاً من (الموكيت).

بناءاً على هذا، كان هذا هدف الخطة حقاً بأن ينحسر الفقر، وتتقارب طبقات الناس من بعضها، ويحد من الفوارق والطرق غير المشروعة للدخل، وهذا كان جزءاً من الخطة، وكنّا نحن نسعى من أجله، وقد نجحنا إلى حدّ ما.

ولستُ أزعم أننا بلغنا كافة أهدافنا في تلك الخطة، بل إننا اقتربنا منها بقدرٍ ما، ولم نفلح بالاقتراب أيضاً.

إن القائد محقٌ في تركيزه على العدالة، أي إنه اتخذ الموقف الصحيح، وإنني على قناعة تامة بذلك، وكنتُ على الدوام مؤمناً به، أي إنّ من قناعاتي في المجال الاقتصادي أن نصل إلى المجتمع الوسط، فكان توجهنا أن نسير بالمجتمع من جهتين نحو الطبقات المتوسطة وكان ذلك طموحنا ولم يكن من السهولة تطبيقه.

أوَلَمْ يتم تأسيس مكتب المناطق المحرومة في السنة الأولى من الخطة وما زال مستمراً في عمله؟

أوَلَمْ يحصل الاهتمام الخاص بالمناطق المحرومة، وقد خرجت الآن الكثير من تلك المناطق عن كونها مناطق محرومة؟ أوَلَمْ يجر الاهتمام على وجه الخصوص بالقرى وتزويدها بالماء والكهرباء والطرق والمدارس؛ لإزالة الحرمان عنها؟

وبخصوص ما تتحدثون عنه من الملايين الأربعة من الأصوات التي حصل عليها السيد توكلي، فإنّ للتصريحات المبطنة بالشعارات، وذات الطابع السلبي بما يخالف قانون الدعاية الانتخابية أثرها أيضاً.

أو لَمْ يسبق لمنافس آية الله الخامنئي أنْ قلص من الأصوات المؤيدة لسماحته بما يقدر بالملايين؟

*** عندما نواجه الفقراء في القرى والمدن، ما الرسالة التي ننقلها لهم عن الشيخ الهاشمي؟ أي بماذا نجيبهم بعد أنْ نقول لهم: لقد نقلنا مشاكلكم وآلامكم إلى الشيخ الهاشمي؟**

* الجواب هو: انظروا لما فعلناه في القرى، إنّه أحد معالم الاهتمام بالطبقة المسحوقة وهو ما تستحقه، وقولوا لهم: إنّ مكتب المناطق المحرومة جرى تأسيسه في حكومتي، وكنا نخصص له سنوياً بحسب الظاهر ستين مليار تومان، لكن سائر الوزارات هي التي كانت تنفذ مشاريعه.

وقد قمنا بالاستثمار في المناطق المحرومة بالقدر الذي لم يقم به أي أحد في إيران، وفي أية فترة.

قولوا لهم: إنّ مؤسسات الإغاثة جرى تعزيزها أثناء حكومتي، وانظروا المبالغ التي كانت تستلمها لجنة الإمام للإغاثة، والهلال الأحمر، ومؤسسة الشهيد وسائر المؤسسات في تلك الأيام، وقارنوها مع سابق عهدها لتروا كم كانت تستلم.

لقد كان القرار في حكومة الإعمار بأن تتخذ الخطوة باتجاه إزالة المصاعب وتقليص الفقر، فكانت مكافحة الفقر المحطة الأخيرة في ذلك، ولكننا لم نبلغها للأسف، وما حصل بعدي بخمس أو ست سنوات فهذا ما لا ينبغي أن أجيب عنه أنا.

*** أي جوابنا للفقراء هو: إنّ الخطة لم يتم تنفيذها في عهد الحكومة الجديدة، وإذا ما كنتم تعانون المشاكل فهي تعود للحكومة الجديدة.**

* إنّ كل حكومة تعمل بحدود قدراتها، وأنا متأكد من أنّ خطة مكافحة الفقر لو جرى العمل بها لانتفت الآن الكثير من الأمور.

وإن الحكومة الجديدة قد سحبت الخطة لأسباب، وأدخلت عليها إصلاحات، لكنها عجزت عن اتخاذ القرار النهائي فتوقفت عنها، ومن الأفضل أنّ تطرح السؤال عليها.

*** إذا كنتم تتذكرون، فقد صرحتم في إحدى المرات: «إنّ الخطة التي نطبقها والطريق الذي سلكناه لا يمكن التراجع عنه، وليس بمقدور أية حكومة قادمة التراجع عنه، وعليها سلوك الطريق ذاته، لكننا نرى أنّ هذا ممّا يتحقق عملياً».**

* والآن أيضاً أقول: إنهم عجزوا، ولكن لابد من وجود أسباب، قولوا أنتم في أيّ منها كان عجزهم ليقوموا بنقده؟ هل أنهم نجحوا في الخصخصة، أو في تعديل العملة، والقيام بغير ما قمنا به نحن؟

كل ذلك قمنا به نحن كبداية حركة وانطلاقة ليواصلوه.

*** حتى خطة مكافحة الفقر؟**

* هذه سحبوها وأجروا عليها إضافات، إذ يقولون إنّهم أكملوها ليقدموها إلى مجلس الشورى، لكنهم لم يفلحوا.

*** هل مرادكم خطة التنظيم؟**

* كلا، فبعد خطة التنظيم أعادوا النظر بخطة مكافحة الفقر، ورصدوا لها موارد قال عنها القائد: (إنّ هذه الموارد تتسبّب في ارتفاع مفاجئ في الأسعار وليس واضحاً ماذا ستكون نتيجة الخطة).

فقد كانت مصادرها تسبب التضخم،كما أنني أريد القول إنّهم لم يستطيعوا التنصّل عن ذلك أيضاً، فلقد ألّفوا كتاباً يوازي الخطة، لكنه يعاني خطأ، ولو قدّر لهم التخلص من هذا الخطأ لربما كان بإمكانهم تقديمها إلى مجلس الشورى.

فليس هنالك من تراجع عن طريقنا الذي اخترناه، وقلت: لو أنه صمد أمام هجوم العواصف والأمطار، وأقصد بذلك العمل، وربما تكون الشعارات بما يخالف ذلك.

*** إنهم توقفوا في ذلك الطريق في واقع الحال.**

* نعم للإنصاف أنّهم قصّروا في مواضع، وأعتقد أنهم كانوا قادرين على العمل، ولعلهم وضعوا لأنفسهم أولويات، ولا أريد الدخول في توجيه الانتقاد للحكومة الجديدة.

❁ ❁ ❁ (❁) ❁ ❁ ❁

الفصل السابع

القطاع الزراعي في زمن الإعمار

*** من الموضوعات التي ربما لا تنفك عن موضوع الامتيازات الخاصة بالقطاع الزراعي الذي يقال إنّه قد جرى التغافل عنه خلال فترة الإعمار، ولم يتم استثمار القدرات التي ينطوي عليها، حتى إنّه وقع التردد أحياناً بين ارجحية الصناعة أو الزراعة، بينما كانت الزراعة ـ من الناحية المبدأية ـ هي الأهم بالنسبة إلينا من حيث استقلال البلاد، ومن حيث الأبعاد الثقافية وغيرها.**

ولكن يبدو أنّ مزيداً من الاهتمام قد صبّ على القطاع الصناعي أثناء فترة حكومتكم، أي أنكم اعتبرتم الصناعة هي الأرجح.

على أية حال، لو أننا كنا قد أولينا القطاع الزراعي واقتصاد الريف أهمية أكثر لكان ذلك أكثر فائدة لعملية مكافحة الفقر؛ لأنّ الريف رهنٌ بالزراعة، وهو أكثر فقراً من القطاع الصناعي.

ومن الانتقادات التي ما فتئت توجه لعهدكم هو تجاهل امتيازات القطاع الزراعي، بل وحتى الصناعات الثانوية التي كان بإمكانها أن تكون مجدية جداً.

* ليتكم تحدثتم بالأرقام، إنني أقول: الأمر على العكس تماماً، أي أننا لم ننس بأي حال من الأحوال محورية الزراعة، وإنّي أتحدث عن انجازات موثقة، فعمليات السيطرة على المياه التي تشاهدونها كانت من أهم سياسات حكومة الإعمار، وكان الهدف منها دعم القطاع الزراعي.

ولقد كان موضوع إنشاء القنوات المائية أمراً مهملاً فيما سبق، فقمنا بإحيائه وأنجزنا أعمالاً جديرة بالاهتمام نسبياً، وجرى التخطيط لعمليات الري المضغوط، وأنجزنا كافة مقدماته داخلياً؛ كي يتسنى لنا القيام به لنستطيع تطوير الزراعة على صعيد استهلاك الماء استهلاكاً موجهاً.

لقد أنجزنا أعمالاً جبارة من قبيل زراعة قصب السكر في الأهواز، وقد مورس إجحاف في واقع الأمر بحق هذا المشروع، فقد كان مقرراً أن يرفد البلاد بمليوني طن سنوياً من المنتجات الاستراتيجية بما يحقق استقلالاً للبلاد، ويسد حاجته الداخلية.

كما بذلت جهود كبيرة في مجال الصيد الذي يعد جزءاً من القطاع الزراعي أيضاً؛ حيث بدأت عمليات تربية الروبيان محلياً في عهدنا، وسارت بسرعة نسبية، وعبر مشروع طوبى ـ الذي سمّي فيما بعد بهذا الاسم ـ خططنا لزراعة مليون هكتار بالزيتون، وكان يخضع لمتابعة دقيقة، كما جرى استحداث التعاونيات الزراعية في القطاع الزراعي بهدف المحافظة على وحدة الأراضي، وتعاون الفلاحين.

انظروا إلى تاريخ إيران على امتداده، فإنكم لا ترون أحداً في أي فترة قد نجح بتزويد القرى ـ وفي غضون فترة وجيزة ـ بالماء والكهرباء، وطرق المواصلات، والمؤسسات الصحية والتعليمية والهاتفية إلى حدّ ما.

فنحن الذين قمنا بإنشاء المجمعات الصناعية في القرى لهذا الغرض؛ كي لايهجرها أهلها وليدخل الذين يفتقدون النشاط في القطاع الزراعي إلى هذه المجمعات، ويبقوا في القرى، ويكونوا أداة إسناد.

إنّ الصناعات البديلة التي أشرتم إليها كان موضوعها الجوهري قد أُثير خلال مرحلة الإعمار، فلقد جعلنا صناعة بديلة لكل المنتجات الزراعية تقريباً، فالجبن ومنتجات الألبان ـ مثلاً ـ لم يكن لها ما يدعمها، فقمنا خلال مرحلة الإعمار بتزويد أصحابها بالبرادات، ومصانع الجبن وغيرها من المصانع الضرورية.

كما جعلنا صناعات بديلة لمنتجات البستنة من قبيل التفاح والعنب والتين والرمان، كما استحدثنا صناعات بديلة وبرادات ومخازن كثيرة للمحاصيل الموسمية التي تتميز بعدم دوامها من قبيل البطاطا والطماطم والبصل والخضروات.

وتوسعت أسواق العرض المباشر للسلع الاستهلاكية بهدف حماية المزارعين في وجه إجحاف السماسرة والوسطاء.

إنني لأعجب من أنّكم تعملون في الصحافة وتتابعون هذه الأمور، لكنكم لا تتكلمون بلغة الأرقام.

*** ليس هذا مرادنا.**

* ما هو مرادكم يا ترى؟ فهذه أهم الخطوات في المجال الزراعي.

*** على سبيل المثال: إنّ أهم سلعة هي الحنطة التي تعد محصولاً استراتيجياً، ولمّا يزل موضوع تبعيتنا لأمريكا في مجال الحنطة قائماً، ولطالما قدمت الوعود منذ عهد حكومة المهندس موسوي بتحقيق الاكتفاء الذاتي بالحنطة، لكننا لم نحقق هذه الغاية أبداً.**

* إنّ الأمور التي باشرنا بها خلال مرحلة الإعمار هي أكثر الأعمال الزراعية أهمية، فمثلاً إنّ القمح الذي تتحدثون عنه تجري زراعته في الأعم الأغلب ديماً، وعندما يفتقد المطر ويسود الجفاف يعدم جانب كبير من هذا المزروع، وقد توجهنا نحو الري المضغوط؛ لنحوّل الزراعة الديمية إلى الزراعة سيحاً.

إنّ الحركة التي حصلت في مجال القمح إنما كانت من تخطيط الدكتور كلانتري؛ حيث استطاع أن يحصل على ناتج قدره (٢,٥) طن من الهكتار الواحد؛ إذ بذلت عناية خاصة بتحسين البذور، وإيصال المبيديات والسماد في الوقت المناسب، وتدريب الكوادر.

كما جرى الاهتمام بالرز والشاي وكهربة المضخات المائية لدى المزارعين، وإنّ التطور الإيجابي في المنتجات الزراعية ومنتجات الفاكهة والمنتجات الحيوانية والمنتجات البحرية، كان ثمرة لهذه السياسات.

*** كان بالإمكان إيلاء المزيد من العناية للقطاع الزراعي بالنظر لجودته المحلية.**

* ما كنّا نقدر لم نتخلف عنه، ولعل الصناعة قد حققت تطوراً مطّرداً بسبب الظروف الخاصة التي تتميز بها، وهكذا حالها الآن وفي المستقبل المنظور أيضاً.

فالحركة التي تتبلور في القطاع الصناعي لا تتأتى على صعيد الزراعة، بيد أنّ الزراعة قد حققت نمواً متواصلاً بعد الحرب، وما زال هذا التطور مستمراً.

ولـو جـرى العمـل بطريقـة الـري المـضغوط لتـضاعفت المـساحة المزروعـة بالسيح مرتين، أي يكون بمقدورنا أنّ نصبح مصدّرين للحنطة دفعـة واحـدة، وقـد أكدتُ هذا الكلام أثناء أحاديثي وزياراتي للكثيـر مـن المنـاطق، وقـد عملـتُ بمـا يوسعني.



الفصل الثامن

سياسة استيفاء الضرائب

* من الأُمور المهمة التي شهدتها حكومة الإعمار موضوع رؤوس الأموال والمداخيل واستيفاء الضرائب، ولطالما سمع عنكم في تلك السنوات أنّ استيفاء الضرائب يجري بصورة جيدة، بيد أنّ أهم مقطع في أحد بيانات القائد خلال (أعياد النوروز)[1] أثناء السنوات الأخيرة لحكومتكم تركز على ضرورة استيفاء الضرائب من كبار الأغنياء.

يبدو أنّ قولكم في تلك الفترة من أنّ استيفاء الضرائب يجري بصورة جيدة، تقصدون به الطبقة التي تستلم المرتبات، لأنّها كانت تخصم من رواتبهم بانتظام، وبدون نقص أو خلل، وإلاّ فإننا لم نحسن التعامل مع ذوي المداخيل المرتفعة، والناشطين في القطاع الخاص.

ولعل ذلك كي يتشجع المستثمرون للمزيد من العمل والنشاط، فقد قدمنا تنازلاً نوعاً ما لذوي رؤوس الأموال أي أننا قدمنا لهم تخفيضات؛ حيث صرفنا النظر عنهم في مجال تسديد الضرائب؛ كي يقتنعوا ويبادروا للاستثمار داخل البلاد .

وخلال الأيام الأخيرة لحكومتكم وأثناء حكومة السيد خاتمي كان المسؤولون الماليون يقولون على الدوام: «لم نستطع خلال السنوات المنصرمة من إصلاح نظام الضرائب، ولم نستوف الضرائب بشكل جيد»، أي عندما تساقطت الأقنعة سارع السادة المسؤولون، ونقضوا كلامكم وقالوا:«إننا لم نستوف بشكل صحيح» .

---

(١) عيد الربيع يبدأ مع أول أيام السنة الشمسية ويُحتَفَلُ به في ايران وأفغانستان ودول أخرى.

نرجو تقديم إيضاح بهذا الخصوص إن أمكن.

* لستُ أتذكر الآن العبارة التي تتحدثون عنها، وما قلته هو أنّ الضرائب التي نضعها في كل يوم يجري استيفاؤها، وكنا نتوقع نمواً ما بين (٢٠ـ٣٠٪) في الضرائب، وعادة ما نصل هذا النمو.

فانظروا إلى الميزانية فقد حققنا المبلغ الذي نخمّنه في الميزانية لكل عام، ولكن هل أنّ الضرائب تستوفى على حقيقتها؟ فهذا ما لم أفكر به على الإطلاق؛ لأنني أعلم بأنّ قطاعاً كبيراً من اقتصادنا ليس حكومياً وليس شفافاً.

ولسنا على معرفة بماذا يقومون كي نأخذ الضرائب منهم، فثمة معاملات لا يتم تسجيلها، ومبادلات التهريب، وأمور تجري خلف الكواليس، والسوق السوداء، وحتى الذين يتميزون بشفافية ظاهرية يمتلكون مكتبين أو عدة مكاتب.

*** أليست هذه من النقاط السوداء في فترة عملكم عجزتم عن إصلاحها خلال تلك السنوات؟**

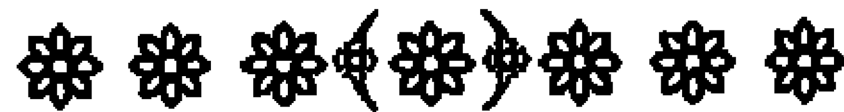
* لقد حققنا النمو الحقيقي الذي خططنا له في الميزانية، وإذا ما كنت صرّحت بكلام، فهو إنّ سائر البلدان توفر السيولة النقدية من الضرائب، ونحن لم نصل بحيث نأخذ هذه الضرائب.

*** إنّ اقتصاداً بدون نفط ـ وهو ما كان يؤكد عليه سماحة القائد ـ ممكنٌ من خلال الضرائب، وينبغي التعويض عن عائدات النفط بالضرائب.**

* نعم، لابد من الاستعاضة، وإنكم تشاهدون أنّهم وفي الفترة اللاحقة قد خفضوا معدل الضرائب من (٦٠ـ٧٠٪) ووصلوا به إلى (٣٥٪) ليجعلوها أكثر واقعية ويتسنى لهم استيفاؤها، ولم يحصل شيء فيما بعد.

بالإضافة إلى أنّ هنالك مشاكل أساسية في نظامنا الضريبي لها أصل في ثقافة التهرب من دفع الضرائب الموجودة في مجتمعنا، فعليهم التفكير بشيء آخر.

على أية حال، إنني لا أحمل مثل هذا الاعتقاد، وإذا ما قلت كلاماً فانظروا موضعه لتروا ما قلت فنحن قد استوفينا الضرائب بالقدر الذي حسبنا له في الميزانيات، ولا أتحدث عن المرحلة اللاحقة بعدي.



الفصل التاسع

سياسة الخصخصة

*** خلال فترة حكومة إعادة البناء راج الحديث عن استقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين، فيما كانت أدبياتكم خلال فترة الحرب، وفي خطب الجمعة حول العدالة الاجتماعية خلال المرحلة الأولى تتناقض مع الرأسمالية.**

وعلى أية حال، إذا كان استقطاب رؤوس الأموال الخارجية والداخلية، ودعوة أصحاب رؤوس الأموال من خارج البلاد ليس توجهاً نحو النظام الرأسمالي، فماذا يعني إذن؟ نحن نريد معرفة الحد الفاصل بينهما، وهل أننا توجهنا خلال فترة حكومتكم نحو النظام الرأسمالي، أم لا؟

* نحن لم نشأ التوجه بل كنا نريد الخصخصة، لكنها لم تبلغ غاياتها، وهناك أسباب لعدم وصولها، ونحن لم نكن نفكر أبداً بأن النظام الرأسمالي هو الذي ينفعنا، وكما وضحتُ في إحدى خطب العدالة الاجتماعية حين تطرقت لماهية الاقتصاد الإسلامي، فقد توصلت إلى هذه النتيجة وهي أنّ اقتصادنا اقتصاد مزيج، أي أنّ قطاعاً منه حكوميّ شئنا أم أبينا، ولسنا قادرين على إخراجه من يد الحكومة، وقطاع خصوصي، ولكن المهم نسبة كل منهما في التركيبة الاقتصادية.

ولعل هنالك بعض الأمور التي تدور في أذهانكم تودون أنها لو أُصلحت، فالبعض يتصور أنّ (٨٥٪) من قطاعاتنا حكومية و(١٥٪) خصوصية، فكيف تتصورون أنتم؟

*** نحن نتصور أنّ ٨٥٪ من ثروات المجتمع بيد ١٥ــ٢٠٪ من الناس.**

* إنني أتحدث عن القطاعين الحكومي والخاص.

*** لستُ أملك تخميناً واقعياً.**

* ولكن ليس الأمر كما يقولون، فالاقتصاد الخليط الذي نتحدث عنه موجود نوعاً ما، وقد حدثت أُمور في مجمع تشخيص المصلحة مؤخراً أصبح من الضروري معها الدخول في هذا الموضوع، وكلفنا به المصرف المركزي، ولقد قلتُ بأنني لا أرى مؤشرات تدل على أنّ (٨٠٪) من الاقتصاد حكومي و(٢٠٪) خاص وهذا الكلام يسيء لنا على المستوى الدولي، ويقلص من نسبة الثقة بنا.

وقد وضعت أمامهم مؤشرين أو ثلاثة، فقلتُ: كم تمثل الزراعة ـ مثلاً ـ من اقتصادنا؟ إنّه (٢٠٪)على الأقل، وقد يصل في بعض الأحيان إلى (٢٥٪) فالقطاع الزراعي ليس حكومياً أبداً، ولو أنكم ألقيتم نظرة على الزراعة والبستنة والثروة الحيوانية والموارد البحرية تجدونها برمتها من القطاع الخاص.

*** هل أنّ الزراعة تمثّل (٢٠٪) من اقتصادنا حقاً؟ أي أنّ العائد المالي للقطاع الزراعي ٢٠٪؟**

* نعم، وحتى أكثر من (٢٠٪)، أي أنّ الثروة الحيوانية والطيور والثروة السمكية بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية والفاكهة تشكّل (٢٢-٣٣٪).

انظروا إلى ملكية السكن وبناء الدور في البلاد، كم منها خاضع للدولة؟ وانظروا إلى الخدمات والتجارة والمتاجر والأسواق، كم منها حكومي؟

قلنا: ضعوا ذلك في الحسبان، ولا تطلقوا الكلام على عواهنه، لقد دقق الدكتور شيباني بهذه الأرقام ورفع تقريراً رسمياً خلال اجتماع مجمع تشخيص المصلحة، وقال: «نحن نعيش اقتصاداً نسبة القطاع الحكومي منه (٤١٪) ونسبة القطاع الخاص (٥٩٪)».

وبطبيعة الحال، إنّ أموراً مثل الكهرباء والماء ذات الاستهلاك غير الحكومي في الأعم الاغلب، أو السدود والاتصالات والمصاريف والتأمين إنما هي حكومية، فاقتصادنا الآن اقتصاد خليط في واقع الأمر، ولكن هنالك أمور ليس من المصلحة أنّ تبقى حكومية، وعلينا أنّ نخصخصها، وكان ذلك جزءاً من خطتنا وكذا في خطة حكومة السيد خاتمي أيضاً.

* كان من المقرر أنّ نطبق الخصخصة أكثر في القطاع الصناعي بأن تحال المعامل إلى القطاع الخاص، فبرزت مصاعب في هذا المجال للأسف، وجرى التجاوز على بيت المال، وقدمنا في الجريدة تقارير حول خصخصة المصانع.

وخلال لقاء لنا مع الشيخ درّي نجف آبادي، قال: إنّ خلاصة الخصخصة في البلاد كانت بأن يباع المعمل ـ مثلاً ـ لأحدٍ فيقوم ببيع ما موجود في المخازن ـ وهو في الحقيقة من بيت المال ـ ثم يقوم بشراء المعمل بثمن المخازن وبالتالي امتلاكه.

بينما كانت الخصخصة في بلدان مثل ألمانيا الشرقية عندما ضمّت إلى ألمانيا الغربية وأصبحت ألمانيا موحدة بأن تفرض شروط مسبقة، فمن أراد تسلّم المصنع عليه أنْ يأتي برأس المال ويوظفه ويوفر فرص العمل، ويعمل على مضاعفة عدد العمال مرتين أو ثلاث، ومن خلال إبداعه يقوم بتطوير ذلك المصنع.

وقد حدث عكس ذلك في إيران، أي أنّ الذين أقدموا واشتروا المصانع استثمروا ما موجود في تلك المصانع، وأصبحوا مالكين لرأس المال بالمجان، وفي الحقيقة فقد تم تسليم المصانع بثمن بخس، ونحن نمتلك حالات عديدة لمثل هذه المخالفات، وقد قمنا بنشر نماذج منها خلال مجموعة من التقارير في الصحيفة، وبوسعنا تزويدكم بعناوينها لغرض التحقيق.

وفي المقابل كان مقرراً وعلى أساس مقررات مجلس الشورى أن لا تؤسس شركات حكومية جديدة، لكننا نرى أنّها تكاثرت كالفطريات خلال هذه السنوات القليلة، وتزايدت خلال حكومة السيد خانمي .

غير أنّ الباب فتح أمامها خلال عهدكم؛ حيث توسعت شركات حكومية في قطاع النفط والغاز وغيرها من المجالات، فأخذنا نواجه كماً هائلاً من الشركات الحكومية الجديدة، أي من جهة يتم تسليم مجموعة من مصانع الدولة، ومن جهة أخرى أخذت تتنامى مجموعة من الشركات الحكومية الجديدة، فاتخذت الخصخصة منحىً سلبياً على الصعيد العملي.

* أعتقد أن تقييمكم يرقى إلى مستوى كلام الصحف وكلام الآخرين، وأفضلهم كلام الشيخ نجف آبادي الذي يتكلم مستنداً إلى قابليته العقلية، وإنّكم تضربون ألمانيا مثالاً، فعندما جرى ضم ألمانيا الشرقية منحت الكثير من المعامل كقروض إلى الناس؛ لأن تلك المعامل لم تكن ذات قيمة من الأساس، بل كانت مضرة، فيما قمنا نحن بإعداد قانون المعامل.

إنني لا أتقبل ما تتحدثون عنه من حالات تجاوز في الأمور التي جرت خصخصتها، إلاّ إن توردوا مثالاً، فالذين يدّعون العمومية عليهم أن يوردوا عدة أمثلة، ويقولوا لقد جرى التجاوز في هذا المورد مثلاً.

ففي تلك الأثناء حدثت ضجة من أنّ مصنعاً للأدوية أحيل إلى التجار، فقمنا بالتحقيق حينها فوجدنا أنّ مسار العمل كان صحيحاً وليس الامر كما يقولون، بالإضافة إلى أننا قمنا بما لا قدرة لكم على إنكاره، فلقد منحنا (٣٣٪) من أسهم كل مصنع ننوي خصخصته إلى العمال، فأصبح الكثير من العمال مالكين خلال تلك الفترة، وهذا ما كان ضمن مقرراتنا.

*** هل هنالك إحصائية حول كم من العمال أصبحوا مالكين للأسهم؟**

* نعم فالأمور التي أتحدث عنها لها أرقامها، وللأسف إنّ هذا خلل فيكم بأن لات شموا عناء الحصول على الإحصائيات، فقبل عام (١٣٧٥هـ ش «١٩٩٦») كان معدل تصدي الحكومة للنشاطات الاقتصادية والخدمية كبيراً جداً، وبعد نهاية الحرب المفروضة في عام ١٣٦٨هـ ش «١٩٨٩» انطلقت مرحلة الإعمار الاقتصادي، وأبلغت سياسة خصخصة أسهم الحكومة إلى كافة الوزارات طبقاً لقرار مجلس الشورى المؤرخ في (١٣٧٣/١١/٢٩هـ ش«شباط ١٩٩٥») واللائحة التنفيذية المؤرخة في (١٣٧٣/١١/٢٩)، واستناداً لنص المادة (٦) من ذلك القرار جرى تخصيص (١٠٪) من الحصة الخاضعة للخصخصة إلى موظفي الدولة، و(٣٣٪) منها إلى العمال والمستخدمين العاملين في تلك الوحدة الصناعية، فكان حصة كل عامل مليوني ريال كحد أعلى من الأسهم بقيمة متوسطة من الثمن الاسمي وثمن الخصخصة، وخمسة ملايين ريال كحد أعلى من الأسهم من الثمن الأصلي للتقييم.

وكانت مهمة ضمان تطبيق هذا القرار على عاتق لجنة مقرها مبنى رئاسة الجمهورية، وذكرت أسماء أعضائها في مادة القرار، وجرى تأسيس مكتب توسيع ملكية أسهم المعامل الإنتاجية في ضوء لائحة التوافق المؤرخة في (١٢ /١٣٧١/١٢ «آذار١٩٩٣»)، وتأسيس مكتب المؤسسات الثقافية والسياسية والاجتماعية في منظمة الشؤون الإدارية والاستخدامية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

فنشط هذا المكتب على الدوام من أجل تمليك الأسهم للعمال، وتوسيع ثقافة إمتلاك الأسهم بين الطبقة العمالية، وكانت له خططه لتوفير التسهيلات لشراء الأسهم من قبل العمال الذين يفتقرون للأسهم.

وكان يفترض في تلك الفترة أن تسلّم إلى جميع العمال في البلاد الأسهم من الشركات المشمولة بالخصخصة، والفائض من نسبة (٣٣٪) من أسهم العمال، فاستناداً للفقرة (٣) المادة (٦) من هذا القرار الخاص بطريقة تحويل أسهم الدولة إلى المضحين والعمال تم تحويل (٣٣٪) من أسهم العمال إلى منظمة الشؤون المالية، وتوسيع ملكية الوحدات الإنتاجية، وكان تعاون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع هذه المنظمة مهماً لتنفيذ عملية تسليم نسبة الـ(٣٣ ٪).

وكانت الأهداف التي يطمح إليها هذا المشروع عبارة عن:

١ـ الارتقاء بثقافة إمتلاك الأسهم.

٢ـ دراسة آثار تمليك الأسهم.

٣ـ إعداد وتنظيم الخطط التعليمية.

٤ـ إرسال المختصين والمحاسبين إلى المحافظات.

٥ـ إعداد الكتب والملصقات والمنشورات.

٦ـ دراسة مسودات القوانين.

٧ـ التواجد الفعال للأخصائيين في اللجان الاقتصادية لمجلس الشورى.

٨ـ دراسة الحلول لاستثمار العمال.

٩ـ دراسة مسار إنتاج الشركات قبل وبعد عملية تمليك الأسهم.

١٠ـ الإشراف على تمليك الأسهم الفائضة عن (٣٣٪).

١١ـ وتشكيل المكاتب الاستشارية.

وكانت إحصائيات عمل مكتب توسيع ملكية أسهم الوحدات الإنتاجية من عام (٧١ـ٧٥) كما يلي:

١ـ عقد (١١٠) دورات توجيهية.

٢ـ عقد (١٠٠) جلسة استشارية مع مدراء المصانع.

٣ـ (١٠١) مورد إرسال المتخصصين إلى المحافظات.

٤ـ (١٣٤٧) مورد تحرير للمقررات والاتفاقيات والمنشورات.

٥ـ عقد (١٥٣) ملتقى.

٦ـ (١٣٤) حالة إشراف ومحاسبة.

٧ـ (٥٠) حالة تقييم للوضع الاقتصادي.

٨ ـ (٩٠٢) حالة تفتيش للمصانع.

٩ـ (٣٣٢١) مورد توجيه حضوري وغيابي للعمال والمدراء والمسؤولين.

١٠ـ (٦١٨) مورد مراجعة للأجهزة القائمة عل تمليك الأسهم.

١١ـ (٣٦) مورد إشراف على كيفية نقل الأسهم.

١٢ـ (٢٣) مورد استلام تحصيل، استعمال وتفكيك إحصاء معاملات أوراق العملة.

١٣ـ (٢٥٠٥) مورد مشاورة مع العمال من قبل مكتب الأسهم.

وبهذا جرى خلال الفترة ما بين الأعوام (٧٠ـ٧٣) تمليك ما مجموعه (٦,٦١٣,٦٩٦) سهم في (٨٠) وحدة إنتاجية إلى (١١٧, ٤٠) من العمال، وفي عام (٧٤) جرى تمليك (٨٢٨, ٧٨١, ١) سهماً في (٥٦) وحدة إنتاجية لـ (٥٥٧٣) عاملاً،

وفي عام (٧٥) جرى تمليك (١٢,٣٨٥,٧٨١) سهماً في (٥٦) وحدة إنتاجية إلى (٥٩,٢٩٥) عامل نقداً أو كاعتبار وبصورة مباشرة.

* وبطبيعة الحال، هنالك الكثير من المخالفات التي لا يسع ذكرها واحدة واحدة في غضون هذه الفرصة الوجيزة، فقد أعلن رئيس منظمة التفتيش العامة في البلاد عام (٧٧) أنّ مخالفات كثيرة حصلت أثناء عمليات التمليك، جرى إبلاغ المسؤولين بكشف مفصلٍ عنها، وبعضها أحيل إلى المحاكم.

فقد حصلت مخالفات كثيرة سواء على صعيد طريقة التمليك، أو حساب الأثمان، أو طريقة تسديد واستلام ثمن البيع، وأنّ أرقام وإحصائيات هذه المخالفات موجودة أيضاً، وخصوصاً في طريقة التمليك على نحو المذاكرة؛ حيث أقدمت المنظمة المشرفة على التمليك على اختيار المشتري والتباحث معه بصورة مباشرة دون الالتزام بمراسيم المزايدة والعرض في الأسواق.

وبهذه الطريقة بيعت العديد من الشركات بأسعار زهيدة جداً، وعلى شكل أقساط وبيع بعضها إلى مدراء تلك الشركات، ولم يتم تسديد القسط الأول الذي جرى تحديده بشكل كامل، كما تأخر تسديد الأقساط وأنّ أرقام وأسماء هذه الشركات موجودة حسب سنوات التمليك، وهي ليست واحدة أو اثنتين لنذكرها، وبإمكاننا الكشف عن هذه الحالات لغرض التحقيق.

* اذهبوا وتحققوا وانظروا كم وقع مثل هذا؟ فأنا لا أتقبّل هذا وفي نفس الوقت عليكم أنّ تحددوا، فأنا أعتقد عدم وجود الفساد بهذا الشكل خلال فترة تصدي الدكتور حبيبي لعملية الخصخصة.

كانت هنالك فئة تعارض التمليك لابناء الشعب ويثيرون الضجيج وربما كانت تحصل نقاط ضعف فيهولونها غير أنّ تمليك الأسهم كان نهجاً صائباً، وصحيح قولكم من أنّ شركات جديدة قد تأسست ولكن كان هنالك قانون وليس بإمكانها العمل خلافاً للقانون.

ونحن قمنا بأعمال لم تكن موجودة آنذاك، فانظروا إلى التطور، فكم من المستشفيات، وكم من الأطباء أرسلنا؟ وكم من المدن زودناها بالغاز؟ كما أنّ الاتصالات عمّت جميع الأرجاء.

لقد تطورت الخدمات في جميع المجالات، ومن المسلّم به هنالك حاجة لبناء جديد من أجل تحسين إدارة هذا التطور، فهذا التطور في بلد شاسع كبلدنا يستدعي قيام شركات مسؤولة، يتعين عليها إنجاز مهمات من قبيل الماء والكهرباء والغاز والنفط والاتصالات وغيرها، ولم تكن سياستنا توسيع الشركات الحكومية، فكانت تحصل حالات اضطرارية لابد لنا من الموافقة عليها؛ من قبيل قضية القطاع العام والخاص.

علينا أن نخرج من حدود الشعارات، ونتكلم بالأرقام والإحصائيات، وعلى أية حال إنني أتقبل هذا الأمر، ونحن لا نزال يتعيّن علينا القيام بالخصخصة أكثر من ذلك في القطاع الصناعي وقطاعات أُخرى، فنحن لم نصل إلى الهدف الذي رسمناه في الخطة.

إننا تأخرنا لأجل سنّ القانون ولائحة الأعمال، وعندما باشرنا فيما بعد انطلقت مثل هذه الأقاويل، فخاف بعض الناس فلم نحقق ما نريد، والحكومة التي أعقبتنا كانت على شاكلتنا وهي تفكر أيضاً بأنها لا تحقق شيئاً، وهي تضع في كل عام أرقاماً ضخمة في الميزانية يتعين عليها بلوغها.

قد يقوم مصرفٌ بشراء معمل أحياناً، أو أنّ الدولة تعرض أسهماً فيشتريها المصرف، والمصرف حكومي لكنه يقوم بشرائها، وهذا ما لا ينسجم مع أهداف الخصخصة، ولكن لم يكن هنالك منعٌ قانوني فيكون الحق معهم في أن يبادروا ويشترونها.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ عدداً كبيراً من الوحدات الإنتاجية جرى تمليكها لمؤسسات غير حكومية؛ من قبيل مؤسسة الضمان الاجتماعي، ومنظمة التقاعد؛ وذلك كمقابل لديونها خلال فترة الحرب.



الفصل العاشر

ظاهرة احتكار الأموال والمفاسد الاقتصادية

* دخلت مجموعة من المصطلحات إلى أدبياتنا السياسية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة لحكومتكم، وهي في الأعم الأغلب منبثقة عن كلام قائد الثورة، وقد عرفت على أنها آفات الثورة برزت قبل مرحلة الإعمار؛ من قبيل كنز الأموال، قيام طبقة جديدة من الرأسماليين ولصوص بيت المال وما شابه ذلك من العبارات التي أطلقها سماحة قائد الثورة.

فذات مرة خاطب سماحته حكومتكم قائلاً: « لا ينبغي أن تعيش فئة من الناس الضنك على صعيد أوليات حياتهم، وفي المقابل تتمكن فئة أُخطبوطية ومتشبثة بالقانون، ومن خلال اللف والدوران على القانون من العثور على سبل قانونية لاكتناز الأموال» واصفاً سماحته هذه الظاهرة بأنها من آفات الثورة التي برزت قبل مرحلة الإعمار، لكننا قلّما وجدناكم تتحدثون بهذا الخصوص، وتتخذون موقف التأييد أو الرفض لها، فتفضلوا الآن ببيان موقفكم.

* إنّ القائد عندما يتكلّم فكلامه صحيح وفي محلّه، لكنني أتحدث عن موضوع آخر، فإنني أعتقد أنّ اكتناز الأموال كان أعظم خلال المرحلة التي سبقت مرحلة الإعمار، أي أنّ الذين كانوا يصبحون تجاراً بسبب الفارق في سعر العملة ـ وكان فارقاً كبيراً جداً ـ كانوا أكثر عدداً.

فالذي كان يأتي ويقول: أُريد أن أقدم خدمة وأنشئ معملاً يحصل على الموافقة الأُصولية، ويقول مبرراً عمله: أُريد عشرة ملايين دولار نقداً، فكان يأخذ المبلغ فينفق قسماً منه فيما يقوم بتبديل الباقي إلى ريال، ولا يجعله جزءاً من رأس المال أبداً.

هكذا كان الأمر لدى عمليات الشراء والمبادلات، وهكذا كان يحصل الاكتناز.

إنّ اكتناز الأموال هو تلك الملايين الأربعة من البطاقات التموينية التي كانت تفيض عن حاجة البلاد، وتصدر لأشخاص لا وجود خارجي لهم، فكانوا يستلمون السلع بالبطاقة التموينية بأسعار زهيدة جداً ويبيعونها في السوق السوداء بأسعار خيالية.

إنني أرجوكم أن تعودوا لمرة واحدة إلى العهد السابق لتنظروا كم كان الفارق بين أسعار السلع في السوق السوداء وأسعارها الرسمية؟

لقد كان السيد وهاجي وزيراً للتجارة، فكان يأتي كل اسبوع بكراس يدرج فيه الأسعار الخاصة بالبضائع الرسمية، فمثلاً كان الورق وغيره يستورد من الخارج ويباع بأسعار رسمية، لكنه كان يباع في السوق السوداء بسعر مضاعف مئة مرة، هذا هو اكتناز الأموال.

فكيف كانت هذه السلع تتسلل إلى الأسواق، وعن أي طريق؟

إذا ما كان هنالك اكتناز للأموال خلال مرحلة الإعمار فكان عن طريق إيجابي وهو يختلف عن اللصوصية، فالآن يقولون إنّ ما قيمته أربعة أو خمسة مليارات من السلع تهرب سنوياً، وهذا بعينه سرقة، فضعوا هذا في الحسبان.

ربما تقولون إننا كنا حينها نعاني من التهريب وما شابه ذلك أيضاً، ولكن بما أنّ دخول الكثير من السلع قد أُطلق أثناء مرحلة الإعمار ـ وكان القطاع الخاص عاجزاً فيما سبق عن استيرادها ـ تحت عنوان واردات دون انتقال العملة وبالاستفادة من أموال المشتري نفسه، فقد تدانى التهريب كثيراً، غير أنّ ما يعود لمرحلة الإعمار هو عوائد أعمال.

وكان من الانجازات الصحيحة زج حرس الثورة والجيش وقوات التعبئة في ميدان الإعمار، فإذا ما كانت هنالك فائدة فليأخذها هؤلاء في ضوء ما ينص عليه الدستور، فكان هؤلاء ينجزون الأعمال بأسعار رخيصة، فيقومون بخفض الأسعار، وفي نفس الوقت يحصلون على فائدة جيدة.

*** إنّ المثال الذي أضربه ليس من هذا النمط، وإنّما من قبيل ما تفضلتم به، أي أنهم اكتنزوا الثروات دون عمل يذكر، فمثلاً كانوا يمنحون قروضاً خاصة بتوسيع الصادرات بفائدة (٣٪) أو (٤٪)، بينما كانت الفائدة على القرض العادي (١٨٪) أو أكثر.**

فقد استغل المتنفذون والاخطبوطيون هذه التسهيلات فلفقوا المستمسكات واستغلوا القانون، ومارسوا اللف والدوران عليه دون أن يمارسوا التصدير، أي أنهم استلموا القروض التي خصصت لإنعاش الصادرات وبفائدة قليلة جداً واستخدموها للسمسرة، وهذا الفارق البالغ (١٥ـ ١٦٪) يعد مبلغاً ضخماً.

* لقد ضربتم كلامي مثالاً، وهو ليس مقتصراً على مرحلة الإعمار فهو ربما يحصل في أي زمان وليس حكراً على مرحلة الإعمار.

*** لم يكن لدينا مثل هذه الأُمور فيما سبق فقروض توسيع الصادرات تعود إلى مرحلة الإعمار.**

* إنكم تخطئون، فالتشجيع على الصادرات كان موجوداً على الدوام ولما يزل موجوداً الآن أيضاً، وأصله أمر صحيح ويتعين الحيلولة دون حدوث الاستغلال.

*** مرادي أنّ الحركة المالية بحجمها الكبير تمهد للاستغلال، وكان ذلك أكثر خلال عهد حكومة الإعمار.**

* من الطبيعي أنّ الأعمال إذا ما أصبحت أكثر سعة يزداد معها الفساد، ومن المسلّم به أنّ الفساد يتضاءل في ظل اقتصاد غير مزدهر، لكنه نشيط ومنتج وحرّ نسبياً، فالصادرات كانت موجودة على الدوام، فصادراتنا من السجاد مثلاً كانت فيما مضى تبلغ مليار دولار وانخفضت الآن إلى (٤٠٠) أو (٥٠٠) مليون دولار، فلقد كانت هنالك صادرات وازدادت في بعض السلع.

*** خلال السنة الثانية أو الثالثة من مرحلة الإعمار بلغت صادراتنا غير النفطية ما قيمته خمسة مليارات دولار.**

* كانت (٤,٥) مليار دولار، وهي جيدة جداً، والمصدرون لم يكونوا بأجمعهم يتلقون القروض، وما يتعلق بالإعمار يعد موضوعاً آخر.

وإذا ما كان هنالك عائد خلال فترة الإعمار فهو ليس على غرار التهريب والازدواجية في سعر العملة، أي أنّ عبارات نهب بيت المال واكتناز الثروات لا تنسجم مع مرحلة الإعمار والبناء الذاتي.

نعم ربما تحصل مثل هذه الأحداث على هامش الإعمار من قبيل أُولئك الذين كانوا يتقاضون القروض والتسهيلات في الأسعار، فكانت سياسة التعديل تهدف هذه الأُمور، فلقد قلنا بأن تكون القروض ذات قيمة واحدة، ونحن نقدم للذين يطلبون المساعدات عوناً منفصلاً، وهذه كانت جزءاً من سياسات الإعمار.

*** ماذا تقول عن الاحتكارات؟**

* كانت من إصلاحاتنا إلغاء الاحتكارات أي إننا كنا نسعى لإلغاء الاحتكارات، فابحثوا عن تفاصيل الإعمار.

*** وماذا حصل على الصعيد العملي؟**

* لم تحصل احتكارات كثيرة على الصعيد العملي.

*** إنّ الموافقات الأُصولية التي كنتم تصدرونها كانت تمثل امتيازاً تمنحونه لأُناس معينين.**

* إنّ الموافقة الأُصولية تعود لفترة الحرب، وعن هذا الطريق كانت فوائد كثيرة تصب لصالح بعض الذين كانوا يحصلون على الموافقات الأُصولية، مستفيدين من آليات معينة، وكانوا يعطونها للآخرين مقابل استلام الأموال منهم.

ولمّا جرى الحديث عنها فيما بعد أمرنا بأن تلغى الموافقة الأُصولية تدريجياً؛ إذا كانت الموافقة الأُصولية قد تحوّلت إلى تجارة، حيث كان هنالك أناس يتمتعون بالنفوذ فيحصلون عليها، فيما كان هنالك شخص آخر يقوم بعملية التنفيذ ويتقاضى الأموال منه، ونحن قد تصدينا لهؤلاء.

* لقد فسحتم المجال وبشكل مدروس أمام عمليات التحايل والاختلاس، وأنني لأتذكر أنّ الحديث جرى في حينها عن المليارات، وكنتُ قلت: ربما يحصل أحد على فائدة كبرى من سدّ نقوم نحن ببنائه.

وحتى إنني أتذكر أنّكم قلتم في صلاة الجمعة: « لا تتحدثوا بهذا القدر عن الاختلاس والسرقة، ولا تحطموا نفوس الناس، فعندما نقوم ببناء سدّ وننفق عليه ـ مثلاً ـ عشرة مليارات ربما يقوم أحدٌ باختلاس خمسمائة مليون منها، لكن هذا السدّ يبقى للبلاد، ولا يستطيع أحد الاختلاس أو السرقة من السد» هذا الكلام ينظر للمفاسد الاجتماعية، ويبرر لحالات الفساد.

* هذا صحيح من أنّه يتعيّن علينا الحذر كي لا تقع السرقة، ولكن إذا ما وقعت السرقة أو الاختلاس فلا ينبغي القول إنّ سياسة الإعمار كانت تعاني من مؤاخذات، بل لابد أنّ نرى كيف عملنا؟

فلربما تعثرون في بعض الحالات على موظفٍ لم يحسن العمل بواجبه، وهذا ما يحدث عادة، لكنه لا يعد دليلاً على خطأ سياسة الإعمار.

* ليس لأحد كلام حول عموم موضوع الإعمار، فعلى سبيل المثال إنّ الجميع يتحدّث حول السيد كرباسجي، ويقولون إنّه شيّد طهران، وهو الذي أنقذ العاصمة، ومهما وقع من التلاعب فقد بقيت طهران.. لكن المفاسد الاقتصادية تنجم عن هذه الأُمور.

* إنّني أرفض العمل بهذا الأسلوب، أضف إلى ذلك أنني أرفض مثل هذا الكلام بحق السيد كرباسجي، فبماذا حكم عليه في خاتمة المطاف يا ترى؟

لقد شاهد الناس بأجمعهم القضية عبر شاشات التلفاز، لقد كانت إدانة كرباسجي بأنه قدّم لزملائه ستة قطع من الأراضي بسعر منخفض بنسبة (١٥٪)، وهو أمر رائج بعد انتصار الثورة .

* إنّ الموضوع ليس موضوع مخالفة القانون أو الإدانة، يقال إنه كان يمتلك حساباً مفتوحاً.

* عـادة مـا يمتلـك المـسؤولون مبلغاً خـارج إطـار بعـض المراحـل الحـسابية لغرض تحسين إدارة الأعمال، ولكن لـه أيـضاً قوانينـه الخاصـة بـه، وإذا مـا جـرت المحاسبة فإن كل شخص يعرف ماذا جرى.

وفي تلك المحكمة أعلن الـسيد كرباسجي عـن كونـه متجـاوزاً بـسبب تلـك القطع الست بينما كان الكثير من مسؤولي الحكومة التي سبقتني قـد حـصلوا علـى أراضٍ حكومية.

*** إنّ المفاسد الاجتماعية أعم من المخالفات القانونية وهو قد أدين بمخالفـات قانونية، بيد أنّ الموضوع هو الالتفاف حول القانون واستغلال الفراغ القانوني وما شابه ذلك من المخالفات القانونية القطعية.**

* نحن لا نريد في هذا اللقاء الدفاع عن السيد كرباسجي، وإنني أريـد القـول إنّ منهجنا كان صحيحاً تماماً، فمثلاً عندما ننوي بناء سدّ ونحيله إلى المقـاول فـإنّ ذلك يستدعي مراحل واضحة؛ منها الخطة والتكلفة والمدة، فيـصار إلـى المناقـصة إذ يـستلمه الفـائز فيهـا، وإلاّ فـإن المجلـس الأعلـى للاقتـصاد يقـوم ببحـث الأمـر، ويتخلّى عن الجوانب التشريفية.

وفي نفس الوقت الذي تتم فيه أخـذ الاحتياطـات، فإنني أتقبـل بأنـه قـد تقـع بعض الأحداث غير الملائمة في الأعمال الضخمة، ولكن ليس صحيحاً أن يكـون سبباً في الفساد.

*** إنني ألقي بتبعة قضية كرباسجي على حكـومتكم؛ إذ يقـال: إنّ هـذه كانـت سياسة الإدارة بأن يكون للكثيرين أرصدة شخصية، وسماحتكم بالذات هو أساس هذه القضية؛ إذ قمتم بافتتاح حساب لرئيس الجمهورية قدره مليار دولار.**

* إنه كذب، وإنني سأبوح بأصل قضية هـذا الحـساب. ففـي بدايـة حكـومتي جاءني الشيخ قراءتي رئيس لجنة مكافحة الأمية، وقال: حبذا لو انطلقنـا بعـد نهايـة الحرب بحركة لمكافحة الأمية، ولو أنكم دفعتم لنا ثلاثة ملايين تومان فإننا سنقوم بهذا الأمر، فلم يكن تسديد هذا المبلغ بمقدورنا في ضوء الموقف في الميزانية.

فكتب رسالة إلى سماحة القائد، فوافق القائد على منحه خمسمائة مليون دولار، يبدل كل دولار بـ (٧) تومانات، على أنّ يزود بأمور ضرورية أخرى كي يقوم بالعملية بشكل فوري، فاستلم الشيخ قراءتي قسماً من المبلغ فيما أودع الباقي في خزانة الدولة.

وفي تلك الأثناء أرتفع سعر الدولار إلى مائة تومان، فقاموا بتبديل المبلغ المتبقي إلى الريال وأودع في خزانة الدولة في الحساب المرقم (٢١٠) كي ننفقه للأعمال الضرورية، فلربما أُنفق مائة مليون تومان لأحد المشاريع، واحتيج بعد ذلك لمليوني تومان، إما أننا كنا نمنحه من هذا الحساب دون عوض، أو كنا نمنحه على شكل قروض.

كان ذلك الحساب معطاءً لأعمال البلاد، وعلى امتداد السنوات الثمانية من حكومتي كنا قد أعطينا هذا المبلغ للشيخ قراءتي ومبالغ أُخرى على غراره، ولقد قال سماحته فيما بعد: لقد كان هذا المبلغ زاخراً بالبركة حيث قاموا بمكافحة الأمية بما يعادل السنوات العشرة الماضية؛ فكانت جميع المبالغ التي دخلت الحساب المرقم (٢١٠) تناهز الستين مليار تومان.

وفي نهاية العمل كان في هذا الحساب (٢٥) مليار تومان زودنا به مشاريع على أن يسدّدوه حينما يستلموا ميزانيتهم اللاحقة، أي أنهم كانوا قد اقترضوه، ثم قمنا بتسليمه إلى الحكومة اللاحقة، وكان حينها قد ترتبت عليه ديون وما زالوا يأخذون منه.

الأمر المهم هو أنّ عملية ضبط الاستلام والتسليم في هذا الحساب كانت بيد وزارة الاقتصاد والمالية، وكان رئيس الجمهورية يستلم حوالة منه.

*** يقال الآن: إنّ السيد خاتمي قد أغلق هذا الحساب.**

* لكنهم يستلمون الأموال ويدفعونها إلى خزانة الدولة، إذ يذهب إلى حساب خاص ومن ثم إلى الخزانة.

لقد كان حساباً معطاء حقاً، وأنه حلال المشاكل، فلقد كان يعالج المشاكل والمصاعب، فهذا هو الحساب الذي تتحدثون عنه على أنه تحت تصرفنا.

ومن المتعارف أنهم كانوا يضعون تحت تصرف رئيس الجمهورية في ميزانيات كل عام مبلغاً يعادل عشرات أضعاف المبلغ المخصص في الميزانية للحكومة السابقة، وبإمكانكم مطالعة مبالغ هذا الحساب في الميزانيات والمجيء به إلى هنا.

*** هل أنّ رئيس الجمهورية ينفق بتشخيص منه؟**

* نعم، وهنالك حساب وكتاب، فمثلاً إنّ رئيس الجمهورية يتوجه إلى (بم) وينوي منح مبلغٍ من المال فإنه يمنحه من هذا المال الذي تحت تصرفه، هذا ما يخصص في كلِ عام ضمن الميزانية، وكان هذا المبلغ قليلاً في عهدي، وهو الآن يعادل أضعاف ما كان سابقاً عشرات المرات.

فالحساب الشخصي الذي تتحدثون عنه كان بنحوٍ يحدّد في الميزانية بنسبة مئوية تكون تحت تصرف المسؤولين؛ كي تكون أيديهم مبسوطة لإنجاز الأعمال المستعصية، وهو موجود في الميزانية بصورة رسمية، وينطوي على حساب وكتاب، ويخضع لقانون المحاسبات، غاية الأمر أنّه يفتقد لمقدمات تخصيص الميزانية، وله في كل عام نسبة مئوية محددة يحددها مجلس الشورى، وتتولى الحكومة توزيعه.

إنّ موضوع رئيس البلدية موضوع منفصل؛ إذ أنّ الدولة لا تسدد ميزانية البلدية، فهم يعملون وفق قانونهم الخاص بهم، ورئيس البلدية يتمتع بصلاحيات أوسع.

*** في رسالة بعثها لكم أكد السيد كرباسجي: إنني قمت بهذه الأعمال بترخيص منكم.**

* كان رئيس الجمهورية حينها يقوم بدور المجلس البلدي، أي كان عليه (رئيس البلدية) أن يحصل على الإذن منا لإنجاز بعض الأعمال، وكان السيدان نوري[1] وكرباسجي هما اللذان خططا لهذا التراكم، ونحن منحنا الإذن بفقرات

(١) الشيخ عبد الله نوري وزير الداخلية حينها.

محددة على أنّ لا يتجاوزا هذا القدر وهذا المبلغ، فكانت جميع النشاطات في إطار القانون.

فليس الأمر كما تقولون من أنّه حساب شخصي بحيث يأخذ منه المرء ما يشاء ويعطيه لمن يشاء، فهذا ليس موجوداً في الجهاز الحكومي أبداً.

❁ ❁ ❁ (❁) ❁ ❁ ❁

الفصل الحادي عشر

مكافحة المفاسد الاقتصادية

* إنّ هذه الموضوعات تتوالى متسلسلة، لقد أشرتم إلى أنكم لم تسمحوا بوقوع الفساد، ولكن من الطبيعي ربما تقع نسبة من هذه المخالفات أثناء عملية الإعمار وإنجاز المشاريع الضخمة، ونحن نتقبل هذا القدر الطبيعي، ولكن القضية هي ما مقدار الاستعداد الذي كان موجوداً للتصدي لهذه المفاسد؟

فللأسف لم تكن هنالك إرادة جادة للتصدي، فنحن نرى أنّ الدولة التي تتمتع بأعلى معدلات النمو في العالم تعاني أيضاً من أعلى معدلات الفساد الاقتصادي، فالصين واندونيسيا مثلاً من الدول التي كانت خلال السنوات الأخيرة تتمتع بأعلى معدلات النمو، لكنها في نفس الوقت تعاني أعلى معدلات الفساد.

وبالرغم من وجود الأخذ والعطاء في مجال العمل الاقتصادي الواسع، لكنّ هنالك تصدياً أيضاً، ففي الصين مثلاً يقومون بإعدام المفسدين الاقتصاديين بأدنى حجة، وفي أندونيسيا وماليزيا وأُستراليا وبلدان أُخرى نشاهد عقوبات قاسية، والأخبار التي تصلنا تثير الدهشة؛ إذ يحكم على رئيس وزراء أو وزير بالإبعاد عن الوظائف الحكومية لفترة طويلة، وتسقط سمعته بسبب ارتكابه لمخالفة بسيطة.

وهؤلاء يفتقرون لنهج البلاغة ولمحاكمات علي ﷺ، لكننا نراهم في غاية الجدية في التصدي للمفسدين الاقتصاديين الذين يتطاولون على بيت المال، فيؤخذ عليكم أنّ منشأ ومنطلق هذا الفساد والتمييز والفقر ــ الذي بدأ سماحة القائد بطرحه منذ العام (١٣٧٩«٢٠٠٠م») وأخذتم تتبعون هذا الكلام في صلاة الجمعة وأماكن أخرى ـ كان خلال فترة الإعمار، ففي تلك المرحلة حيث ارتفعت

كثيراً عملية تداول رؤوس الأموال، وأُنجزت أعمال مهمة وقعت المفاسد أيضاً، لكننا لا نجد مورداً جرى فيه التصدي للمتخلفين اقتصادياً.

فيقال: إنّ رئيس السلطة القضائية الشيخ اليزدي كان خجولاً ومستحوذ عليه الحياء إزاء الشخصية البارزة للشيخ هاشمي، وبالرغم من الخطوة أو الخطوتين التي قام بها مجلس الشورى ـ ومنها التغييرات التي أجراها في الخطة الثانية ـ وذاك ما نال جزاؤه المنشقون عن كوادر البناء ـ لكن المجلس على نحو الإجمال كان خجولاً في قبال شخصية الشيخ هاشمي ووزرائه.

ونرى عملياً أنّ أي تصدّ للمتخلفين اقتصادياً لم يحدث خلال مرحلة شهدت أشدّ تداول للثروة، وإنجاز أكثر الأعمال في البنى التحتية والفوقية على الصعيد الاقتصادي.

ألم يوجد حقاً مفسدٌ اقتصادي في تلك المرحلة؟

* إنّ مقدمتكم ونتيجتكم كلاهما خاطئ؛ **فأولاً**: إنّ جذور الفساد كانت في البلاد منذ عهد النظام السابق، أي إنّه كان في الواقع هناك مرض في أجهزتنا الإدارية.

ثانياً: كنا نعاني أشدّ الفساد وأسوأه خلال فترة الحرب، والحصة التموينية، والتأميم وتعدد الأسعار، وأنتم تقولون إنّه بدأ خلال مرحلة الإعمار!

* **إنه تفاقم على أقل تقدير.**

* كلا، إنه لم يتفاقم بل يسعني القول إنه تضاءل، والقضية التالية إنّكم تقولون: لم يتم التصدي، وهذا أشدّ الأحكام إجحافاً، فطالعوا الملفات التي حققت بها وزارة الأمن خلال تلك الفترة.

وبطبيعة الحال إنّ أموراً تقع على الهامش لا أريد إنكارها، لكن وزارة الأمن أحسنت صنعاً، فانظروا إلى عدد المسؤولين الذين اعتقلوا وأدينوا، واسترجعت الأموال منهم، وجرّدوا من الصلاحيات، فلم يحدث التصدي بمثل هذا المقدار في أية مرحلة.

* **اذكروا لنا عدة موارد.**

* لقد وقعت مثل هذه الأمور، في البنوك وفي العقود والمبادلات الخارجية، وتصدت وزارة الأمن لها، أي أنها كانت تعمل بحيث كان المسؤولون يضجون منها، فتفحّصوا البلاغات التي كانت في وزارة الأمن، وانظروا هل يمكن مقارنتها مع الفترة السابقة أو اللاحقة، أم لا؟

ولم يدافع أحد عن تلك الملفات أبداً، بمعنى أنكم لا تجدون في أي مورد أنّني قلتُ لوزارة الأمن: لا تتصدوا لمسؤول مخالف، وأوصيت السيد (رئيسي)[1] بوصية واحدة فقط، وهي: إنكم إنّ وجدتموهم قاموا بعملية استغلال شخصي فتصدوا لهم بحزم، ولكن إنّ وجدتم أنهم قد ارتكبوا مخالفة في العمل الإداري كي يتقدم العمل قليلاً، فهذا ليس موضع تشدّد.

فالسياسة التي كانت متبعة أثناء مرحلة الإعمار هي أن نميّز بين الاستغلال والمخالفات التي ترتكب بسبب المصاعب القانونية؛ كي يبقى المسؤولون الشجعان، ويواصلوا أعمالهم.

*** أي أنهم كانوا يرتكبون المخالفات، وأنتم توصون بعدم المساس بهم.**

* لقد كانوا يرتكبون مخالفات وظيفية، فكنت أقول: إنّ هؤلاء لا يستحقون التشدد، والمستحقون للتشدد هم الذين يمارسون عملية الاستغلال، وهذا ما قلته للسيد رئيسي الذي كان خارج إطار تشكيلتنا.

أما داخل التشكيلة فقد كان هنالك تشدّد في واقع الأمر، وأنكم لا ترون حالة واحدة حصل فيها مخالفة على مدى السنوات الثماني وتم تجاوزها بتأييد منّي.

أما فيما يتعلق بالمخالفات الإدارية فإنّ أحكام المحاكم الإدارية موجودة أيضاً، وبإمكانكم الاطلاع كي تتحدثوا أو تكتبوا مستندين إلى الأرقام، حتى أنّ العقوبات الانضباطية المتعلقة بالمخالفات ليست بالقليلة.

---

(١) رئيس دائرة التفتيش.

*** اذكروا لنا مثالاً أو مثالين لحالات ـ سواء كانت كبيرة أم صغيرة ـ جرى التصدي لها بتأييد منكم؛ لأننا لم نسمع بها.**

* لم نكن نمارس سياسة التشهير؛ غير أنّ سياسة الضبط كانت جادة في مجال المخالفات وحالات سوء الاستغلال، ولو أنني تأملت قليلاً لربما كان بإمكاني أن أذكر لكم عشرات الموارد.

بالإضافة إلى أنّ الأمر جديرٌ حقاً بأن تكرسوا قليلاً من الوقت، وتطالعوا الملفات التي كانت في عهد الشيخ فلاحيان[1]، وحالات التشدد فيها، وإلى أين مضت، وقد كانت قاسية في بعض الأحيان.

*** قولكم: عدم وجود حالة كنتم قد تدخلتم فيها، في نظري أنّ الأمر ليس كذلك، فمثلاً يقال بخصوص السيد كاشان ـ معاون رئيس البنك المركزي لشؤون النقد وقتذاك، الذي نشرت مخالفاته في صحيفة (كيهان هوائي)، ومن بعدها في كيهان ـ إنه لم يعتقل أكثر من يوم أو يومين بتدخل منكم، وأطلق سراحه دون التحقيق في ملفه .**

* إنهم يقولون كذباً، فإنني لم أكن أتدخل في هذه الحالات.

*** إلاّ تتذكّرون قضية السيد كاشان؟**

* إنّه كان معاون رئيس البنك المركزي لشؤون النقد، لكنني لستُ أتذكر ما إذا حصل له طارئ وتدخلتُ أنا.

نعم حصلت حالات في التعامل المجحف مع مسؤولين صالحين فدافعت عنهم، فمثلاً إنّهم اعتقلوا السيد عابد زاده بسبب الطائرة التي سقطت فكفلته عن طريق الحساب المرقم (٢١٠) الذي كان تحت تصرفي بمبلغ ملياري تومان؛ لئلا يودعونه السجن وقد كانوا فرضوا وثيقة كفالة عليه بمبلغ ملياري تومان.

*** من هو عابد زاده؟**

---

(١) وزير الأمن في حكومة الشيخ رفسنجاني.

* كان مديراً لشركة آسمان للخطوط الجوية، هو مسؤول مرموق يخدم المحرومين وكثيراً ما يزور المناطق المحرومة، وقد سقطت إحدى طائرات شركته فاعتقلته محكمة أصفهان، ولم يكن واضحاً ما علاقة ذلك برئيس الشركة، فكانت هنالك مؤشرات على أنهم يريدون إيذاءه، فكانت وثيقة كفالته بمبلغ ملياري تومان فقدمتها أنا.

فإذا ما كانت تحدث مثل هذه الأمور كنت أبادر للدفاع، لكنني لم أكن أُدافع عن المخالفة أبداً.

فهو لم يرتكب مخالفة، واستناداً للقانون كان يفترض أن تذهب لجنة فنية ويجري التحقيق حول المقصر.

*** من المؤاخذات على إدارتكم المركزية خلال تلك الفترة هي أنكم ألزمتم أنفسكم بالدفاع عن المسؤولين لديكم بشكل مطلق، لقد أطلقتم على حكومتكم اسم (حكومة العمل)، ولهذ السبب قدم قائد الثورة الإسلامية شكره لكم في نهاية دورتكم الرئاسية وقال: «لقد كان عملاً جيداً» ولكن يبدو أنه كان يعاني مؤاخذات؛ من بينها أنّ الكثير من المدراء قد لاذوا بشخصكم، وكانوا يقدمونكم للدفاع عنهم داخل مجلس الشورى وفي غيره، فنرى مثلاً أنك كنت تدافع ـ كرئيس للجمهورية ـ عن السياسة الخارجية والمسؤولين في وزارة الخارجية، وهذا أمر طبيعي.**

لكنك في نفس الوقت تدافع ـ مثلاً ـ عن سياسة توزيع الحليب المجفف، بينما ليس هذا من المتعارف والمعتاد أبداً بأن ينبري مسؤول بمستوى رئيس الجمهورية للدفاع عن مسؤولين في هذا المستوى. وهذا يعد مؤاخذة كبرى. وإنكم لتتذكرون أنّ السيد كرباسجي حتى خلال فترة الحكم عليه أو اعتقاله ـ حيث لم تعد رئيساً للجمهورية ـ كان يتوقع أن تبادر للدفاع عنه، كيف تقيم هذه المؤاخذة؟

* إنهم يطلقون عليّ كلتا الصفتين، وإننا في خضم هذا لا ندري أيهما نرتضي، فثمة فئة تقول إنك لم تدافع عن أفراد حكومتك، ونموذج ذلك السيد كرباسجي، فإنهم يلصقون بي هذه التهمة وتلك.

والحقيقة هي أننا لم نكن على استعداد أبداً للدفاع عن المسؤول ما دام مخالفاً ومقصراً، وكنت موافقاً على التصدي له، وإذا كان مسؤول قد أدّى واجبه بصورة جيدة وأرادوا إيذاءه فإنني أدافع عنه.

*** اذكروا لنا بعض الحالات التي وافقتم فيها على التصدي لمسؤولين مخالفين إن كان ممكناً.**

* المورد الخاص بالبنوك والاختلاسات التي حصلت، والحالات الخاصة بالاتفاقيات والمبادلات الخارجية، وليس من الصحيح إيراد اسم أحد دون تحقيق، أو قبل التأكد من ذلك.

*** لكنه ضروري.**

* ونحن لا نريد تشويه سمعة أحد.

***عندما يجري الحديث عن الفقر والفساد والتمييز فإنّ الناس يقولون فجأة إنه ابتدأ في عهد حكومة الشيخ هاشمي.**

* من الأفضل أن تقوم أنت باعتبارك صحفي بالتحقيق مع بداية هذا الفساد، فأنا أقول بكل ثقة: إنّ أدنى حالات الفساد كانت أثناء فترة رئاستي.

*** نحن نتحدث حول حكومتكم.**

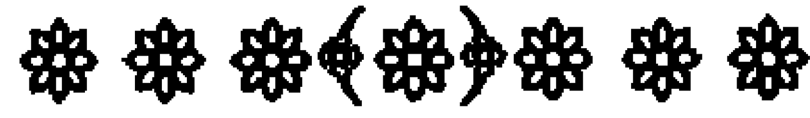
* أنا أقول: إنّ الفساد أثناء فترة حكومتي أقلّ بكثير ممّا عليه في الفترات الأخرى، وكان التصدي له أكثر ممّا هو في الحكومات الأخرى، وإنّ موضوع (حكومة العمل) الذي تحدثت عنه له شأن واضح، فليفكر قليلاً أولئك الذين يقولون إنني لم أكن متفقاً مع السياسيين. فمن الذين كانوا يمثلون نقاط القوة سياسياً في حكومة السيد خاتمي؟

إنه الشيخ نوري والسيد خاتمي نفسه والسيد مهاجراني الذين جعلوا الحكومة سياسية، وهؤلاء كانوا أعضاء في حكومتي، ولو كان مقرراً أن لا نأتي بالسياسيين لما أتينا بهؤلاء، فهذا الكلام الذي يطلقونه ليس صحيحاً.

أثناء النقاش حول الحكومة الأولى كان من أقاويل المخالفين: إنّ العناصر السياسية في الوزارة قليلة، وإنني كنت قادراً على أن أذكر أعضاءها واحداً واحداً

لتروا أنهم بأجمعهم سياسيون، لكنني لم أشأ الرد بهذه الصورة فقلت: إنّ هدفنا الآن هو العمل، وقد قلت لزملائي: نريد أن نعمل فالبلاد بحاجة للعمل، ولديّ من القدرة السياسية ما يكفي (قلب كسير واحد يكفي قبيلة بأكملها) ودعوا هؤلاء يعملوا، وإلاّ فما معنى هذا الكلام.

لقد عمد تيار الثاني من خرداد[1] ـ لأغراض ما ـ إلى تضخيم هذه الأمور، وقالوا بأننا لم نكن نقبل بالسياسيين، كيف أننا لم نقبل بالسياسيين، وقد سجلنا أعلى مشاركة شعبية في الانتخابات في عهد حكومتي؟ فلو لم تكن سياسية لما حصل هذا.



(١) تيار يضم ثمانية عشر مجموعة سياسية دخل الانتخابات الرئاسية لدعم السيد خاتمي.

الفصل الثاني عشر

البيروقراطية والتضخم الإداري

* لقد أثير موضوع ضخامة الحكومة وضرورة تقليصها بوصفه من الستراتيجيات الأساسية خلال مرحلة الإعمار وكان ضرورياً أن تقوموا بتقليص حجم الحكومة الضخم وقد قرأنا لكم ردوداً في كتب أو تصريحات كانت مقنعة إلى حدّ ما؛ منها قولكم: أيّ من المرافق يتعين علينا تقليصها؟ فوزارة الصحة والتربية والتعليم وكذلك قوى الأمن ما زالت تعاني نقصاً في الكادر.

من المؤكد ليس موضوعنا تقليص الحكومة في مثل هذه المرافق أو القطاعات التي تتصدى لها الدولة وفقاً للدستور وليس بالامكان إحالتها إلى القطاع الخاص ، فمثلاً يجب أن تكون سكك الحديد والاتصالات والصناعات العملاقة والبتروكيمياويات والنفط والغاز حكومية، وعندما نقول يجب أن يقلص حجم الحكومة فهذا ليس مرادنا، وإنّما مرادنا الأماكن التي تتباطأ فيها حركة الأعمال التنفيذية بسبب كثافة القوى العاملة في قطاعات الدولة أي أنّ البيروقراطية والروتينية المعقدة الموروثة عن النظام السابق لم يتم إصلاحها.

فليس الموضوع أن يخرج النفط والغاز والصناعات العملاقة عن سيطرة الدولة، بل المراد هو أننا نمتلك جهازاً وظيفياً متضخماً ونسبة عالية من الأيدي العاملة قليلة الفائدة، أو عديمة الفائدة، وبعضها مضرٌ أو مخلٌ في المؤسسات الإدارية والحكومية.

وهذا بالإضافة إلى الميزانية التي يثقل بها كاهل الحكومة، فإن من شأنه أن تصبح الأعمال بطيئة ومضرة بسبب الروتين والإجراءات الإدارية المطوّلة، نرجو أن تقدموا توضيحاً في هذا المجال.

* بكلامكم تطرحون أموراً خاصة يتضح منها أنكم تهتمون بمصاعب هذا العمل، فموضوع حجم الحكومة موضوع جيد.

أولاً: إنني أعتقد أن حجم الحكومة الحالية أكبر ممّا ينبغي، وهذا ما أتقبله ولطالما كنت أتقبله، وقد كانت سياستنا أن لا ندع الحكومة تتسع، والمغالطة التي تحصل هي: أنّ الحكومة كانت قبل الثورة بحجم معين وأصبحت بعد انتصار الثورة بهذا الحجم.

في السنة الأخيرة من عمر النظام السابق كان في الحكومة مليون موظف لم يكونوا رسميين؛ إذ أنهم لم يذكروا في أية إحصائية، وبعد انتصار الثور لم يكُن بالإمكان إخراجهم؛ لأنهم كانوا من الطبقات الدنيا نوعاً ما فاصبحوا رسميين تدريجياً إذن، من يقول بإن الحكومة توسعت بعد انتصار الثورة إنما يجهل ذلك، وهذا إجحاف بحق الثورة.

وقبل فترة جرى هذا البحث في مجمع تشخيص المصلحة، وعندما كانوا يقدمون الكشوفات في بداية الأمر كانوا يغفلون هذا الأمر ولما سألتهم اعترفوا بأن ذلك كان واقعاً.

والأمر الثاني: ضعوا في الحسبان أنّ الحكومة وقتذاك كانت تعمل لـ(٣٥) مليوناً، والآن تعمل لضعف هؤلاء.

والأمر الثالث: كانت هنالك مجموعة من الخدمات التي تنعدم بمجرد خروجنا من طهران، فالمستشفيات ودور الصحة والغاز والنفط والكهرباء والماء والمشاريع العمرانية التي كان ينفذها جهاد البناء في القرى بما كان يضم من قوى عاملة ضخمة، كل هذه أعمال جديدة.

والأمر الرابع: هو أننا ورثنا نظاماً إدارياً ملكياً، وكنا نحاول استخدام قوى الثورة ولم يكن بنيتنا العمل على غرار بعض الثورات اليسارية بأن نلقي كافة موظفي الدولة في معسكرات العمل، بل كنا نريد غربلتهم تدريجياً، فإلى جانب هؤلاء أُقيمت مؤسسات الثورة، فدخلت قوى الثورة إلى كافة المرافق، وقاموا بتأسيس المؤسسات وبذلك توسعت الأعمال العمرانية.

وهذه الأعمال تستدعي عناصر جديدة، وعليه فإن الذين يثيرون الآن موضوع حجم الحكومة إنما يتجاهلون ذلك، وفي كلامكم لم يجر التغافل عنه.

وأما فيما يخص المركز الذي تحدثتم عنه، فقد كانت الأعمال تطول أحياناً بسبب كثرة الأفراد، فكانت سياستنا هي إذا ما أحيل هؤلاء على التقاعد نستعيض عنهم بعدد أقل، والمناصب المنصوص عليها والضرورية فقط كانت ضمن السياسات المدونة، وقد جرى الالتزام بها.

إنكم إذا ما توجهتم إلى أي من الأجهزة ترون منصباً ما زال خالياً، أي لم يقوموا بملء كافة المسؤوليات، وعندما ننظر إلى مجموع هذه الأعمال نجد أنّ بعض المرافق تفتقر الأرضية، فمثلاً إننا نعاني على الدوام من نقص في المعلمين في وزارة التربية والتعليم، ولم يكن لدينا فائض في أي وقت، وقد ارتفعنا بالعدد من (٢٠٠) أو (٣٠٠) ألف إلى مليون معلم، وكذلك الحال في وزارة الصحة.

انظروا إلى هذا التأخير في الأعمال الإدارية، كم منه يعود إلى كثرة كوادر العمل، وكم منه يعود إلى سوء العمل؟

إنني لا أُريد الآن الدفاع عن الكثرة في عدد الأفراد، فهذه لم تكن سياستنا، فقد كنا نقلص العدد تدريجياً، وإجمالاً فإننا لم نزد عدد الكادر الإداري رغم تضاعف عدد السكان، واطراد الخدمات عدة أضعاف.

ومن المسلّم به أنّ هذا العدد يمكن تعديله، أي إنني ما زلت أعتقد بإمكانية تقليصه.

*** وضحوا لنا في أي من المرافق؟**

* إننا نمتلك كوادر كثيرة في المراكز الاستثنائية التي بالإمكان أن تضم عناصر أقل من هذا العدد، فهنالك مرافق باستطاعتنا أن ننقلها من الحالة الاستخدامية إلى الوظيفية، أي يقال للأشخاص أن يأخذوا من الحقوق بقدر ما يعملون، فلا تكون العلاقات استخدامية.

وبطبيعة الحال أن هذه الأعمال ليست بالهينة، وذات تداعيات سياسية على الدوام، فالآن حيث يحاولون القيام بالخصخصة ترون أن العمال في قطاع

البتروكيمياويات وأماكن أُخرى يقاومون العملية؛ لأنّهم لا يريدون أنّ تخرج من الدولة إلى القطاع الخاص الذي يخرجهم متى شاء، وربما يصعب المستقبل بالنسبة إليهم، وهذا أمر ليس سهلاً.

لكنني أتقبل منكم من أننا لم نحقق نجاحاً كبيراً في مجال تقليص حجم الحكومة، ولكن ليس كهؤلاء الذين يتجاهلون الحقائق ويقولون إنكم عملتم على توسيعها، فهذا كلام لا صحة له.

❀ ❀ ❀﴿❀﴾❀ ❀ ❀

الفصل الثالث عشر

خطط الحكومة ووضع المشاريع

* يقولون: إنّ مشاريع حكومة الإعمار كانت بعيدة المدى نوعاً ما ولم يتم دراسة الإمكانيات المالية للبلاد، والمشاريع التي كانت يوضع لها الحجر الأساس لم تكن ذات مهمة محددة، وبالتالي فقد فشلنا في الكثير من المشاريع.

فالمشروع الذي كان بالإمكان الفراغ منه خلال خمس سنوات مثلا طال أمده لعشر سنوات؛ بسبب انعدام الامكانيات المالية، وخلال هذه الفترة أهدرت وتلاشت ثروات البلاد.

فهناك الكثير من المشاريع قال عنها السيد رئيسي في تقرير منظمة التفتيش إنها قد افتتحت ووضع حجر الأساس لها، فاتضح فيما بعد أنها تفتقد القيمة الاقتصادية، وأُهملت في وسط الطريق أو توقفت؛ بسبب انعدام الإمكانيات المالية والفنية.

ونحن بدورنا نمتلك تقارير من مدن مختلفة بهذا الخصوص من أنّ المشروع الفلاني قد تعطل، وكان قد خلق أملاً لدى الناس فتبدّل هذا الأمل إلى يأس، وهذه المشاريع قد وضعتم شخصياً حجر الأساس لها.

* أولاً: تمعنوا في طريقة المصادقة على المشاريع، فالمسار كما يلي: بعد عمليات الدراسة التخصصية ينقل الوزراء المشاريع إلى مجلس الوزراء فتتم المصادقة عليها، ثم تذهب إلى مجلس الشورى الإسلامي وتوضع ضمن الميزانية السنوية، وفي السابق كانت تجري المصادقة على الكليات ـ وهو ما كان يجري على الدوام، ويحصل الآن أيضاً ـ في داخل المجلس الذي يمثل المحطة الأخيرة.

والصلاحيات بيد النواب الذين يتوافقون فيما بينهم ويصوت بعضهم لصالح البعض الآخر؛ لغرض أن يعملوا في مدنهم وقراهم، فانظروا كم سيكون العدد فيما لو حصل كل نائب من النواب الـ (٢٩٠) على خمسة مشاريع!

فنحن في الحكومة كنا قد وضعنا الخطط لعدة مشاريع وزيد عليها في مجلس الشورى، وكذلك الحال الآن، ففي الميزانية الأخيرة للعام الماضي التي اعترض عليها مجلس صيانة الدستور، وأحيلت إلى مجمع تشخيص المصلحة وجدنا أن قائمة من ألفي مشروع تقريباً بقيمة ملياري دولار كانوا قد استلموها من الخارج قد جرى إضافتها، فرفضها مجلس صيانة الدستور بسبب استقراض المبلغ والطابع الربوي له، وقد سبق لي أنّ تحدثت عن نموذج آخر.

لقد كان هذا الوضع على الدوام، وهو ما يزال وسيبقى في المستقبل، وعليهم أن يقوموا بذلك داخل المجلس، ويعطون لأنفسهم الحق بذلك، ولكن أن نقوم بوضع حجر الأساس لمشروع عبثاً فليس بمقدورنا ذلك.

نعم، كان يحصل وقتذاك ـ على غرار ما يقع الآن ـ إذ يزور سماحة القائد محافظة ما فيقدم أهلها طلباتهم فيعدهم سماحته بما يحتاج إلى مبلغ خمسين أو مائة مليار.

*** وأمامنا الكثير من هذه الحالات حيث يستجيب سماحته، ولا تتم متابعة الأمر من قبل المسؤولين.**

* بالرغم من أنّ سماحته يتابع الأعمال ويوجه أعضاء مكتبه إليها لكن ذلك يواجه صعوبة لدى توفير المال، فسماحته يعطي وعوداً ـ وكذا كان في السابق ـ وهذا ما يحدث في زياراتي، وكذلك زيارات السيد خاتمي، فعندما نذهب إلى مكان ما عادة ما يحمل الناس تطلعات، فإن كانوا يطالبون بشيء مهم فيحال إلى الحكومة ويوضع ضمن الميزانية.

أما إذا كان أمراً بسيطاً فإننا نتخذ القرار بشأنه في حينه، وعليه فمن الممكن العثور على حالات شبيهة لما قلتُ، والآن موجودة أيضاً، وهي موجودة فيما سبق.

*** وهنالك حالات كبرى أيضاً.**

* هات الحالات الكبيرة لنرى ما هي؟

*** مثلاً مجمع بتروكيمياويات لرستان الذي وعدتم به، وبتاريخ (٢٢ بهمن عام ١٣٧٤«شباط ١٩٩٦») أو (١٣٧٥هـ-ش) أعلن المحافظ أنّ رئيس الجمهورية قد وعد بذلك فاستقبله الناس بالتكبير، وخلال الفترة - حتى الثاني من خرداد حيث نهاية فترتكم الرئاسية - كانت أمامكم ثلاثة أو أربعة أشهر، فقمتم بزيارات كثيرة لافتتاح المشاريع أو وضع حجر الأساس لها، ومن الأماكن التي زرتموها كانت لرستان حيث وضعتم حجر الأساس لهذا المشروع، وقد توقف المشروع.**

ومن اللطيف أنّ السيد خاتمي قد توجه إلى هناك، وقال السيد جهانكيري[1]: إنه لم يسبق أبداً أن وضع حجر الأساس لمجمع البتروكيمياويات هنا!

* لقد ضربتم مثلاً يعالج سائر أمثلتكم، حيث كانت سياستنا في وزارة النفط أن نبني ثلاثين مشروعاً للبتروكيمياويات في أنحاء البلاد، ونرتفع بقدراتنا فيها من أحد عشر مليون طن إلى ثلاثين مليوناً، وقد حددنا الأماكن التي نمتلك فيها القابليات، ومنحنا الأولويات للقطاع الخاص بأن نسلّمه هذه الأعمال إن هو بادر إليها.

وفي لرستان بادر شخص أو شركة قائلاً: إنني على استعداد لبناء هذا المجمع، ولما ذهبت إلى لرستان قالوا: إنّ هذا الرجل ينوي بناء مصنع للبتروكيمياويات، والحكومة لم يكن لها أي التزام ببناء مثل ذلك المصنع.

*** ورد في الأخبار أنه كان مقرراً أن تقوم شركة النفط ومؤسسة المستضعفين بهذه المهمة.**

* في المورد الذي وضعت له حجر الأساس كان القطاع الخاص ولم تكن شركة النفط، فذهبت إلى هناك وكانوا قد نصبوا خيمة، وقدم صاحبها

---

(١) وزير الصناعة في حكومة السيد خاتمي.

إيضاحاً، فقال: إننا نريد القيام بهذا الأمر، وقد وضعت حجر الأساس لصالح القطاع الخاص.

ومن بعدي حيث لم تتخذ سياسة الإعمار طابعاً جدياً - إذ لم تشجع الجميع على القيام بهذه الأعمال - أخذ هؤلاء بالانسحاب شيئاً فشيئاً، وأثناء زيارة السيد خاتمي عادوا مرة أخرى، وقالوا: نريد بناء المعمل، وعليه فان المثال الذي أوردتموه ليس مثالاً على التزام الدولة.

*** إنّ الشعب يشاهد مراسم وضع حجر الأساس من قبل رئيس الجمهورية، وأما التفاصيل التي قمت بتوضيحها الآن فلا تقال إلى الشعب.**

* من الذي يجب أن يبوح بها ؟ أنتم الذين يجب أن تبوحوا بها، فابحثوا عن كلامي لدى وضع حجر الأساس فإنكم ترون أنني قدمت الشكر للقطاع الخاص؛ لأنه دخل الأعمال الأساسية، وحينها قلت: إنّ امتيازنا يكمن في الصناعات الكيمياوية ولمّا يزل هذا الكلام صحيحاً، وقد أحسنّا التشخيص وقتذاك، وهذا كان جزءاً من ثلاثين مشروعاً في طور التنفيذ.

وللأسف فإنّ الآخرين يتحدثون عن أشياء دون علم، وأنتم تسطرونها في الصحيفة.

*** هذا نموذج واحد ذكرته وهنالك موارد كثيرة.**

* اذكروا هذه الموارد لأقدم المزيد من الإيضاح بخصوصها، ولعلكم تقصدون طريق الشمال، فهو لم يكن ضمن تخطيط الحكومة.

فلقد وافقت مؤسسة المستضعفين على تقبله، وقالت: نحن نقوم بشق هذا الطريق.

وبالطبع هذه سياسة مهمة جداً توقفت من بعدي، فلقد اتفقنا مع السيد تورغوت أوزال[1] على أن يواصلوا الطريق العام حتى حدود إيران، ونحن بالمقابل

---

(١) رئيس الوزراء التركي السابق.

نعمل ذات الشيء فيسير المنطلق بسيارته من سواحل المحيط الأطلسي في طريق عامٍ حتى سواحل بحر الخزر، وكان ذلك عملاً أساسياً جداً.

فطريق الشمال الذي كان مفترضاً أن نقوم بشقه، فقرة من ذلك المشروع، وبالإضافة للفائدة التي ذكرتها كانت لهذا الطريق فوائد كثيرة؛ من حيث اختصار الوقت والاقتصاد بالوقود واستهلاك العجلات، فتقبلت مؤسسة المستضعفين هذا المشروع وكان عقد الحكومة مع السيد رفيق دوست[1]، وفي مقابل هذا العمل كانوا يطالبون بإذن لبناء المساكن في الاراضي التي كانت تمتلكها المؤسسة؛ لأن الدولة كانت تستوفي حقها، فكانوا يقولون بأن لا نأخذ هذا الحق، ونسمح لهم ببناء المساكن على أراضيهم.

وثانياً: أن تقوم الدولة ببيعهم الأراضي المحيطة بالمدن والمناطق التي تحتاج إلى المساكن وتمتلكها الدولة، ومن خلال هذا الوارد يقومون بشق هذا الطريق، أي أننا جعلنا الأرصدة غير حكومية، وكذلك جعلنا التنفيذ غير حكومي، وكان هذا سبيلاً جيداً لعلاج مشكلة السكن.

فباشرت مؤسسة المستضعفين عملها وحينما أرادوا المباشرة توجهت إلى هناك وانطلقوا بعملهم على مقربة من مدينة (كن) والى حين وجودي عقدنا جلستين أو ثلاث وقمنا بتحديد الأراضي، وكنا نتابع الأمر مع السيد آخوندي ولكن لم يتابع الأمر أحد بعد انتهاء فترة رئاستي.

*** الموارد التي تحدثتم عنها قد تابعتموها، ولكن هنالك موارد عديدة لم تتم متابعتها.**

* لقد أجبتكم على موردين.

*** عندما نتحرى هذه المشاريع في جهاز الحاسوب تظهر قائمة طويلة توصف في قاموسنا الاقتصادي على أنها (مشاريع لم تكتمل)، ولا يمكن البحث فيها واحداً واحداً في هذا اللقاء.**

---

(١) رئيس مؤسسة المعوقين والمستضعفين سابقاً السيد محسن رفيق دوست.

وبإمكاننا أن نقوم بإعداد قائمة من هذه المشاريع المتروكة ونعرضها عليكم، فمراسلونا ما فتئوا يرسلون التقارير من مختلف المدن.

ففي لرستان هذه ـ مثلاً ـ توقف المشروع الصناعي الزراعي، وفي طهران نفسها هنالك مشاريع في بعض مناطقها قد توقفت بسبب عدم توفر الأموال، وقبل عدة سنوات أعلن محافظ مازندران بأن لا إذن لأية مديرية عامة في وضع حجر الأساس لمشروع جديد قبل الانتهاء من المشاريع السابقة في المحافظة، فهنالك موارد قمتم بافتتاحها ولم تتم متابعتها.

* لا تقولوا افتتاح، بل قولوا وضع حجر الأساس، ولو أنّكم شاهدتم خطاباتي في بداية مسؤوليتي التنفيذية فإنّ أحد المواضيع التي ركزتُ عليها هي المشاريع التي لم تكتمل في زمن الحكومة السابقة، فحينها كنت أقول: إنها مصيبة فكانت المشاريع التي لم تكتمل وقتذاك تشكل مشكلة في غاية الجدية أمام الحكومة، وكان من أولويات سياستنا إكمال هذه المشاريع في البداية، وقد باشرنا بالكثير من المشاريع السابقة، ولا أريد التحدث عن عهد النظام السابق، فإنّ هذه القضية كانت من السابق. وفي بداية حكومة السيد خاتمي كانوا يقولون: إنّ هنالك عشرة آلاف مشروع لم يكتمل، فقلت: إنكم لا تعرفون العدد فهو أكثر من هذا بكثير، فإذا ما أحصيتم خطط المشاريع فهي أكثر من ذلك بكثير، ولقد أعلنوا حتى الآن عن أكثر من مائة وخمسين ألف مشروع قد اكتملت، أي عندما تحل عشرة الفجر في كل عام يتم افتتاح عشرين ألف أو خمسة وعشرين ألف وفي أسبوع الحكومة يتم افتتاح ما يعادل هذا العدد من المشاريع، وعلى مدى العام يقولون ثمة مشكلة في المشاريع التي لم تكتمل، وقد قرروا أن لا يباشروا بمشروع جديد.

وعليه، فهذه لم تكن سياسة مرحلة الإعمار، فهل تتصورون أنّ ذلك حدث خلالها؟! ومن محاسن الصدف أن (٤٠٪) من الميزانية كانت تستهلك في الإعمار خلال مرحلة الإعمار، أما الآن فمعدلها (١٦٪).

فقد كنا نبني المشاريع بسرعة، وكان لكل مشروع جدوله الزمني، وكنا نسير إلى الأمام بسرعة أيضاً، فربما كانت المشاريع التي تقصدونها من نمط تلك التي

تحصل داخل المجلس ونوهت إليها، أو من النوع التي تعطى الوعود بها أثناء الزيارات ويتم تنفيذها، لكنها كانت قليلة في مرحلة الإعمار.

*** ألم يكن لهذا العمل بعد دعائي؟**

* له بعد دعائي نوعاً ما، وهل تتصورون أنّ ما يعلنون عنه الآن خلال الزيارات ليس دعائياً؟

*** إنه يخلق الأمل في قلوب أبناء الشعب على أية حال.**

* نعم، إنه يخلق الأمل فالشعب يحمل آمالاً ويتم تلبية آمالهم، وهذا ما كان على الدوام ومنذ السابق، وكذلك في مرحلة الإعمار نوعاً ما والآن أيضاً، وإنني أقول: إنّ أفضل فترة كانت مرحلة الإعمار؛ حيث تحولت البلاد إلى خلية عمل فحيثما كنتم تتوجهون تجدون العاملين يفتخرون بأنهم يعملون للإعمار.

وعليه فإنني أريد القول: عندما يجري الحديث عن المشاريع التي لم تكتمل، فهي لا تعود إلى مرحلة الإعمار فقط، فقد كانت جذورها في الفترة السابقة، فأول مشاكلنا كانت المشاريع غير المكتملة؛ منها المشاريع العجيبة من قبيل مترو طهران، ومطار الإمام الخميني‎ﷺ الذي ما زال في طور الإنشاء، ومشاريع عملاقة أُخرى.

بناءً على هذا، للإنصاف أقول: إنّ هذه الأقاويل التي أثارها تيار الثاني من خرداد، وقاموا بهذه الأفعال دون اكتراث كما في قضية السدود التي قالوا عنها إنّها تسرب الماء، فلقد قام جهاد البناء ببناء سد في مارون، وبعد فترة أخذ الماء بالتسرب، فعالجوا هذا التسرب وهو لا يعاني مشكلة الآن؛ حيث يتم خزن مليار ومائتي مليون متر مكعب من الماء فيه، ويعد من أفضل سدودنا.

في عهد (الشاه) قاموا ببناء سدّ في (لار) شارك فيه أمهر الخبراء الأوروبيين ما زال يتسرب منه الماء إلى الآن، ولم يستطيعوا علاج هذا التسرب، لكنهم ـ تيار الثاني من خرداد ـ أطلقوا هذه الأقاويل بخصوص سد مارون، فشوهوا ـ للأسف ـ سمعة البلاد.

لقد أصبحنا البلد الثالث في العالم في بناء السدود، لكن هؤلاء تلاعبوا بسمعة البلاد بكلام الجرائد هذا وما شابهه.

وإنني أُريد القول: إنّ هذا الكلام الذي أشرتم إليه وما شابه قد جرى تداوله في أوساط عامة الناس، وإلاّ فإنكم إنّ جئتم بالأرقام والإحصائيات تجدون أنّ أقل المشاريع توقفاً يعود إلى تلك المرحلة، فقد كانت أكثر المشاريع تنجز على أساس جدول زمني وبسرعة، وأنا كنت أتحقق من الأمر.

*** إننا نرفض مؤاخذات تيار الثاني من خرداد، لكن مؤاخذتنا تمثل الوجه السياسي للقضية، فإنكم ـ وبعد الثاني من خرداد، وقبل تسليمكم لمهام رئاسة الجمهورية ـ كنتم في كل يوم تقريباً تقومون بوضع حجر الأساس أو افتتاح في طهران أو سائر المدن، فيبدو أنه كان مقرراً أن يرتفع عدد موارد وضع حجر الأساس، أو مراسيم الافتتاح خلال دورة رئاستكم.**

فخلال ذينك الشهرين أو الثلاثة كانت لكم ثمان أو تسع زيارات إلى لرستان ويزد وكرمان وبندر عباس (مرتان) گيلان وخوزستان، وخلال الفترة التي تفصل بين هذه الزيارات كنت تقوم بوضع حجر الأساس في طهران كل يوم، فكان تصورنا لهذا الإجراءات تصوراً متشائماً، وعليكم أن تزيلوا هذه التشاؤم؛ إذ يبدو أنّك كنت تريد في الأيام الأخيرة أن ترفع ـ وبسرعة إحصائية ـ عمليات الافتتاح ووضع حجر الأساس.

* أولاً: إنّ الفترة التي تتحدث عنها فترة طبيعية، فالمسؤولون الذين بذلوا جهوداً مضنية على مدى سنتين أو أربع أو خمس، وأوشك العمل على نهايته قد ضاعفوا من ضغوطاتهم خلال الأشهر الأخيرة، وهذا الأمر يتعلق بالمسؤولين أكثر ممّا يتعلق بي.

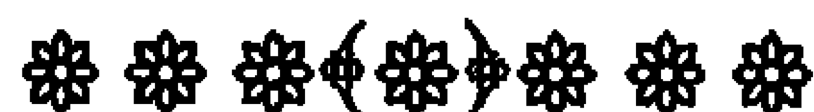
فثمة مسؤول يريد الإعلان عن العمل الذي أنجزه خلال فترة عمله؛ إذ لم يكن معلوماً ما إذا كان سيتوقف فيما بعد، ولم يكن معلوماً ماذا سيحل بمشروعه الذي يؤمله؟

وأنا كنت أُعطيهم الحق، فيما كان المحيطون بي يعرفون أنني أرفض أي نقص، وإذا كان المشروع مرحلياً كنت أقول: لهم اعلنوا أنّ هذه المرحلة منه قد انتهت، ولا تقولوا إنّ كل المشروع قد انتهى، فمثلاً إذا ما بلغ السد مرحلة حصر المياه وتريدون الإعلان عن هذا فقط، فإنني أقبل ذلك.

وعليه، فقد كنّا ملتزمين بأن يكون ما نقوم بافتتاحه واقعياً، وإنني أتقبل أنه كان من حق المسؤولين في الفترة الأخيرة التصريح بالأعمال التي أنجزوها وبأسمائهم، ولكي أُؤدي حق المسؤولين لدي وافقت على القيام بالزيارات، وهذا ما حصل بكثرة، لكن هذه المشاريع لم تكن غير حقيقية، وكل من يمتلك مورداً لا حقيقة له فليأت به.

ربما هنالك مشروع لم يكتمل، فمثلاً جرى شق طريق (أمير كبير) بين كاشان وقم، وقد اكتمل منه جزء كبير، فطلب مني السيد مير مهدي الذي كان مديراً لمنظمة الشؤون الوظيفية التوجه إلى هناك لافتتاحه، فلم أذهب، حيث قلت: عندما يريد الناس المسير على طريق فيجب أن يقطعوه بأكمله، وإنني أرفض قولكم لقد اكتمل هذا القدر منه.

لقد كنا ملتزمين بأن نعلن عن القدر المنجز، فيما كان من حق المسؤولين أن يشهدوا الإعلان عمّا بذلوه من جهود خلال فترة وجودهم، وليس الأمر يقتصر على المسؤولين فهناك العاملون والمهندسون وشخصيات كثيرة لها الحق بأن يعلن عن جهدهم، ولقد كنا نقوم بالزيارات أحياناً كزيارة وليس للافتتاح.



الباب الثاني

الثقافة والسياسة في

زمن الإعمار

الفصل الأول

الملامح السياسية والاقتصادية لدولة الإعمار

١ـ بوابة العودة

وضع تشجيع الإيرانيين خارج البلد على العودة إلى إيران بعد إيقاف الحرب في جدول أعمال حكومة الجمهورية الإسلامية، وافتتح النظام (بوابة العودة) من جانب واحد باتجاه إيران، إلاّ أن المناوئين للثورة في الخارج حاولوا توظيف هذا المشروع في خدمة مصالحهم وأهدافهم، فصار هذا المشروع سيفاً ذا حدين، فمن جهة حاول تيار الثورة باستلهام الإرشادات من الإمام الراحل أن يحثّ الإيرانيين المقيمين في الخارج على العودة لتوثيق الصلة بينهم وبين أرضهم، واستخدام قابلياتهم العلمية والفنية والمادية في إعمار البلد، بينما حاول التيار الذي يقوده أنصار النظام الملكي البائد في الخارج توظيف هذا المشروع ـ الذي وجدوا فيه أرضية مناسبة لتسلل أنصارهم إلى الداخل ـ لصالحهم وليفتحوا من خلاله أكبر جبهة لمواجهة ثقافة الثورة وتغيير قيمها، وهو الأمر الذي تحقّق بالفعل.

يقوم تصوّرنا على أن مشروع عودة الإيرانيين ورؤوس أموالهم وكفاءاتهم، لم يخضع لضوابط إدارية صحيحة، وقد استعرضنا شواهد لا تنكر لإثبات التنفيذ الناقص وغير الصحيح لهذه السياسة وما جلبته من الآفات والأمراض ـ خصوصاً في المجال الثقافي ـ لمجتمعنا.

إلاّ أن الهاشمي يؤكد أن هذه السياسة قد جلبت بركات كثيرة للبلد، وأنّ ما أشرنا إليه من النواقص لا يعدّ شيئاً بالقياس إلى الكمّ الهائل من الحسنات التي يمكن معها غض الطرف عن تلك النواقص.

طال نقاشنا حول منافع وأضرار (بوابة العودة)، فاضطررنا إلى وضع حدّ له، خصوصاً وأن الهاشمي لوّح إلى كفاية البحث حوله، وفي الوقت نفسه عنّ حسّاسية القوى الثورية من تغلغل أنصار الثقافة المعادية إلى صفوف أبناء الثورة.

مضافاً إلى نقد معطيات هذه السياسة وتقييم نتائج النزاع بين الثورة ومناوئيها في المجال الثقافي، وغفلة الوزراء في مرحلة الإعمار عن الغزو الثقافي، ونشر الثقافة الغربية في المجتمع عن طريق أيادي الأعداء في الداخل بدعم من الدولة، وانتقاد سياسة وزارة (الإرشاد) في إصدار إجازات نشر الكتب والصحف والتساهل غير المدروس في مجال الفن والأدب.

٢ـ دولة التغيير

إن حكومات التغيير تحدث إعصاراً في المجتمع سرعان ما يطالها، فيعصف ببعضها بينما ينجو منها البعض الآخر بشق الأنفس، دون أن تبقى فيه قوة لإحداث إعصار آخر.

كانت حكومة الهاشمي الأولى(دولة التغيير) وقد تمّ التصويت لها وسط استقبال منقطع النظير، وعملت على تغيير ملامح البلد الخارجة حديثاً من الحرب، وبعد ذلك كان من الطبيعي ـ وفقاً للسنن السياسية ـ أن تشهد إدباراً، وهكذا لم يحضَ الهاشمي في دورته الثانية بشعبية واسعة، وكانت أصواته قليلة.

إن السنّة السياسية المتقدّمة لم تقف مانعاً أمام ترشيح الهاشمي نفسه للمرحلة الثانية؛ بل وبعد تسلّم الرئاسة للمرّة الثانية وعلى أثر قيام (حزب كوادر البناء) ظهر هناك من يدعو إلى تغيير الدستور، ربّما يؤهل ترشيح الهاشمي لدورة رئاسية ثالثة، وبعد اليأس من تغيير الدستور وتمديد فترة رئاسة الهاشمي، إستمد بعض أعضاء هذا الحزب شجاعة كافية والتحق بركب الخاتمي في الأيام الأخيرة التي انتهت بالثاني من خرداد.

يمكن إعتبار (حزب كوادر البناء) الذي تمخّضت عنه الدولة من أهم معطيات حكومتي الهاشمي، التي عملت الأولى منها على إحياء البلد في فترة سريعة، بينما بلغت الثانية نهايتها بصعوبة بالغة.

إن ظهور هذه المجموعة السياسية على أعتاب الدورة الانتخابية الخامسة لمجلس الشورى، وتحليل أسباب إقبال الناس على انتخاب الهاشمي في المرحلة الأولى، وإدبار جزءٍ لا يستهان به من المجتمع عنه في المرحلة الثانية، وبعض الجوانب السياسية من فترة دولة الإعمار الممتدة لثمان سنوات شكّلت أهم المواضيع المبحوثة في هذا المحور.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

الواقع الثقافي وتحديات المرحلة

* كلما جرى الحديث فيما سبق عن الأمور الثقافية كنتم تشيرون إلى قليل من التطور في المرافق الثقافية، فقد كنتم تذكرون ـ مثلاً ـ التطور الحاصل في الجامعات والمنتديات الثقافية والمراكز الثقافية، فيما كانت الانتقادات موجهة بالأساس إلى سياسات الحكومة في كيفية التعاطي مع المفاسد الثقافية وذاك ماعبّر عنه سماحة آية الله الخامنئي بالغزو الثقافي أو الهجوم الثقافي.

فكانت المؤاخذة الموجهة إلى حكومتكم أنها كانت مقصرة ومتنصلة عن مسؤوليتها، ولا تمتلك خطة لمواجهة هذا الغزو، وكلما كانت هذه المؤاخذة تثار كنتم تقولون: ينبغي أن لا ينظر للغزو الثقافي في قضية الحجاب والأمور الظاهرية.

ومؤاخذتنا وقتذاك كانت في أننا لا نهتم بعمق بالأوضاع والمفاسد، وكان إشكالنا ودعواتنا في حينها أنّ أعداء الثورة في الخارج يخططون لمسخ الثقافة في داخل البلاد ويعملون على تعزيز قواعدهم الثقافية في البلاد وينبغي أن لاننظر نظرة سطحية لمقولة الغزو الثقافي.

ولكن لم تتم مواجهة هذا الغزو، ومما يؤسف له أنّ نتائجه قد بانت أمام الجميع فيما بعد، ففي ذلك الوقت حيث كان قائد الثورة يعبر عن قلقه على الدوام إزاء قضية الغزو الثقافي قلّما شاهدنا منكم مواكبة، لماذا؟

* أولاً: ينبغي أن تعلم بأنه ليس هنالك من هو أقرب إلى القائد من الناحية الفكرية والذوقية وغير ذلك مني، ولو قدّر لأحد أن يطّلع على أفكار القائد لكنت أنا الأكثر اطلاعاً، فلقد كنا معاً منذ سن الشباب وحتى الآن.

ثانياً: لقد كانت لنا مع سماحته جلسات أُسبوعية مطوّلة ـ ولا زالت مستمرة إلى الآن أيضاً ـ بخصوص هذه القضايا، وكانت حينها أُسبوعية والآن نعقد الجلسة مرة واحدة كل أُسبوعين؛ لأن أعمال سماحته أكثر من أعمالي، وعادة ما كنّا نجلس ليلاً ونتحادث ونطرح الأمور بشكل ودّي جداً، ولم يكن في الأمر مجاملة أو محاباة، ولم نكن نريد بثّ هذه الجلسات.

فنحن كنا وما زلنا نوضح الأمور بكل صراحة، كما كان الحال أثناء حياتنا الطلابية، وسماحته كان يعلم ماذا أصنع، وأنا بدوري كنت أعرف ماذا يقول سماحته؛ فكنا نعمل بتجانس تام.

الذي يتعين عليّ قوله ـ وهو ما لا يقال عادة على الملأ ـ إنّ القائد عبّر عن أسفه مراراً على مسمع مني من تعمد الآخرين في حصر الغزو الثقافي بلون الملابس وأشياء أُخرى، وسماحته كان يطرح القضية بشكل معمق، أي أنّه باشر بشكل موسع ـ لا سيما خارج إطار العمل ـ بطرح الأبعاد التي فيها مناهضة للثورة والإسلام وولاية الفقيه والنظام الإسلامي.

فقد انطلق سماحته بعمل يرمي من ورائه أن يكتب تاريخ الثورة بالنحو الذي يريده، وكانت تدور في المجتمع أُمور من شأنها توجيه ضربة لقواعد الإسلام، والإيحاء بعدم فاعلية الأفكار الإسلامية، ومثل هذه الأمور كانت ذات واقع، وهي من الأمور التي اشتركت أهدافنا في جهادها، القائد وأنا وسائر العناصر الطليعية في الثورة، ولكن إذا ما قال أحد: إنّ الحجاب ليس على ما يرام لم يقل له سماحته: لماذا تتحدث بمثل هذا الكلام؟

فلم نكن نختلف أبداً في أصل العمل، وإنني أمتلك مستمسكاً أُقدمه لكم إن شئتم نشره في كيهان: عندما كنا نريد تشكيل الوزارة الأُولى جلسنا نحن الاثنين وقمنا بتنظيمها، وهو الذي كان يسجل ملاحظاته وعندما اكتمل عدد الحكومة في خاتمة المطاف دوّن الأسماء بخط يده، وما زلت أحتفظ بذلك، أي أنّ رأينا كان واحداً في اختيار أعضاء الحكومة.

فكنّا نتباحث حول كل مورد، وهكذا كان الحال في الدورة الثانية، غير أنه قال لي فقط: (إنني لا أمنح رأياً موافقاً لاثنين منهم، كما أنني لا أُعارض، وأنتم الأعرف فإذا ما عثرت على الأفضل فأتي به، وإنني لست معارضاً) وعلى أية حال، قمنا باختيار الحكومة.

* **ألم يكن أحدهما وزير الإرشاد؟**

* كلا، فبعد تنحّي السيد خاتمي كان الوزير الذي انتخب بعده متوافقاً في توجهاته مع الذين يثيرون انتقادات حول الثقافة؛ لأنّ هذا الكلام كان قد انطلق، فكان الأول الدكتور لاريجاني ومن ثم المهندس مير سليم، ويمكن اعتبارهما من الجناح الناقد للسياسة الثقافية.

بالإضافة إلى أنّ الذين يفترض بهم ممارسة العمل الثقافي ميدانياً كانوا مرتبطين بالقائد، مثل الحوزة العلمية على امتداداتها، والخطباء ومنابر صلاة الجمعة وأئمة الجماعات، ومنظمة الإعلام الإسلامي وماشابهها من المؤسسات .

أضف إلى أنني كنت أتدخل فجعلت منحى الأمور يسير بحيث يقومون هم بالعمل إن أرادوا، فلم يكن بيننا اختلاف في هذه الموارد، غاية الأمر إنني كنت أمتلك رأياً أساسياً ربما أختلف فيه معكم هنا.

فمنذ مرحلة الشباب تبلور الاعتدال في ذهني وبقي على حاله إلى الآن، وأصله يكمن في توجيهات آية الله البروجردي الذي كنت تلميذه ومقلداً له، فلقد كان رحمه الله يتحدث في الدرس ويقول: (إنّ هذه الاحتياطات التي نقوم بها نحن تتنافى مع الاحتياط، فالناس يأخذهم الاحباط لشدة تزمّتنا، فلا ينبغي أن نطلب من الناس أكثر ممّا يريده الله) وهذا نص عبارته من أنّ هذه الاحتياطات منافية للاحتياط.

وهو رحمه الله كان محتاطاً في الفتوى، لكنه كان يقول ذلك أثناء درس الخارج؛ مستنداً إلى الأدلة والآيات والروايات، وهكذا كان سماحة الإمام رحمه الله.

وعادة ما كان الأساتذة يوجهون النصائح الأخلاقية والاجتماعية لطلبة العلوم الدينية الذين يرومون التوجه للتبليغ خلال شهر محرم وصفر أو شهر رمضان، وفي إحدى مواعظه تحدّث الإمامﷺ عن موضوع الاعتدال، فكان بنّاءً جداً بالنسبة لنا، وخلال ذلك الحديث أورد حديثاً استقر في قلبي ـ وفيما بعد تعلّمنا هذا المعنى من الإمام بصيغة أُخرى ـ يتضمن الحديث هذه العبارة: (إنّ الله يحب أن يؤخذ برُخَصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه).

فكان الإمام يوصي بأن لا تطرحوا على الدوام خلال حياتكم وتعاملكم مع الناس، وإرشاداتكم ومنابركم المطالبات الخشنة للمتظاهرين بالقداسة، والاحتياطات المتشددة؛ كي يتسنى للناس التوجه نحو الإسلام، فنحن لا نريد أن نزايد على الله والنبيﷺ من إسلامنا.

وإثر هذه الكلمة للإمامﷺ طالعتُ كثيراً، وبعد هذه المطالعة وجدتُ أنه كلامٌ في غاية الأهمية، فاجتهدتُ لأن أكون معتدلاً في حياتي وفي كل شيء، ولا أعلم كم أنا كذلك، فعلينا أن نتصرف باعتدال في الشؤون المالية، والتنعم بنعم الدنيا، ونجعل الكفاف والعفاف أصلاً، وهذه هي إرادتنا، وما بوسعنا العمل به ذلك موضوع آخر.

فيجب أن يكون هذا هو الهدف، فلا ينبغي للإنسان أن يكون جافاً ولا متهوراً بحيث لا يرعى الحدود الشرعية في المسائل الأخلاقية والمعاشية، فإذا ما أردنا أن نصبح جافين فمن المؤكد أنّ قطاعاً واسعاً من الناس سيبتعد عنّا فلا طاقة للناس بتحجرنا وهذا متعذرٌ بالنسبة للذي يروم إدارة شؤون الحكم.

فالذي يريد إدارة شؤونه أو شؤون عائلته بإمكانه أن يكون جافاً ولكن يتعين علينا مداراة الناس في إطار حدود الاسلام لا أكثر، ومن مصاديق ذلك الحجاب؛ فأين ورد في الإسلام بأن العباءة إجبارية؟ أين جاء إرغام البنات الصغيرات بوضع الغطاء على رؤوسهن، وفي مدرسة تتولّى التعليم فيها امرأة؟

*** ليست هذه موارد انتقادنا، فمتى قلنا يجب أن تكون العباءة إجبارية، أو أن ترتدي البنات غطاء الرأس في المدارس التي تدرس فيها امرأة؟**

* كان هذا انتقاد الكثير من زملائكم، وهذا ما كان يكتبه أناسٌ في كيهان وفي الصحف المنتقدة، فمثلاً كانوا يسألونني: هل بإمكان المرأة أن ترتدي (الجاكيت) والتنورة؟ فأجبت: وما الإشكال في ذلك؟

فقالوا الكثير حول هذه الإجابة، ثم أُثير موضوع اللون فقلت: إنّ الله لم يحدد اللون، واللون الأسود الذي اخترناه يتنافى تماماً مع ما اختاره أهل البيت عليهم السلام، فلقد كانوا يرتدون الأبيض أو الأخضر، وبنو العباس هم الذين جاؤوا بالسواد.

وقلت لا شأن لكم بألون ملابس الناس، إلاّ أن يكون تبرجاً، فلا شأن لكم بشكل ملابس الناس، فعلى المرأة أن تتحجب مهما كان الملبس، على أنّ لا يكون تبرجاً؛ لأنّ هذا أصل إسلامي.

بناءً على هذا إننا نؤمن بالقضايا الثقافية في حد الاعتدال، أي بالقدر الذي أراده الإسلام وليس بذلك القدر الذي نريد إملاءه.

ربما لا تتذكرون أنّه كان من الصعوبة والتشدد بمكان إذا ما كان هناك أُستاذ في الجامعة يحلق لحيته أو يرتدي ملابساً أنيقة، وحاولوا فصل الفتيات عن الفتيان حتى أنهم توجهوا نحو الطب، وقالوا: يجب أن تكون الطبيبة للنساء والأطباء من الذكور للرجال، وهو طموحنا بطبيعة الحال، لكنه لم يكن عملياً في تلك الفترة؛ لما كان يمثله من حرج بالنسبة للناس، فإذا ما مرضت زوجتك لا يمكنك أخذها إلى طبيب لا خبرة له وإنما تتوجه إلى أفضل الأطباء.

*** لقد تم في بعض الأماكن تطبيق خطة التماثل في الجنس، وقد رضوا به.**

* إنّه جيد في الأماكن التي نمتلك أطباء من النساء أو الرجال، ولكن لم يكن عملياً أن نركّز على ذلك، وهنالك الكثير من هذه الحالات، فيجب علينا أن نعمل في حدود الاعتدال وفي حدود الإسلام، أو نركّز على القضايا الثقافية في حدود الاعتدال الذي يقوم على أُسس الإسلام.

وإنني أتصور أنّني لا زلت كذلك، وإنني أعتقد أنّ جانباً من الذي حصل الآن هو رد فعل للأمور التي قامت بها الأكثرية في مجلس الشورى بدورته الرابعة، مما

كان يصطلح عليهم تيار اليمين فيما يخص الصحون اللاقطة والحجاب، والكثير من الأمور والقرارات التي اتخذوها.

فلقد جعلوا من الصعوبات حالة رسمية أوجدت حالة من التهرب لدى المجتمع لا سيما النساء والشباب، لذلك قام التيار المقابل بالتنصل عنها فتخلّوا عن الجانب الثقافي.

وإنني لا زلت أعتقد بأننا لو تحلّينا بالإبداع فبإمكاننا تلبية طموحات النساء والشباب بصورة شرعية، ولدينا الحجة أمام الله سبحانه وتعالى، كما يكون بوسعنا المحافظة على الثورة الإسلامية، ولعلكم تعرفون أنّ سماحة القائد قال في مواجهة ضغوط هذه التشددات: (لا أرى مبرراً لفرض العباءة).

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

العائدون والتأثير الثقافي

* سماحة الشيخ هاشمي، إنّ انتقاداتنا للسياسة الثقافية التي انتهجتها حكومتكم ليست من هذا القبيل، فكلامنا عن تجاهل كوادر النظام للتيار الزاحف الذي نزل إلى الساحة بعد الحرب، قاصداً إحداث تدمير ومسخ ثقافي وشن حملة واسعة على جميع القيم المنبثقة عن الثورة، مستفيداً من الإمكانيات الإعلامية والطباعية والفنية والأدبية.

ولغرض أنّ يحقق هذا التيار غاياته استغل وجود شخصكم كغطاء له حيثما استطاع، وكنموذج بارز على ذلك المقال الشيطاني الذي كتبه سعيدي سيرجاني في شهر يور من عام (١٣٦٨) في صحيفة إطلاعات تحت عنوان (نكته) دفاعاً عن سياساتكم.

ولو أنكم تتذكرون فإنّ عناصر الثورة لم يعتبروا هذا الدفاع دفاعاً عنكم، بل كانوا يشعرون أنّ هذا كلام تضمره قلوب تيار يحاول خلق هوة بين الهاشمي والجيل الذي كان يدافع عنه ويسانده، ويوحي بأنّ الهاشمي قد أبدى تودداً وجنوحاً نحو الغرب.

وقد كنا شهوداً على أنّ بعض عناصر التيار المسمى باليمين ـ الذين كانوا في مجلس الشورى الإسلامي، والعناصر الأُصولية الحريصة على الثورة ممّن كانوا ينتقدون التيار اليميني ـ كانوا يعيشون قلقاً، ففي عام (١٣٧٠«١٩٩١») وما تلاه أخذت عناصر بعض التيارات المنحرفة في خارج البلاد بالعودة زرافات زرافات إلى البلاد، والقوى الثورية التي كانت على الدوام تعيش هاجس الدفاع عن الثورة والدولة والنظام كانت تشعر بالقلق من دخول هذا التيار.

كما كانت هنالك موضوعات تثار، فمثلاً أثناء الجلسات التي كان يعقدها المجلس الأعلى للأمن القومي في عام (١٣٦٩«١٩٩٠») كان الغزو الثقافي وهواجس قائد الثورة الإسلامية موضوعات للبحث بشكل جاد، وحسب معلوماتنا فإنّ الغيارى كانوا يعبرون في هذه الجلسات عن قلقهم إزاء موجة عودة العناصر المعادية للثورة.

كما كان هذا القلق يسود اللجنة المتفرعة عن هذا المجلس التي كان يشارك فيها السادة مسجد جامعي، وبور نجاتي، وفخر الدين أنوار، وبهشتي ومجموعة أُخرى غيرهم، فكان أحد الأصدقاء ـ وكان يحضر جلسات هذه اللجنة الفرعية ـ يقول لنا : لقد كان يطرح بشكل جدي أنّ التيار الذي لا يؤمن بالثورة يحاول الآن استغلال الفرصة السانحة خلال فترة إعادة البناء، وأن يعود إلى البلاد ليحقق أهدافه عبر الاستفادة من إمكانيات الدولة، والتقرب من مراكز السلطة.

وكان يقول على سبيل المثال: في إحدى هذه الجلسات جرى الحديث عن مخرجي الأفلام، فقال السيد أنوار باعتباره معاون وزير الإرشاد للشؤون السينمائية: «نحن نقوم بتدريب المتدينين بشكل تدريجي، ونهمّش القدامى من أمثال بيضائي»، وقد كانت هذه الرؤية مطروحة خلال تلك الجلسات.

ولكن العكس هو الذي جرى على الصعيد العملي، ففي احتفالات عشرة الفجر لذلك العام ترشّح فيلم (مسافران) لبيضائي لاستلام ثلاث عشرة جائزة، ومنح سبع أو ثمان جوائز، وفي مجال المسرح منحت مسرحية (موت يزدجرد) أربع جوائز في ذات السنة أيضاً.

وفي تقرير وزارة الإرشاد وصفت هذه الخطوة من الوزارة بأنها خطوة ناجحة، وقالوا: لقد استطعنا أن نرتفع ببيضائي فوق العمر ليستلم الجائزة من يد الوزير.

وبعد بضعة أشهر أعاد بيضائي جائزته، وكان احتجاجه أنّهم كانوا قد قالوا له بأن يختصر من فيلمه عشرين ثانية! وهذا الرجل قام أثناء تلك الأيام وفي رسالة مفتوحة بتوجيه إهانة لصحيفة كيهان، ومجلة سورة، وللشهيد آويني [١].

---

(١) المهندس الشهيد سيد مرتضى أويني أحد الناشطين جداً في المجال الفني والإخراج التلفزيوني له مسلسل وثائقي بعنوان (روايت فتح) حول حياة المجاهدين في الجبهات وشجاعتهم، استشهد بلغم أرضي من مخلفات الحرب.

هذه كانت جدالات الأعوام (١٣٦٩و ١٣٧٠«١٩٩٠ــ ١٩٩١»)، فلم يكن موضوع الحجاب وغطاء الرأس والعباءة مطروحاً في كيهان أبداً.

وانتقاداتنا في المجال الثقافي كانت في معظمها تخص دائرة الكتاب والمطبوعات والنشر ، فمثلاً إنّ إيرانياً يدعى تقي مدرسي كان يقيم في أمريكا منذ (٢٨مرداد عام ١٣٣٢« آب١٩٥٣») جاء بزوجته إلى إيران كي تحصل على ترخيص بنشر كتاب (آداب الزيارة) المناهض للحرب، والذي طبع في البداية باللغة الإنجليزية، وقد حصلت عليه وطبع بدعم من وزارة الإرشاد، وهو كتاب لم يسمح بطباعته بعد الثاني من خرداد.

نحن نحتج على هذه الأمور، ويبدو أنّ قائد الثورة الإسلامية شعر بضرورة عرض هذا الموضوع على الرأي العام، لذلك فإننا نرى أنّ هذه الأبحاث قد توسعت في الصحيفة بعد التغييرات التي حصلت في الدوائر الثقافية، وبعد أن استلم السيد شريعتمداري مرسوم تعيينه من قائد الثورة الإسلامية وجاء إلى كيهان.

فكانت هذه الأُمور هي الهاجس بالنسبة إلينا، وسؤالنا بهذا الخصوص على وجه التحديد، ففي بداية مرحلة الإعمار وضعت سياسة استقطاب واحتواء المقيمين في الخارج ضمن خطة عمل الحكومة، نريد أن نعرف إلى أي حدٍّ كانت هذه السياسة ناجحة ؟ كم استطعنا أن نستقطب ونستخدم من الذين عادوا اعتباراً من عام (١٣٧٠« ١٩٩١») وحتى (١٣٧٢« ١٩٩٣»)؟

وإذا ما كانوا في المجال الثقافي، فكم كانت نتاجاتهم الثقافية منسجمة مع مقتضيات الثورة وتطلعاتها؟

وإذا ما كانوا يمتلكون رؤوس الأموال، فكم وظّفوا من رؤوس أموالهم في المجال الإنتاجي للبلاد؟

* إنّك تحدثت عن جانب آخر من الأمور، لقد كانت سياستي واضحة، والآن أقدم إيضاحاً لكم.

إنني لا أنكر الحالات التي تقولون إنّها حصلت في عالم الفن والموسيقى والأفلام وبعض المجالات الأُخرى، فكانت بعض المجلات تتحدث بما لا معنى

له، ولكن أصل القضية لم يكن مع هؤلاء، بل الأصل كان ينطلق من تيار سليم ومهم ما زال مفترضاً التفكير به والعمل بإبداع.

هذه كانت الحقيقة وما زالت فإن الكثير من النخب والعقول المثقفة المفكرة وأصحاب رؤوس الأموال والقوى العاملة إما كانت قد خرجت، أو في طريقها للرحيل إلى الخارج، ولا ينبغي لبلدٍ أن يسمح بوقوع مثل هذا الأمر، ربما نحن لا نستطيع على مستوى ما، لكننا قادرون على مستوى آخر، فمجموعة في طريقها للخروج، ومجموعة كانوا قد خرجوا، وبضعة ملايين في الخارج، وبالتالي فإن هنالك طاقات من الإيرانيين في الخارج، ولا يسعنا أن ننبذهم ونلعنهم وننفر منهم بشكل تام، ونقول فيهم ما هو سيّئ.

ولو أننا فعلنا ذلك، فإن علاقتنا بهم ستقطع، ونحولهم إلى أعداء فبمقدورنا التصرف بحيث نشد قلوبهم إلى وطنهم، فيعلمون أبناءهم الفارسية، ويترددون على وطنهم فيشاهدونه، لئلا تصبح أجيالهم اللاحقة غريبة علينا.

ومن الناحية الاقتصادية كنا نفكر بالحساب الاقتصادي، ففي تلك الفترة كانت لنا محادثات مع الفلبين التي تحصل على معظم واردها من مواطنيها في الخارج، أو الأيدي العاملة التي تعمل في الخارج، ولو كانت لدينا الآن علاقات طيبة مع الملايين من الإيرانيين في الخارج لاستطعنا توظيف المليارات من أموالهم سنوياً لخدمة البلاد وإدخالها في عجلة الاقتصاد، ولاستطعنا الاستفادة من علمهم.

فقسمٌ من أفضل علمائنا في غالبية العلوم هم في الخارج، وفي خدمة أمريكا وأوروبا الآن، فهذه (ناسا) التي سمعتُ مؤخراً بخبر عنها مفادهُ أن المشرف على برنامج رجل الفضاء الذي صعد للمريخ هو عالم إيراني، ولدينا الكثير من أمثال هؤلاء في الخارج، فهؤلاء بإمكانهم أن يعينونا في مجال نقل التقنية وتربية العلماء وبإمكانهم أن يعودوا ويقوموا بالتدريس في جامعاتنا ونعقد لهم المؤتمرات.

هذه كانت سياستنا، وهي أن نقوم بربط القدرات العلمية والفنية والاقتصادية للطاقات التي في الخارج بالبلاد وفق الظروف التي نخلقها نحن، وهذا ما كان

متعذراً في ظل الأجواء التي كانت سائدة خلال السنوات السابقة ففي ظل تلك الأحداث كانوا يغادرون، لكن الكثير منهم عادوا في ظل الأجواء التي خلقناها، وحينها كانت جامعاتنا بحاجة إليهم.

وبطبيعة الحال فإن من بين العائدين كانوا أناساً غير صالحين، فليس الأمر أن جميع الذين عادوا كانوا صالحين.

*** الأمر المهم هو: هل أنّ عودة هذه الفئة كانت عودة منظمة؟**

* أريد القول بأنه لابد من وجود توازن كي يتشجعوا، فليس بمقدورنا أن نتخذ سياسة واحدة وخاصة، وعلى نحو الإجمال كانت لي سياسة من أجل عودة هؤلاء، وعودة رؤوس الأموال والحد من هروب العقول، والحفاظ على الطاقات الوفيرة التي في الخارج على أن لا ينقطع ارتباطهم بالثورة الإسلامية، ولا تتمكن أمريكا وبريطانيا من اصطيادهم، وأن تبقى قلوبهم معنا.

هذه كانت حقيقة سياسة حكومتي، وهي سياسة متفقة مع توجهات قائد الثورة الإسلامية، وبطبيعة الحال فإنّ في هذه السياسة ثغرات، وإنكم عندما تريدون أن تسوقوا مثالاً تجدون فيلم السيد بيضائي ـ مثلاً ـ فتضربونه مثالاً، وهو الذي تقولون أنه ألغي منه مشهد من عشرين ثانية.

فالنتيجة أنّ وزارة الإرشاد لم تلقِ مقص الرقابة على الأرض، لكننا كنا نحاول أنّ نحافظ على فناني السينما إلى جانبنا، وبمعونتهم نقوم بتدريب عناصر أكثر نجاحاً في جميع المجالات كي لا تكون هنالك حاجة للرقابة.

*** لكن الذي نقله السيد أنوار باعتباره مسؤولاً عن قطاع السينما في البلاد يختلف عمّا وقع على الصعيد العملي.**

* قد يخرج الأمر عن يده أحياناً، فهل كل ما تكتبونه في كيهان صحيح؟ فثمة أشياء تطبع في كيهان ـ رغم الكم الهائل من القوى العاملة ـ بعضها ليس مما ترغبون به، فهي لم تدوّن كي لا يكون فيها خطأ، فالأمور التي يدونها الإنسان لا سيما من هذا القبيل يحتمل فيها الخطأ.

*** إننا نذكر ذلك المنحى في وزارة الإرشاد على إنه تيار وخط.**

* أنا أقول: إنّ الخط كان أن نجعل الإيرانيين يحبون الثورة.

*** ولكن لم يحصل مثل هذا عملياً.**

* لقد حصل، إنك تضرب نموذجاً واحداً سلبياً كمثال وتترك الكثير من الحالات الإيجابية، فربما كان بالإمكان أن يتسلّل أُناس من خلال ذلك الجو المفتوح ممّن كان لهم خط معين، لكن مرادي أنّ سياستنا كانت صحيحة، وعلينا الآن أنّ نعمل كذلك أيضاً.

ولو أننا كنّا قد أمسكنا بزمام الأمور، وواصلنا الطريق لما حدث الكثير من هذه الأُمور.

*** لم يكن هنالك أحد يعارض هذه السياسة، بل إنّ القائمين على برنامج (سراب) الذي خصص لدعم سياسة عودة هؤلاء هم: السيد شريعتمداري[1]، والشهيد آويني، وكادر (رواية الفتح)، كما أنّ الإمام ﷺ قد أوصى في وصيته بأن يعود الهاربون من البلاد، لكنه أكّد ـ وإنني أنقل المضمون ـ بأنّ هؤلاء مدينون للشعب، ولا ينبغي أن يعودوا ولهم المنّة.**

إنّ تقييمنا وفقاً للمعلومات والقرائن العديدة المتوفرة لدينا أنّ عامة الذين عادوا كانوا في تنظيمات وأحزاب وتيارات مختلفة وكان تحليلهم بأنه يتعين أن نعود إلى البلاد؛ لأنّ الإعمار قد انطلق والثورة بحاجة للعناصر التكنوقراطية من أجل الإعمار، وكان علي أميني رئيس الوزراء في النظام السابق، ومنوجهر گنجي العميل المعروف لوكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، ورئيس منظمة (درفش كاوياني) وفئات أُخرى قد صُرحوا بذلك.

نحن نقول: نتيجة لهذه السياسة التي بدأناها عادت عناصر لم تحصل على الفائدة المرجوة منها، بل إنهم أحدثوا تلوثاً في الجو العام وفي ثقافة المجتمع، الذي

---

(١) حسين شريعتمداري مسؤول مؤسسة كيهان الصحفية.

اتضحت نتائجه المريرة الآن، فتحوّل المطبوعات إلى خندق للعدو إنما هو حصيلة تلك التنسيقات التي جرت خلال تلك الفترة الوجيزة، وقد بدت آثارها اليوم.

* كأننا لا نختلف أبداً إلاّ في قولي: إنّ في السياسة التي اتخذناها وقعت أُمور ليست مستساغة بالنسبة إلينا وليس بمقدوركم أن تضعوا اليد عليها، لو أردتم أن تدخلوا البحث بأُسلوب علمي فعليكم أن تتحدثوا بالأرقام، فانظروا كم الذين عادوا خلال تلك الفترة، وأين ذهبوا، وماذا عملوا؟ وكم تشكل تلك الفئة التي تتحدثون عنها من بين هؤلاء؟

إنني أعتقد بأننا جنينا نفعاً كبيراً خلال تلك الفترة من الشخصيات العلمية والفنية، وأُولئك الذين عادوا وباشروا بالعمل وما زالوا يعملون، ولعل البعض منهم لم يتحمل فغادر.

فالسياسة بأصلها كانت صحيحة، فلقد أنقذنا الكثيرين في الخارج من فخ الأحزاب وربطناهم بالوطن، وبإمكانكم أن تضربوا مثالاً من هذا النمط، نعم إنني لا أنكر هذه النماذج المذكورة لكنني أقول عليكم أن توجهوا نقدكم للسياسة، فإنكم لا تعلمون أشياء، وأنا لا أُريد الخوض فيها، وبإمكانكم أن تسألوا من وزارة الأمن التي لم تكن بعيدة وقتذاك.

فبإمكانكم أن تسألوا الشيخ فلاحيان حيث كنا قد وضعنا جهازاً للتنقية هناك، إذ كلّف الشيخ فلاحيان بأن يشخص الذين يريدون العودة، ويرفض الحثالات، أو أن نعلم ماذا يفعلون في حالة رغبتهم بالعودة، فطالعوا ذلك في وزارة الأمن التي كانت تؤدي هذا الواجب بصرامة أكثر من اللازم، فربما كانوا يتأخرون أحياناً بحيث نقوم نحن في الحكومة بلومهم، وذات مرة حددنا تاريخاً وقلنا إن لم تسمحوا بعودتهم في غضون أُسبوعين فإن للسفارات الحق في أنّ تمنحهم (فيزا) رخصة السفر دون إجازة منكم، بمعنى أننا كنّا نتشدّد إلى هذا الحد.

أنتم تقولون إنّ سعيدي سيرجاني ـ مثلاً ـ قد كتب مقالة، ذكر فيها أنّ كاتباً أفكاره معروفه قد كتب مقالاً، وأنا أتذكر أن صحفاً مثل كيهان وجمهوري

إسلامي وإطلاعات[1] كان لديها العشرات من المقالات مرددة بين القبول والرفض، وإنني لأتذكر أنّ صحيفة اطلاعات قدمت في أحد أعدادها اعتذاراً لكتّاب تلك المقالات وقد أوردت أسمائهم ؛ وذلك بسبب كثرة المقالات الواردة إليها، وعدم إمكانية نشرها جميعاً.

*** لو أردنا أن نذكر الحالات واحدة واحدة فذلك يطول ساعات من الوقت.**

* وأنا أُريد القول: إنّ السياسة كانت صحيحة.

*** ورد في تقرير قدمته وزارة الأمن في تلك الفترة نظراً لأن عمليات العودة تجري عبر قنوات متعددة، وليست وفق تنظيم معين فإنّ لآراء المعاونين وبعض المسؤولين دخلاً في هذا الموضوع مما كان لـه آثار سلبية.**

فيذكرون على سبيل المثال اسم السيد مهاجراني الذي كان نائباً لكم خلال تلك السنوات الذي مارس نفوذه في عودة عناصر مثل (بزرگ نادر زاد) معاون (بهلبد) وزير الثقافة في النظام البهلوي، وكان لفترة رئيساً لمكتب شابور بختيار في فرنسا.

واستناداً للأخبار المتوفرة لدينا فإنّ بزرگ نادر زاد حضر في جلسة وهو يرتدي ربطة عنق حمراء اللون، وقال لأحد المسؤولين في الحكومة: «نحن نرحب بمبادرتكم لإصلاح وضعكم وسياساتكم الخاطئة السابقة».

وهذا الرجل كان يصدر بيانات مشتركة إلى جانب السيد مهاجراني خلال التحركات الجماعية التي كانت تجري لاحقاً بينما لم يظهر أي نتاج فني من قبله، ومن قبل درايوش شايگان، فما المبرر للمجيء بهؤلاء إلى البلاد؟

* إنني أُقدّم لكم قائمة أُخرى وقارنوا بينهما، طالعوا النشرة التي أصدرتها وزارة العلوم ووزارة الصحة والدواء وانظروا كم من الطاقات استقدموا؟ فهم يتحدثون عن آلاف من الأفراد جاؤوا وأخذوا يعملون، وأنتم تتحدثون عن خمسة أو عشرة أو عشرين.

---

(١) صحف إيرانية واسعة الانتشار.

وإنني أتحدث عن ذلك على وجه الدقة. فضعوا هاتين القائمتين إلى جانب بعضهما البعض وقارنوا بينهما.

* **إنّ عددهم وإحصائيتهم ليست مهمة كثيراً، المهم مدى التأثير الذي يتركونه على الجو الثقافي، فإذا ما عادوا بشكل مدروس ومنظم، ولغاية وبرنامج فإنّ بمقدور هؤلاء القليلي العدد ـ حسب ادعائكم ـ أنّ يفعلوا الكثير، وقد فعلوا.**

في عام (١٣٧٠ هـ ـ ش «١٩٩١») أي بعد عام من انطلاق قائد الثورة الإسلامية ببحث موضوع الغزو الثقافي، قال سماحته في حديث مهم جداً: « لقد باشر العدو بهجوم شامل ومنظّم في الميدان الثقافي، في مطلع انتصار الثورة كان من الطبيعي أن تعجز الثورة عن استقطاب بعض المثقفين والفنانين، فهؤلاء لم يكن لهم شأن بالعلماء وبإيمان الجماهير، لذلك فقد غادروا، فكانت عاصفة بداية انتصار الثورة قد جعلت هؤلاء يلوذون داخل جلودهم».

واستطرد سماحته حتى قال: «وتدريجياً أصدر هؤلاء في داخل البلاد النشرات واخذوا ينشدون الشعر ويكتبون بأقلامهم، ووجدوا أن صوتهم لم يرتفع، ورويداً رويداً نزلوا إلى الساحة بجدية أكثر»، هذا كلام آية الله الخامنئي في عام (١٣٧٠).

ولنمر على تصريحات الخط العائد من الجانب الآخر من الحدود التي صدرت عن علي أميني، أو منوجهر كنجي، فيقول علي أميني: « إنّ بإمكان الإيرانيين تغيير الأوضاع بعودتهم إلى الوطن، فلابد من إحداث تغيير داخل إيران، فعودة الإيرانيين إلى إيران لا تعني التعاون مع النظام، وأن أي عمل ضروري لتغيير الأوضاع يجب أن يجري داخل البلاد، فنحن حتى لو عملنا من الخارج فليس ذلك كافياً، بل لابد أن تكون لنا قاعدة في داخل إيران، فلن تكون هنالك ثمرة لمقارعة النظام دون العودة إلى إيران وإقامة قاعدة داخل البلاد».

سماحة الشيخ الهاشمي، إنكم تلاحظون ليس الحديث حديث عشرة أشخاص أو عشرين شخصاً جاؤوا عن طريق الصدفة، إننا نتحدث عن (خط).

* أستبعد أن تكون معتقداً بوجوب الحيلولة دون دخول الإيرانيين في الخارج إلى إيران أو تقول يجب العمل على أن يخرج المعارضون إلى الخارج،

وأن يحرم الذين لا يتفقون معنا من إيرانيتهم، أو أن نسمح بأن تنقطع علاقة أبنائهم كلياً بإيران.

لقد كان أمثال علي أميني ممن كانوا يلتزمون بخط معين، لكن النظام عمل بما يفوق تصور هؤلاء، انظروا كم عدد الذين جاؤوا وهم على خط علي أميني؟ وكم هو عدد الذين جاؤوا وخدموا بلادهم، أو كانوا يعانون صعوبات هناك وجاؤوا ليرتاحوا؟ فإذا معياركم كلام الأشخاص فانظروا التصريحات المقابلة لذلك كم جرى الصراخ والضجيج ضد الثورة؟ استمع إلى الإذاعات الأجنبية، أحياناً يقول القائمون عليها: «لا تقعوا في فخ إيران، فهؤلاء المعممون لا يصلحوا وسيحاصرونكم هناك، وأنكم بذهابكم تقوّون النظام، ونحن يجب أن نقاطعه»، وهو ذات الكلام الذي يطلقونه الآن أثناء الانتخابات.

إنكم تتمسكون بهذه الكلمة من بين آلاف الكلمات، وأنا لستُ أنكرها، فأنا أقول أيضاً: هذا الخط كان ـ وما زال ـ قد عمل إلى حدّ ما، لكن الآثار الإيجابية التي كسبناها في سياسة التواصل مع الإيرانيين في الخارج أكثر بكثير من الآثار السلبية، وإذا ما أردتم مواصلة هذا التفكير فيفترض أن نقاطع في المستقبل ـ وإلى الأبد ـ الملايين من الإيرانيين المقيمين هناك، بالإضافة إلى الملايين من أبنائهم.

وفي الحقيقة يجب أن تكون هذه سياستنا من الآن فصاعداً بأن نسترجع بشكل مدروس قدر الإمكان ـ وأنا كنت أعمل بشكل مدروس ـ ثروة الإيرانيين من الخارج إلى البلاد، ونحدّ من ذهاب ثروات الإيرانيين ـ الذين هم أثرياء نوعاً ما ـ إلى الخارج، وأن نحدّ من هروب الثروات الحقيقية المتمثلة بالنافعين من الناس، ونعيد ـ إن استطعنا ـ أناساً إلى البلاد، وأن نقيم علاقات ودّية وعملية حسنة مع الإيرانيين في خارج البلاد؛ لئلا يكونوا غرباء عن إيران، ونحافظ على مودتهم لإيران، ربما يتعين علينا تقديم تنازل، لكننا سنكسب امتيازاً أكثر.

نحن لا نمتلك خطة بأن يطبق ما نريد مائة بالمائة وبشكل مطلق فلو نفذ منها سبعون بالمائة فنحن ناجحون، وعليه فإن أصل السياسة كانت ناجحة وقتذاك،

وعلينا الآن مواصلتها، فهي لم تصبح قديمة، بل أصبحت أكثر سوءاً الآن وعلينا التزام الحذر.

وإلى جانب ذلك فإنني لا أرفض حرصكم، أي كان واضحاً أنّ أناساً أمثالكم يقدمون التحذيرات والإنذارات من أنّ هؤلاء العائدين يسعون وراء أهداف وغايات غير مرغوبة، لذلك فقد كنتم تحذرون، فالآن حيث طرحت قضية مصر[1] بادر البعض من العناصر الثورية إلى اقامة ضريح الشهيد المجهول والغالبية من المجتمع يوافقهم ويقومون بواجباتهم فعليهم أنّ ينتبهوا لأن هذا على تماس بالسياسة التنفيذية.

*** لقد كنا نؤيد هذه السياسة في ذلك الحين ونؤيدها الآن أيضاً، لكننا نعتقد بأنها لم تطبق بصورة جيدة، فهذه العودة لم تدار جيداً في الجامعات والمراكز العلمية التي أشرتم إليها.**

ففي رسالة لهم عام (١٣٧١) عبّر كل من الدكتور محمد حسن طاهري رئيس منظمة النظام الطبي في شيراز، وقائد الأطباء المتطوعون خلال تلك السنوات، والدكتور حميد رضا باك شير عميد كلية طب الأسنان في شيراز، والدكتور رضائيان عميد كلية الطب، وعدد آخر من الأطباء عن احتياجهم لعودة ذبيح الله قربان الذي كان بهائياً وعميلاً، لكنه جاء وخرج ولم يبق في إيران، فما كان مكسبنا من عودة هؤلاء؟

* أقول ثانية: إنكم تضربون الأشخاص أمثلة وأنا أتحدث عن سياسة كان مكسبها الآلاف من النافعين الذين جاؤوا وبقوا، وبمجيئهم بعثنا المئات من الرسائل إلى المحافل العلمية فارتقينا بمكانتنا العلمية على الصعيد الدولي، وقمنا بتعزيز الدروس الجامعية وملء الفراغات، وحصلنا على نتائج جمّة من خلال إقامتنا للأواصر مع الإيرانيين في الخارج وحتى لو ضربتم عشرين مثالاً فلستُ أنكرها.

---

(١) أي عودة العلاقات المصرية الإيرانية.

أضف إلى ذلك أنّ الأمن كان مطروحاً في إطار الحكومة أيضاً، فقد كانت وزارة الأمن هي الأكثر تشدداً داخل تشكيلة الحكومة، وكانت ترغب في أن تضيّق حلقة التنقية، ولذلك فقد كانت تدخل في مواجهة مع الحكومة.

وعلى الجانب الاقتصادي انظروا فواتير وزارة التجارة، فقد جرى خلال السنوات الأولى من مرحلة الإعمار إدخال مليارات الدولارات من الخارج عن هذا الطريق؛ حيث قاموا باستيراد أهم الاحتياجات الضرورية والآلات والمكائن والمعدات الصناعية وقطع الغيار للمصانع.



الفصل الرابع

الفن وحكومة الإعمار

* سماحة الشيخ الهاشمي، الأمثلة التي نضربها غيض من فيض، فتلك التحذيرات التي كان يطلقها أمثالنا وقتذاك تكررت من قبلكم بعد الثاني من خرداد، بينما لم يشاهد منكم أي تجاوب أو رد فعل في تلك الأيام، ناهيك عن أنك كنت تدافع عن الطرف المقابل.

بعد الثاني من خرداد أخذت فجأة تدافع عن أُسس الحكومة الدينية وإدانة الحملة الشاملة التي كانت تستهدف الحكومة الدينية وتصب باتجاه الترويج للعلمانية، فهذا الهجوم ضد أُسس النظام الإسلامي وولاية الفقيه لم يحدث فجأة، بل كانت مقوماته قد انطلقت منذ فترة حكومتكم غاية الأمر أنكم كنتم غافلين عن هذه الأُمور.

ولعل السبب في ذلك كثرة مشاغلكم، لكنكم انتبهتم إلى هذه القضايا بعد الثاني من خرداد؛ حيث فرغتم من المشكلات السابقة.

حتى بمقدورنا أن نضرب مثالاً واضحاً يثبت غفلتكم فيما سبق وانتباهكم لاحقاً، فخلال لقائه بالفنانين عام (١٣٧٥ «١٩٩٦») قال قائد الثورة الإسلامية : «من بين الأعمال التي يصار إليها في إطار الغزو الثقافي هي أنّ تشترك الأفلام الرديئة التي يجري إنتاجها في الداخل، وتعرض صوراً سيئة جداً ومظلمة وركيكة عن البلاد، وتمنح الجوائز في المهرجانات العالمية».

وبعد عدة أيام قلتم: « إنها لمفخرة للبلاد أنّ تحصل أفلامنا على الجوائز في الخارج»، كان هذا كلامكم في عام (١٣٧٥« ٢٠٠٢»)، لكنكم شخصياً وفي عام (١٣٨١)

أخذتم بتكرار ذات كلام قائد الثورة الإسلامية بصرامة وحدّة أكثر، فقلتم : «إنهم يذهبون بفيلم ردي، جداً يصور مشاهد مظلمة عنا إلى الخارج فيمنحونه الجوائز، وهذا ما يعنيه الغزو الثقافي! » ، هذا هو كلامكم بعينه.

حسناً هذا التيار الذي يعرض صورة سوداء عن الوضع في البلاد لدى المحافل الفنية في العالم كان موجوداً خلال فترة حكومتكم، وكان سماحة قائد الثورة صرح بذلك، لكنكم كنتم تتجاهلون ولربما كنتم تدافعون، لكنكم وبعد عدة سنوات أخذتم تعبرون عن ذات الموقف الذي اتخذه قائد الثورة الإسلامية على وجه الدقة.

* هذا يمكن الجمع بينه، ولست أتذكر الآن أين قلت العبارة في عام (١٣٧٥)، ولعل فيلماً إيرانياً قد حصل على جائزة في الخارج وذكرته مفتخراً، ولعل القائد قد تحدث هكذا عن فيلم آخر، أو أنه كان فيلماً واحداً واختلفنا في طبيعة نظرتنا إليه.

من الواضح إنني وآية الله الخامنئي عندما نتكلم فلا نريد التحدث بما يوحي بالتناقض فيما بيننا، ومن الواضح لدي أنّ سماحته لا يستشف أبداً أنني أنوي التحدث بما يناقض كلامه، فلربما كان الفيلم جيداً في ظل جوّ ما، وكنت أنا أتحدث عن الفيلم ومنتجه الذي كان فيلمه ناجحاً وأرسل إلى الخارج فقلت إنّ هذه مفخرة، وهذا ما يفترض أن يكون وإلاّ فإن الكلام الذي تتحدثون عنه هو من أحاديثي القديمة، وقد أقوم مع آية الله الخامنئي بنقد بعض الأفلام ونقول أن الفيلم الفلاني قد حصل على الجائزة للسبب الفلاني، فهذه قضية واضحة بالنسبة لي، لكنني أرى صحة سياسة تشجيع الفنانين وحثهم والاستفادة من فنّهم لتربية الشباب وتطوير المجتمع.

*** إنّ نقاشنا يدور حول أساس النظرة الغربية للسينما، فعندما ينجح طبيب فهذا يعدّ مفخرة، والنجاح في (الأولمبياد) في مجال الرياضيات مفخرة، لكنّ الغربيين يمنحون جائزة (نوبل) للسلام وجوائز السينما والآداب والقصص الروائية وفقاً لمعاييرهم.**

فهل تتصور أنّ الغربيين يتنازلون عن أُصولهم في منح الجوائز في مجالات الثقافة والسياسة؟ وهل الأُصول الأدبية والفنية في الغرب سليمة؟

* ما هذا الموضوع الذي تطرحونه؟ هل أنكم تنزعجون إذا ما وصل أبناؤنا إلى الأولمبياد؟ فالغربيون هم الذين يمنحون الامتيازات في الأولمبياد، ونحن لا مكان لنا هناك، فهم الذين قاموا باستحداث هذه الطريقة وهم الذين يمنحون الامتيازات ويستحوذون عليها، فهل تعتقدون بأن لا نأخذ الجوائز من الغرب؟

*** إننا نرى ذلك في القطاع العلمي فخراً.**

* يجب أن نتفاخر حين يحصل الإيرانيون على الجوائز في أي مرفق في العالم، وإذا كان لديكم ما يخالف هذا التصور فأنا أوجه انتقادي لكم، أي أننا نوصد سبل التطور لأنهم يريدون فعل هذا الأمر.

إنني أتقبل أنهم يمنحون الجوائز لبعض الأفلام بسبب انحرافها، أو أنهم إذا ما أرادوا أن يضخموا حجم منتج لفيلم منحوه جائزة، ولكن هنالك أفلاماً تتمتع بقيمة فنية وقبلوا بها.

فعلينا أن نعمل بوعي، ونقوم بالتشهير متى ما كانت هنالك مؤامرة، وإذا ما كان تشهيرنا علمياً ومنصفاً فإنّ قبضتهم ستفل.

*** إنّ المحافل والمهرجانات الغربية لا تتقبل أفلامنا الفنية والقيمة.**

* إنهم لا يتقبلون الأفلام الإسلامية بمفهومها هذا، لكنهم يتقبلون قيمتها الفنية ويمنحونها الجوائز، ونحن علينا أن لا نقمع هذه الأفلام داخل بلادنا، بل علينا العمل على تطويرها، فلو لم يكن هنالك تخطيط لن تتطور أفلامنا أبداً.

وأنا أُؤيد الاستفادة من خطط الغربيين وحنكتهم على أن لا نضحّي بأُصولنا، ولهذا العمل أصل فيما تتحدثون عنه، فكان حتم عليّ أن أكرّم منتجي الأفلام الناجحة.

لقد كنت أُوجه الانتقاد إليهم أيضاً، ففي آخر اجتماع رسمي لي مع الفنانين حيث جاء منتجو الأفلام المشهورون عندنا إلى مبنى رئاسة الجمهورية في الأيام الأخيرة لرئاستي، فقلت لهم: إنكم غائبون في هذه الميادين ـ وقد عددتُ لهم الكثير من الميادين ـ التي لا يصح أن توكل إلى الفنانين من أبناء حزب الله، ومنها

الحرب مثلاً التي تعدّ مفخرة للجميع، وأنتم تعيشون في هذا البلد، فلماذا لم تنتجوا أفلاماً جذابة للحرب؟

ولماذا لم تقوموا بإنتاج الأفلام لصالح عملية إعادة البناء والإعمار التي هي للجميع ولأبنائكم، لماذا لم تنزلوا إلى هذا الميدان الذي يمثل مفخرة البلاد وتقومون بإنتاج مواضيع غيرها؟

فكنت أنتقدهم، بالإضافة إلى أنني أجبت على سؤالكم في البداية، أي قلتُ: إنّ منظمة الإعلام ووزارة الإرشاد والإذاعة والتلفزيون كانت جميعها في دائرة توابع القائد، فلو كانوا مسيئين في عملهم لوقف القائد بوجههم.

❋ ❋ ❋﴿❋﴾❋ ❋ ❋

الفصل الخامس

واقع المطبوعات في زمن الإعمار

*** وهذا الوضع بالذات كان يسود المطبوعات أيضاً.**

* كانت المطبوعات وما زالت تخضع لصلاحيات وزارة الإرشاد، فجريدتا كيهان وإطلاعات كانتا تتمتعان بهيكلية منفصلة، وكانت سائر الصحف تمارس عملها منها صحيفة جهوري إسلامي والشيخ مهاجري بالذات - الذي كان وعلى امتداد مرحلة الثورة يدافع عن القيم، ويقف بوجه مثل هذه الانحرافات، ولهذا كان مستشاراً لي - كان دائم الانتقاد للسياسة الخارجية، ولطالما كان يكتب ضد الدكتور ولايتي، فانظروا كم كنت أتحمله بكل مودة فكان من صالح أصدقائي، وهو الذي يوجه الانتقادات دائماً؟ فكنت أكنّ له المحبة؛ لأنني أراه صادقاً في انتقاده.

وعلى نحو الإجمال إذا ما نظرتم إلى الوسط الثقافي - سواءاً الحوزة، أو المنابر العلمائية، أو وزارة الإرشاد، أو منظمة الإعلام، بل وحتى الأوقاف - فإنني كنتُ مرتاح البال منها، لأنها تنضوي تحت صلاحيات القائد، وكنت أعلم أنّ القائد يهتم جيداً بالقضايا الثقافية، ويقدم الدعم من أجل تطويرها، ولهذا فقد عملت على أن يتحقق ما يريد سماحته.

*** في عام (١٣٧١«١٩٩٢») كلّف قائد الثورة الإسلامية السيد شريعتمداري أن يكتب ملاحظات وتحليلاً لافتتاحية عشرة أعداد من صحيفة همشهري، وفي تلك الأيام كان أحمد ستاري وشمس الواعظين يعملان في هذه الصيحفة بالتعاون مع بعض قدامى رفاقهم في مطبوعات عقدي الخمسينات والستينات.**

فكتب السيد شريعتمداري تحليلاً حول تلك الأعداد العشرة من صحيفة همشهري، وقدمه إلى سماحة القائد. فكتب سماحته ملاحظة على هذا التحليل وأرسلها إلى حجازي وأنا أقرأها لكم: « إنّ هذا تحليل رائع جداً، ثاقب الرؤية، ويتطابق تماماً مع استنتاجي من قراءة هذه الأعداد، وما كنت أدركه على نحو الإجمال جرى بيانه بوضوح في هذا المقال واتخذت شواهد من أجله، فقولوا له -شريعتمداري- أن يقوم بعملية تنقيح لفظي لهذا المقال، فلربما يكون من الضروري نشره قريباً » .

سماحة الشيخ الهاشمي، إنّ صحيفتي (همشهري) و(ايران) اللتين صدرتا أثناء فترة حكومتكم كانتا صحيفتين قويتين من الناحية المهنية، فكوادرهما كانت جيدة لكنهما من حيث المضمون والتوجهات أوجدتا نمطاً لم يقم بتوجيه الذوق العام لشبيبة البلاد نحو ما ينسجم مع الثورة.

ثم ظهر تيار وعناصر من بين ثنايا (همشهري) و(إيران) شنّ أول هجوم على شخصكم بعد نهاية فترة رئاستكم، وتقول نتائج التحقيق الذي قمنا به إنه تيار جاء من خارج البلاد وارتبط مبدئياً مع التيار الفكري في صحيفتي (إيران) و(همشهري)، ثم شكّلوا شبكة وقاموا بإصدار مطبوعات، فبعد الحرب وقعت غفلة فيما يخص الرقابة والسيطرة على هذا التيار الذي أصبح أكثر تنظيماً.

بعد ذلك التقييم الذي قام به السيد شريعتمداري لعشرة أعداد من صحيفة همشهري، تحدث قائد الثورة الإسلامية مع السيد كرباسجي[1] ، ونوّه إلى عمل هذا التيار داخل الصحيفة، فكانت النتيجة أن أبعد السيد كرباسجي هذه المجموعة.

لكننا نرى أنّ كرباسجي أخذ يقدم الدعم لهم بصورة أُخرى من ميزانية بلدية طهران ، وعن طريق (شهرية كيان) و(شهرية المرأة) ، وذلك من خلال طبع الإعلانات، وتقديم مزايا أخرى لهم، فمثلاً أنّه منحهم مطبعة (گستر) وهي مطبعة عائدة للدولة .

(١) كرباسجي رئيس بلدية طهران وقتذاك.

لهذه الأسباب نحن نعتقد بأن عمل المؤسسات الثقافية خلال السنوات من (١٣٧٠) وما تلاها مهّد الأرضية لتسلّل ونفوذ المنحرفين في مؤسسات الثورة، أي أنّ بعض عناصر ذلك التيار استلموا المسؤوليات في تلك السنوات، فمثلاً أصبح بهزاد غريب مستشاراً لأمين العاصمة، وهو الذي أخرج من منتدى التربية الفكرية في بداية انتصار الثورة.

* إنكم تركزّون كثيراً على الجزيئات، ففي سياق هذه القضية ألم تكن وزارة الإرشاد ضمن صلاحيات آية الله الخامنئي؟ ألم يكن الوزير ونائبه من تياركم؟ ألم تكن صحيفة إيران عائدة إلى وزارة الإرشاد؟

أقول: إنكم من تنتقدون؟ إنكم تنتقدون تياركم، وإنني لأعجب لذلك، فيجب أن تحكموا بشكل صحيح، فأنتم تعلمون أنّ السيد وردي نجاد كان من العناصر الموثوقة والثورية في حرس الثورة، فعندما نعيّن مثل هذا الرجل مسؤولاً على صحيفة إيران يفترض أن نكون مرتاحي البال، وعليكم أنّ تصلحوا الباقين.

كما أنني أعرف بقضية همشهري، وقد حدّثني القائد وأنا بدوري تحدثت مع السيد كرباسجي الذي أبعدهم، وأنتم تقولون: إنّ العمل كان ناقصاً!

إنني اقول إنّ سياسة صحيحة تقوم على أساس صحيح يصب في صالح البلاد والثورة والشعب والإيرانيين في خارج البلاد، لا يمكن تشويهها بإيراد بضعة نماذج، خذوا الأسماء الأفضل التي ترتضونها واعرضوها على شخص على أن يُخرج من بينها موارد للانتقاد، وانظروا كم من موارد الانتقاد ستظهر؟

*** طبعا نحن لم نكن ولسنا أعضاء في أي تيار، وعلى أية حال لنتجنب الدخول في الجزئيات.**

* إنّ ما قلتموه كله جزئي.

*** إننا نتحدث عن موضوع كليّ.**

* الموضوع الكلي هو أنّ السياسات كانت صائبة، وإنني أتقبل أنّ فيها هفوات وكانت تحدث مشاكل، بيد أنّ الفائدة العامة لتلك السياسة كانت أكثر بكثير.

*** طالما أشرتم في موقع الحديث عن إنجازات حكومة الإعمار في المجالات الثقافية إلى النمو الكمي للمطبوعات والكتاب قياساً لما قبل الثورة والسنوات الأولى لانتصار الثورة، ونحن نتقبل هذا التطور الكمي، ونعتقد أنّ ذلك حصل في إنتاج الأفلام وسائر النتاجات الفنية.**

لكننا شهدنا منحىً تنازلياً في توجهات ومضامين النتاجات الثقافية، سواء كانت أدبيات أم أفلام أم غيرها من الموضوعات، فما السبب الذي ترونه في هذا التراجع؟

* السبب واضح جداً، وأنتم تعرفونه فاذهبوا وتحرّوا عنه، فعندما نرتفع بعدد الطلاب من (١٥٠) ألف إلى مليون وثمانمائة، فإن عدداً كبيراً من أولئك الذين تمت تنقيتهم وإقصاؤهم قد أخذوا بالعودة الآن، وإنّ عدداً كبيراً ممّن يحتفظون بأفكارهم الخاصة أخذوا يظهرون فيتبلور جوٌّ من شأنه أن ينزل هؤلاء إلى الساحة فيقومون بأعمال قبيحة.

فعندما تضعف التنمية في كافة المجالات يظهر إلى جانب ذلك أناس سيئون، بالإضافة إلى الرؤية الضيقة التي يتميز بها الكثير من أصدقائنا على صعيد القضايا الثقافية بدءاً من الفيديو وانتهاءً بالأطباق اللاقطة والملابس التي يرتديها الناس، فقد أغضبت البعض ودفعتهم للانحدار في أوساطٍ غير سليمة في حين كان بإمكاننا الحفاظ على إخلاص بعض المعتدلين للثورة، فبعض أصدقائنا ـ وبسبب تشددهم ـ قد ضيّعوا هؤلاء شيئاً فشيئاً.

إنني أعتقد لو أننا تقدمنا وفق موازين معتدلة، وتحملنا قدراً من هذه الخسائر التي تحدثتم عنها، لكنّا الفائزين في خاتمة المطاف، فعلينا الحذر، وإذا ما رأينا الاعتدال في طريقه للانهيار يتعيّن علينا الحيلولة دون ذلك.

*** نحن نعتقد بأنّ الاعتدال قد انهار.**

* لقد انهار فيما بعد، فهو لم ينهر في عهدي؛ إذ كنا حذرين، وكنّا نسير إلى الأمام بشكل جيد وعلى حذر إزاء جميع هذه الأمور

*** لقد كانت لدينا في مجال المطبوعات إصدارات ليست سليمة في نظرنا قد تطرقنا إليها بإيجاز ولا نواصل الحديث، لكن مجلة المرأة التي تعود لابنتكم تتميز بوضع مختلف في هذا المجال، ونحن نرغب أن نتحدث بهذا الخصوص، ونعرف وجهة نظركم.**

فنحن نعتبر مجلة المرأة من بين الإصدارات غير الصالحة؛ إذ أنها شككت في بعض الأحكام الإسلامية، وذروة انحرافها كان في نشر رسالة فرح بهلوي.

وبالرغم ممّا قيل من أن إيقاف هذه المجلة كان بأمر من سماحتكم، ولكن ليس بوسعنا أن نتقبّل أنّ صحيفة بتوجهاتها تلك كان بإمكانها الدوام لفترة طويلة نسبياً دون دعم غير مباشر منكم، ما هو نظركم فيما يخص عمل هذه الصحيفة؟

* إنّ تلك التصرفات الخاطئة هي التي إزعجت فائزة، فلقد بدأت فائزة عملها بالرياضة النسوية وكان عملاً صحيحاً، فمن الإشكالات التي برزت في مطلع انتصار الثورة إننا لا نهتم بالنسوة في الجوانب التي تمثل ضروريات بالنسبة لهن، ونظراً لأنها قد أدركت هذه المقتضيات فقد توجهت لطلب المساعدة.

وعندما بدأت عملها عزمت التيارات المتشددة على توجيه الإهانة لها، وممارسة الضغوط عليها والتصدي لها، فتغيرت روحيتها، إنها مخلصة للثورة، وإنّ طبيعتها طبيعة خاصة، إذ لا تعدل أموال الدنيا قيمة ريال واحد بالنسبة إليها، ولا يصمد أي شيء في يديها، ولقد قلت مراراً لأسرتي: لا تسجّلوا شيئاً باسمها؛ لأنكم إنّ فعلتم ذلك فإنّ شيئاً لا يبقى في يديها، ولا رغبة لها بالمنصب والأموال، بل كانت تفكر بالنساء والثورة، لكنهم قاموا بإيذائها.

عندما عزمت على أن تصدر صحيفة نصحتها وقلت لها: إذا أردت أن تصدري صحيفة فيجب أن تكون كهذه الصحيفة، وأوردت لها اسم صحيفة، وقلت: يجب أن تكوني في موقف ابنة رئيس جمهورية سابق يريد أن يبقى في صلب الثورة، فعليك أن تواكبي الشخصيات الثورية والتيار الإسلامي، فعائلتنا كانت في صلب قضايا الثورة، وسبّاقة فيها منذ بدايتها وحتى يومنا هذا.

وعندما عملت لفترة من الزمن وجدت أنّ أناساً غير صالحين يعملون في جريدتها، فكانوا ينفذون مآربهم بالرّغم من ضبطها لهم، فوجدت ليس من المصلحة أن تستمر، وهي بدورها تقبلت بكل إخلاص.

وقد أحسنتم صنعاً إذ أشرتم إلى قضية رسالة فرح بهلوي، فتلك القضية نموذج بارز من التصرفات الخاطئة، فقد ورد في الجريدة سطران لخبر عن الرسالة كان قد ورد في الكثير من الجرائد الأخرى ما هو أشدّ منه في هذا المجال، ولو أنكم حققتم في هذا المورد بإنصاف لوجدتم كيف أنّ تصرفات خاطئة أضعفت خطاً ثورياً قيمّاً.

*** لقد استعانت السيدة فائزة لإصدار جريدة المرأة بكل من عميد نائيني، ومسعود بهنود وإبراهيم نبوي، وآخرين ممّن كانت سجلاّتهم تضم سوابق سلبية.**

* على أية حال، إنّهم أقصوها ظلماً وقتذاك، وعندما رأت عدم تحقق ما كانت تريد تقبلت، ولم تبد أية ردة فعل.

*** نحن نريد المشاركة النسوية في الميدان الرياضي، ولكن في أواسط عقد السبعينات تشكلت جمعية تحت اسم (الكتاب والصحفيون الرياضيون)، أعلن المسؤولون حينها أنّ بعض العناصر في هذه الجمعية لا يتمتعون بالأهلية لهذا الموقع، فعلقت نشاطات هذه الجمعية بسبب احتجاجات واستقالة بعض الأعضاء المنتخبين فيها، ولكن بسبب التدخلات غير القانونية للسيدة فائزة، ودعم السيد تاج زادة بعد الثاني من خرداد حصلوا على التأييد من وزارة الداخلية، وباشروا عملهم.**

* لستُ أتذكر ما تقولون، وهي ليست موجودة كي تدافع، فهي التي يجب أن تقدم الجواب، وإنني أعتقد أنّ البعض قد أزعجوها دون سبب.

إنها موهوبة ولها القابلية على العمل جيداً لخدمة الثورة، إنها موهوبة حقاً، وطافحة بالطاقة، ومخلصة وثورية، أي أنّ الأمور الدنيوية لا أهمية لها لديها.

كانت تريد العمل غاية الأمر أنها كانت تتمتع بطبيعة أكثر تحرّراً، وكان بالإمكان الاستفادة منها، فآذوها دون سبب.

لكنها أدركت فيما بعد أنّ هذه الجريدة لم تعد تنفع، وأنّ الأموال التي أنفقتها قد ضاعت منها، فلقد باعت دارها وأعطت قروضاً، وقد تركت هذا العمل دون اكتراث، وهي ليست راغبة في هذا العمل الآن.

*** نحن نعتقد أنّ من المجالات التي يقوّم على أساسها عمل حكومتكم سلباً هي طريقة منح الامتيازات للإصدارات، فلقد كان السيد أمين زاده يقول: لتأت العناصر المتدينة وتأخذ امتياز الإصدارات ونحن سنعطيهم.**

وأساس هذا العمل كان خاطئاً؛ إذ أنّ الذي لا يجيد العمل الصحفي تكون نتيجة عمله كما حصل في جريدة المرأة.

لقد كان نقاشنا في عام (١٣٧٠) يتمثل في أن تقوموا بتربية القوى الإنسانية، لكنهم وبدلاً من تربية القوى الإنسانية في مجال المطبوعات باشروا بمنح تراخيص لإصدار الجرائد دون روية، فكان لذلك عواقب غير محمودة.

* كان ردهم أنّ هؤلاء يزدادون خبرة أثناء العمل، ولو أحجمنا عن ذلك لتعيّن علينا تسليم الميدان للآخرين.

*** ولكن لم يتحقق ذلك على الصعيد العملي، وقد طرد الكثيرون.**

* عندما سلّمت الإصدارات لهؤلاء كان عليهم أنّ يتدربوا ويتعلموا، ويكتسبوا الخبرة للعمل.

*** حسناً، لو سمحتم أن لا نواصل الحديث أكثر من هذا حول عمل حكومة الإعمار في مجال القضايا الثقافية ومواجهة الغزو الثقافي، ولكن أجيبوا بنحو الإجمال عن هذا السؤال فقط، وهو: ما كانت قصة استقالة السيد خاتمي من وزارة الإرشاد في خضم تلك الأحداث؟**

* لقد كان السيد خاتمي يحمل أفكاراً، وقد باشرت التيارات التي تتحدث عنها بمقارعته، ولكن يبدو أنّ أفكاره قد تبدلت شيئاً فشيئاً، وتبلورت لديه أفكار جيدة تدريجياً.

فعندما باشر بعمله انبرى البعض لمخالفته، فجاءني وقال: أشعر إنّ هنالك خطة قد أعدت ضدي، ولا طاقة لي على البقاء، فقلت: إذا ما بقيت فأنا أدعمك في

الموارد التي ارتضيها، لكنني لا أدعمك في الموارد التي لا أقتنع بها فإذا ما تشاورت معي فإنني سأقف إلى جانبك، لكنه قال: لا قدرة لي على البقاء.

*** ألم يكن هنالك مورد معين؟**

* كان هناك فاذهبوا وتحرّوا الانتقادات التي وجهت وقتذاك إلى وزارة الإرشاد.

❁ ❁ ❁ (❁) ❁ ❁ ❁

الفصل السادس

الشيخ رفسنجاني ودورته الرئاسية الثانية

*** كان الكثير من أصحاب الرأي يعتقدون بعدم وجود مصلحة في ترشيحكم لدورة ثانية في انتخابات رئاسة الجمهورية، فالشعبية التي كانت لكم في الدورة الأولى قد انخفضت بشكل طبيعي في الدورة الثانية، وقد أكدت ذلك نتيجة الانتخابات.**

ففي الوقت الذي شارك (٥٧٪) من الذين يحق لهم التصويت صوّت (٦٣٪) منهم لصالحكم، وصوت (٤٠٪) منهم تقريباً لآخرين منهم السيد توكلي.

نرجو أن تقدموا تحليلاً لهذا الأمر، لماذا انخفضت الأصوات المؤيدة لكم في الدورة الثانية بهذا القدر؟

* أولاً: ما تقولونه من إنّ أصحاب الرأي قد قالوا، فإننا لم نر ذا رأي قال ذلك، بل العكس هو الصحيح، فإنني لم أتقدّم لأيّ من المناصب التي تبوّأتها لحد الآن بدءاً من مجلس قيادة الثورة، ومروراً بوزارة الداخلية وإدارة الحرب ورئاسة مجلس الشورى، وانتهاءً برئاسة الجمهورية، فكثيرون قد جاؤوني وقالوا: إنّ الأمر انحصر بك ولابد من أن تبادر، ونحن بدورنا قد بادرنا وهكذا كانت الدورة الثانية لرئاسة الجمهورية.

لقد وضعت في الحسبان أعمالاً أخرى بالنسبة لي، وكنتُ أفكر بأنّه ليس من الضروري أن أتبوّأ مسؤوليات.

ثانياً: أعتقد أنّ الأمر كان طبيعياً في ظل الظروف السائدة وقتذاك، وقد حصلت هذه التجربة قبلي لآية الله الخامنئي، فرغم أنّه كان رئيساً للجمهورية ولا

يتحمل المسؤولية، بل الحكومة هي التي كانت تتحمل مسؤولية الأمور، فإنّ الأصوات لصالحه انخفضت في الدورة الثانية.

فلقد رفع السيد محمود الكاشاني شعارات، وأطلق تصريحات ما أدى إلى أن تنخفض الأصوات المؤيدة لسماحته بمقدار (٣ ـ ٤) مليون صوت، وهذا ما حصل لي أيضاً، وأنتم بالذات تقولون: إنّ (٦٣٪) من الأصوات بقيت لي وهذه نسبة جيدة، أليست جيدة وفق المعايير؟

والأمر الآخر: إنّ المرشح المنافس ـ أي السيد توكلي ـ قد أطلق تصريحات دعائية من شأنها تضخيم حالات الانزعاج التي كانت لدى الشعب، وبطبيعة الحال فإنها لم تخلُ من التأثير.

وإجمالاً فإنني أعتقد أنّها نسبة جيدة، ولا ينبغي لنا الانزعاج، وربما يكون هذا الانخفاض طبيعياً بسبب ما كان يحمله أبناء الشعب من تطلعات ولم تتحقق.

*** هل أنّكم تعتبرون نسبة (٥٧٪) من المشاركين نسبة جيدة؟**

* هكذا كان الحال فيما سبق، فإذا تريدون حصر ذلك بمرحلة الإعمار فما قبلها كان كذلك، خذوا هذه النسبة بنظر الاعتبار، وانظروا كم هي الانتخابات التي سجلت مثل هذه المشاركة؟

وإنها نسبة ليست بالمتدنية، أي إذا ما شارك (٥٧٪) أو (٦٠٪) من الناس في الانتخابات على المستوى العالمي، فإنها تعدّ نسبة مقبولة.

*** ثمة مؤاخذة تطال المقارنة التي تتقدمون بها ـ ويلاحظ أنّ الآخرين يلجأون أحياناً إلى مثل هذه المقارنة ـ فيبدو أنّ الشعوب في البلدان المتطورة لا ترى ضرورة للمشاركة في الانتخابات، فالوضع عندهم مستقر، وهم يمارسون حياتهم، فالقلة هم الذين يهتمون بالقضايا السياسية؛ لذلك فإنّ الغالبية من هؤلاء لا تشارك في الانتخابات.**

ولا ينبغي لنا أن نقارن وضعنا بتلك الدول؛ لأنّ أبناء شعبنا يحملون مطالبات وطموحات، ويحدوهم الأمل بتغيير وضعهم الحياتي، وقد أثبت الثاني من

خرداد أنّ وضعنا يختلف عمّا في العالم، فقد صوّت ما يقرب من (٨٠٪) من أبناء الشعب.

والأمر الآخر: إنّ هنالك منحىً عكسياً في إيران بين مستوى التطور ونسبة المشاركة، بمعنى أنّ أدنى مستويات المشاركة تحدث في المناطق الأكثر تطوراً، والعكس هو الصحيح، فإنّ أعلى مستويات المشاركة حصلت في أكثر المناطق حرماناً، فمثلاً في انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي شارك في محافظة (كهكيلويه وبوير أحمد) أكثر من (٩٠٪) من الذين يحق لهم الاقتراع، لكن النسبة كانت متدنية جداً في طهران.

إذن، كلما ارتفع عدد أصوات المقترعين، فذلك لا يدل بالضرورة على ارتقاء كيفية المشاركة والتطور السياسي، بل ربما يكون على العكس، ففي مدينة طهران التي يتميز أهلها بأعلى مستويات التعليم والثقافة، غالباً ما يكون نسبة المشاركة بأدنى المعدلات.

* أولاً: نحن لا نقارن أنفسنا بالبلدان المتطورة، بل إننا ننظر إلى كافة الدول فنجد أننا من بين الدول ذات المعدلات الجيدة عالمياً، وقد يدعي البعض الغلو فيما نقول، ولكن هذا ما هو موجود بالفعل، وهذه حقيقة، حيث أعتقد أن مستوى وعي شعبنا يؤكد ذلك.

بالإضافة الى النسبة الجيدة من الأصوات التي حازها المسؤولون الذين هم بمستوى رئيس الجمهورية لحد الآن، نعم كان من الأفضل أنّ تكون النسبة (٩٨٪).

وفي الدورة الأولى حيث ترشحت لرئاسة الجمهورية كانت النسبة عالية جداً، وأعتقد أنّها كانت أعلى نسبة في انتخابات رؤساء الجمهورية، ولعل السيد خاتمي لم يحصل على هذه النسبة من الأصوات، وعليه فإنّ هذه النسب جيدة، وإنّ الظروف تختلف، ويفترض بنا أن نقتنع بهذه النسب التي سجلت.

وبطبيعة الحال كان من الأفضل أن لا تنخفض، ولكن لم نكن نحن الذين مهدنا الظروف كي تنخفض، بل على العكس، فقد كانت حكومتي في الخطة

الخمسية الأولى تعمل على بناء البنى التحتية، وأنتم تعلمون أنّ المشاريع المهمة للبنى التحتية تستهلك مبالغ طائلة، وترفد المجتمع بالسيولة النقدية، وهذه مشاريع تعطي ثمارها بعد سنوات دون أن يكون لأبناء الشعب أي توجه لضخامة الاستثمارات فيها.

كما إنني لم أعمل من أجل دفع الناس للتصويت لصالحي، ولقد قدّم السيد رضوي الذي كان رئيساً لمنظمة الشؤون الاستخدامية مقترحاً واضحاً للغاية هو استقطاب أصوات الموظفين، فقلت: دع ذلك لما بعد الانتخابات، فلستُ ممّن يقوم بما تشم منه رائحة الخداع.

وإذا ما طالعتم الحملة الانتخابية فبالرغم من تشدد السيد توكلي، قلت: ها أناذا، وهذه خطتي وستكون هي عينها فيما بعد، فمن أرادها فليصوت لها، أي كنت أتحدث إلى الناس من موقع الاستغناء.

*** بعد انتخابات الدورة الثانية لرئاستكم تحدثتم في صلاة الجمعة عن أسباب انخفاض نسبة التصويت، ولدى تحليل آراء الذين لم يصوتوا لصالحكم أوردتم أموراً كانت تفوح منها رائحة الاحتقار، وضربتم حفيدكم مثلاً الذي كان يقف إلى جانب جدار يوشك أن يسقط وأنت صرخت به ليبتعد، لكنه انزعج فقال: سوف أُصوّت لصالح السيد جاسبي، كناية عن أنّ الذين لم يصوتوا لصالحكم أناسٌ ثرثارون، ويبحثون عن حجج واهية، وكانوا مستائين.**

وهذا لم يكن تشبيهاً حسناً بالنسبة للذين كانوا على خلاف معكم، ألا تتصورون أنّ هذا تعبير ينمّ عن تحقير لقطاع من أبناء الشعب؟

* ربما كان كذلك، إنها كانت ظريفة رأيت من المؤسف أن لا أقولها، فكانت أمراً ظريفاً تحدثت به، فتارة يمزح الإنسان بما يزعج الآخرين، فيشعر فيما بعد بالندم فيقول: يا ليتني لم أقل ذلك، لكنني لم يراودني مثل هذا الشعور.

إنها كانت مزحة وفي ضوء ما قلته بخصوص بناء البنى التحتية والاستثمارات الباهضة في المشاريع ذات الأرباح المتأخرة بإمكانكم العثور على تفسير صحيح لتلك اللطيفة.

*** لقد صوّت ما يقرب من أربعة ملايين لصالح الآخرين.**

* إنكم مستمعون، وبإمكانكم الحكم أفضل، فلقد كان لذلك معنى صائب من أنّ المستائين منّي - لأيّ سبب كان - قد صوّتوا لصالح السيد توكلي، وإلاّ فإذا أردتم القيام بعملية تحرّي، فلماذا لا تعتبرون أنني إذا شبّهت جماعة بحفيدي فذلك ناجم عن محبتي القلبية؟ أوليس الحفيد عزيزاً على بني الإنسان؟

*** لكن الذين صوّتوا لصالح السيد توكلي كانوا قد تراجعوا عنكم لأسباب موضوعية.**

* ربما تكون موضوعية أو غير موضوعية، وأنتم خذوا بنظر الاعتبار ذلك البعد، أي أنّ الذين صوتوا لصالحه مستاؤون منّي، وهذا الاستياء ربما يكون متجذراً أو غير متجذر، وتارة يكون صحيحاً وأُخرى غير صحيح، وعلى أية حال فإنّ الحق معهم.

❋ ❋ ❋(❋)❋ ❋ ❋

الفصل السابع

الدور الرقابي لمجلس صيانة الدستور

*** على أعتاب انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الشورى الإسلامي كانت المرة الأولى التي طرح فيها مجلس صيانة الدستور قضية الرقابة الاستصوابية[1] بصراحة،أي أنّ التفسير الذي قام به للرقابة كانت الرقابة الاستصوابية وبها عمل وعلى هذا الأساس رفضت أهلية مجموعة من مخالفيكم، وإن الذين دخلوا مجلس الشورى يسمون الآن المحافظين أو الجناح اليميني.**

وجناح اليمين هذا لم يواكبك إلى نهاية المشوار، أي أنهم قاموا بتغيير خطتكم في الخطة الخمسية الثانية.

ويبدو أنّ أنصاركم الحقيقيين قد ساروا في طريق الانشقاق منذ ذلك الحين، فكانت النتيجة ظهور (كوادر البناء)[2] في انتخابات الدورة الخامسة لمجلس الشورى.

تحدثوا لنا حول مرحلة انشقاق كوادر البناء، ومنشأ ظهور كوادر البناء، هل تقبل بأن هذا الحزب تابع لكم، وتفرع عنكم؟

* مقدمة كلامكم تحتاج إلى شيء من التصحيح، فمجلس صيانة الدستور قام بواجبه، وحينها تصور البعض أنّ عدم حصولهم على الأصوات جاء نتيجة لما قاله سماحة القائد: (لا تصوتوا لصالح مثيري الفتنة).

---

(١) أي أن يكون لمجلس صيانة الدستور الحق في دراسة المتقدمين للترشيح في الانتخابات ويقوم بدور تطبيق الشروط القانونية على أولئك وبالتالي لا يسمح لمن يفتقد بعض الشروط خوض الانتخابات.

(٢) مجموعة كوادر البناء حزب سياسي تأسس في أواخر رئاسة الشيخ رفسنجاني للجمهورية الإسلامية، ومن بين مؤسسيه مجموعة من وزراء حكومة الشيخ.

فقامت الإذاعة والتلفزيون بالمناورة حول عبارة (مثيري الفتنة)، بيد أنّ تحليلي لم يكن كذلك إلى حدّ ما، فكان تحليلي أنّ مرحلة الإعمار عندما بدأت باشر البعض نشاطهم من داخل مجلس الشورى، ثم واصلوه من خلال صحيفتي (سلام) و(بيان)، فاتخذوا موقفاً معرقلاً أمام الحكومة وأخذوا يقومون بمخالفات غير منطقية، وحقاً كانت تفتقر للمنطق، وهم اولئك الذين صوتوا لصالحنا وفي مجلس الشورى في دورته الرابعة، وكانوا يحملون طموحات.

فليس صحيحاً قولكم إنّ مجلس صيانة الدستور قد حجب الأهلية عن مخالفينا؛ لأن الأشخاص المهمين منهم قد ترشحوا للانتخابات، وقد حصل أفضلهم على المركز الحادي والثلاثين!

والانتخابات كانت حرة، وهم كانوا معروفين فالجميع يعرفونهم، فكانت نتيجة الانتخابات قد برهنت على أنّ الشعب لا يرغب بالتصويت لصالح هؤلاء، ولا أدري مدى تأثير التعبير بـ(مثيري الفتنة)، أو تأثير عملهم.

والتعبير الآخر لقائد الثورة كان: (لا تصوتوا لصالح الذين يلقون بالأحجار داخل عجلة الحكومة)، وإنني أعتقد أنّ هذه الأمور كانت مؤثرة بقدرٍ ما، كما أنّ الكلمات التي كان يطلقها المعارضون للحكومة كانت كلمات عبارة عن شعارات.

*** ألا تعتقدون أنّ تلك التصريحات قد تركت آثارها على الرأي العام؟ ألا يعني أنّ الأصوات في الانتخابات اللاحقة كانت نتيجة للحملة الإعلامية التي شنتها صحيفة سلام وغيرها؟**

* من المؤكد أنها كانت مؤثرة في جانب ما، فأولاً: إنّ أنصار هؤلاء الذين يمتعضون من السيد توكلي إما أنهم لم يصوتوا، أو صوتوا لصالحه، وأنا أعرف أُناساً منهم على وجه التحديد ـ وليس صالحاً أن أذكر اسماً ـ قد صوتوا لصالحه، فقد كانت كلماتهم مؤثرة؛ إذ كانت قطاعات من الشعب مقتنعة بكلامهم.

*** أنتم تقولون: إنّ كلام هؤلاء أو كلام السيد توكلي كان شعاراتياً، ولكن من غير الممكن بلورة الرأي العام بمجرد إطلاق الشعار، فلقد كانت في كلماتهم انتقادات موضوعية.**

أما شعرت في وقت من الأوقات أنّهم صادقون في انتقادهم، وهم دعاة إصلاح؟

* أولاً: إنهم لم يبلوروا الرأي العام بأجمعه، وكان الدليل على ذلك أنّهم لم يحرزوا غالبية الأصوات، وقد استطاعوا أن يبلوروا قسماً منه، فيما ضيّعوا قسماً آخر وحافظوا على قسم، ولم أكن معتقداً بعدم صدق كلامهم بأجمعه، فلقد كان لهم ما قالوا ولكنه ذات الكلام الذي يطلقه الآن خصومهم، وكانوا قد تخلّوا عنه؛ لأنهم عرفوا أنّ الشعب لا يرتضي مثل هذه المواقف، فكان التيار المنافس قد اتخذ منها خنادق، ممّا أدى إلى أن يفقدوا قسماً من الأصوات.

ليس من السهل أن يضيع المرء أفكاره، فإنني أعرف شخصاً ألّف كتاباً لم تقدم حتى وزارة الإرشاد ـ التي تحاول الآن العمل دون ضابطة ـ على منحه إجازة لطبعه، حيث وصف فيه الكلام الذي قالوه في صحيفة سلام وقتذاك، والأعمال التي يقومون بها الآن بأنها ذات طابع علمي.

وأنا طالعتُ جانباً منه فكان كلاماً متيناً، ولكن في نفس الوقت لا نريد أن نجعل من أنفسنا معصومين فنحن كانت لنا أخطاؤنا أيضاً، وهم قد أساؤوا الصنع، في حين أنني التزمت الاعتدال في تركيبة حكومتي فجعلتها نصفاً من هؤلاء ونصفاً من أولئك، وكان محافظو المدن نصفاً من هؤلاء ونصفاً من أولئك، فلم أكن متحزباً في عملي.



الفصل الثامن

حركة كوادر البناء

*** لم تتحدث عن منشأ ظهور كوادر البناء.**

* إنّ قضية كوادر البناء من الموارد التي ظلمت فيها حقاً، ولا يسع الحديث عنها كثيراً، وقد قلتُ بعض كلامي، لكن لا بأس بأن تعلموا.

لقد كان كل شيء يوحي بأنّ جناح اليمين قد استعد للاستحواذ على كل مرافق البلاد، وكانت آخر مرة اتخذوا فيها موقف الانتقاد من أنّهم إذا ما حصل استياء من الحكومة فلن يكون لهم أي نصيب، فقاموا في داخل مجلس الشورى بنفس ما قام به السيد توكلي ولكن بمرونة أكثر، وكان هذا التيار إلى جانب المعتدلين يشعر بالقلق إزاء ما سيحصل بعد حكومتي فعملوا على أن أبقى لكنني رفضت.

وعندما اقترب موعد إجراء انتخابات الدورة الخامسة قلتُ في اجتماع لجماعة العلماء المجاهدين ـ كما كنت أقول على الدوام وليس في هذه المرة فقط كحالة استثنائية ـ يجب أن نتمتع بحالة من الأبوة التي كان الإمام رحمه الله يريدها ونحافظ على هذه الحالة وأن تكون القائمة التي نقدمها في طهران مركبة من جميع قوى الثورة فتضم جميع التيارات.

وقد تناقشنا كثيراً حول هذا الأمر، وكان المشاركون في هذا النقاش على علم بأن قسماً من حكومتي ـ وهم الذين شكلوا كوادر البناء لاحقاً ـ قد أبلغونا بأنهم ينوون تقديم قائمة مستقلة في الانتخابات، فجاءني الدكتور حبيبي وقال: إنّ هؤلاء يريدون تقديم قائمة فليس مناسباً أن تكون أنت ضمن جماعة العلماء فيما تقدم حكومتك قائمة أخرى، فاعمل على أن لا يقدم هؤلاء قائمة ويتم إرضاؤهم.

فطرحت هذا الكلام في اجتماع جماعة العلماء المجاهدين الذين كانوا قد رفضوا في البداية بأن يقدموا قائمة مشتركة وقالوا: إنّ عندنا من نؤيدهم ونرتضيهم ونقدم القائمة بأسمائهم.

ولما وصل تهديد كوادر البناء وافقوا على أن تكون القائمة مختلطة، فكان أولئك يقولون: أن تكون النسبة (١٥) مقابل (١٥)، لكنهم اتفقوا في النهاية على نسبة (٢٥) مقابل (٥)، وقلت للسيد حبيبي أن يتكلم معهم ليوافقوا؛ لأننا نريد أن نقدم ذلك كحالة رمزية تسود في أرجاء البلاد، ولا تكون هنالك حالة من الانفصال، بل تكون حالة من التمازج، وقمنا في اللجنة المركزية لجماعة العلماء بانتخاب خمسة أشخاص.

وفي تلك الأيام توفيت والدتي وما كنت أستطيع حضور جلساتهم. وذات يوم جاءني الشيخ ناطق نوري وقال: إنّ المجاميع التي تؤيدنا ترفض أن يكون هؤلاء ضمن قائمتنا، فقلت: إننا كنا قد توصلنا إلى هذه النقطة، فقال: إذن فاحضر أنت جلسة الجماعة لكي نناقش الأمر، فقلت: لا طاقة لي على النقاش فاذهب إلى القائد وكل ما يقوله سماحته أقبل به.

فأوكلنا أمر التحكيم للقائد، وكنتُ قد تحدثت مع القائد سلفاً فكان ثمة خلاف في هذا المجال بيني وبين آية الله الخامنئي على صعيد وجهات النظر، فكان سماحته ينظر من زاوية أن تكون المنافسة في غاية الجدية كي يزداد تواجد الجماهير عند صناديق الاقتراع، فكان سماحته يركز نظره على الانتخابات، فيما كنت أنظر إلى أن لا تنخفض حصة العلماء من الأصوات.

فلم أكن موافقاً على الأمر المتقدم؛ لأنه إذا ما انخفضت الأصوات لصالح العلماء لكانت هزيمة أولاً، ولكي لا يحدث التشتت بيننا، فكنتُ أنظر من خلال هذه الزاوية وقد كنا طرحنا أدلتنا.

*** يعني أنّ قائد الثورة الإسلامية كان موافقاً على هذا الانشقاق.**

* لقد ذهب الشيخ ناطق نوري عند اية الله الخامنئي، ولما خرج اتصل بي هاتفياً من هناك قائلاً: إنّ سماحة القائد يقول دعوا هذه الجماعة تقدم قائمتها، وكانت لديه ثلاثة أسباب أفصح عن اثنين منها للشيخ ناطق، أما الثالث فقال له: إسأل الشيخ هاشمي، وكان سماحته قد أدلى لي مسبقاً بالسبب الثالث.

*** أفيدونا بالسبب الثالث إن أمكن.**

* أولاً: إنّ سماحته كان يقول: إنّ هؤلاء لا يحصلون على الأصوات الكافية، لأنهم من ضمن الحكومة والشعب يرى أنهم مسؤولون وما موجود من حالات استياء ستصب عليهم، أي أنّ هؤلاء ضمن الحكومة والسلطة، وإذا ما أرادوا الحصول على الأصوات فإن الشعب لا يصوّت لصالحهم.

وثانياً: تصبح الانتخابات أكثر سخونة ويشارك أكثر عدد من الناس.

وثالثاً: بإمكانكم أنّ تصوتوا وفقاً لقناعتكم.

فوافقت كالمعتاد عندما يدلي سماحته برأيه، وقلت: ليقدموا قائمتهم، وبعد عدة أيام كنت ضمن الحكومة فوجدت أنّ هؤلاء يوقعون على بيان، فاتصلت من هناك بالقائد وقلت: إنّ هؤلاء يوقعون الآن على بيان، وإنني أقول كلامي الأخير لكم من أنني أعارض، فكان من استدلالاتي هو: سيكون الإيحاء في الخارج أن أصل هذا الاختلاف هو بيني وبينك، في حين لا اختلاف بيني وبينك، بل إنّ هذا يرتبط بهم.

فيا حبذا أن توافق على أن يكونوا خمسة أشخاص، فقال: أليس الذين يدخلون مجلس الشورى(٢٧٠) شخصاً؟ قلت: نعم، ولكن لهذا الأمر مضاعفاته، فقال: كلا، إنّ الجانب الآخر هو الأكثر فدعه يحدث هكذا.

ثم سنحت فرصة أخرى فطلبت مرة ثانية أن يوافق سماحته على أن تكون القائمة مشتركة، وحينها كان أولئك قد أصدروا بيانين انتشرا في أوساط المجتمع ولاقا حالة من القبول، فقال آية الله الخامنئي: إنّ الوزراء لا يحق لهم تقديم مرشحين، فيما يحق ذلك لنوابهم؛ لأن الوزراء قد حصلوا على تصويت مجلس الشورى، فلا معنى لأن يكونوا هم صناعاً للنواب.

وفي ليلة كنا ضيوفاً على القائد عند الإفطار فتباحثنا، وتحدث سماحته أيضاً بذات الكلام، وفي التاسعة مساءً جاءني أعضاء كوادر البناء وقالوا: نحن نشعر إنّ القائد غير راضٍ عن نزولنا للساحة، فلم يكونوا مقتنعين بأن لا يتقدم الوزير، وليتقدم نائب رئيس الجمهورية، فقالوا: بما أنه ليس راضياً فلا نرى لعملنا من مجوز، ومن الأفضل أن ننسحب، فقلت: إنها ذريعة جيدة.

وفي الساعة التاسعة من تلك الليلة اتصلت هاتفياً بالقائد وقلت له: إنّ هؤلاء يقولون بأنهم يشعرون أنك لست راضياً فاسمح لنا بأن نخرج من المنافسة. فقال: واجب عليهم أن يتقدموا ولابد من ذلك؛ لأن سماحته كان ينظر إلى أهمية رفع حرارة الانتخابات.

وجرى الاتصال من مكتبه بالسيد كرباسجي بأن يكون هو ضمن تلك المجموعة فكان كرباسجي من ضمنهم لكنه لم يكن من نوابي، ثم إنهم عمدوا إلى نوابي فأضافوهم.

إنكم تلاحظون أنّ الأسباب جميعها والتي كانت خارجة عن إرادتي هي التي جاءت بكوادر البناء، فالتحق بهم أخي وولدي وابنتي الذين كانوا في الظاهر من أتباعي لكنهم أصبحوا أعضاء دون إرادتي فهم الذين أرادوا وأنا لم أقم بنهيهم.

وعليه فقد حصل في قضية كوادر البناء ما لم أكن أريد وقد انتهت باسمي وما زال التصور قائماً أنهم يرتبطون بي.

وبطبيعة الحال فإنني أحمل نظرة متفائلة عن أعضاء هذا الحزب ولستُ أعترض على أشخاصهم وإنني أُؤمن بأصل التحزب لكنني أريد القول: أنّ ذلك وقع خلال تلك الفترة خلافاً لرؤيتي وسياستي.

*** الانتخابات الأولى التي كان دور الأموال فيها بارزاً جداً هي انتخابات الدورة الخامسة للمجلس، حيث حصل الكثير من الانفاق والتبذير، ولم نرَ في الماضي ما يشبه هذه الانتخابات، فكانت أول انتخابات لعب فيها المال دوراً حيوياً، وقد اتجهت سهام ذلك نحو كوادر البناء، أي نحو كرباسجي والبلدية لما أنفقوا من بيت المال.**

وحينها أثارت هذه القضية ضجيجاً، فوجهت الصحافة بأجمعها انتقادات ما عدا صحيفة همشهري التي كانت مهتمة بهذه القضية أيضاً. فإذا كنت تشعر بأنك شريك لكوادر البناء فنرجو تقديم دفاعك إزاء هذا الاتهام.

* أولاً: أنا لا أشعر بالشراكة.

ثانياً: لم أكن موافقاً أبداً بأن تكون الانتخابات كثيرة الانفاق، فإنني لم أُنفق ريالاً واحداً من أجل الدعاية لي في جميع الانتخابات، ولم أسمح لأحد أن ينفق من قِبلي، فلم يكن ديدني الانفاق أبداً.

*** لم تكن بحاجة للدعاية!**

* سواء كنت بحاجة أم لم أكن، فلم أكن أسعى وراء ذلك أبداً، فالبعض كانوا ينفقون من عند أنفسهم، ولم أكن موافقاً، لكن هؤلاء لم يكونوا تحت سيطرتي.

فكانت منافسة انتخابية وقبل البعض أن ينفقوا؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنّ سياسة تسخين الانتخابات تستدعي مثل ذلك، فيما كان تحليل البعض أنّ هذا الأمر جيد لاستقطاب الناس إلى الساحة.

أما القائد فرغم أنّه كان يؤيد المنافسة، لكنه لم يكن موافقاً على هذا الانفاق، لكن هؤلاء جعلوا أجواء البلاد أجواء انتخاباتية.

*** كان آية الله الخامنئي مستاءً لهذا الوضع الدعائي.**

* اتضح أنّه كان مستاءً فيما بعد على أقل تقدير، فلست أتذكر أنه قال شيئاً أثناء الانتخابات.

*** إنّ البحث كان يدور حول إنّ الذين ينفقون الأموال يحملون طموحات.**

* هذه أقوال ما بعد الانتخابات، فإلى الحد الذي أعرفه أنا إنّ سماحته قال: (ليجر التحقيق في قضية مجيء المرشحين بهذه الإموال حتى انفقوا بهذه الطريقة)؟

فقد كنت موافقاً علي أصل التنافس بينهم لا على انفاقاتهم.

*** قلتم فيما يخص كوادر البناء إنّ نشوأهم كان رغم إرادتي، لكن الراسخ لدى الرأي العام أنّ هذا التنظيم نشط تحت رعايتكم وإشرافكم ورقابتكم على مدى السنوات الأخيرة على أقل تقدير، ويحظى بدعمكم أيضاً.**

ألم يكن لكم دور قيادي وتوجيهي في استمرار فعاليتهم؟

* إنني أعتبرهم أناساً جيدين، ولستُ أسيء الظن بهم، فقد كانوا مجموعة تعمل معي وكنت على قناعة بهم، لكنني أرفض الدخول إلى الساحة والخروج منها بهذا النحو، فلم أتقبل في أي وقت أن أقدم لهم الدعم، أو أتحمل مسؤولية أعمالهم.

إنهم يستشيرونني أحياناً وما زالوا يأتونني ويستشيرونني، وأنا أبدي وجهة نظري، وهذا ما لا يقتصر عليهم، بل إنّ الكثيرين يأتونني؛ منهم جماعة العلماء الذين يأتونني كثيراً ونعقد الجلسات، وأنا عضو في هذه الجماعة، كما يأتونني من تيار اليمين وبعض تيار اليسار، لكن المعتدلين هم الأكثر تردداً عليّ.

*** إنّ تقييم الرأي العام هو أنّ قرارات وإجراءات كوادر البناء تُمضى عندكم.**

* إنّ هؤلاء كانوا جزءاً من حكومتي وأولادي، وكانوا ضمن هذا الحزب، وقد وسّعت بعض الصحف هذه الشبهة لكن ليست تلك هي الحقيقة.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل التاسع

الإعمار والحريات السياسية

* من الانتقادات الموجهة إلى حكومة الإعمار الادعاء بتقييد الحريات السياسية، فيقال: إنّ الأجواء التي انفتحت بعد الثاني من خرداد برهنت جيداً على الانغلاق السياسي خلال عهد الشيخ هاشمي، فلم تكن المطبوعات المنتقدة للحكومة كثيرة، فكانت في أغلبها إصدارات مخالفة فكرياً تخدم الغزو الثقافي الأجنبي، فلم يكن هنالك وجود لانتقاد الحكومة وإذا ما كان فلم يكن أصلاً وإنما استثناء.

ويقال: عندما عقدت جلسة مع خمسة من رؤساء التحرير ومدراء الصحف وجرى بثها من التلفاز، وكانوا كل من السادة: كرباسجي، ووردي نجاد، وشريعتمداري، ومهاجري، ودعائي حاول أحد الأشخاص القيام بضبط أسئلة الجلسة، لكن لم يفلح.

على أية حال يدّعي البعض أنّ الجو كان مغلقاً تماماً من الناحية السياسية، ويقولون: إنّ المشاكل التي حصلت والأضرار التي لحقت بنا على الساحة السياسية وقتذاك إنما كانت بسبب ذلك الانغلاق.

ويدّعي بعض أذناب العدو في الداخل ادعاءات أخرى متذرعين بهذا الأمر، فيقولون مثلاً: إنّ بضعة وثمانين حادث قتل وقع حسب ادعائهم بسبب عدم وجود صحافة حرّة تكشف عن هذه الحالات، فلو كانت لدينا صحافة حرّة وجو سياسي منفتح لما وقعت هذه الحوادث، فكيف تصورون الجو السياسي خلال عهدكم؟

* أولاً: نبدأ من داخل كيهان، فقد كنتم تشاهدون الأحداث، وكنتم تكتبون ما تريدون.

ثانياً: كانت لي لقاءات صحفية تطول ساعتين أو ثلاث، ولم تكن ثمة قيود على أحد فيما يريد أن يسأل، فكانوا يسألون ما يشاؤون، وكانت هذه اللقاءات تبث بشكل مباشر دون أن أمتنع عن الإجابة.

ثالثاً: لو قرأتم أعداداً من صحيفة سلام لاقتنعتم بمدى تحمّل حكومتنا؟ حتى إنني لم أعتب عليهم، لكنني كنت أدافع عن الأمور التي كان يفترض بي الدفاع عنها أحياناً.

وفيما يخص الجلسة التي كانت لي مع الأشخاص الخمسة فاسألوا السيد شريعتمداري هل قال له أحد عمّاذا يسأل ويتكلم؟ فقد كان بمقدوره الحضور في لقاءاتي الصحفية، ويسأل ما بدا له.

ففي الجلسة التي نقوم نحن ببثها لاحقاً لا معنى على الإطلاق أن نقيد الصحفيين ونتدخل بطبيعة ما يسألون، فحالة الرقابة هذه لم تكن في حكومتي من الأساس، بل أنا كنتُ أوجه عتابي للمطبوعات أحياناً وأقول: لماذا تفرضون رقابة، فقولوا ما شئتم؟

فكانت نتيجة ذلك أنّ المجتمع قد تطور حقاً، فإذا كنتم تعتبرون المشاركة الجماهيرية في الانتخابات من مظاهر تطور الشعب فإنّ ذروة ذلك كانت في نهاية عمل حكومتي، وفي الحقيقة أنّ الكلام الذي قيل ينمّ عن الإجحاف، فهذه الأقاويل تقال الآن بحق حكومة تحتفظ في سجلها بحصول أكثر الانتخابات حرية وسعةً لمجلس الشورى ورئاسة الجمهورية.

إنّ البعض يتصور إنّ الفوضى التي حصلت في المطبوعات بعد الثاني من خرداد حرية.

*** إنّ لهذه الفوضى ضرراً جسيماً، ولكن يُدّعى بأنّ الحد الأدنى من فائدته أنّ لا يبقى شيء خافياً عن الشعب!**

* في حينها لم يكن هنالك شيء يبقى خافياً، فلم يكن لدينا عمل خاف، ولا نحن كنا نريد أن يبقى خافياً، ما عدا الموارد التي تحمل طابعاً سرياً، فهي تحتفظ

بسريتها وفقاً للقانون ومخالفتها تعدّ جرماً، وعلى الأقل انظروا إلى صحيفة سلام هل كانت تُبقي شيئاً خافياً؟

فلقد كانوا ضمن الحكومة، وكانوا يعرفون الكثير من الأمور، فكان لهم حضور في وزارة الأمن والكثير من المراكز.

*** يقولون بشأن وزير الأمن: لقد كان الرعب سائداً بحيث إنّ أحداً داخل مجلس الشورى لم يكن يقوى على التكلم بما يخالف الشيخ فلاحيان.**

* هذا يعود أيضاً إلى مزحة لي، فعندما لم يخالف أحد أقول: لعلهم يخافون من الشيخ فلاحيان.

*** هل لذلك حقيقة؟**

* كانوا يخافون نوعاً ما؛ لأنهم كانوا يتصورون فوزه.

*** يفترض أن يخاف من وزير الأمن!**

* إنها وزارة الأمن، وهي التي تزود بالأسرار، كما أنّ بعض الناس ثمة ضعف في شخصيتهم ولا يقدمون على مقاضاة وزارة الأمن، إنني أريد أن أقول: إنّ الجو الذي كنت أطمح له هو أن يكون الجميع مرتاحي البال، فلكل أحد حق السؤال والانتقاد واستلام الإجابة.

وإنني أتقبل بطبيعة الحال أنّ الصحف في عهدي ـ ما عدا اثنين أو ثلاث منها ـ لم تكن لتضايق حكومتي، أي أنها كانت تساعد الحكومة، فيما لم أكن أوليها اهتماماً خاصاً، ولو كانت هنالك إمكانيات لكنت وزعتها بالتساوي على الجميع، فصحيفة سلام كانت تمتلك مطبعتها منذ تلك الفترة وقد استلمت قيمتها من الدولة.

*** الآن حيث يدور الحديث عن وزارة الأمن لا بأس بأن تجيبوا على بعض الأسئلة بهذا الصدد، ما عدا الشبهات التي يثيرها بعض الدعاة لإعادة النظر حول**

وزارة الأمن في عهدكم؛ من قبيل الاتهام بوقوع سبعين أو ثمانين حادث قتل سياسي، وقد أجبتم عن ذلك فيما سبق.

هنالك أسئلة وحالات غامضة مهمة حول عمل وزارة الأمن في عهدكم، ومن أهم هذه المبهمات وجود عصابة سعيد إمامي ضمن التشكيلات الأمنية في البلاد.

فيبدو أنّ هذه العصابة كانت تعمل لخلق صورة مخيفة عن النظام، وتشويه صورة الجمهورية الإسلامية في العالم، ففي الوقت الذي كانت سياستكم الخارجية تقوم على إزالة التوتر كان سعيد إمامي وعناصره يعملون باتجاه تشويه هذه السياسة وللأسف فقد خلقوا مصاعب كبيرة للبلاد.

ثم إنّ جماعة من هؤلاء الدعاة لإعادة النظر ـ وهم كانوا في الماضي ضمن التشكيلات الأمنية للبلاد ـ وبسبب العمل الخاطئ لهذه العصابة، باشروا بإفشاء الأسرار الأمنية للبلاد، ممّا لا يمكن إطلاق اسم آخر على عملهم هذا سوى اسم «مؤامرة بيضاء»، أي أنّهم زرعوا قنبلة تحت وزير الأمن، وألقوا بما كان لديه إلى الخارج.

ولعل هذا الفعل كان من أفضع الخيانات التي ارتكبت بحق الثورة والنظام بعد الثاني من خرداد.

ألم يحن الوقت لفضح هذا التيار الخائن؟ لعل أفضل طريق لفضح هؤلاء هو تقديم تحليل لكيفية تغلغل أشخاص مثل سعيد إمامي إلى داخل الجهاز الأمني في البلاد.

* بما أنكم أشرتم مرتين لحوادث القتل، فإنّني أقول: إنّ هؤلاء يتحدثون عن قتلٍ، فبعد شيوع أخبار أعمال القتل المتسلسلة سألني صحفي أثناء حديث صحفي داخل المجمع فأجبته: لو أنّ عملية قتل وقعت ـ سوى تلك التي لم تقع خلال عهد حكومتي ـ فتعالوا وأثبتوا أن ذلك بفعل وزارة الأمن!

ولو كنت وجدتُ أنهم قتلوا شخصاً واحداً بريئاً فمن المؤكد أنني لم أصفح عن القاتل، وليس بوسعي الصفح عنه.

*** أتعتبرون ذلك إشاعة؟**

* لم يثبت لدي مورد واحد يدل على أنهم عمدوا لقتل أحدٍ بطريقة مبيتة مسبقاً.

* **ولم يستطع أولئك إثباتها أبداً.**

* إنهم يقولون: إنّ (٧٠ ـ ٨٠) حالة قتل وقعت، فليثبتوا لمرة واحدة على الأقل أنّ هذا من فعل وزارة الأمن، والآن فإنّ وزارة الأمن بأيديهم وهم يسيطرون على كافة المستندات، فليأتوا بمورد واحد، فهذا في الحقيقة ظلم بحق النظام، وقد تحدثوا وكرروا بحيث أصبحت القضية مصدقة، إنّ واجب الصحافة أن تعالج القضية فإنه كلام هراء.

أما فيما يتعلق بسعيد إمامي وعصابته فإنني لم أكن أعرفه سوى أنني كنت أعرف أنّه معاون وزير، كما هو شأن الكثير من المسؤولين الذين كنت أثق بهم دون أن أعرف حقيقتهم؛ لأنهم تقدموا وعملوا منذ بداية انتصار الثورة، وكانوا يعرفون أسرار البلاد.

لقد كان هنالك الكثيرون ممّن نثق بهم ونحن لا نعرفهم عن قرب، ولم يكن بمقدورنا معرفتهم، وإذا ما أردنا أن نعرفهم فعلينا أنّ نسأل الوزارة التي يعملون بها وهي تخبرنا.

لقد كنت أُشاهد منه أُموراً غير متزنة، فمثلاً إنني على علم بأنّ إمامي وعصابته قد أقاموا صلة بمكتب القائد، وكانوا يتكلمون هناك بما يسيء للحكومة، ولكن بما أنني لم أكن أرغب بإخفاء شيء عن القائد، وكان لا بد لي من أن أخبره إذا ما كان هنالك شيء، ومن حق القائد أن يعلم بكل شيء، لكنني لم أُبدِ أية حساسية.

وذات مرة اجتمع أئمة الجمعة وتوجهوا إلى وزارة الأمن كي يوجهوهم ويتحدثوا لهم عن بعض القضايا، ولمّا عادوا قال لي بعض أصدقائي: إنّ سعيد إمامي تحدث كثيراً ضد الحكومة، في حين أنه كان نائباً لوزير عندي، فقلتُ لهم: قولوا ماذا تحدّث، فإن كان ما قاله صحيحاً فسوف أقوم بالإصلاح؟ ولستُ أتذكر الآن ماذا فعلت حينها.

وكان أول تعامل سلبي لي معه حول قضايا أُوربا، فقد أرسلوا شيئاً يسيء إلى سياستنا الخارجية، وخلق لنا متاعب دون أنّ يقولوا لنا شيئاً، فأخبرني بذلك شخص قد اطلع على الأمر وكان على خلاف معهم، فأخرجوه من وزارة الأمن فتابعت القضية، وفي حينها قمنا بتشكيل محكمة إدارية لمحاكمته فنُقل من منصب نائب وزير إلى مستشار ـ أي تنزّل رتبة واحدة ـ أي أنّ المحكمة هي التي حكمت بذلك وأنا وافقت، كانت هنالك حالات على هذه الشاكلة في وزارة الأمن لم أكن راضياً عنها.

*** كان الشيخ فلاحيان من بين المنتقدين لسياسة الحوار مع أوروبا، وكان سعيد إمامي يعد ضمن المنضوين في تشكيلة الشيخ فلاحيان، فعندما يكون وزير منصّب من قبلكم لا يؤمن كثيراً بسياستكم الخارجية فلابد من وجود احتمال بأن تقع مثل هذه الحوادث.**

* لقد كان كثير النزاع مع المسؤولين، لكنني لم أكن أريد إضعاف الوزارة، وعندما كنت أُشاهد تجاوزاً في بعض الأحيان أقدم النصيحة، هكذا كانت طبيعة وزارة الأمن.

*** في رأيكم هل جرت الرقابة على وزارة الأمن وسائر المؤسسات الأمنية بما فيه الكفاية خلال عهدكم؟ وهل أنتم راضون؟**

يبدو أنّ بعض القضايا التي تكشفت ربما لم تكونوا على علم بها، ولو أنّ رقابة أكثر صرامة كانت قد فرضت لما دفع النظام كل ذلك الثمن.

* لقد كنا نمارس الرقابة بالقدر الذي كان يستحق الرقابة، وفي بعض الأحيان كانوا يخبرونني بأمور فيها مخالفات من قبيل قضية (فرج سركوهي) ومن المتيقن أنّ هنالك موارد أُخرى أيضاً ـ فقد اتضح الأمر في هذه القضية بعد مغادرته.

فذات مرة قيل: إنّه في السجن، فسألت أين هو، ولماذا لا تقولون لنا؟ قالوا إنه في الخارج، وقدموا لي رسالة كتبها من الخارج إلى زوجته تتضمن ما مفاده: إنّه يعاني مشكلة هناك، ولا بد من أنّ يمكث هنا لمدة من الزمن، فوثقت بالأمر.

*** هذه الحالات تثبت أنّه كان من المفترض أن تمارس رقابة أكثر وأدق على الأعمال.**

* إنكم لا تعرفون الموارد التي كنا نفرض الرقابة عليها.

*** قولوا لنا كي نعرفها.**

* ربما تعثرون على موارد لم نكن قد مارسنا الرقابة فيها؛ إذ لي فيها تعقيبات مهمة، فتعقيباتي من أهم مفاصل تاريخ حكومتي، ففي جميع الموارد ـ وليس في هذا المورد فقط ـ لي تعقيبات، وفي قضية محاكمة السيد كرباسجي وعندما شعرت باحتمال طرح بعض الأمور في المحكمة راجعت التعقيبات فوجدتها تاريخية حقاً.

ولي في أكثر الملفات المهمة تهميشات مهمة، وفيما يخص وزارة الأمن ذات السرية هنالك الكثير من التوبيخات والتعقيبات الحادة، والمتابعات والاستدعاءات.

وليس صحيحاً أنّ تثار هذه الأمور خلال اللقاءات الصحفية، فثمة أشياء لا أستطيع التحدث عنها الآن، فإنكم تعلمون أنّ بعض العناصر الثورية تعنتوا كثيراً مع وزارة الأمن ومن الطبيعي أن تكون لهم مؤاخذات على سياسة إزالة التوتر، لكنني كنت أرى عملهم مفيداً إلى حدٍّ ما وفي بعض الموارد كنت أُنبّههم لأن يحذروا بعض الأمور.

*** بالقدر الذي تمعّنت فيه وجدتُ أنكم قد أجبتم فيما تقدم على جميع المؤاخذات والشبهات التي أُثيرت ضدكم، ولكن هنالك شبهة واحدة لم تجيبوا عنها ولو تلويحاً، وتلك الشبهة هي:**

يقال: إنّه جرى الاكتفاء بمحاكمة سعيد إمامي إدارياً وتنزيله رتبة واحدة رغم فعلته التي دفعت إلى تشديد عداء أوربا لنا، بينما قام الشيخ الهاشمي في حالة واحدة ـ حيث كانت لعائلته أصابع في القضية ـ باستبدال معاون وزير الأمن وهو من المعممين في غضون (٢٤) ساعة.

فقد بقيت هذه الشبهة دون جواب، فما هي قضية معاون وزير الأمن؟

* إنها كذب، فقد كان ذلك المعاون على خلاف مع الشيخ فلاحيان الذي كان يريد استبداله، لكن الآخرين تصوروا أنني الذي أشرت عليه بذلك.

*** والشبهة الأخرى هي: أنّ المهندس عزت الله سحابي ومجموعة أخرى اعتقلوا عام (١٣٦٩ هـ ش«١٩٩٠») إثر إصدارهم بياناً، وينُقل أنكم عندما توجهتم إلى مجلس الشورى لبحث موضوع الميزانية قال أحد أعضاء اللجنة الخاصة بالخطة الخمسية: نحن لا شأن لنا بالباقين، ولكن لماذا اعتقلوا السيد سحابي؟ فأجبتم: إنّه ازداد وقاحة فأردنا أن نحد من وقاحته.**

بالإضافة إلى إنّه يقال: إنّ السيد سحابي أخذ منكم وعداً بأن لا تبث الاعترافات التي أدلى بها عن طريق التلفاز، لكنها عُرضت في برنامج «هويت».

نرجو تقديم توضيح حول هاتين الشبهتين.

* أولاً: إنه لم يأخذ منّي وعداً، بل إنني لم أكن بالأساس مطلعاً على اعترافاته كي أُعطيه وعداً.

لقد كان السيد سحابي صديقاً لي، فكان رفيقي في ملف قضية الاعتقال وفي السجن خلال فترة النضال، كما أنه كان في مجلس قيادة الثورة بعد انتصار الثورة، فكنا سوية دائماً، ولم يكن بيننا اختلاف، وأن الجماعة التي اعتقلتها وزارة الأمن لم أكن على علم بها، ولعلهم اعتقلوا ما يقرب من تسعين شخصاً، وكنت أرفض هذه الأمور غاية الأمر، أنّ وزارة الأمن كانت تفعل مثل هذه الأعمال.

نعم، أنا ساعدت على إطلاق سراح السيد سحابي، وكذلك فعل سماحة القائد، وقد تحدث سماحته بكلام نقلته إلى السيد سحابي، وقلتُ: إنّ سماحة القائد قال: (إنّ الذين يقومون بهذه الأعمال لم يكونوا قد دخلوا السجن ولا يعلمون ماذا يعني السجن، فيقومون بإيداع الناس السجن، ولو أنّهم كانوا قد دخلوا السجن لما قاموا بهذه الافعال) فأمرتُ المسؤولين بأن يحققوا في الاتهامات بسرعة، وإطلاق سراح هؤلاء بعد التحقيق، وقد شاهدنا برنامج «هويت» عبر

التلفاز، ولم يكن لنا علم من الأساس، فاسألوا السيد شريعتمداري عمّن قال له بأن ينتج هذا البرنامج.

إنّ أُنموذجي الفكري لم يكن كذلك، وما زلتُ أرفض الإيذاء، وعندما جرى الحديث على أن أصبح رئيساً للسلطة القضائية، قلت: إذا وصلت إلى هذه المسؤولية سأطلق سراح السجناء، فلا قدرة لي على أن أحتفظ بسجين، وإذا ما أصبحت قاضياً فلا أحكم على أحد بالسجن.

ولعله من الظريف بالنسبة إليكم أنني لم أقم بزيارة سجن بعد انتصار الثورة؛ إذ لا قدرة لي على ذلك.

وفي السنوات الأولى لانتصار الثورة وكانت أيام عيد، فقال لي آية الله موسوي أردبيلي: لنذهب إلى الشمال فلدينا مكان نخلد للراحة فيه ليومين أو ثلاثة، فأخذونا إلى غابة في جالوس كان حرس الثورة استلمها، وأثناء الليل حيث كنا نتمشى شاهدنا جداراً عالياً على الجانب الذي يقابلنا، فقلت: ما هذا، قالوا: إنه سجن، فقلت: لا أقدر على البقاء هنا فخرجنا.

فعند مشاهدتي السجن تستحوذ عليّ حالة من الحزن؛ حيث إنني قد تجرعت آلام السجن سابقاً وأعلم مدى صعوبته.

*** حديثنا حول قلة الصحف التي كانت تنتقد حكومتكم، وقد نسيتُ سؤالاً حول الإذاعة والتلفاز، وسيلة الإعلام التي خضعت لإدارة أخيكم لفترة طويلة، وفيما بعد يبدو أنّ الإذاعة والتلفاز كانت على انسجام مع سياساتكم.**

في تلك الفترة لا نرى في برامج الإذاعة والتلفاز انتقاداً جاداً لحكومتكم، ومن الأسباب المهمة التي يعزيها البعض إلى عدم وجود انتقاد جدي خلال عهدكم هو أنّ وسيلة الإعلام الوطنية هذه كانت مواكبة ومتسقة مع الحكومة بشكل مطلق، فلم تكن توجه انتقاداً أبداً.

والآن نرى أنّ الإذاعة والتلفاز تتمتع بـأجواء أكثـر انفتاحـاً، وتوجـه الانتقـاد للحكومة، وفيها الكثير من البرامج الناقـدة للحكومـة حتـى فـي البـرامج الخبريـة والسياسية، ولكن لم يكن كذلك في عهدكم.

* اسألوهم، ولغرض إصدار الحكم اجمعوا بين حالة الرضا لديكم، وبين الوضع الذي عليه أنصار الحكومة.

*** كانت مسؤولية الإذاعة والتلفاز بعهدة شقيقكم لفترة طويلة.**

* لم أكن أقول لأخي ما ينبغي أن يقول وما لا ينبغي، فأخي كان منصّباً من قبل الإمام، ومن قبل قائد الثورة الإسلامية من بعده، وسياسة الإذاعة والتلفاز توضع من قبله، كما أنني لم أقل شيئاً للسيد لاريجاني.

فهم الذين يجب أن ينجزوا أعمالهم، وإذا ما قاموا بعمل وكانت هنالك ضرورة للرد فإنني أفعل، ولقد كانوا يجرون معي لقاءات صحفية حادة، فكان الصحفيون وأصحاب الرأي يأتون عندي ويطرحون أسئلة في غاية الجدّية، لكنني كنت أتحمّلهم.



الفصل العاشر

التقويم الإجمالي لمسيرة البناء

* أتصور أنّ الحديث حول حكومتكم قد انتهى، وهنالك مواضيع أُخرى ينبغي أن نصل إليها، فنريد أن تكون لكم خلاصة عن هذه الفترة.

في أُسبوع الحكومة للعام الأخير من عملكم أشاد قائد الثورة الإسلامية أمام أعضاء مجلس الوزراء بالسنوات الثماني من عملكم، وقدم الشكر والتقدير لكم، وقال: «إنّ البلاد قد عمّرت حقاً» حتى إنّ سماحته استخدم عبارة « فوق التصور».

وبطبيعة الحال كانت لديه انتقادات أيضاً، منها قوله: «كانت لدينا طموحات فيما يخص العدالة الاجتماعية لم تتحقق، وبقيت أعمال يجب متابعتها في الحكومة اللاحقة».

ونحن في الوقت الذي نعتبر تلك الفترة نافعة ومجدية ومنقذة بالنسبة للبلاد، فإننا نحتفظ بتلك الانتقادات التي أثرناها خلال هذا الحوار.

وعلى أية حال، لقد مضت ست أو سبع سنوات على نهاية عمل حكومتكم، وربما حدثت تغييرات في نظراتكم لعمل حكومتكم خلال تلك الفترة، وربما تختلف بعد عشر أو خمس عشرة سنة أخرى مع الوقت الحاضر.

نرجو منكم ـ ودون أن يكون لكم شأن بانتقاداتنا، أو انتقادات الآخرين ـ أن تقوموا بنقد تلك السنوات الثماني، فلا شأن لكم أبداً بما قالته كيهان والآخرون، بل وحتى المعارضين والمعاندين لكم ولحكومتكم، ما الانتقاد الذي توجهه سماحتكم لتلك السنوات الثمانية؟

* أولاً: إنني مقتنع بالسياسات التي انتهجتها، فلم أرَ أحداً جاء بعدي وجاء بسياسة أُخرى واستطاع نقض تلك السياسة، وإذا ما قالوا كلاماً فإنهم عدلوا مرة ثانية.

لقد كانت النقطة المحورية لسياسات تنمية البلاد تتمثل باستثمار ثروات البلاد وقابلياتها من أجل رفاهية الشعب، وعظمة إيران الإسلام وكان الهدف إثبات كفاءة الإسلام والنظام الإسلامي في العصر الراهن، وهذا كان ولا يزال في غاية الأهمية، واستراتيجياً بالنسبة لي.

إنكم تشاهدون أنّ الاستكبار وأعداء الثورة يحاولون جاهدين التقليل من أهمية مكاسب الثورة، وعلى عكس الحقيقة يحاولون إقناع الجيل الناشئ لدينا، والعالم بأن الدين لا يمتلك القدرة على إدارة المجتمعات في عصرنا هذا، وممّا يؤسف له أنّ أناساً في داخل البلاد يساعدونهم، سواء كان ذلك عن سوء نية، أو عن سذاجة.

كنت على الدوام وما زلت أعتقد أنّ أهم الطرق لترسيخ مكانة النظام هو أن نثبت عملياً أنّ للإسلام القدرة على إدارة المجتمعات المعاصرة، وبإمكاننا أن نصنع من إيران أنموذجاً لهذه الفكرة.

ومن هذه الزاوية كنت أنظر إلى سياسة إعادة البناء، وكنت أعتبر عام (١٤٠٠ هـ ش) أوان بلوغ النتيجة النهائية لهذه المرحلة، لكنني عندما أنظر اليوم إلى بعض الموارد أقول: يا ليتنا أنجزنا هذه الأعمال مبكراً وأشير هنا إلى بعض الموارد:

كان لدينا مشروع زاغروس العملاق، فزاغروس يمثل مركزاً غنياً جداً بالنسبة للبلاد كنا نقول عنه إنّه يحتوي على ثلاث طبقات من الذهب: الطبقة التي تحت الأرض فيها الذهب الأسود، والطبقة التي عند سطح الأرض هي الذهب الأزرق «الماء»، والطبقة الثالثة هي الذهب الأخضر من الزراعة والغابات، فكان يفترض أن نهتم أكثر بهذا المشروع، وبالرغم من أنني شكلت لجنة من أناسٍ ناشطين من أجله، لكنه بقي على حاله.

والثاني: مشروع القضاء على الفقر؛ إذ ليتنا قمنا بهذا المشروع مبكراً لسنتين أو ثلاث، ولو كنتُ قد أكملت للبلاد قضية الضمان الاجتماعي لكنّا قد عالجنا البطالة، وقضية الدواء والسكن، وتعليم أبناء الشعب، ولو بكّرنا في الاهتمام بهذه الأمور لما أصبح موضعاً للتطاول اليوم.

والثالث: كان لدينا مشروع قناة نقل الماء من آستارا إلى كنبد[1]، ولو أنجزناه لقُدّر لثلاث محافظات هي جيلان ومازندران وكلستان أن تتمتع بالماء، فنحن الآن نلاحظ أنّ محافظة كيلان تتضرر أحياناً من كثرة المياه، فيما تفتقر محافظة كلستان بأراضيها الصالحة وسهلها للمياه نتيجة لقلتها.

والرابع: كان لدينا مشروع زراعة الزيتون الموسوم بـ«مشروع طوبى»، فلو كنا قد أولينا اهتماماً جاداً لهذا المشروع فلربما لم نكن اليوم بحاجة لاستيراد الزيوت. والحكومة مهتمة الآن بهذا المشروع لكن تنفيذه بطيء قياساً لأهمية المشروع.

والخامس: مشروع الري بطريقة الضغط الذي بدأ بسرعة وبدراسات تخصصية جيدة جداً ولكن لو كنا نفذناه مبكراً لما واجهنا اليوم هذه الأزمة في شحة المياه لا سيما في أيام الجفاف فتتلف الملايين من الهكتارات المزروعة في المناطق قليلة المياه.

وأخيراً فإنّ اهتمامنا كان قليلاً بقضية السياحة، ولقد كنت أريد الاهتمام وكان القائد يوصيني دائماً بأن التراث الحضاري والسياحي مفيد جداً لبلادنا، لكننا كنا نواجه مصاعب في العمل؛ إذ توجد في بلادنا قيود عجيبة وغريبة.

*** لا شأن لنا بهذه العجائب والغرائب، ولكن ما تلك التي لم يكن أيٌ منها عجيب وغريب؟**

فنحن في الحقيقة لا نعرف ماذا كنتم تريدون أن تفعلوا، فتطوير السياحة له مقتضياته، بعضها ربما يمس قيم مجتمعنا.

* نحن لا نبيع الثورة بهذه الأمور، ولكن كان يفترض بنا أنّ نضع برامج كي يشعر القادمون إلينا بالراحة والاستقرار، وهذا موضوع طويل، وبعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لم يستطع أحد أنّ يشق طريقاً صحيحاً، فدعوه إلى وقت آخر فأنا أحمل أفكاراً لابد أن نطبقها يوماً.



---

(١) مدينتان تقع احداهما (آستارا) على الساحل الغربي لبحر الخزر والأخرى (كنبد) على الساحل الشرقي وتفصل بينهما مئات الكيلومترات وتعتبر آستارا من أكثر المدن التي تتعرض لهطول الأمطار.

المحور الخامس

ما بعد الثاني من خرداد

تمهيد

كان الثاني من شهر خرداد بقطع النظر عن عده ملحمة تدعو إلى الفخر، أو كارثة وانفجاراً، يشكل رفضاً كبيراً لأساليب إدارة البلد في السابق.

فمن جهة ليس هناك من ينكر سلوكية الشعب، وإنما الاختلاف في تعيين المخاطبين في هذا (الرفض) ومصاديق (الأساليب السابقة).

فكل واحد من الأطياف السابقة أخذ بتوجيه أصابع الاتهام إلى منافسه واعتباره المسؤول عن إدبار الشعب، وأن (تيار اليمين) إعتبر ذلك الرفض متوجهاً إلى دولة الإعمار، ورأى أن أتباع الهاشمي في (حزب كوادر البناء) تمكّنوا بدهائهم من تبنّي الحالات البناءة في مرحلة الإعمار وإلقاء اللّوم في سواها على غيرهم، والطريف أن من ضاق به شضف العيش واتساع التضخّم قد عدّ الشيخ ناطق نوري إمتداداً للهاشمي فتجاوزه، وأقبل نحو الخاتمي الذي لم يترك أثراً واضحاً في الأيام الماضية.

إلاّ أن الهاشمي يفسرّ حادثة الثاني من خرداد بردود فعل الأمة على الأساليب الصارمة التي انتهجها التيار اليميني (المحافظ) في المجالات الاجتماعية والثقافية، فلم يُبرّئ ساحة دولته من هذا الرفض الكبير من قبل أبناء الشعب فحسب، بل واعتبر فوز الخاتمي نتيجة لدعم حزبه المعروف بـ(كوادر البناء).

لقد عنون الخاتمي حكومته بـ(الحكومة المسؤولة) دون أن نرى عملاً ما يفسر لنا هذه (المنّة الكبيرة على الشعب الإيراني) إذ لم نَر من الناحية العملية أي اختلاف في هذه الحكومة عن الحكومات السابقة التي لم تنهج سياسة المسؤولية تجاه الشعب.

يرى الهاشمي أنه كان بإمكان حكومة الثاني من خرداد أن تكون إمتداداً طبيعياً لدولة الإعمار، ولكن لم يحصل ذلك، ويرى أنه بعد الثاني من خرداد ساد

الاضطراب وبادر المضخمون إلى تسميم أجواء البلد، فحدثت فجوة في الوحدة الوطنية وأُسيء إلى حيثية الثورة، وبرز المجلس في دورته السادسة على أنقاض هذه الأحداث لتفاقم الفرقة، ويهدر وقت الشعب، ويتضاعف الأمل في نفوس الأعداء.

يذكر الهاشمي غدر أصحابه السابقين -في خِضم الإعلام المسموم لانتخابات المجلس في دورته السادسة -بمرارة، وتعرض -بمساعدة(مهدي المحمدي) زميلنا في قسم اللقاءات في صحيفة كيهان حيث كان ينشر أمامه المعلومات الوثائقية حول الانتهاكات القانونية في انتخابات المجلس في الدورة السادسة -إلى المظالم التي ارتكبها الساسة المحترفون ضده، وأعاد للأذهان خطبته الشهيرة التي صدع بها بعيد الانتخابات والتي قال فيها -بعد استعراض مجموعة من فقرات الغدر بكلمة قارن فيها شخصه بنعمة الثورة: (ما ضرني أن أموت وتسعدي).

لقد خرجت شخصية الهاشمي من أنقاض شتاء عام ١٣٧٨ هـ‍ش مهيضة الجناح.

إلا أنه بقي حياً، لتحقق بذلك نبوءة الإمام الراحل (قده) ثانية حيث قال: (الهاشمي حيٌّ؛ لأن الثورة حية).

شكّلت سياسة دولة الثاني من خرداد في الاقتصاد والسياسة ومقارنتها بدولة الإعمار، وهكذا قضية انتخابات المجلس السادس أهم عناوين فصول هذا المحور.



الفصل الأول

إنتخابات الثاني من خرداد

*** تحدثتم في خطبة صلاة الجمعة التي سبقت الثاني من خرداد عن احتمال تزوير الانتخابات، ونصحتم المنفذين والمشرفين أن لا يبيعوا آخرتهم بدنيا غيرهم، فكانت نتيجة هذا التحذير إقامة انتخابات الثاني من خرداد على أفضل ما يرام.**

لكن أناساً سعوا لأن يعتبروا المخاطبين بتلك الخطبة جناحاً ومرشحاً معيناً، فما الملامح التي كنتم شاهدتموها بحيث تحدثتم جهاراً في صلاة الجمعة عن احتمال وقوع التزوير؟

* أولاً: قبل إيرادي الخطبتين لذلك اليوم، وفي الغرفة التي نجلس فيها داخل الجامعة قبل الصلاة جاءني كلا الطرفين، وشكوا من احتمال وقوع تزوير على نطاق واسع من قبل الطرف المقابل، فكان تيار الثاني من خرداد واليساريون يقولون: إنّ قوات التعبئة والحرس الثوري على أهبة الاستعداد للقيام بالتزوير، والطرف المقابل يقول: إنّ منافسيه خططوا بشكل واسع، وأعدّوا الطلاب والتلاميذ وعدداً كبيراً من النساء للقيام بالتزوير، وأوضحوا طريقة التزوير.

وعندما كنت أتحدث عن التزوير، فليس التزوير من قبل جهة واحدة، كما أنّكم لا تجدون تلك الخطبة أحادية الجانب بل كنت أقصد الجميع وكان هنالك قلق من وقوع التزوير؛ لأن الانتخابات أصبحت ساخنة جداً، وقد اتخذت قراري بالتصدي لمن يقوم بالتزوير، وصرحت بقراري هذا، وتوجهت إلى وزارة الداخلية وقلت لهم: إذا ما وقع تزوير فأنتم المسؤولون عنه.

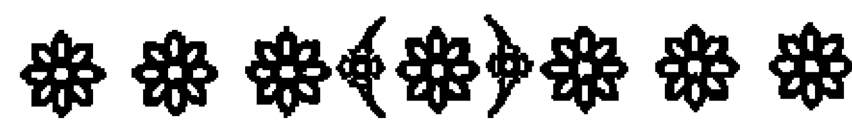
وكان هنالك موضوع آخر مثير للقلق فقد طلبت من منظمة التفتيش العامة في البلاد ومن السيد رئيسي بالذات أن يهتموا بأمر الانتخابات ويراقبوها لكن مجلس صيانة الدستور رفض رقابتهم، وما كنت أرى سبباً معقولاً، بل إنه ـ مجلس صيانة الدستور ـ رفض حضور مفتش خاص عن رئاسة الجمهورية.

ثانياً: كنت وما أزال أعتقد على الدوام أنّ أصوات الشعب أمانة يجب الحفاظ عليها ولا أرضى أبداً أن تجمع الأصوات عن طريق التزوير أو حتى الخداع في الدعاية والسياسات والألاعيب.

فإنني أعتقد بأنه لا ينبغي التلاعب بآراء الشعب، وقد قلت مراراً إنّ الرأي العام على نحو الإجمال قلّما يخطئ، فلندع الرأي العام هو الذي يحكم.

الأمر الآخر: هو أنّ المتوقع من رئيس الجمهورية أنّ يأخذ واجبه على محمل الجد في قضية بهذه الأهمية، وقد طرحت القضية بكل اقتدار كي يعلموا أنني جادٌّ.

أضف إلى ذلك إنني تحدثت عن أُمور قالها سماحة القائد قبل ذلك أو فيما بعد، أي أنّ الأمر لم يكن فارغاً من المضمون، أو أنني اتخذت طابع الجدية فقط، بل كنت ملتزماً وعازماً على الجدية.



الفصل الثاني

السيد القائد يثمن جهود الشيخ رفسنجاني

*** في يوم الاقتراع عرض التلفاز عبارة تاريخية جداً لآية الله الخامنئي، أثارت أسئلة كثيرة في أذهان الجماهير، ولم يكن ثمة استفسار بالنسبة إلينا، نحن الأكثر مراساً في السياسة، وعلى معرفة بطبيعة علاقتكم بقائد الثورة الإسلامية، وعلى اطلاع بالأُخوّة التي بينكما لما يقرب من أربعين عاماً، بل أكثر.**

لكنها كانت مدعاة للتساؤل لدى أبناء الشعب، فقد أكد سماحته بقوله: «لا فرق بالنسبة لي من سيصبح رئيساً للجمهورية، فلا أحد سيكون كهاشمي بالنسبة لي، لكنني أتأمل أن يكون كذلك بالنسبة للشعب» فكلتا عبارتي سماحته ذات أهمية، فما هو استنباطكم من هذه العبارة بشقها الأول: لا أحد سيكون كهاشمي بالنسبة لي؟

وكذلك شقها الثاني: اتأمل أن يكون كذلك بالنسبة للشعب؟

* العبارة واضحة من باب أنّ القائد يفترض أن يكون متفائلاً بأن أية حكومة ستأتي يجب أن تقدم خدمة أكثر لأبناء الشعب، فلو أنّ سماحته قال إنها لا تكون كسابقتها فمعنى ذلك أنّ مستقبلنا سيّء، فيجب أن نعيش جميعاً هذا الأمل من أنّ كل حكومة تأتي تعمل أفضل من سابقتها، ويرضى عنها الشعب.

وفيما يخص العبارة الأُولى فإنّ الكثيرين يعرفون قليلاً عن علاقتنا، لقد كنا سوية منذ فترة الشباب وأنني أكبر من سماحته بخمس سنوات، وقد التقينا معاً لأول مرة في درس آية الله الداماد، وفيما بعد سافرنا معاً إلى كربلاء فازددنا وداً،

ومن ذلك الحين لم تكن بيننا سوى الصداقة والمحبة والتعاون والثقة ببعضنا البعض.

وفيما سبق قلت في صلاة الجمعة كلاماً أشد وطأة من هذا الكلام، فقد كانت هنالك شبهة بأنّ هنالك اختلافاً بيني وبين آية الله الخامنئي في عهد رئاسته للجمهورية، فقلت في خطبة صلاة الجمعة: إنني على استعداد لأن أُوقع على ورقة بيضاء، وليُملِ سماحته ما شاء، على أن أتعهد سلفاً بأنني أُوافق على كلامه، وهذا ما لم أقله مجاملة بل إنني لم أكن أرَ إنساناً أفضل منه في كافة المراحل.

في مطلع انتصار الثورة كان سماحته في مشهد ولم يكن يريد الحضور إلى طهران، فأصررتُ على أن يأتي إلى طهران ويكون ضمن مجلس قيادة الثورة، ونظراً للإصابات البدنية التي لحقت به نتيجة لحادث الاغتيال فيما بعد لم يكن راغباً في أن يصبح رئيساً للجمهورية، فأصررتُ أنا على أن يكون رئيساً للجمهورية؛ إذ كنت أعلم بأننا لا نمتلك أفضل منه.

وفي قضية القيادة لم يكن سماحته على استعداد أبداً لقبول المسؤولية بعد الإمام، فكان إصراري وسائر الأصدقاء هو الذي أقنع سماحته، هكذا كان الأمر على الدوام.

والآن كذلك، فأنا سأعيش وحيداً فيما إذا لم يكن سماحته تحت السماء، أي أنّ أُنسنا وتعاوننا ورفقتنا بهذا القدر من السمو، وبالطبع فإن مشاعره كمشاعري.

*** قلتم في مكان ما: إنّ سماحته قال: «لو قدِّر أن يحصل طارئ للشيخ هاشمي فهو إنّما يحصل لي».**

* هذا ما أدلى به الشيخ راشد يزدي، فقد كنا في زيارة ليزد لإحياء مراسم الشهداء، والشيخ راشد كان مسؤولاً لمؤسسة الشهيد هنالك، ولدى ترحيبه قال: لقد سمعتُ بأذني من آية الله الخامنئي أنّه قال: «لقد دعوت الله إذا ما قُدّر أن يحصل طارئ للشيخ هاشمي فليصيبني»، وأنا نقلت هذا الكلام عنه، وفي الحقيقة أنا كذلك تجاه سماحته.

هكذا كنت مع الشهيد باهنر وآية الله الخامنئي، بل مع سماحته أكثر، لأنني كنت الأقرب إليه أثناء مرحلة النضال، ونظراً لأن ملفنا كان واحداً فقد هربنا إلى قم، ثم جئنا إلى طهران واستأجرنا داراً في شارع إيران، فنزلنا فيه نحن وعيالنا، فكان هو في الطابق الثاني وأنا في الطابق الأول.

على أية حال، إنّ علاقتنا علاقة حميمة تقوم على أساس الثقة وفي سبيل الله، ولا وجود للقضايا الدنيوية فيما بيننا أبداً، وكذلك الآن، فقد كنا أصدقاء من أجل الله، وصداقتنا مصداق للأخوة في الله، وقد درجتُ في الحكومة أن لا أفعل شيئاً بدون موافقته.

لذلك كان من الطبيعي أن يصرّح سماحته بهذا الكلام، ولأنه كان يرى أنني أريد فسح المجال فقد أصدر مثل هذا الحكم، وأنني أعتبر هذا الكلام نابعاً من صميم قلبه، ولا أرى فيه مبالغة قط، وهو نفس شعوري إزاء سماحته.

*** إذن، ألا يستاء من هذا الكلام أولئك الذين صوّتوا لصالح السيد خاتمي؟**

* لم يكن واضحاً بعد من الذي سيفوز، ثم إنه أصبح من الواضح أنني لم أعد رئيساً للجمهورية، وأن سماحته لم يسيء لأحد، فلماذا يستاؤون؟

❁ ❁ ❁❁❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

الشيخ ناطق نوري وانتخابات الثاني من خرداد

*** في لقاء لنا مع الشيخ ناطق نوري بعد انتخابات الثاني من خرداد، عندما طلبتُ منه أن يتحدث عن أسباب هزيمته في الانتخابات، قال: لقد أجري تحقيق في جامعة الإمام الصادق ﷺ يوضح دون لبس هذه القضية، وقال فيه: من أهم الأسباب التي أدت إلى حصول ذلك، هو أنني - ناطق نوري - دافعتُ دفاعاً مستميتاً داخل مجلس الشورى عن الشيخ هاشمي وحكومته، وبما أنّ الناس كانوا يعتبرونني ممثلاً للوضع القائم لم يصوتوا لصالحي، وفي الحقيقة أنّ من أسباب هزيمتي كان دفاعي المستميت عن الشيخ هاشمي وحكومته، ما هو رأيكم بهذا الشأن؟**

* أنا لا أقبل كلام الشيخ ناطق نوري بهذه الصورة، وقد طالعتُ ذلك اللقاء، وكانت كيهان قد جعلته عنواناً عريضاً، ولا شك في أنّه كان صديقاً دائماً لي ويدافع عني، وكذلك كنت أنا.

عندما استجوبه اليساريون في المجلس حينما كان وزيراً للداخلية وكنت أنا رئيساً لمجلس الشورى دافعت عنه، وقد أراد فيما بعد استخدام ذلك الشريط الذي سجل وقائع ماحصل، ولا أدري ما إذا كان فعل ذلك أم لا، لكنه طلب الإذن لاستخدامه، وقد كان جيداً أثناء الحملة الانتخابية وبعدها.

لكن تحليلي يختلف عمّا يقول فيما يخص هذه القضية؛ إذ إنني أتصور أنّ السادة في تيار اليمين واستناداً للتحليل الذي أشرت إليه قد وقفوا موقف المنتقد، وقاموا بأفعال أدت إلى عدم حصولهم على الأصوات، وسوف أذكر أمثلة على ذلك:

فالسبب الرئيس أنّ كوادر البناء الذين كانوا العنصر المهم في حصول السيد خاتمي على نسبة عالية من الأصوات، أي أنّ كوادر البناء دعموه، وهؤلاء - كوادر البناء - كانوا ضمن وزارتي ورغم أنّهم كانوا مسؤولين في الحكومة أثناء إجراء الانتخابات، لكنهم حصلوا على الأصوات، وعليه فإنّ كوادر البناء لهم شأنهم داخل المجتمع، وهذا ما كانت تشير إليه أرقام واستطلاعات الرأي.

ولو قدّر أن توجّه انتقادات إلى حكومتي لكانت قد طالت كوادر البناء أكثر من غيرهم، لكن أُولئك - تيار اليمين - لم يكونوا ضمن الحكومة بل كانوا من المنتقدين لها، إلاّ أنهم وعلى أعتاب الانتخابات قاموا بأعمال أبعدتهم عن عامة الناس من الشباب لا سيما النساء.

فمثلاً، إنّهم مارسوا الضغوط في المدارس كي ترتدي الفتيات غطاء الرأس والعباءة (الچادر)، وقام البعض بفرضه بحيث إنّ التي لا ترتديه تطرد من المدرسة.

ومن الواضح أنّ الكثير من النسوة لا يرغبن في ذلك، ومن خلال حالات التشدد جعلوا الشباب - ما عدا الشباب من أبناء حزب الله الذي بقوا معهم - يعيشون القلق، وأصدروا قراراً حول الأطباق اللاقطة، وقاموا بخمسة أو ستة أعمال لم يكن الشباب والنسوة يرتضونها، فأصبح هؤلاء قلقين من أنّ التيار القيمي والثوري إذا ما وصل إلى سدة الرئاسة فإن كل شيء سيسوى، وستفرض عليهم حياة ثقافية قاسية.

*** بالطبع لقد أشار الشيخ ناطق نوري - نقلاً عن هذا التحقيق - إلى هذه الأمور، وقال فيما يخص قضية فرض العباءة(الچادر) وما شابه ذلك: إنّ دعايات المخالفين كانت توحي بذلك للرأي العام.**

* كان هذا الهاجس ولا يزال يراود أبناء الشعب، يعني أنّ الشعب الآن لا يرى أنّ لهؤلاء أكثر فاعلية ودعوة للحرية من أولئك وإنما يعرف أن أولئك أناس متشددون وهؤلاء منفتحون، وهذا مؤثر جداً في الحصول على الأنصار والأصوات، وينبغي أن يجري التحقيق في هذه القضية.

*** أترفضون دور الاستياء الشعبي إزاء الأمور الاقتصادية؟ فاستناداً لما أعلنه المصرف المركزي وصل معدل التضخم خلال السنة الأخيرة لرئاستكم (٤٠٪).**

* لم يكن ذلك في السنة الأخيرة، بل كان في عام (١٣٧٤هـ-ش)، وعندما سلمتُ الأمور في السنة الأخيرة كانت نسبة التضخم (١٧٪) والآن هو (١٧٪) أيضاً، فلقد خفضوه بمقدار درجتين ثم عاد وارتفع.

عندما تسلّمت كانت نسبة التضخم (٢٩٪) ولما سلّمت كان (١٧٪) فمعدل التضخم خلال فترة السنوات الثماني من حكومتي كان بنسبة (٢٣٪) وقد ارتفع مرة واحدة إلى (٤٩٪)، ومرة واحدة انخفض إلى (٩٪).

*** لم أحصل على جواب، هل أنكم تنكرون دور العوامل الاقتصادية في نشوء تيار الثاني من خرداد؟**

* كلا، التضخم له تأثير حتماً وهو يؤذي أبناء الشعب حتى وإن كان بمستوى (١٧٪)، وأنا لا أتجاهل دور الاقتصاد، فمن المحتم أنّه ذو تأثير، وأنّ الذين لم يصوتوا لي في الدورة الثانية إنما بسبب هذه الأمور، لكن انعطافة التيار اليساري كانت مؤثرة، أي أنّ التيار الذي لم يتمكن شخص واحد منهم من دخول المجلس في الانتخابات للدورة الرابعة نائباً عن طهران يحقق مثل هذه الانعطافة، وهذا كان مؤثراً، فإنني أتصور أنّ هذا السبب مهم.

إنكم تعلمون أنّ تيار اليسار أدرك أنّ مواقفه المحافظة والمتشددة في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية لا مؤيد لها في المجتمع، وباستدارة واضحة اتخذ مواقف منفتحة وليبرالية، وفي المقابل وقف جناح اليمين موقفاً معاكساً إلى حدّ ما.

*** على أية حال، قال الشيخ ناطق: إنّ أبناء الشعب كانوا يتصورون أنني استمرار للشيخ هاشمي، لذلك لم يصوتوا لي.**

* لقد كان هؤلاء ينتقدون سياساتي في داخل المجلس، ولستُ أعتقد أنّ الأمر كما قال الشيخ ناطق من أنّ السبب الرئيسي هو الدفاع عني، فهو قد اتخذ موقف الناقد خلال السنة الأخيرة من حكومتي على أقل تقدير.

فمثلاً، إنّه قال ذات مرة: إنّ التطور المادي ليس كافياً، أو أنه قال في موضع: هل بالإمكان إدارة البلاد ببناء بضعة سدود وجسور؟ فهذه كانت نوعاً من الانتقادات لحكومة الإعمار.

*** إنه كان يقول: إنني كنت أُدافع عن الشيخ هاشمي.**

* لم يكن لوحده، بل كان هنالك تيار بأكلمه.

إنّ أبناء الشعب كانوا يرون في الطرف المقابل أناساً من قبيل كرباسجي ونوربخش ونجفي مسؤولين عن هذه الأمور، فكيف يصوّت الناس لمن هو مسؤول ولا يصوّت للمنتقد؟

لقد كانت هنالك مجموعة توجه لي الانتقادات ولكن ليس بالنحو الذي قاله، وذلك على أية حال تعبير عن رأي ونحن لم نتباحث حول هذا الأمر.

❀ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀

الفصل الرابع

الثاني من خرداد في منظار الشيخ رفسنجاني

*** ينظر البعض إلى الثاني من خرداد ـ سواء اعتبرناها ملحمة أو انفجاراً ـ نظرة إيجابية على أنها حصيلة للعمل خلال عهدكم، فإنهم يعتبرون الثاني من خرداد نتيجة لتطور البلاد خلال مرحلة الإعمار، ويقولون: لقد بلغت عملية التنمية الإنسانية والتعليمية والثقافية ـ التي تحققت في مرحلة الإعمار ـ بأبناء الشعب مستوى من التطور، بحيث صنعوا ملحمة الثاني من خرداد، لذلك فإنّ النتيجة السياسية ليست حصيلة للثاني من خرداد، بل سبب فيه.**

فيما تعتقد فئة أخرى أنّ الناس قد ملّوا مرحلة الإعمار فتولدت لديهم حالة من الانفجار وفي الحقيقة أنّ الثاني من خرداد كان يوم انفجار الشعب، بحيث إنّ الشعب قال بنفسه« لا » بالقلم العريض للماضي، ما هو رأي سماحتكم؟

* أولاً: إنّ أي انفجار لم يحصل في الثاني من خرداد، فقد انتخب لرئاسة الجمهورية عالمٌ دين شغل العديد من المسؤوليات منذ مطلع انتصار الثورة وكان وزيراً لفترة من الزمن أيضاً. وهذا أمرٌ رائع بالنسبة للثورة الإسلامية من أن يفوز شخص واحد في خضم منافسة محتدمة.

ثانياً: لو كان أبناء الشعب قد انفجروا لكان من المفترض أنّ لا يصوتوا لصالح كوادر البناء الذين كانوا يشكلون أساس التيار، فمن الواضح أن كوادر البناء كانوا مؤثرين في تصويت أبناء الشعب، وهكذا كان الحال في المجلس السابق، حيث لم يكن السيد خاتمي موجوداً، وأنا لا أريد التحدث على نحو الإطلاق.

فالشيء المهم أنّهم أرعبوا النسوة والشباب على وجه الخصوص، ولعل الأجانب قد ساعدوا على ذلك أيضاً، فيما أعلن أشخاص من هذا الجناح على

أعتاب الانتخابات بأننا نعتبر التصويت كاشفاً، وهذا الكلام بحد ذاته ينسف كل شيء، فقلتُ لهم: إنّكم تريدون من أبناء الشعب أن يصوتوا لصالحكم، لكنكم في نفس الوقت تقولون لهم: إننا لا نقيم وزناً لرأيكم!

إنّ ثقافة التعنت هي بالأساس ثقافة تهميش الشباب والطلاب والنساء، فكان ذلك خطأً فادحاً منهم فلقد كانوا يصرّون على أمور تافهة، فمثلاً كان سماحة القائد قد قال: إنني لا أرى سبباً لأن نفرض العباءة (الچادر)، لكنهم فرضوه وأذيع خبره.

*** خلال حديث لنا قال الدكتور باهنر: لقد كان من ذكاء كوادر البناء أن سجلوا محاسن مرحلة الإعمار باسمهم وألقوا بمعايبها على عواتقنا.**

إنكم تتحدثون عن الجوانب السلبية لعمل وآراء الجناح الداعم للشيخ ناطق نوري الذي يقبل بذلك شخصياً نوعاً ما، ولكن عليك أن تقبل بأن الذين لم يحضروا عند صناديق الاقتراع في الدورة الثانية لانتخابكم حضروا وأدلوا بأصواتهم في الثاني من خرداد، فكيف تفسرون تصويتهم؟

* لقد كان قسمٌ منهم يخاف هذا التيار، فحضروا لكي لا يقعوا في قبضتهم، وهكذا الحال الآن أيضاً، فإنكم ترون الآن أنّ هؤلاء ليسوا راضين عن المجلس وغيره، فهم لم يلمسوا خيراً من تيار الثاني من خرداد، لكنهم ليسوا على استعداد للتصويت لصالح الطرف المقابل.

والسبب الرئيس في ذلك حالات التشدد، وإلاّ فإنّ في هذا الطرف أُناساً كفوئين وثقات، لكنهم في نفس الوقت متشددون، وأنّ الطابع المتشدد لا يثمر في المجتمع في الوقت الراهن.

*** يقول البعض من تيار الثاني من خرداد: إنّ البلاد كانت على أعتاب الثاني من خرداد تواجه خطراً جسيماً من الخارج، وإنّ التواجد الجماهيري في الثاني من خرداد قد أحبط هذا الخطر.**

هل الواقع كان كذلك، وأنّ الثاني من خرداد قد أزاح عن رؤوسنا خطر الحرب؟

* إنهم يقصدون قضية ميكونوس فيتصورون أن (ميكونوس) كانت خطراً علينا، فهل نحن نخاف مثل هذه الأمور؟ ألم تواجهنا مثل هذه القضايا منذ بداية انتصار الثورة؟ حتى إنّ الأوروبين كانوا قد سحبوا سفراءهم فلم يشكل ذلك خطراً علينا، وكنا نواجه الحصار والحرب.

لقد كان الأوروبيون يحملون في دواخلهم توقعات عن حكومتي فقاموا بتغيير سياساتهم بقدر ما بالإضافة إلى أنّ الأوروبين أنفسهم كانوا قلقين إزاء الحكومة التي تأتي من بعدي، فقد كانوا يتصورون أننا سنأتي بحكومة متشددة على الإطلاق لذلك فقد استبقوا الأمور.

ولما حدث ما حدث في الثاني من خرداد عبّر الغربيون عن رغبتهم بالعودة إلى البلاد، هذا ما وقع وهو لا يصب في صالح أي من الطرفين، أي أنّ هذه الحركة انتهت بضررهم، وبضرر بلدنا معاً.

إنني أعتقد أن تكوّن تيار الثاني من خرداد يعزى على نحو الإجمال لهذه الأحداث، فالسيد خاتمي ذو تاريخ مشرق، وبإمكان الثاني من خرداد أن يكون استمراراً لمرحلة الإعمار لو كانوا قد أحسنوا العمل، فبالتشكيلة التي حصلت كان بإمكانهم مواصلة سياسة الإعمار ذاتها، وسياسات الانفتاح وإزالة التوتر، على أن يقف المثقفون إلى جانبهم.

بيد أنّ الفوضى التي افتعلها المحيطون بالسيد خاتمي لا سيما في الصحافة، ووسائل الإعلام العالمي، والتيارات الحزبية كانت ذات طابع سلبي، أي أنها أضّرت بالبلاد، وشوهت الوحدة الوطنية، وصوّرت بأن هنالك انقساماً في النظام على صعيد البلاد، ممّا كان له ضرر كبير على البلاد، وبالتالي فقد حصل اختلاف على مستويات عليا كان مفترضاً أن لا يقع.

فلو لم تقع هذه الأمور، وواصلوا ذلك المنحى بشكل صحيح لكان في غاية الإيجابية، فقد نزلت الجماهير إلى الساحة وانتخبوا رئيس الجمهورية وأخذوا يقدمون له الدعم؛ إذ كان الجامعيون والشباب والنساء يعتبرون أنفسهم جزءاً من

الحكومة، فكان بمقدورهم إنجاز أعمال مهمة، ولكن للأسف أنّ فئة فوضوية قامت بتلويث أجواء البلاد فلحقت بنا خسارة.

*** ألا تتصورون أنّ هذه الأحداث كانت كرد فعلٍ مفرط على التفريط الذي حدث خلال عهدكم؛ حيث حصل توسع كمي في المطبوعات؟**

* ليس كذلك، فخلال فترة حكومتي طرأ توسع سريع وغير مسبوق في ميدان المطبوعات، وكانت صحف مثل سلام وكيهان، ومجلات مثل (بيان) و(صبح) توجه أشد الانتقادات وأقصاها، وانتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات مجلس الشورى تدلّل على أنّ الشعب متواجد في الساحة.

*** عندما أصبح السيد خاتمي رئيساً للجمهورية قال: نحن نواجة ثلاث تركات عن الحكومة السابقة هي: قائمة الديون الخارجية، والانفجار السكاني، والانخفاض الحاد في سعر النفط.**

ثم قال: لقد كان الموقف في الموردين الأول والثاني ــ أي قائمة الديون الخارجية ونمو الكثافة السكانية ـ خلافاً للإعلام الرسمي الذي كان قد أُعلن خلال عهدكم: وإننا لا نعاني من مشكلة الديون الخارجية، إننا قد سيطرنا على النمو السكاني.

ماهو رأي سماحتكم بشأن هذا التصريح للسيد خاتمي؟

* لقد ضخّم البعض الأمور فيما يخص الديون الخارجية، فقالوا إن مقدارها (٣٠) ملياراً أو (٣٥) مليار، لكن الجميع قد اقتنعوا الآن أنها كانت (١٧) ملياراً، وحينها كان احتياطينا من العملة (١٢) مليار دولار، أي بفارق (٥) مليارات من الدولار، وقد وضع لها جدول زمني.

عندما استلمتُ الحكومة كان مقدار الديون (١٢) مليار دولار، والاحتياط النقدي مليار دولار، وكان مؤشر كل شيء سلبياً، ويفترض بنا أنّ نحوله إلى ايجابي.

وعليه فإنّ تلك المزاعم لم تكن صحيحة، ففي الوقت الراهن -حيث ارتفعت أسعار النفط منذ سنتين - تطل عناوين الصحف بأننا مديونون بشكل قطعي بـ(٢٩) مليار دولار، ناهيك عن أننا ناقشنا في مجمع تشخص المصلحة الالتزامات الكثيرة للبلاد رغم إنها أعمال جيدة من أجل الاستثمار، وأنا أُوافق عليها لما فيها من فائدة، وعلى هذه الشاكلة تأتي مشاريع بارس[1] الجنوبي والبتروكيمياويات وغيرها من مشاريع.



(١) مشروع ضخم لإستخراج الغاز وتصديره.

الفصل الخامس

الشيخ رفسنجاني وانتخابات المجلس السادس

* لقد خلق ترشيحكم لانتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الفرصة أمام المعاندين لتشويه شخصيتكم ومن خلال ذلك يقومون بالتهجم على منجزات الثورة.

لقد اعتبر المعاندون انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى وترشحكم أفضل فرصة لتصفية الحسابات مع تاريخ النظام والثورة، وكما عبّر أحدهم بقوله: «بما أنّه من غير الممكن الهجوم على رمز النظام والثورة وممثلهما أي قائد الثورة، فلابد من استهداف هاشمي، وحيث إنّ هاشمي قد أطل الآن برأسه - إشارة للترشيح في الانتخابات - فلابد من أن نضربه».

لذلك فقد بدأوا بشن دعايات قاسية ضدكم، مستغلين الفوضى التي عمّت المطبوعات في عام (١٣٧٨« ١٩٩٩») فنجحوا إلى حدّ بعيد في تشويه صورتكم، وبالتالي تشويه صورة النظام والثورة للأسف، كما أنهم فشلوا إلى حدّ كبير.

الآن حيث مضت أربع سنوات على تلك الأيام الحبلى بالفتن والفوضى، نريد مرة أخرى أن نسمع من لسانكم قصة انتخابات المجلس السادس منذ قراركم بالترشيح وحتى انسحابكم، وكذلك الدعايات المموهة ونتائجها.

* بالحقيقة أنا لم أكن راغباً في دخول الانتخابات، وعلى ضوء ما كنت أحمل في ذهني من تفكير كنت أُفكر بأن أتوجه نحو الأعمال الجماعية، ومراكز اتخاذ القرار، ورسم السياسات؛ لتأتِ عناصر شابة أكثر طاقة، وذات أفكار أكثر حداثة، وأكثر فاعلية للعمل.

فمنذ أيام النضال كنت أنتقد الذين كانوا يحاولون البقاء في العمل حتى أواخر حياتهم ولم أكن مرتاحاً لهؤلاء، فكنت أعتقد بأن على هؤلاء أن يفسحوا المجال ويعملوا لأن يتقدم الآخرون.

وقد قلت ذات مرة حيثما تكون الحاجة في إطار عمل القائد ومساعدته فإنني سأكون حاضراً، وحيثما تكون هنالك ضرورة للدفاع عن الثورة فسوف أُبادر للدفاع عنها، وسأقوم بالمساعدة أينما تكون هنالك ضرورة.

ولقد كان البعض يقترح أحياناً أن أتقدم إلى حيث مركز النظام، فكنت أقول إنّ القائد موجود وإن محورنا الثابت هو القائد وعلينا نحن الباقين أن نقدم له المساعدة.

كانت هذه سياستي، وفيما بعد كنت مصمّماً على مواصلتها لكن النزاعات الفئوية التي تفاقمت في البلاد جعلتنا نقلق؛ لأنهم أخذوا يتنازعون إلى حدٍّ كبير، وأثناء الانتخابات كثرت عليّ المراجعات بحيث أقنعوني تقريباً بأنني إذا دخلت المجلس فربما أقوم بدور الموازنة والتقريب فيما بينهم.

*** هل طلب القائد منكم ذلك أيضاً؟**

* نعم، وقال سماحته: (إنّ ذلك متعينٌ ولا سبيل سواه)، وبالطبع ليس من عادة سماحته أن يقول افعل هذا بل كنا نتحدث فيقول: يبدو أنّ ليس ثمة سبيل آخر.

وحتى إنني توجهت ذات مرة إلى بيت السيد خاتمي لكي أقنعه بأن يقف بوجه بعض المتصلبين، ويعمل لكي لا أتقدم للترشيح، فتكلم بذات الكلام وكان قلقاً بعض الشيء من تلك النزاعات، فقال: بإمكانك أيضاً أن تلعب دوراً.

وإجمالاً توصلنا الى هذه النتيجة، فقد وجدت أن الأجانب لا يودون مجيئي أنا، وهذا ما ساعد على أن أتخذ قراري؛ لأنهم كانوا يحاولون كثيراً كي لا يكون لي حضور، وعلى أية حال فقد تواجدت وعندها كانوا يتوقعون أنّ هؤلاء سيبادرون للمواجهة، وهذا ما كان ضمن كلامكم أيضاً.

وأنا أتقبل لو أنهم كانوا يقفون خصماً لي شخصياً أو مع شيء يعود لي لما كان ذلك مهماً؛ لأننا على أهبة الاستعداد لمواجهة مثل هذه الأمور، لكنهم عملوا بنحو يوحي وكأنني المسؤول عن كافة الأمور منذ اليوم الأول وحتى يومنا هذا، وتحت هذا العنوان أخذوا يشككون بكافة المفاخر.

فمثلاً، إنهم شككوا وأخذوا بالمساس بقضية الحرب والنصر الذي حققته إيران في مواجهة جميع شياطين العالم، مع أنه كان في نظري حدثاً مهماً ومفخرة كبرى حقاً، والحال ليس في تاريخ أي شعب مثل هذه الصفحة المشرقة.

ثم أطلقوا كلمات غير موزونة وشوهوا أعمال الكثير من المؤسسات الثورية، وكان الذين يطلقون هذه الكلمات ضمن وزارة الأمن والمؤسسات الثورية، وكان الكثير منهم مسؤولين في هذه المجالات، ومن هنا فإنهم كانوا يمتلكون معلومات دقيقة، وليتهم صرحوا بالحقائق، بل إنهم ضخموا القضايا البسيطة.

وبما أنني كنت رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الشورى وافتراضهم كان يقوم على أساس أنني أقوم بإدارة الأمور، فكانوا ينسبون كل شيء لي حتى أنّهم التفتوا نحو عملية إعادة البناء التي تعدّ من مفاخر نظامنا، وكان لها دور كبير في زرع اليأس لدى الأعداء، فلقد تعلقت أنظار الأعداء بأن تعجز الثورة عن القيام بعملية إعادة البناء، وأنّ الثورة بتعويلها على الأمواج البشرية تصلح للتخريب فقط، وإذا ما أرادت القيام بالإعمار فإنها تحتاج تجربة وعقول وخطط الأجانب، وعندما شاهدوا حصول الإعمار وإنجاز أعمال معقدة جداً أصابهم اليأس، وأخذوا بالتحريض.

فمثلاً، عندما عزمنا على بناء مشروع (مباركة) للفولاذ قالوا في كثير من المراكز إنكم لا تقدرون وسوف تفشلون؛ لأنها أعلى مستوىً من قدرة إيران.

وها هي محطات الطاقة والمصافي والسدود والأعمال الجبارة قد أُنجزت، وفي السابق لم يحصل أن قامت ايران بتصميم أو بناء سدّ، وإذا ما أُحيل العمل للأجانب فإنهم يستخدمون مهندسينا، وقد رأى هؤلاء أنّ إيران قد استطاعت وتجاوزت هذا الحاجز.

لقد عمل غير المنصفين بنحو أنهم تنكّروا لإنجازات مرحلة الإعمار، قائلين إننا لم نفعل شيئاً، وتمادى البعض أكثر من ذلك إلى بعض حالات الإعدام ونسبوها إلى الإمام بنحوٍ ما، مستغلين تصريحات الشيخ المنتظري وللأسف.

إنّ العمل السيّئ الذي قاموا به أنهم توجهوا نحو مفاخر الثورة، محاولين أن لا يبقوا للثورة شيئاً، وقد اهتم الأجانب بتقولاتهم هذه، وأخذوا يناورون بها، أي إنّ حفنة من الناس كانوا يصرحون هنا في الداخل فتنقلها وكالات الأنباء الامبريالية الدولية والصهيونية، وهؤلاء يكملون باقي الأمور.

*** هل ترى من ترابط بين هذين المحفلين؟**

* من المسلّم به.

*** هل هنالك علامات؟**

* بالإمكان العثور على ذلك في ذات عملهم قبل العلامات، وهذا يفسر ما عبّر عنه قائد الثورة الإسلامية بقوله: (لقد أصبحت بعض المطبوعات قاعدة للعدو).

وهذه من أهم الكلمات التي اطلقها آية الله الخامنئي، وقليلاً ما حظيت بالعناية على الصعيد العملي، فلقد وضع سماحة القائد يده على النقطة الحساسة التي ينبغي أن يضع يده عليها.

على أية حال، كان الأجانب يعوّلون على هؤلاء، والنقاشات التي كانوا يقومون بها كانت تغذى استناداً للتصريحات التي تنطلق في الداخل، وأُولئك ماهرون جداً في هذه الأمور، فكان هذا تياراً قد أنزل ضربات ماحقة بسمعة الثورة على الصعيد العالمي، وفي الداخل أيضاً.

لقد شككوا بأمور كانت في الحقيقة مفخرة، وكانت دعاياتهم خلافاً للقانون، إذ لا حقّ لهم بأن يتحدثوا عن الأمور السلبية، بل عليهم أن يفصلوا عن قضاياهم الإيجابية، لكنهم تكلّموا.

ناهيك عمّا فعلوه في وسط المجتمع، حتى إنّ بعض أعضاء مجلس صيانة الدستور قد شاهدوا بأعينهم عندما ذهبوا للإدلاء بأصواتهم ما فعل هؤلاء عند

صناديق الاقتراع، فمثلاً قال لي السيد علي زاده العضو الحقوقي في مجلس صيانة الدستور: لقد شاهدتُ أناساً قد تجمعوا للإخلال بالنظام.

*** خلال حديث لنا قال السيد بشارتي: «جاءني أحد المشرفين على الانتخابات، وقال: لا أدري كيف أتوب إلى الله؛ لأنني لم أحص شيئاً من الأصوات المدلى بها لصالح الشيخ هاشمي».**

* نعم لقد تمكنوا من الحضور عند صناديق الاقتراع في يوم التصويت.

*** إذا كنتم قد سمعتم بموارد أخرى فحدثونا عنها.**

* إنها كثيرة جداً، وليست مورداً أو موردين.

*** إنك لم تصرح بشيء لحد الآن فتحدثوا لنا.**

* مثلاً كانت مجموعة تحمل اسم الطلبة تقف عند كل دائرة انتخابية، وتحرّض الناس عند دخولهم أنّ لا تصوتوا للقائمة التي تضم فلاناً.

*** لم تكمل المورد الخاص بالسيد علي زاده .**

* قال السيد علي زاده: لقد توجهت بنفسي إلى بعض الدوائر الانتخابية فشاهدتهم يقومون بهذا العمل وهذا ما دفع مجلس صيانة الدستور إلى التفكير بالتدقيق فيما بعد.

ولدى فرز الأصوات ثبت لنا الكثير من الموارد، فمثلاً قالوا على وجه التحديد: إنّ التلاعب بهذا المقدار قد حصل في المكان الفلاني، ولم أكن أُريد التدخل بشكل مباشر.

*** كان للسيد غفوري المسؤول عن لجان إعادة فرز الأصوات لقاء معنا، وقدّم لنا قائمة توضح أنّ الاختلاف بين عدد آراء الصناديق الأصلية والصناديق التي جرى فرزها كان كبيراً جداً.**

* بالرغم من كل هذه الحملة الدعائية لو أنهم كانوا قد أخرجوا ما في الصناديق لحدث غير ذلك، ورغم ذلك فقد أحرزت أصواتاً وعندها خافوا من أنني إذا دخلت المجلس فربما يقع شيء آخر، فباشروا بتحريضات أخرى.

فوجدت نفسي بدلاً من أن أقوم بالخدمة وأكون محوراً للوحدة فإنّ اختلافاً جديداً سيطرأ، وإذا ما كان هنالك الآن جناحان فسيظهر جناح آخر، وبناءً على هذا كان تشخيصي أنني لا أستطيع الخدمة في مجلس الشورى.

*** خلال الأيام التي كانت تجري فيها أعمال التشويه حاولنا في كيهان إفشال هذه الدعايات قدر الإمكان، لكن امكانياتنا كانت محدودة في مواجهة ذلك السيل العارم.**

وقد دونت عبارة للسيد شريعتمداري كتبها خلال تلك الأيام في إحدى مقالاته، وحبذا لو أجبتم بعد أربع سنوات عن السؤال الذي طرحه.

كان السيد شريعتمداري قد كتب: أين هم الذين انتفعوا بشخصية الشيخ الهاشمي، وتنعموا بالثورة والسلطة ليدافعوا عنه بوجه هذا السيل من الاتهامات؟ فإذا كان هنالك نقص أو خلل فهؤلاء كانوا السبب فيه، وتحمل هاشمي مهمة الدفاع عنهم، فلماذا لا ينزلون الآن إلى الساحة؟

هنالك الآن الكثير من الأشخاص المحددة أسماؤهم في ذاكرتي كانت تشملهم هذه الكلمة حينها ويفترض بهم النزول إلى الساحة لكنهم أبوا، ألا تحمل عتاباً على هؤلاء؟

* لا أعتقد أنني قد حزنت في أي وقت لنفسي، لكنني أعتب على البعض ممّن لم يدافعوا عن الشعارات التي أطلقوها، والحركة التي بدأت عن طريقهم، وبالتحديد السادة في كوادر البناء الذين استطاعوا أن يشكلوا تياراً جيداً بالاعتماد على سمعة الإعمار.

إنهم أناس جيدون، وأنا شخصياً لم أرَ منهم سوءاً، لكنهم لم يدافعوا عن مرحلة الإعمار بعد وقائع الثاني من خرداد، وكان البعض منهم يمتلك صحيفة، فلم يدافعوا عن طريق صحفهم.

وإنني أعتب من هذا الباب، فلم يكن مفترضاً بهم أن يضيعوا أنفسهم، فرغم إنهم كانوا ضمن تيار الثاني من خرداد وتسلّموا مسؤوليات وواصلوا عملهم، لكنهم في نظري قد ضيّعوا أنفسهم.

*** هل بإمكانكم التصريح بأسماء الأشخاص والجرائد؟**

* لا ضرورة لذلك، فهم واضحون.

*** يقول البعض إنّ سبب انصرافكم في يوم افتتاح مجلس الشورى يوم السابع من خرداد، لأنكم وجدتم عدم وجود احتمال لترأسكم للمجلس.**

* كلا، إنّه اتهام، فلا ضرورة لأن يصبح المرء رئيساً للمجلس كي يستغل أجواء المجلس، فبإمكانك أنّ تصنع القرار داخل المجلس وفي البلاد ككل من خلال تجمّع فعّال، وبإمكانك يومياً أن تلقي خطاباً في المجلس.

إنني لم أكن في هذا الوادي أبداً، بل كنتُ أروم دخول المجلس السادس؛ كي لا يتورط المجلس بالوضع الذي عليه الآن.

*** إذن، لا سبب آخر لاختيارك ذلك التاريخ للانصراف.**

* لقد وجدتُ عدم إمكانيتي لأداء ذلك الدور الذي دخلتُ من أجله الانتخابات.

*** أقرأ هنا مقطعاً من بيان انصرافكم، ولعله لم يخلُ من مناسبة؛ حيث توشك الدورة السادسة للمجلس على الانقضاء، كتبتم في بيان الانصراف: « إنني آمل أن يكون مركز التقنين ـ المجلس السادس ـ بجهود ويقظة النواب المحترمين خندقاً لعزة وتآلف القوى الوفية للنظام والثورة، ومدعاة لتعزيز وتعاون السلطات الثلاث، ومؤسسات البلاد وأهدافها».**

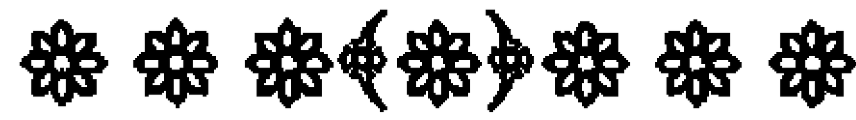
لقد رأينا أنّ هذا لم يحصل بل وقع العكس، حبذا لو تقدموا في هذا المقطع تقييماً لوضع الدورة السادسة.

* كان السبب في انصرافي هو أنني ما كنتُ أُريد أنّ يحصل تشتت آخر، فقد كنت أعرف أنني ـ وبسبب المواقف التي أحملها ـ لا أستطيع القيام بعمل مؤثر بهذا الاتجاه داخل المجلس، فقد كان طموحي من دخول المجلس تلطيف الجو فيه، وهذا الطموح لم يتحقق.

لقد أقرّ المجلس في دورته السادسة الميزانية والخطة وبعض اللوائح والمشاريع النافعة وأعمالاً بناءة كان لابد من إنجازها، ولم يكن بمقدورهم عدم

إنجازها، وعادة ما كان في بعض هذه الأمور مشكلات، فكانت ترد إلى مجمع تشخيص المصلحة ونعالجها بمعونتهم، لكنهم تصرّفوا بما لم يصب ـ على أية حال ـ في صالح وحدة المجتمع واتحاده وعزته، أي أنّهم تحركوا بطريقة دفعت بالأجانب أنّ يعلّقوا آمالهم عليهم، فكان واضحاً أنّ ذلك هو الذي يصبون إليه.

إنني لا أريد توجيه إهانة إلى مجلس الشورى أو إلى النواب، لكنني لست راضياً عن نتائج عمل المجلس في دورته السادسة.



الفصل السادس

محصلة عمل الدورة السادسة للمجلس

*** على نحو الإجمال لو أردتم أنّ تطلقوا اسماً على المجلس السادس فماذا تسمونه؟**

* إنهم لم يحققوا شعاراتهم التي كانت تتمثل بالتنمية السياسية، وبالأمور التي تحدثوا عنها، وازدادت الفرقة، وأهدر الوقت، لكنهم قد قاموا بأعمال لا يمكن أن يقال معها إنهم لم يقدموا خدمة.

نعم، وجدالاتهم قد أحدثت تشكيكاً في أذهان الناس، وتفاءل الأجانب بشأن بعض الأمور التي كانوا يفكرون بها بخصوص هؤلاء.

*** قبل مدة قلتم عبارة أصبحت عنواناً للصحف، وفسرّها كل امرئ وفقاً لظنونه، فقد قلتم: « لقد بدأت عمليات التشويه بعد الثاني من خرداد»، وقد سبقكم السيد خاتمي باستخدام عبارة التشويه، وكأن عبارتكم هذه رد فعل لعبارة خاتمي.**

على أية حال، بعد تصريحكم هذا دخلت هذه المفردة ضمن أدبياتنا السياسية، وتحدثت عنها الصحف والمنابر حتى حين وهي ما زالت حية.

ومن بين تلك التصريحات كان الموقف المليء بالتلميحات الذي صدر عن السيد موسوي لاري وزير الداخلية؛ إذ قال: « نعم، لقد بدأت عملية التشويه بعد الثاني من خرداد حينما بدأت المؤسسة الرسمية ووسيلة الإعلام الوطنية المتمثلة بالإذاعة والتلفزيون تشوه صورة حكومة نظام الجمهورية الإسلامية».

يبدو أنّ نتيجة مجمل هذه التصريحات ـــ أي كلامكم وكلام مخالفيكم ـــ أنّ الإذاعة والتلفزيون بدأت بعد الثاني من خرداد بتشويه الوضع الحالي للحكومة، فيما قامت وسائل الإعلام والمطبوعات التابعة لخط الثاني من خرداد ـــ التي أصبحت قاعدة للعدو ـ بتشويه ما سبق الثاني من خرداد فأصبحت نتيجة هذه التنافس السخيف القبيح في تشويه الماضي والحاضر أنّ انخفضت ثقة الجماهير بالنظام هذا ما وقع.

هل تقبلون أنّ بعض الفئات في الحكومة تتحرّك بهذا الاتجاه، وأن نتيجة هذا التشويه هي أنّ ثقة الناس آخذة بالاضمحلال يوماً بعد يوم؟

* إنني أتقبل ذلك، وهذا ما كنت أبحثه في صلاة الجمعة، وإنني لم أتحدث عن الإيحاءات السوداء بالشكل الذي قلتموه، فقد سبقني السيد خاتمي، وكان قد اشتكى من أعمال التشويه، وحينها قلت مؤيداً لكلامه: إنّ هذه الايحاءات السوداء بدأت بعد الثاني من خرداد.

وكان هنالك خطأ في عبارتي؛ إذ إنها لم تبدأ بعد الثاني من خرداد، فلقد بدات الإيحاءات السوداء قبل الثاني من خرداد، وقد تناولناها في المقاطع السابقة؛ إذ كان كلا التيارين اليمين واليسار يمارسان عمليات تشويه.

فغالباً ما كان يقوم جناح اليسار بعملية تشويه صورة إعادة البناء، من أنّ خطط الإعمار ذات طابع غربي، فيما أخذ جناح اليمين بتشويه صورة الإنجازات من زاوية أُخرى، لكن ذروة ممارسات التشويه كانت بعد الثاني من خرداد؛ حيث انثال كل جناح على الآخر، وحاول كلا الجناحين النيل من الطرف المقابل كتوجه وتيار وليس كأشخاص، وصحيح ما قدمتموه من إيضاح بأن نتيجة ذلك كانت تشويه منجزات الثورة، والنيل من ثقة الجماهير.

*** وازداد دور الأجانب قوة.**

* نعم، فهذا ما كانوا يريدونه، فالأجانب كانوا يريدون أن تهتز صورة النظام في أنظار الناس، والذين في الداخل يحاول كلٌ منهم الحط من قيمة الجناح والخط المقابل، فأخذ كلٌ منهم يطيح بالآخر مستخدمين العبارات التي قلتموها ضد بعضهم البعض.

والشعب يرى أنّ هؤلاء هم الذين كانوا منذ البداية ـ وها هم الآن ـ يشككون بعمل البعض، وكلّ جناح منهم كان في فترة ما يمسك بزمام الأمور في البلاد، بما يعنيه أنّهم يعرفون جيداً أسرار بعضهم بعضاً.

وفي الحقيقة قد وقع ظلم بحق الثورة وخسرنا الكثير، فربما يتنازع الأشخاص وينال أحدهم من الآخر فهذا أمر شخصي، لكن هؤلاء شوّهوا مسيرة الثورة بعبارات وتفسير خاطئ كلّ منهم يلقي تبعة ذلك على خصمه، وهذا أسوأ نزاع سياسي وقع.



الفصل السابع

الأداء الحكومي بعد الثاني من خرداد

*** يقولون الآن: إنّ هذا ثمن التنمية السياسية وحرية التعبير، وحرية تداول المعلومات وأنه في نفس الوقت ذو محاسن من بينها عدم بقاء أي خبر أو موضوع خافياً عن الناس. فربما تكون ثقة الناس بالمسؤولين قد انخفضت ولكن في الطرف المقابل فإنّ الثقة قد تزايدت بالمصادر ووسائل الإعلام الوطنية، وأخذ الناس بالحصول على ما يريدون من معلومات من خلال وسائل الإعلام المحلية والمطبوعات، ومواقع الانترنيت، وهذه من امتيازات ومحاسن الفضاء السياسي المنفتح.**

* ما تقولونه ربما يكون نتيجة الانتقاد الصحيح، أي إذا كان هنالك انتقاد صحيح في البلاد فسيحصل ماتتحدثون عنه، فالشعب يعرف المحاسن والمساوئ فتزداد ثقتهم، ويكونون على علم بإمكانية طرحهم لما يتبادر لديهم من انتقادات، وعلينا نحن أن لا نردّهم، ونقول: من لديه انتقاد فليطرحه.

غاية الأمر لابد أن يكون انتقاداً وأنّ معنى الانتقاد واضح، فالنقد: مشتقة من تصريف النقود، فتمييز المصّرفين للنقود المعدنية السليمة من المزيفة يطلق عليه نقد، وهذا النقد دخل عالم السياسة شيئاً فشيئاً، وهو صحيح.

فينبغي أن يجري النقد ويقال بأن هذه الأعمال التي أُنجزت في عهد الثورة فيها أعمال جيدة وفيها سيئة، فإذا كانت هنالك إشكالات في الحرب فليتحدثوا عن المحاسن وعن المعايب معاً، وهكذا إعادة البناء والتنمية السياسية، فإذا كان نقداً منصفاً فليكن، وهو ضروري اليوم وفي كل وقت، وهذا ما يؤيده الإسلام، وما نؤيده نحن أيضاً، ولكن ما يجري الحديث عنه هو ما يعبّر عنه بالتشويه تماماً، وليس نقداً.

*** يرى السيد خاتمي أنّ إجابة كبار مسؤولي النظام على الاشكالات الموجهة لهم من أهم إنجازات حكومة الثاني من خرداد، وهو يعتقد أنّ كبار مسؤولي النظام اصبحوا أكثر شفافية أمام الشعب ومؤسساته بعد الثاني من خرداد، ولم يكن الأمر كذلك فيما سبق.**

كيف تقيّمون شفافية المسؤولين سواء في الماضي أو الحاضر؟

* أعتقد أنه اليوم ليس بأكثر ممّا كان في السابق، فخلال رئاستي كانت لي لقاءات صحفية تطول ساعتين أو ثلاثة، ولم أقيد أحداً فيطرح كل من لديه سؤال دون علم منّي بما يريد طرحه بخصوص جميع شؤون البلاد، وأنا كنت أجيبه، وكنت أقيم لقاءات صحفية متلاحقة داخلية وخارجية.

بالإضافة إلى أنّ الانتقادات التي كانت تطرح في حينها كانت حادة ومتطرفة جداً، فإن طالعتم صحيفتكم أو صحيفتي (سلام) و(بيان) و(مجلة صبح) تجدون أنّ كلّ من لديه كلام كان يطرحه، ولم يكن هنالك من يمنعه عن أن يوجه انتقاده، فلستُ أتذكر أننا سقنا كاتباً أو صحيفة إلى المحكمة بسبب ما تفوّه به من كلام بالرغم ممّا كانوا يطلقون من كلمات مسيئة.

*** لكن هذا الأمر حصل في هذه المرحلة، وأصبح ذا سابقة، فأجهزة الدولة تقدّم الآن شكواها ضد الصحفيين والكتّاب.**

جواب: إنّ التصدي للصحف ازداد الآن، والشفافية ليست بذلك القدر، وفضلاً عن ذلك فقد كثرت الآن الشكاوى من فرض الرقابة، فهذه الانتهاكات لم تكن.

ألم تكن هنالك تصرفات فئوية وتشويهات إلى هذا الحد؟ لقد كانت، غاية الأمر أنها اتخذت طابعاً أسوأ فيما بعد، فكان من الممكن تحمل تلك وقد تحملنا، وفي هذه الظروف من الطبيعي أن تتضاءل إستجابة الحكومة.

يقول السيد خاتمي: لا أعرف رئيساً قد تعرّض للانتقاد بقدر ما تعرضت أنا، وهذا ما لم أقله أنا، بل كنت اقول: إذا لديكم كلام فهاكموه، ففي نظري أنّ الإجابة لم تصبح أكثر.

عندما كان السيد خاتمي يريد المباشرة بأعماله ـ ونحن أصدقاء منذ زمن بعيد ـ جاء واستشارني قائلاً: أريد أنّ أجعل التنمية السياسية والقانون شعاراً لي، فقلت: إنها موجودة فالالتزام بالقانون موجود بالمستوى المنشود، والعمل خلافاً للقانون لم يعد ممكناً الآن، وفي مجال التنمية السياسية فإننا لا نفرض قيوداً على أحد، وعدم فعالية الأحزاب إنما يعود إليهم.

فقدّم إيضاحات تنّم عن أشياء أُخرى، فقلت له: إذا كانت هذه الأمور هي المقصودة فإنك لا تقدر على تطبيقها، لكن هذه الشعارات هي التي ستفوز بالأصوات.

*** أنقل عنكم عبارة أُريد أن أجعلها وثيقة لسؤالي، فخلال حديث لكم مع الصحفيين خلال أيام الانتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى قلتم: «إنّ التنمية السياسية ضرورية، وإذا لم تكن الأجواء منفتحة وساد التملّق للحاكم فقط، فلا قدرة لأحد على أن يتفوّه».**

المفردة التي أريد أن أجعلها مستمسكاً لسؤالي هي: كلمة(تملّق)، فالتملّق والتصنّع من الأمراض الأليمة التي شهدتها ميادين الإدارة عندنا، وإذا ما قسمنا مرحلة ما بعد انتصار الثورة إلى ثلاث مراحل فستكون المرحلة الأُولى: هي حكومة الدفاع المقدس، والمرحلة الثانية: هي حكومتكم، والمرحلة الثالثة: هي حكومة الثاني من خرداد.

وعلى امتداد هذه المراحل الثلاث يمكننا تقسيم علاقة الشعب بالحكومة من ناحية محبة الشعب للمسؤولين إلى ثلاثة أقسام من حيث المستويات:

فالصورة الأُولى تعود إلى المرحلة الأُولى حيث كان أبناء الشعب يعشقون مسؤول النظام حقاً، فلم يكن الإمام وحده بل الشخصيات في المستويات الأدنى؛ من قبيل قائد الثورة وسماحتكم وعدة أشخاص آخرين كانوا موضع حبّ شديد من قبل أبناء الشعب، وأن المديح والثناء الذي كان يحصل لم يكن يحمل رائحة التملق أبداً.

فكان بعض المسؤولين يرقى إلى مستوى القديس بالنسبة للجماهير، حتى أنني أتذكر أنّ الذي كان يرتدي زيّ حرس الثورة كان الناس ينظرون إليه على أنه

موجود روحاني ومعنوي، وعليه فليس هنالك مشكلة تشوب حالات المديح والثناء في تلك المرحلة.

وأما خلال عهد السيد خاتمي فقد قال: « لقد قضينا على التملّق وحالات التصنّع، وأشعنا الانتقاد ومحاسبة الحكام» .

ويبقى عهدكم الذي كان الذروة في التملّق، وكمصداق وشاهد ومثال على ذلك يقولون: إنّ كوادر البناء ـ وفي بيانهم الذي أعلنوا فيهم حضورهم الأول في الساحة ـ أوردوا عبارات في وصفكم ملؤها التملق، ماهو تحليل سماحتكم؟

* هذا تقسيم مختلق، فيمكن ملاحظة التملق في جميع المراحل، وليس من فارق بين هذه المراحل، والتملق الذي تحدثت عنه كان عبارة عن بعد سلبي ينبغي أن لا يصبح ثقافة داخل مجتمعنا، كأن يقف أحد ـ مثلاً ـ موقف المتملق أمام الرئيس والمدير والمسؤول والآخرين، فيقدّس أعماله دون أن يكون معتقداً بها، فهذه ثقافة خطرة ومضرة لا يدرك معها المرء عيبه.

ولست أقصد من هذا التملق أُولئك الذين يقدّسون الإمام أو قائد الثورة مثلاً، فهؤلاء على مستوى آخر أؤمن بأنّ غالبيتهم ـ وليس جميعهم ـ يتكلمون عن عقيدة وإيمان، وهذا ليس من صنف التملق.

بناءً على هذا، إنّ البحث الذي قمت به هو عن البعد السلبي لثقافة التملق في المجتمع، فهو خطير جداً، ولا ينبغي أن يكون، لقد قلت إن الانتقاد جيد بأن يقولوا: إنّ هذه الأعمال جيدة، أو إنّ في عملكم هذا خللاً، لكن يجب أن لا تحصل حالة من التملق.

فعلى أُولئك الذين لا يمتلكون الجرأة أو لا يريدون الحديث عن العيوب إذا ما أرادوا الحديث عن الأعمال الجيدة أن يبيّنوا العمل الجيد بالمقدار الذي هو عليه، ولا يقوموا بتضخيمه، أما إذا كان هناك أناس يمدحونني خلال رئاستي فنحن منذ بداية انتصار الثورة كنّا نواجه الانتقاد والمدح والثناء معاً.

وهذا بالأساس بحث أخلاقي منهم، فقد وردت مذمة كثيرة للتملّق في علم الأخلاق الإسلامي، فقد ورد أنه جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام وأخذ يغالي في

مدحه، وكان الإمام عليه السلام يعرفه ويعلم أنه لا يقول ذلك معتقداً به، فقال عليه السلام لـه: (أنا فوق ما في نفسك ودون ما في لسانك).

أي أنا أقلّ ممّا تأتي به على لسانك، فتلك صفات الله، لكنني أسمى مّما تكنّـه في قلبك، وكأنه كان يتوقع أن يحصل على شيء من علي عليه السلام بذلك التملق، لكن علياً عليه السلام قال لـه: أنا أسمى من أن أُعطيك شيئاً تحت تأثير مديحك هذا.

ولقد تطرقت إلى هذا البحث المهم من الحكمة العملية خلال خطب الجمعة، وفي مواطن خاصة أُخرى.

*** ألا تتقبل أنّ التملّق قد تفشّى خلال عهدكم؟**

* لا أتقبل، فبإمكانكم مشاهدته الآن أيضاً.

*** لكن ذلك البيان الذي أصدره حزب كوادر البناء لم يكن بياناً جيداً.**

* إنّ كان جيداً أو سيئاً فهم المسؤولون، وهم الذين يتعيّن أن يقدّموا الإجابة، فنحن قد سمعنا الكثير من هذا الكلام بشأننا ولا نقبله، فأنا عندما أزور المدن والقرى يعتريني الخجل حقاً، والآن توجد مثل هذه الأمور أيضاً؛ حيث أُطأطئ رأسي وقد أصكّ أسناني أحياناً، ثم أقول للمتحدثين: الذي تتحدثون عنه ليس أنا، وعليكم أن تجدوا مصداقاً آخر.

نحن كنا نتردد كثيراً وسط المجتمع فقد كنا نزور العشائر والقرى، ونتجول بين الخيام والبيوت، وزرت الأطفال والشباب في المدارس والجامعات كثيراً، وسمعت الكثير من الكلمات الحادة واللطيفة، وأعتقد أنّ مسؤولي الجمهورية الإسلامية ـ وعلى المستويات العليا على أقل تقدير ـ ليسوا مبتلين بهذا المرض، ولكن يجب على أية حال الحذر لئلا يشق التملّق طريقه، ويضيّق أجواء الانتقاد.

❁ ❁ ❁❁❁ ❁ ❁

المحور السادس

الثورة الإسلامية وتطلعات الجماهير

تمهيد

ماذا أردنا من الثورة، وماذا حصل؟ هذا سؤال المتقدمين في السنّ.. أما الشباب، فيسألون: لماذا قمتم بالثورة؟

إذاً اتضح أن ما كان يعدّ بديهياً في السنوات الأولى التي أعقبت الانتصار، قد أخذ يواجه ـ بفعل غفلتنا في مجال التنظير وانعدام التجربة في المجال العلمي، وكذلك النشاط المعادي ـ علامة إستفهام وتساؤل، فحتى جيل الثورة حينما يلقي بنظرة إلى الوراء ويتطلّع إلى الأهداف لا يستشعر الرضا في قرارة نفسه وهو الجيل الذي لم يكن ليرضى بأدنى من (المدينة الفاضلة) هدف الأنبياء والأئمة والأولياء والصالحين عبر التاريخ ـ ووظف لأجلها طاقاته وقواه المادية والمعنوية بغية بث روح التضحية في سبيل الله في المجتمع، وأن تكون خدمة الفقراء مدعاة فخر، وتكون التقوى معياراً للتفضيل، وأن يهدف الجميع إلى بلوغ الأمة سبل المعرفة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لم يكن هناك واحد من بين رجالات الثورة المتفائلين في بدايتها. والذين كانوا ينشدون إقامة الحكومة العلوية بفارغ الصبر، مَن يتصوّر أن مكافحة الفقر والفساد والتفرقة ستشكل بعد ربع قرن من انتصار الثورة مصدر القلق الأول للمخلصين المتدينين وقادة الثورة والحكومة الذين تشغل بعضهم مسائل أخرى.

إن الفقر والفساد والتفرقة تشكل الهَمّ الأول الذي ينبغي معالجته، فيجب إستئصال هذا (المثلث المشؤوم).

ومَن ذا لا يدرك الأضرار الواسعة التي تُطال هذا البلد والأمة من شبح البطالة والقلق والضياع وانعدام الهوية وضعف إيمان الشباب، إلى الفقر والتفكك الأسري والإدمان والجشع والربا في المجتمع، وكذلك التحزّبات وأكل الرشا والسرقة والاختلاس وقلّة العمل، وانعدام المسؤولية في البناء السياسي والإداري، هي التي تشكّل هموم المتدينين والمخلصين في هذا البلد، لا الألعاب الصبيانية وسفسطة الساسة الأثرياء الذين يدعون إلى الإباحية بطراً وتمرّداً.

وفيما يتعلّق بالتساؤل القائل: (ماذا أردنا، وماذا حصل؟) إتفق معنا الهاشمي، وكلّما أرادنا منازلته في مسألة الشباب كان يبدي حزنه وأسفه مما يعانيه جيل الشباب، حتى جرت دموع عينيه وأوشك نحيبه يشتد لولا مراعاة الظرف.

شعوري أن ذلك الصوت المرتعش والعيون الندية لم تخف وراءها نفاقاً ورياءً.

إن بكاء الهاشمي حزناً على ما يعانيه العاطلون عن العمل حقيقي، لأنني أعلم أنه يدرك أن جيش العاطلين سيل جارف، وأنه إذا تحرك..

حبّذا لو أن القائمين على رأس الدولة يتحلّون من الآن بالشجاعة لمواجهة الفقر والفساد والتفرقة، حتى لا نواجه المشكلة نفسها بعد مضي نصف قرن من عمر الثورة.

ألقينا في هذا المحور من الحوار نظرة إلى الوراء، وأعدنا قراءة هدف الشعب الإيراني المسلم من ثورته العظيمة.

وتمّ نقد التقدّم والتوقّف والتراجع وفقاً لما يقتضيه مجال الحوار، وتحدّث الهاشمي، في كل ما أراده الشعب والثورة الإسلامية.

إن الهاشمي يدرك سير الحركة في سنوات الثورة المنصرمة نحو أهداف الثورة، إلاّ أنه غير راض عنها، حيث قال: (ربّما حصل تلكؤ في مسيرتنا، إلاّ أننا لم نتراجع ولم نتوقّف، ولكّن حركتنا نحو الأمام كانت بطيئة)

يرى الهاشمي أن ربع القرن الثاني من الثورة هو عصر حاكمية (الواقعية الإسلامية)، ويتنبأ بأن حركة الثورة التكاملية نحو أهدافها ستكون أسرع من ربع القرن الأول.

وبذلك ينفي حدوث ثورة مضادة في إيران.

أجل إن مستقبل إيران هو مستقبل(الإسلام)، ولكن بشرطها وشروطها، وأول شروطها أن نكون (مسلمين) و...



الفصل الأول

منجزات الثورة الإسلامية

* سماحة الشيخ الهاشمي، نحن صحفيون وعملنا مع الشعب، وعندما نخرج من هنا نكون مسؤولين أمامه عمّا طرحناه عليكم من أسئلة وما لم نطرحه، وبطبيعة الحال لسنا نتحمل المسؤولية بسبب إجابتكم.

وعليه، فنحن من واجبنا أن ننقل هموم ومطاليب الجماهير، فعلينا أن نعكس لكم ما نراه ونشعر به من فهم الناس، ورؤيتهم إزاء الحكومة والوضع القائم، وأنتم باعتباركم سياسي ومتصدٍ لأمور البلاد عليك أن تدافع عن الوضع القائم قدر ما تستطيع.

* هذا ما أتوقعه منكم، ومنذ البداية كان مفترضاً أن لا تقيّدوا أنفسكم.

* إنّ الأسئلة التي سنطرحها من الآن ولاحقاً رغم امتلاكنا للإجابة عليها، لكن جوابنا ليس كافياً، فأنتم باعتباركم من أعمدة هذا النظام، وذو مسؤولية عليا فيه؛ حيث تسلّمت المسؤولية منذ مطلع انتصار الثورة يجب أن تجيب عن هذه الأسئلة والإبهامات، وأما مدى قناعة أبناء الشعب بها فهذا ما ليس باختيارنا.

لقد كنا نحمل طموحات كبرى بالنسبة للثورة، فنحن نتذكر أننا في الأعوام (١٣٥٧و ١٣٥٨« ١٩٧٨ـ ١٩٧٩») واستلهاماً من شعارات الثورة كنّا قد صوّرنا المدينة الفاضلة، ورسمناها أمام أنظار أبناء الشعب حتى إنّ هذا التساؤل أخذ يتبادر للبعض من أنه بعد انتصار الثورة الإلهية وتطبيق حكم الله وإقرار العدالة فما الداعي لظهور الإمام صاحب الزمان ﷻ؟

فأثير موضوع جماعة الحجتية، فقال الإمام ﷺ: «إنّ هؤلاء يقولون: لنذهب ونشيع الفاحشة والمعصية ليزداد الظلم والجور، ويظهر الإمام صاحب الزمان ﷺ!

فماذا يفعل الإمام ﷺ بقدومه؟ إنه يأتي للإصلاح، إذن يجب أن نتحرك باتجاه الاصلاح؛ لتتمهد ظروف حضوره ﷺ، غاية الأمر أننا نستطيع إصلاح زاوية صغيرة اسمها إيران، وعندما يأتي الإمام يقوم بإصلاح الدنيا بأسرها» .

لقد كانت الطموحات والتوقعات من الثورة بعيدة المدى جداً، وكان من المقدر أن لا نعاني من أية مفسدة ومشكلة اجتماعية في غضون فترة مداها (١٠ــ ١٢) سنة.

هكذا كانت الآمال، حتى إنني أتذكر أننا كنا في بداية انتصار الثورة نصوّر أفلاماً عن عدد سكان الأكواخ والمغارات والبيوت المبنية من الصفيح، وكنا نعرض مظالم النظام السابق، فكان واضحاً أن أبناء الشعب قد وثقوا أنّ بساط الإجحاف والظلم والتمييز والفقر سيطوى في أرجاء البلاد، ولكن يبدو أننا قد اقتنعنا وقبلنا الآن بأننا لم نفعل شيئاً في هذا المجال وما زال الفقر والفساد والتمييز يمثل مشكلتنا الأساسية.

لعل ما أتحدث عنه يكون ضرباً من السوداوية، ولكن اسمح لي أنّ أقول واقنعونا أنتم: كم كنا نتحدث عن الفقر والتمييز والطلاق والبطالة وانعدام الأمن والإدمان على المخدرات، وغيرها من المشكلات والأخطار الاجتماعية التي كانت من الإفرازات المشؤومة للنظام السابق؟

لا أريد أن أتحدث بالأرقام والإحصائيات، وأقارن الوضع الراهن مع سابقه من حيث الأخطار الاجتماعية، بل أريد فقط طرح مشاعر الجماهير واستنباطاتها.

إنهم يتساءلون: ماذا كنّا نريد، وما الذي حصل؟ لقد أنجز الكثير بعد انتصار الثورة، وعولجت الكثير من المشكلات، ولكن كان مقرراً أن لا يكون هنالك فقر وفساد، وتمييز وطلاق وبطالة وادمان وعبثية وفقدان للهوية في المجتمع العَلوي، وفي المدينة الفاضلة التي وعدنا بها .

* هذا من أسئلتكم الرائعة جداً، لو تأمل المرء بقليل من الإنصاف فإنه يرى أنه قدمت خدمات جيدة وما زالت هنالك أشياء باقية، وإنني أتقبل أنّ ثمة أموراً لم تتحقق لا سيما ما كان في تصور العناصر الشابة في أول الثورة بأن تتحقق المدينة الفاضلة والجنة الموعودة في إيران.

وبالطبع إنّ تلك تصورات الذين لم تكن أيديهم منهمكة بالعمل، وكانوا يتصورون أنّ تلك الأمور تحصل بسهولة، أي أنّ الوضع بنحو يمكن معه بلوغ الأهداف العليا خلال فترة وجيزة، وأنا بدوري كنت أتصور بأننا نصل إلى بعض الأشياء بأسرع ممّا توصّلنا إليها الآن وبأفضل من ذلك.

فبمقدورنا الوصول أسرع لو تركنا لحالنا واستطعنا العمل، أي إنني الآن لستُ راضياً عمّا تحقق بوصفه أهدافاً وطموحات كنا نحملها، ولكن عندما أصبحنا على الصعيد العملي في مواجهة الدنيا والمشاكل الداخلية والخارجية، وتعقيدات الأمور الثقافية والأخلاقية والعقائدية، وأمور كثيرة أخرى لا سيما السياسة الدولية أصبحنا أكثر واقعية نوعاً ما، وأخذنا نفكر بأنّ هنالك حاجة لمزيد من الوقت لغرض وصولنا إلى الأهداف المرسومة، وأنا الآن أُقدم تقييماً ومن ثم أثبت ذلك من خلال الأحداث التي حصلت لاحقاً.

إنني أقول بكل حزم: نحن نواصل الطريق ولم نتراجع، وقد مضينا قدماً ولم نتقهقر، ربما واجهتنا منعطفات في بعض الأحيان، ولكن عندما ننظر نظرة إجمالية فبإمكاننا تقييم الحركة التكاملية للمجتمع بأنها إيجابية، وتسير باتجاه الأهداف الإسلامية ولكن ببطء، وهذا ما أتقبله وسأورد أمثلة على ذلك، وبمقدوركم فيما بعد التحدث عنها ما شئتم.

أنا الآن أتوجه بالسؤال للذين يفكرون بالطريقة التي أشرتم إليها في سؤالكم: هل تحققت هذه النتائج في عهد حكومة النبيﷺ في صدر الاسلام، مع إنهﷺ كان دائم الارتباط بالله سبحانه وتعالى، وتجري هدايته عن طريق الوحي لإنجاز المهام اليومية، وكانﷺ يتمتع بقدرة الإعجاز أيضاً؟

هل كانت الحياة في ذلك الزمان أكثر تعقيداً ممّا عليه في زماننا؟ فإذا ما تصورتم أنّ كافة الأهداف كانت قد تحققت، فلماذا وقعت كل تلك الانحرافات بعد رحيل النبيﷺ مباشرة؟

أضف إلى ذلك، من الذين كانت تقصدهم التوبيخات التي وردت في سورة التوبة التي نزلت في أواخر حياة النبيﷺ؟

لقد كان من أهدافنا المهمة أن تنقذ بلادنا من أسر الأجانب ونفوذهم، وهذا كان من الأهداف الأساسية للثورة، ورفعته الجماهير شعاراً لها قبل انتصار الثورة؛ لأننا كنا قد عملنا وركّزنا كثيراً خلال فترة النضال على التبعية.

وفي نظري إننا قد نجحنا؛ حيث حصلنا على الاستقلال السياسي وعلى الاستقلال الاقتصادي أيضاً بما هو أفضل ممّا سبق، وقطعنا الكثير من حبائل التبعية الاقتصادية والفنية والعلمية، ولكن نظراً لأنّ العالم يتقدم بسرعة فما زلنا نعاني صعوبة في أمور أخرى، فيتعين علينا أن نمضي قدماً، وعليه فنحن قد نلنا الاستقلال السياسي حقاً.

وكان هدفنا الآخر الحرية بأن يكون أبناء الشعب أحراراً حقيقيين، فمن أدرك عهد (الشاه) وتنفس في تلك الأجواء يدرك ماذا أقول، في ذلك الزمان كنتم شباباً ولم تكونوا تهتمون كثيراً بهذه الأمور، ولكن بما أننا كنا على تماس بهم فكنا نرى مدى الاختناق والاستبداد والخوف من (السافاك) وكم سلّطوا على الناس من عناصر الشرطة والامكانيات الإعلامية.

إنها كانت جهنم حقاً، ومن حيث الحرية كانت إيران سجناً كبيراً، وإنّ الوقت الحاضر مما لا يمكن مقارنته بذلك العهد.

*** لغرض إلغاء دور الثورة الإسلامية وتأثيرها يقولون: إنّ النظام العالمي الجديد قد فرض الحرية والديمقراطية والنظام البرلماني على الدنيا بأسرها، فالنظام الأمريكي الجديد قد أملى الديمقراطية والحرية حتى على دول الخليج**

الفارسي الذين لا شأن لهم بهذه الأمور، وإنّ أمريكا قد أرغمت هذه الدول بالقوة بأن تنشئ البرلمانات وتمنح الحرية.

والتساؤل المطروح: ألم يكن بالإمكان علاج المشكلات دون ثورة وبهدوء، وعن طريق الإصلاحات؟

* لم يكن بالإمكان أبداً، فلقد كان في عهد (الشاه) مسؤولون يعملون ويقدمون خدمات، لكنهم لم يكونوا يسمحون بذلك، حتى إنهم أنشأوا حزباً صغيراً اسمه (ايران الحديثة) وحزباً آخر، وكلاهما من صنع (الشاه)، لكنهم لم يتحملوا انتقادات هذين الحزبين، فقاموا بتأسيس حزب واحد اسمه حزب البعث رغم ما رافقت ذلك من فضائح.

إنّ وضعنا في الداخل لم يكن بأفضل من الوضع في العراق، فعلى ذات الشاكلة كان الاستبداد يحصل في البلاد، وإذا بأبناء الشعب يتحررون بعد انتصار الثورة، فقد تنفسوا الصعداء في ظل أجواء الحرية الواقعية في أواخر مرحلة النضال.

لقد كنا نحمل مبادئ من أجلها جاهدنا وقمنا بالثورة، ومن أجلها قدّم أبناء الشعب الشهداء وكان البعض لا يتحمل بعض الأمور، لذلك فإن بعض الإيرانيين كانوا يشعرون بالقلق حيث أصبحوا بهذا الحال شيئاً فشيئاً، ولعل كان بالإمكان التعامل معهم بأُسلوب آخر، وهذا بحث آخر.

وإنني أعتقد أننا نتقدم على الدول الحرة نسبياً على صعيد الانتخابات وآراء الشعب، وفي حرية التعبير وفي العلاقات، فنحن لا نلجأ إلى الطلاء الذي يغلف به الغربيون الحرية، ولا نريد أن نستخدمه، ففي أمريكا مثلاً مهما فعلتم من شيء فإن أحد الحزبين هو الذي يفوز، وهكذا الحال في بريطانيا وفرنسا، أي إنهم قد جعلوا الناس أسرى حزبين، ولا شأن لسائر الناس إلاّ أن يكونوا تابعين، هذا طلاء الحرية وليس الحرية الحقيقية.

إنّ عمق الحرية في إيران أفضل مما هو لدى أولئك؛ لأننا أناسٌ صريحون ولنا أُصولنا ولسنا نريد نقض هذه الأُصول؛ إذ لا نتحمل ذلك، بل جعلناه قانونياً ووضعنا له قانوناً داخل المجلس.

*** أتريدون القول: إنّ الناس هنالك يشعرون بحرية أكثر، لكنها ليست الحرية الحقيقية؟**

* نعم، في الواقع إنها ليست الحرية الحقيقية.

*** هل هنالك شعور بالحرية؟**

* إنهم يشعرون بأنهم أحرار، ولا يشك الناس في هذه الأُمور كثيراً، فالآن حيث يدور هذا اللغط أعلن مجلس صيانة الدستور بالأمس ـ وهذا الحوار قد أجرى في السادس من بهمن ـ بأنه يتنافس على كل مقعد (١٩) شخص، والشعب يصوّت لواحد من بينهم، وإن لم يشأ لا يصوّت.

فالناس أحرار، فليس هنالك من فرض مجلس الشورى على إيران لحد الآن، فربما يصوّت الناس لصالح الحزب الجمهوري أو أي تيار آخر، فهم لا بد وأن كانوا مقتنعين به فصوتوا له.

وهكذا بالنسبة لمجلس الشورى، فليس هنالك إجبار ولكل أحد أن يصوت لمن يريد، حتى داخل الحكومة عندما يجري النقاش فإنّ الوزراء رغم إنهم معيّنون فإنهم يدلون بآرائهم هم ومعاونوهم، كما أنّ ذوي الاختصاص يأتون ويدلون بكل صدق، فالحرية موجودة حقاً على كافة المستويات.

أما التشددات الموجودة مثلاً في الأمور الاجتماعية، ويحمل بعض الناس شعوراً سلبياً إزاءها، فهي طبيعية إلى حدّ ما، ونحن بطبيعة الحال نرفض الإفراط، أما المستوى المعتدل الذي يريده الإسلام فإنني أعتقد حتى لو طبق هذا المستوى فإن هذا البعض يشعر بتقيّدات أيضاً فالبعض يريد أن يمسك بيد عشيقته وهي سافرة ويتمشون في الشوارع، وهذا ليس ممكناً في إيران، ولكن إذا تحدثنا على

نحو الاجمال فإنّ الحرية الحقيقية في إيران تفوق ما في سائر البلدان، أي إنّ لأبناء الشعب دخلاً في تقرير مصيرهم، إذن الحرية والاستقلال والإسلامية التي شكلت مقطعاً من كلامكم هي أمر واقعي في إيران.

الأمر الآخر الذي ذكرتموه: هو أنّ الديمقراطية موجودة في سائر البلدان، ومن بينها دول الجوار، وهذا ليس صحيحاً.

فأولاً: لقد تحققت الحرية قبل خمس وعشرين سنة بانتصار الثورة، وإذا ما تحقق شيء في هذه البلدان فهو قد حصل خلال السنوات الأخيرة، وإلى حدّ ما تحت تأثير الثورة الإسلامية في إيران، وليس بإرادة أمريكا أو غيرها.

ثانياً: لا وجود لحد الآن للانتخابات ولمجلس الشورى وغير ذلك في هذه البلدان، وما هو موجود فهو يفتقد إلى العمق الجماهيري الموجود في نظامنا.

هنالك بعض أنماط الحرية الاجتماعية التي لا يمكننا القبول بها بسبب التزاماتنا الإسلامية، فنحن الآن قد تقدمنا كثيراً باتجاه الأسلمة، وهذا ما لم يكن فيما سبق، ففي طهران كان هنالك تشجيع على دور السينما المبتذلة والمسارح، ومحلات بيع الخمور والحانات، فيما كانت المساجد والمراكز الأخلاقية تتعرض للمضايقات، فهل كنتم تشاهدون هذا العدد من المكتبات في طهران كلها؟

لقد كان الوضع فيها غريباً، فلم يكن بمقدور أمثالنا مشاهدة بحر مازندران؛ إذ كان الناس يتعرون تماماً على شواطئه، وقبل الثورة تكلمت بشيء فاعتقلوني ونقلوني من نجف آباد إلى سجن أصفهان، وكنت تفوهت بما يقولونه هم؛ فقد كتبت إحدى الصحف: لقد بدّلوا قاعة الدرس في الجامعة إلى صالة للرقص، فلقد كانت مراسيم بداية الدراسة في الجامعة فاضحة بحيث إنّ صحفهم كتبت هذا الكلام، فقلتُ ذلك في نجف آباد فاعتقلوني.

كما أننا نحن الآن لا نعاني من الربا فالبنوك لدينا تعمل وفقاً لفتاوى العلماء.

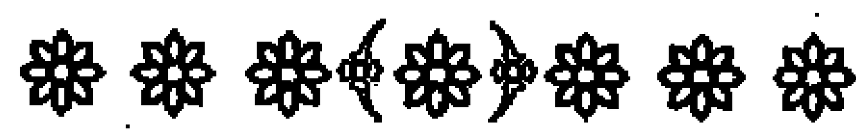
*** هذا هو الجدل الذي يدور الآن، إذ يقولون: إنّ هذا هو القشر وإذا ما تعمقنا نجد أنّ جميع المفاسد موجودة، فقد أصبح الفسق والفجور مثلاً تحت الأنفاق، ودور الفساد موجودة، غاية الأمر أنها ليس مجازة رسمياً.**

* كلا، فليست بذلك القدر، فنحن عندما كنا نذهب إلى دوائرنا لم نكن نستطيع الجلوس خلف الطاولة بسبب الوضع الفاضح للنساء.

وبطبيعة الحال إننا لسنا مقتنعين بما تحقق ولا نقول إنّ ذلك يكفي، ولكن أبناء الإسلام يعرفون الإسلام الآن وقد تعلموا الكثير من الأمور، فمثلاً إنّكم تقولون إنّ عشرة ملايين قد سجلوا في قوات التعبئة، وأكثر هؤلاء من الشباب المحبين لدينهم، وهذا رقم لم يكن له وجود أبداً. كما أنّ القضايا الدينية والأخلاقية والاجتماعية داخلة ضمن الدروس في المدارس والجامعات.

ولكن هنالك حقيقة هي أنّ البعض لا يرغبون بهذا النظام، وردة فعلهم تتمثل في أنهم يمارسون فسادهم؛ إما خفية، أو سراً في أماكن أخرى، ومثل هؤلاء كانوا موجودين في عهد النبيﷺ أيضاً ولم يصلحوا.

إنّ الأخطار الموجودة في المجتمع على صلة بعامة الشعب والطبقات الدنيا، فإنّ أكثر الأمور ليست من حياكة العدو بشكل مباشر على أقل تقدير، وهي قطعاً أقل مما كانت عليه فلقد كان الوضع وقتذاك رديئاً للغاية، وبطبيعة الحال فإنّ الناس في القرى والمدن البعيدة كانوا متدينين ومحافظين ذاتياً، ولكن ما يتعلق بالحكومة كان على تلك الشاكلة.



الفصل الثاني

الثورة وتحديات المستقبل

*** يبدو أنّ بعض القضايا لم تتضاءل، فالأرقام العالية للإدمان والطلاق ـ مثلاً ـ رهيبة جداً ويظهر أن بناء الأُسرة بدا مهتزاً، وأنّ انعدام الأمن أصبح خطراً في بعض المناطق، فالكثيرون في خوزستان مثلاً يمتلكون أسلحة، وهنالك شعور بانعدام الأمن في طهران على أقل تقدير، أي حتى لو كان هنالك أمن، فإنّ الناس يعيشون بنوع من عدم الأمان، فبعض معدلات انعدام الأمن والإدمان والطلاق لم تنخفض.**

* ربما لم يحصل ذلك في بعض المناطق، ولا نريد أن نقول إن جميع الأمور قد تحسنت، فثمة موارد لا أنكرها، فمثلاً هنالك جدل يدور الآن من وجود الرشوة في الدوائر، لكن الفارق بين الحاضر وبين ذلك الوقت هو أنه كان علنياً وقتذاك، أي أنّ أحداً لم يكن يخشى القول إنه يأخذ الرشوة .

فعندما كنا نذهب إلى البلدية لإنجاز أعمالنا كانوا يقولون مثلاً إنّ فلاناً يأخذ كذا، والمناصب التي كانوا يمنحونها لأي شخص كان لها ثمنها، فقيمة المنصب الفلاني مثلاً بهذا القدر، ولكن حتى لو أنّ هذه الأمور موجودة الآن فهي ليست علنية ومكشوفة.

*** إنك تؤيد الشفافية، وقد قلت: لقد كان العقد الأول زمن التزهد، ونحن جئنا فجعلناه شفافاً.**

* سبق وأن قدمت توضيحاً بشأن التزهد، إن الزهد رائع جداً وهو من خصال الأبرار، والرياء ذنب عظيم، وإذا كان الزهد خلافاً للواقع فهو في تلك الحالة رياء وتظاهر بالزهد، وهو في غاية السوء.

إنني لا أريد القول ليكن الفساد شفافاً، بل علينا أن نتصدى للسرقة والفساد، فالشفافية الحقيقية جيدة في العمل الصالح، ويجب أن لا يكون هنالك فساد في بيئتنا الاجتماعية في ظل حكمنا الإسلامي؛ لأنه يفسد بيئة الإنسان، وهذه البيئة بحد ذاتها إما أن تكون عنصر تربية أو إفساد.

على أية حال، إنني أرى تطوراً في هذه المجالات ونحن نسير في طريق التقدم، بيد أن الوضع العالمي قد جاء بأمور لم تكن موجودة وقتذاك، فالآن توجد الفضائيات والانترنيت والاتصالات الخارجية والكثير من الأمور التي تختلف عمّا كان موجود في تلك الأيام، وأصبح من السهل الوصول إلى الوسائل المثيرة للشهوة.

فمثلاً أنهم يقدمون الأقراص الليزرية المشينة بأسعار أقل من الأقراص الفارغة، لقد تطورت الوسائل وتزايدت مثل هذه الحوادث في العالم.

وإنني أتحدث عن الأمور الجوهرية، وأعتقد أننا ننحو منحًى جيداً في هذه القضايا، وثمة احتمال بأننا إذا لم نستطع إقامة علاقة طيبة بين أبناء الشعب والحكومة والنظام، فسوف نحصل على نتائج عكسية من هذه الأبعاد، أي تظهر عند الشعب حالة من العناد فيجب أن نوثقّ هذه العلاقات.

لنتوجه صوب موضاعات أخرى لم يكن لها وجود مطلقاً في السابق، وعليكم أن تضعوها في الحسبان، فربما أتحدث عن جانب وهو ما تتحدثون عنه، خذوا فرضاً الظلم الذي كان يلحق بالقرى وقتذاك، فقد تناست الحكومة القرى التي كانت تشكل نصف السكان، فلم يكن فيها ماء ولا كهرباء.

وأنا بالذات كنت أعيش في قرية كان فيها نهر لماء الشرب يغذي ثلاث قرى بماء الشرب، وكان ينزل من الأعلى فيجرف معه الأوساخ التي كان الناس يرمونها في داخله ويستمر إلى ثلاثة كيلو مترات فكان يمثل ماء الشرب والغسيل لثلاث قرى. وكان يسبب الأوبئة والأمراض ولم يكن هنالك طبيب ولا مدرسة ولا طريق ولا أحد له شأن بنا، وكنا نستهلك ما نزرع، هكذا كانت أكثر قرى البلاد.

والآن إن توجهتم لأية قرية ترون الماء والكهرباء والمدرسة والمستوصف والطريق المعبد، بالإضافة إلى أنّ السلع التي تستهلك في المدينة هي ذاتها تستهلك في الريف، فلم يكونوا يعتنون بالمناطق المحرومة، وهذا ظلم قد أزيح في عهد الثورة.

لقد كانوا ينفقون أموال البلاد على بضعة مدن كبيرة، ومن غير الممكن المقارنة بين صفقات العوائل المتنفذة آنذاك مع الأجانب، وما عليه مسؤولونا الحاليون.

لقد تزايدت طموحات الناس الآن، ولهذا فهم لا يقتنعون بالوضع القائم، في حين لم يكن هنالك من يحمل طموحاً وقتذاك، فالناس لم يكونوا يأملون في الإصلاح، والآن قد تطور كل شيء.

*** يقولون الآن: إنّ الخدمات التي أسدتها الحكومة والنظام للجماهير هي أمور تقدمها أية حكومة أخرى في هذا المقطع من التاريخ؛ بسبب الوضع السائد في العالم.**

لقد ابتعدنا الآن (٢٥) عاماً عن عهد (الشاه) والمسار الحالي في العالم بنحو تضطر معه كل الحكومات لتقديم هذه الخدمات للجماهير؛ لأن هذا الزمان عصر الاتصالات، والناس على ارتباط بجميع أنحاء العالم عن طريق الانترنيت وسائر وسائل الاتصال، ومن ثم فإن هذه المطالبات تتولد تلقائياً داخل المجتمع ما يرغم أية حكومة على تقديم هذه الخدمات لشعبها.

هل كان ضرورياً أن ندفع هذا الثمن لتحقيق هذه الخدمات، ونقوم بثورة ونجعل الدنيا تواجهنا من أجل الوصول إلى الوضع المنشود؟

* أولاً: نحن لم نباشر بهذه الأعمال الآن، ففي الأشهر الأولى باشرت مؤسسات من قبيل جهاد البناء ولجنة الإمام للاغاثة و.. بهذه الأعمال.

ثانياً: إنّ وضع القرى في أغلب دول العالم الثالث ليست كقرانا.

ثالثاً: كان بإمكاننا تقديم الخدمات على نحوين، الأول: أن نبيع يومياً ستة ملايين برميل من النفط، ونستورد كافة ما يحتاجه الناس، ونقوم بتقديمها إلى

مجموعة منهم وهكذا نقوم ببعض الخدمات، كأن نقوم مثلاً بشق طريق كبير ونقوم بتجميل المدن.

والنحو الثاني: هو أن نكتفي بمليوني برميل بدل ستة ملايين، ونتحين الفرص كي يرتفع الدولار إلى ضعفين أو عشرة أضعاف، ويكون لدى المشتري قدرة شرائية أكبر، وبذلك نتوجه نحو هذه الخدمات ونقدمها لأبناء الشعب، فنطور جامعاتنا ونعمل على تعليم أبنائنا وهؤلاء هم الذين يقومون ببناء البلاد.

لقد ارتفعنا بعدد الطلاب الجامعيين من (١٥٠) ألف طالب إلى مليون وثمانمائة ألف طالب، وأدخلنا المدارس إلى جميع القرى، حتى إننا قمنا بجمع القرى المكوّنة من ثلاث أُسر أو أربع وأنشأنا فيها مدارس مسائية وصباحية.

إنّ الثورة الإسلامية لا تسمح بأن يعيش أبناء الفقراء والقرى محرومين إلى آخر العمر، وهم بتلك الحالة لا يملكون نصيباً من العلم والمعرفة. كانت هنالك طريقتان للعمل بحيث يمكن تحقيق هذه الأمور، أو أن يقوم مهندسونا بالتخطيط وتنفيذ الأعمال التي كانت تناط بالأجانب ويمسكون بمقاليدها.

لقد كان بإمكاننا استيراد الطائرات والسفن وكافة التجهيزات الدفاعية من الخارج، في حين أننا الآن نقوم بصناعتها بأنفسنا ونستخدمها للدفاع، وفي ذلك فارق كبير.

فكان بمقدور نظام (الشاه) أن يقدم مجموعة من الخدمات على تبعيته وذيليته وتحطيم الاستقلال، وهذه حالة تمييزية، فكل عمل كانت تقوم به حكومة الشاه لا يتحقق في ظل الاستقلال.



الفصل الثالث

الثورة بين الماضي والحاضر

* يقولون: إنّ منطق العقد الأول من الثورة كان منطق التضحية والإيثار، فقد نقلت عبارة عن الإمامﷺ كانت أساساً لهذا المنطق وهي: «لا تقولوا ماذا فعلت الثورة لنا، ما الذي فعلتموه أنتم للثورة».

وحقاً كان شعبنا هكذا في بداية انتصار الثورة، وخلال فترة الحرب، لكننا ابتعدنا شيئاً فشيئاً عن هذا المنطق بعد الحرب.

إنّ جيل الشباب اليوم لم يدرك الثورة، ولا يعرف لماذا قمنا بالثورة، ولعله لا يدرك من الأساس معنى الإيثار والتضحية، فهو يحمل مطاليب من الحكومة والنظام، ويقول: ماذا قدّموا لنا؟ أي أنّ السؤال الآن يعاكس ما كان في العقد الأول من الثورة حيث كنا نقول: ما الذي قدمناه نحن للثورة؟

فالآن يتساءلون: ماذا قدمت لنا الدولة والنظام والحكومة؟ فلو سألك الشباب ـ باعتبارك من قدامى قوى الثورة وكنت متصدياً لأمور البلاد بعد انتصار الثورة ـ ما الذي قدمتموه لنا وماذا قدمت لنا الثورة؟ فما الجواب الذي ستقدمه؟

* لقد قلتم: إنّ العقد الأول كان هكذا والآن على هذا الحال، من الطبيعي إلى حدّ ما أن يكون العقد الأول عقد التضحية والإيثار، أي أنّ الثورة التي تنتصر بالشعب من الواضح أن يكون الوضع السائد لدى الناس هو الخدمة للثورة حتى إذا شعروا أن طموحاتهم لم تتحقق أو أخذت تراودهم إحساسات أخرى، وهذا أمر طبيعي، ونحن كلما تقدمنا نزداد بعداً عن الأجواء الأولى للثورة.

لكن القضية ليست على أطلاقها الذي تتحدثون عنه، فإنكم تقصدون عقد الدفاع المقدس حيث كانت البلاد تعيش حالة الحرب، حسناً كم من أبناء الشعب توجهوا إلى الجبهات؟

*** لا أقصد الموضوع الكمي، بل أتحدث عن الجو العام، فمثلاً عندما كان الحديث يجري في حينها عن الانتخابات والموضوعات السياسية كان المنطق السائد هو التكليف، أي أنّ الناس كانوا يقترعون لأداء التكليف، أما الآن فإنّ الشائع هو (منطق الحقوق)، ووسائل الإعلام تروج لـه.**

* ليس الأمر كما تقولون، فإنّكم لا تتذكرون فالجدل الذي دار خلال العام أو العامين الأولين بعد انتصار الثورة يفوق ما عليه الحال الآن، فقد التحقت الكثير من الأحزاب وأنصارها ـ وأغلبهم من الشباب ـ بالذين كانوا يعتبرون أنفسم ثوريين، وهؤلاء كانوا أشد في تصريحاتهم ومطالباتهم ممّا عليه الآن، هذا ما كان في بداية انتصار الثورة، وكان الإمامؒ يقول لهم: ما الذي قدمتموه للثورة؟

أما في فترة الحرب، فمن الطبيعي أن نقوم بتقييد بعض الحريات بقدر ما، وهذا ما يحدث شئنا أم أبينا، فعادة ما تعلن الدول التي تعيش محنة الحرب حالة الطوارئ، وهذا ما لم نفعله نحن.

وأريد القول: إنّ الطيف الذي يتكلم الآن، وتشاهدونه متمادياً في تصريحاته كانوا في حينها أيضاً بذات الحال، غاية الأمر لم تكن هنالك فرصة كي يتقدموا ويتكلموا بهذا الكلام؛ لأن الظروف لم تكن على ما عليه هي الآن، فكنا في كل يوم نشيع شهيداً ونودع مقاتلاً وتداهمنا الصواريخ والطائرات، فتلك ظروف لم تكن سانحة، وكانت البلاد تعيش على البطاقة التموينية وعلى الناس أن يوفروا رزقهم عن طريق البطاقة التموينية، هكذا كان الحال.

ولكن إذا أردتم المقارنة فإن الشعب نفسه الذي صوّت لصالح بني صدر، وهو الذي جاء وأدلى برأيه، ربما كانت هنالك فئة منتقدة خلال فترة الحرب لكنها لم تكن تمتلك الجرأة فلا الصحف كانت تمتلك الجرأة على الكتابة كثيراً، ولا أُولئك كانوا يجرأون على التكلم في تلك الأجواء.

كنت أقول: كم أرسلنا إلى الجبهة؟ لا تحسبوا الحالات المتكررة. فمثلاً نحن أرسلنا (١,٥) مليون شخص، إذن أين كان الباقون؟

لقد كان هنالك من ينتقد وقتذاك، فيما كانت مجموعة من أبنائنا قد ملأوا مقاعد الدراسة في الجامعات، ومجموعة عند الحدود يقدمون دماءهم، وهم كانوا من الطلاب والعمال.

هذه قضايا كانت على الدوام، ولكن سنحت أمامها الفرصة الآن فبرزت، ولو ألقينا نظرة جامعة على المجتمع سوية حينذاك فإنني لا أقبل منكم هذا التقسيم، لكن الحال هكذا فقد كان في إطار وسط معين وهو الذي تتحدثون عنه، ولكن كانت هنالك أخبار سيئة وراء الكواليس، فكنا نرى وقتها كم كان التلاعب يجري بالبطاقة التموينية حيث كنا نعاني شحة الأموال، فيما كان هؤلاء ينهبون السلع التموينية ويعرضونها في السوق السوداء ليبيعونها على الناس المعوزين بأسعار مضاعفة مئة مرة.

لقد كنا نشتري الأدوية دون أن نملك أموالاً ونقدمها إلى المستشفيات، وكنا نجد أنفسنا مضطرين لشرائها من السماسرة في شارع ناصر خسرو، فالفارق ليس كما تقولون؛ إذ إنكم تشاهدون وسطاً معيناً من الشعب، وتهملون سائر أوساط المجتمع.

*** اتصور أنّ الجو العام كان هكذا.**

* كانت الحرب والأجواء تختلف قليلاً، لكن واقع المجتمع لم يكن على هذا القدر من الاختلاف الذي تقولون.

*** إنني أطرح السؤال من منظار آخر: خلال العقد الأول من عمر الثورة قال الإمام ﷺ مراراً: «إنّ المحافظة على النظام من أهم الواجبات الإلهية»، وكان ﷺ يؤكد على أن المحافظة على الحكومة والنظام الإسلامي أصل بالنسبة إلينا، في حين أننا نعتبر في تعاليمنا الدينية تطبيق العدالة والأسمى من ذلك خلق المعرفة لدى الناس أصلاً، والحكومة في الواقع وسيلة لبلوغ تلك الأهداف.**

فالعدالة هي الهدف والحكومة وسيلة، لكننا نؤكد على حفظ النظام والحكومة وندافع عنهما؛ لأننا نعرف مقدار الثمن الذي جاءت الثورة على أساسه وكنا نعتقد إذا ما قدّر للعدالة أن تتحقق في المستقبل فيجب أولاً المحافظة على هذا الإطار لأننا لا نستطيع بلوغ العدالة في غير إطار هذا النظام.

ولكن بعض الشباب لا يعرفون هذه المفاهيم الآن، فالشاب ينظر إلى كفاءة الحكومة ويقول: ما الداعي في أن ندافع عن هذا النظام؟ فأيّ نظام آخر يستطيع تقديم خدمة أفضل لنا يجب علينا الدفاع عنه، لذلك فإننا نرى أننا وبعد (٢٥) سنة قد وصلنا في هذه السنة إلى (عام الخدمة).

فأحد وجوه القضية هو أنّ خدمة الناس للثورة كانت أساساً من أجل ترسيخ دعائم النظام الإسلامي واليوم وجاء دور النظام والحكومة لكي يخدم الشعب، أي أنّ كافة الآمال بكفاءة النظام.

* لو جرى مناقشة الإيضاحات التي قدمتها سابقاً مع هذا الشاب نقاشاً صحيحاً، فإنه يرى أنّ هذا النظام قدّم خدمات جليلة وقد تحدثت عن الاستقلال والحرية والخدمات الأساسية، وكذلك موضوع العدالة الذي تناقشونه فهي مهمة، فإنّ الاهتمام بالقرى والمناطق المحرومة أعظم عدالة.

ربما يشعر البعض بالحرمان في مدينة طهران، بيد أنّ بسط العدالة أمر واقعي، فالبضاعة التي نستهلكها في شميران نطرحها في قرى بندر عباس، وهذه قاعدة صحيحة جداً، فالكلام الذي قاله الإمام في غاية الأهمية.

فإذا ما كان لدينا نظام إسلامي فبإمكاننا أنّ نعيش الأمل بأن نستطيع علاج نواقصنا تدريجياً، وتنظيم العدالة والأخلاق والسياسة الخارجية على أساسه، ولكن إذا ما تركنا الأساس والقاعدة فربما يحصل من يقيم العدالة، لكنها تنهار لفقدانها الأساس، فمن الطبيعي أن نركزّ على القاعدة.

فإذا ما كان لمذهب التشيع من فارق يفترق به عن سائر الفرق الإسلامية فهو إرتكازه على أساس الولاية والإمامة، فمذهب التشيع يقول: أقيموا الإمامة أولاً، فإذا ما صلحت الإمامة ستصلح سائر الأمور، أي لو لم تكن الإمامة وجاء أناس ليأخذوا بزمام أمور البلاد تحت ظل أية ظروف، فلا يمكن الاعتماد على ذلك، وتلك خطوة في الهواء.

إنّ كلام الإمام كلامنا جميعنا، وكلام الله ورسوله ﷺ، وفي رواياتنا عُدّت خمسة أشياء وقيل إنّ أياً منها لا يرقى إلى مستوى الولاية، فنحن يجب أن نركّز على هذا الأصل[1].

وأما وجوب المضي نحو العدالة فإنني قلت: إننا في الحقيقة قد قطعنا شوطاً كبيراً نحو العدالة، فلو قارنتم بين المسؤولين في إيران الآن مع المسؤولين في عهد (الشاه) ـ بدءاً من الشخص الأول، وانتهاء بمدراء النواحي ـ سترون مدى الفارق، فشخصية وسلوك وإنسانية وأخلاق هؤلاء المسؤولين الآن ممّا لا يمكن مقارنتها بما كان عليه المسؤولون السابقون، فهذا نظام قد حصل وعلينا الآن الحفاظ على نظامنا.

وإذا ما أردنا أن نحافظ على النظام ولكن دون أن يكون لنا شأن بإحكام النظام، فهذا ليس صحيحاً، أي ليس هذا هو الهدف، فجذور النظام مفيدة متى كانت تحمل أغصاناً وأوراقاً، فالشجرة النافعة هي التي تكون ذات أغصان وأوراق وثمار، فلا أهمية لحجم الشجرة لوحدها.

إنني أتصور أنّ هذه الفكرة كانت سائدة في مجتمعنا وعلينا الحفاظ عليها دائماً، وحبذا لو قام شبابنا اليوم بعملية مقارنة، فلننظر إلى ما حوالينا فإذا ما ألقينا نظرة على الدول المشابهة لبلدنا نرى أننا نتمتع بظروف أفضل بكثير، وقد وضحت ذلك في الإجابة على أسئلتكم المتقدمة.

*** من الأمور التي يجري إثارتها هو أنّ الإمام ﷺ ـ وفي اليوم الأول لعودته للبلاد، وفي خطابه في جنة الزهراء ـ قال: «حتى لو كان آباؤنا قد قرروا مصيرهم فمن حقنا الآن أن نقرر مصيرنا، ونقول: يجب أن لا تبقى هذه الحكومة ـ أي نظام الشاه ـ لأنها غير قانونية ونحن نريد الإسلام». واستناداً لقول الإمام هذا يقولون اليوم مضت (٢٥) سنة على الثورة وقبل (٢٥) عاماً اختار آباؤنا نظام الجمهورية**

---

(١) التركيز على الولاية.

الإسلامية ودوّنوا القانون الأساسي، ونحن الآن نريد تقرير مصيرنا، فلماذا نمنع ولا يسمح لنا بالاستفتاء؟

* الاستفتاء موجود في القانون الأساسي، ونحن قد رسمنا أيضاً ما إذا دعت الحاجة إلى قانون أساسي جديد، فإنّ القانون الأساسي قد حدّد السبيل إلى ذلك بحيث يجري الأمر من خلاله، فما الإشكال في ذلك؟

وكما قلت سابقاً: إنّ أُناساً منحرفين يثيرون هذا الكلام لأهداف شيطانية خاصة فيخدعون الناس، وإلاّ فإنّ في القانون الأساسي سبيلاً لذلك، والقانون الأساسي الفعلي يتمتع بالاعتبار، وإذا ما قررنا تعديل هذا القانون فبإمكاننا القيام بذلك عن طريق الاستفتاء، أو أي طريق آخر.

*** لقد صوّت الناس لهذا القانون الأساسي، لكن ما الذي عليهم أن يفعلوه إذا أرادوا تغيير الهيكلية؟**

* إذا أرادوا فليتقدموا ويغيروا، فلا نقاش لدينا حول هذا الموضوع، فإذا ما أراد بضعة أشخاص التغيير فذلك لا يعني الشعب بأجمعه، وهؤلاء لم يؤيدوا النظام منذ البداية، والآن أصبح بإمكانهم الحديث بملء أفواههم.

❀ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀

الفصل الرابع

الديمقراطية في ظل النظام الإسلامي

*** ثمة جدل يثار الآن ويدار من الخارج، إذ يقال: نحن قسّمنا البلاد إلى قسمين هما: المؤسسات الديمقراطية، والمؤسسات غير الديمقراطية، ويقال: حتى لو كان ذلك استناداً إلى القانون الأساسي فهو خطأ، فيجب أن يتوحّد هذان القسمان، وينتسبان إلى الشعب، وينبثقان عن آرائه.**

* أولاً: إنّ هؤلاء يغالطون، وبالإمكان إدراك هذه المغالطة بسهولة، فأصل نظامنا هو رأي الشعب، ثم محور النظام المتمثل بولي الأمر والولاية، وشرعية الأجهزة الأخرى منوطة برأي الشعب ومصادقة سماحته.

ونحن نرفض الازدواجية التي يتحدثون عنها، وإذا ما أراد هؤلاء أن يتكلموا، فإنّ في كلا الطرفين هنالك انتخاب وتنصيب، والديمقراطية تتكون منهما معاً، فالشعب من ناحية يقوم بانتخاب مجلس الشورى ورئيس الجمهورية، ومن ثم يقوم رئيس الجمهورية باختيار مجلس الوزراء، ويخضعون لتصويت مجلس الشورى، والوزراء بدورهم يقومون بتنصيب معاونيهم والمدراء العامين والمحافظين وقائمي مقام الأقضية، وهؤلاء يشكلون (٩٠٪) من هيكلية النظام، فمن أين يأتي هؤلاء يا ترى؟

لا سبيل هنا سوى التعيين، فحتى المجالس البلدية عندما يجري انتخابها، فإنها تقوم بتنصيب مدير البلدية.

ومن ناحية أُخرى فإنّ الشعب يقوم بانتخاب أعضاء مجلس الخبراء، ومجلس الخبراء هذا هو الذي ينتخب القائد، واستناداً للمسؤوليات المناطة بالقائد في القانون الأساسي يتعيّن عليه تشكيل بعض المؤسسات.

*** هنا يكمن الإشكال الذي يثيرونه؛ حيث يقولون: إنّ اجهزة التنقية الموضوعة في هذا الطريق من الكثرة بحيث تلغي الديمقراطية عملياً، ففي انتخابات الخبراء مثلاً يضعون شروطاً صعبة للمرشحين، ومن ثم يفترض أنّ يدلي مجلس صيانة الدستور ـ وهو معين من قبل القائد ـ برأيه فيهم، وهذا دور.**

* هذا موجود في جميع أرجاء العالم، والدنيا بأسرها قبلت به، فلرئيس الجمهورية شروط، غاية الأمر أنّ الجميع يضعون شروطاً في ضوء قيمهم وعقائدهم وقانونهم الأساسي.

وفي كل البلدان هنالك شروط تخص القاضي، والنائب في البرلمان، وهم يضعون جهاز التنقية في ضوء شروط متباينة، وهذا الجهاز موجود في قوانينهم بصورة رسمية.

ربما يقول هؤلاء: يجب أن يكون مجلس صيانة الدستور منتخباً من قبل مجلس الشورى، علماً أنّ نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور ينتخبهم مجلس الشورى، والمتعارف عليه في العالم أنّ القائمين على أمر التنقية ليس ممن يجري انتخابهم.

*** الأصل هو أنّ الأعضاء (فقهاء)، وبإمكانهم الإدلاء بآرائهم في جميع الأمور، ومجلس الشورى ينتخب حقوقيين صلاحياتهم أقل من صلاحيات الفقهاء الذين يعينهم القائد.**

* إنّ المسائل الإسلامية مهمة، وما بين أيدي هؤلاء قضية إسلامية هم خبراء بها، وفي كل أرجاء الدنيا إنّما يدلي المتخصصون بآرائهم.

أليس المتخصصون هم الذين يدلون بآرائهم في الأمور في وزارة الصناعة، أو مؤسسة التخطيط، والمصرف المركزي؟

وهؤلاء يقومون بعملهم وهم خبراء يدلون بآرائهم ويتخذون القرارات، فما حصل هو نظام عقلائي، فعندما قام نظام إسلامي فلابد من وجود مكان يشخص فيه ما إذا كانت قراراتنا إسلامية أم لا؟ وأين نضع الأمر الفلاني؟

وأمـا المخـالفون فعلـيهم أن يقولـوا إمـا أنهـم لا يريـدون الإسـلام، أو أنهـم يريدون، وحينها لابد من وجود مركزٍ كهذا، فمن الذي يفترض أن يعيّن هؤلاء يـا ترى؟ نحن قلنا إنه القائد، وهذا بدوره ليس وحياً منزلاً، فـإذا جرى تغييـر القـانون الأساسـي وقيـل: إن شخـصاً آخـر هـو الـذي يعـين مجلـس الـصيانة فبالإمكـان أنْ يحصل ذلك.

إذن على كلا الجانبين هنالك انتخابات وتعقبها عملية تنصيب أيضاً.

وقضية الدور مغالطة أخرى فالـدور الباطـل يتعلـق بالمـسائل الفلـسفية، ومـن المستحيل أن يحصل الدور في الأمور الطبيعية، ولا مجال لهذا البحث الفلسفي في الأمور الانتزاعية[1]؛ لأن مثل هذه الأُمور كثيرة جداً.

*** وهذه التعيينات نوع من الانتخاب بصورة غير مباشرة.**

* نعم، فمجلس الشورى هو الذي ينتخب الحكومة، وعندما ينتخـب الـشعب الخبراء فهؤلاء ينتخبون القائد الذي يتمتع بصلاحيات باعتباره مسؤولاً.

*** إنهم يثيرون شبهة أخرى وهي: لماذا كل هذه الآليات للتنقيـة؟ مـاذا تعنـي الرقابة الاستصوابية وغير الاستصوابية؟ فإذا كنا نثق بالـشعب فلـتكن كمـا فـي العامين الأولين من عمر الثورة، حيث كانت حرّة وتقـدم الـشيوعيون والمنـافقون للانتخابات، فاجعلوها حرّة والشعب هو الذي يختار.**

* فـي انتخابـات رئاسـة الجمهوريـة رفـضت أهليـة مـسعود رجـوي، وعنـدما رشحنا السيد فارسـي قـالوا: إنّ أبـاه أفغـاني فرفـضوه، فمنـذ البدايـة كانـت هنالـك شروط، والشروط اللاحقة فرضها القانون أي قام بسنّها النـواب المنتخبـون مباشـرة من قبل الشعب، ونحن نعمل بهذا القانون، وجميع دول العـالم دون اسـتثناء لـديها مثل هذا القانون مع اختلاف يقل أو يزيد قليلاً.

---

(١) وهي الأمور الاعتبارية التي لا واقع لها، وإنما ينتزعها العقل من مناشئها الواقعية.

علماً أننا نعمل بشكل أكثر انفتاحاً، حيث سمحنا بأن يصّوت من يبلغ خمسة عشر عاماً، والأمر ليس كذلك في جميع أنحاء العالم، فمعدل العمر من (١٨ـ ٢١) عاماً في جميع البلدان، فهنالك ظروف معينة في البلاد بفعل إسلامية الحكومة ليس لها وجود في الدول العلمانية.

*** غالباً ما يتحدثون عن المنتخبين بأن يكونوا أحراراً.**

* عندما نفعل ذلك يكون من السهل تحشيد الجيوش بين أوساط أبنائنا الذين تنفعهم التجربة لصالح الذين يعملون بأسلوب شعاراتي، وأما صحة ذلك أو عدمه فهذا بحث آخر.

لكنني أريد القول: إننا نولي الرأي العام أهمية أكثر من غيرنا، فمجلس صيانة الدستور قد سمح لهؤلاء الصبية بالتصويت بعد أن أقرّ مجلس الشورى سنّ الثامنة عشر، حيث قال مجلس الصيانة : هؤلاء مكلّفون وأنتم تكلفونهم فلماذا لا تسمحون لهم بالاقتراع؟ فإذا كان عليهم تكليف فلهم حق أيضاً.

وعليه فإن آراء الشعب توضع بالحسبان، وإن آليات التنقية موجودة في جميع بلدان العالم.

إنّ آليات التنقية التي أثارت ضجيج البعض الآن تمثل البعد الإسلامي والأخلاقي للقضية، وهي ليست موجودة في سائر الأنظمة أو هي قليلة، ولكن لأولئك أصولهم أيضاً، ففي أوروبا إذا ما تفوّه أحد بسوء ضد إسرائيل فإنه يحرم من أشياء كثيرة.

ففي هذا اليوم «السادس من بهمن» صرّحت سيّدة بريطانية قائلة: لو كنت فلسطينية لفعلتُ ما يفعله هؤلاء الشباب الاستشهاديون، وقد شاهدتم ماذا فعلوا بها!

وأدلى الدكتور رجاء غارودي ـ وهو شخصية بارزة ـ بقول حول الإسرائيليين حيث قال: لم يقتل من اليهود هذا العدد في الحرب العالمية الثانية، فهم يكذبون ـ وقد صدق بقوله ـ ولكن ماذا فعلوا به؟

إنها أمور قد وضعوها بأنفسهم وجعلوا لها قيمة، وهم يسيرون عليها، ونحن بدورنا نعمل وفقاً للضوابط التي رسمتها الحكومة الإسلامية.

إنّ هؤلاء السادة يتناسون هذا الأصل من أنّ ثورتنا إسلامية، وإنّ (٩٩٪) من أبناء الشعب صوّتوا لصالح الجمهورية الإسلامية، فإذا كانت هنالك إسلامية فلذلك مقتضياته التي يجب أن تتبلور في القانون.

*** لو سمحتم أن نفتح في وسط هذا البحث قوساً ـ لأنه مناسب ـ ونتحدث حول موضوع رفض الأهلية والجدال الذي يدور في هذه الأيام.**

ففي ضوء ما تتمتعون به من سابقة يبدو أنّ المحافل السياسية تنتظر دوراً فاعلاً لكم في هذه القضايا، فهل تدخلتم؟

* في اليوم الأول حيث أعلنت رد الأهلية كنت ذاهباً إلى الإذاعة والتلفزيون، فسألني الصحفيون وقلت: إنهم ينظرون إلى السوابق.

وقد كان لي دور فاعل في هذه الأمور سابقاً؛ إذ كانت لي ظروف خاصة بحيث إنني كنت أقوم بأدوار مهمة، لما كنت أتمتع به من مسؤوليات وظروف، أي عندما كانت هنالك حاجة للتدخل أبادر وأُقاوم وأنهي الأمر، والآن أستطيع تقديم العون غالباً في اتخاذ القرارات.

*** النظرة العامة في المحافل السياسية هي أنك لم تكن تتدخل بفضل شخصيتك الحقوقية، ودورك هذا يعود لشخصيتك الحقيقية، أي أنهم يقولون: إنّ الشيخ الهاشمي شخصياً كان يقوم بدوره ولم يكن لذلك علاقة بمسؤوليته، والآن بمقدوره أيضاً أنّ يقوم بدور فاعل.**

وقبل فترة قلت لأحد الصحفيين: إنني لا أعلم تفاصيل رفض أهلية المتقدمين للإنتخابات، ولو أنني حصلت على معلومات دقيقة ربما تكون لي تحركات لاحقاً.

* نعم هكذا كان الأمر أما الآن فلا أعرف ماذا حصل، فربما من رفضوا الأهلية كانوا محقين أو غير محقين، فأنا لا أعرف الأشخاص، وقد درستُ القضية قليلاً وتوصلت إلى بعض النتائج، لكنني لم أتوصل إلى النتائج النهائية، فأنا نافعٌ بالقدر الذي أعتقد أنني قادرٌ على أن أكون نافعاً.

وظهر هذا اليوم «السادس من بهمن» جاءني السيد جهانگيري ـ وزير الصناعة ـ من قبل اللجنة التي شكلتها الحكومة لمتابعة الأمر، وقبل ذلك كان قد جاءني مرة

واحدة، وأحياناً لا يسعني الوقت، فالآن كان السيدان بهزاد نبوي ومجيد أنصاري ينويان الحضور، فقلت لهم: لا مجال لدي، حيث اللقاء الصحفي معكم، وفي الليل عندنا جلسة مع سماحة القائد بحضور شخصيات أخرى.

*** من هم المقصودون من الشخصيات الأخرى.**

* رؤساء السلطات.

*** ماذا تتوقع من نتائج لهذه التحركات والترتيبات؟**

* أعتقد أنّ الطرفين لن يقتنعا، وأخيراً سيقوم كلا الطرفين عند نقطة معينة بالتخفيف عن مطالبهم مضطرين، لكن هؤلاء المتنازعين لايقتنعون بما يحققون.

*** أفيدونا برأيكم بصراحة حول من يعرفون بالتيار الوطني الديني، وعلى نحو التحديد تيار نهضة الحرية، أو المتشددين والمتزمتين من حزب المشاركة، ومنظمة المجاهدين.**

* لا أريد الإفصاح، فلا أرى ضرورة لذلك، فنهضة الحرية لا ترتبط قضيتها كثيراً بمجلس صيانة الدستور، فعندما كنا نحن لم نكن نعاملهم بهذا النحو، فقد ردّ الإمام على سؤال السيد محتشمي[1]، ولم يعد بمقدور أحد أن ينطق بشيء خلافاً لكلام الإمام.

وبنظري أنّ بعض أعضاء حزب المشاركة قد أفرطوا، فإنّ السيد خاتمي إنسان معتدل، ولو أنهم واكبوا السيد خاتمي لكان بمقدوره العمل أكثر، ولما عانينا من هذه المشاكل.

إنهم لم يعرفوا مجتمعهم، وعلى نحو الإجمال إنهم أخطأوا، فلقد كان بإمكانهم المضي قدماً بأفكارهم بأسلوب أكثر اعتدالاً وهدوءاً.

---

(١) عشية انتخابات مجلس الشورى في دورته الثالثة وجه وزير الداخلية وقتها السيد علي أكبر محتشمي سؤالاً للإمام الخميني(قدس سره) حول السماح لاعضاء حركة الحرية بخوض الانتخابات فرد الامام عليه سلباً.

*** هل تشاور معكم الذين يهددون الآن بالاستقالة[1]؟**

* إنني أرفض مثل هذه الاستقالات، إنّ النظام لا يتوقف جراء هذه الاستقالات، بل يواصل عمله، ولكن إذا ما قدم البعض استقالاتهم فربما لا تعتبر سابقة جيدة فيما بعد، فالكثير من هؤلاء مسؤولون لهم تجربتهم، وسيحرم المجتمع من خدماتهم لاحقاً.

*** هل قلت لهم؟**

* نعم .

*** هل بإمكانكم التصريح مع من تحدثتم؟**

* لقد تحدثتُ مع الكثيرين ممن صادفتهم من الطرفين.

*** هل تتصورون أنّ ذلك سيكون مثمراً؟**

* لا أعلم، إنني أتكلم مشفقاً وأودّ المحافظة على هؤلاء، وأن لا تتضرر الثورة والطريق الحقيقي للثورة الذي يتمثل بتلاحم الإسلام مع الجمهورية في البلاد.

لقد تحدثت مع مجلس صيانة الدستور الذي يمثل الطرف المقابل، فلا ينبغي أن نحرم الذين يتمتعون بحق دخول الانتخابات، فهذا عمل إسلامي وليس إنساني بل ولا سياسي أيضاً، أي ليس فيه مصلحة إنسانية أوسياسية.

فإنني أسعى وسط هذا الخضم أن لا يتوقع الذين لا حقّ لهم توقعاً واهياً، وأن يتقدم الذين يمتلكون الحق.

*** إنني أُدلي بتوقعي، وأريد أن أعرف كم هو قريب من توقعكم وتصوركم، تصوري هو: أنّ مدبري قضية الاعتصام[2]، ومن بينهم أحد هذين الشخصين الذين ذكرت اسمهما، لن يحظوا بالتأييد، أليس صحيحاً؟**

---

(١) بعد رفض مجلس صيانة الدستور ترشح عدداً من المتقدمين للإنتخابات قدم مجموعة من مسؤولي المحافظات استقالاتهم إلا أنها رفضت من قبل الحكومة.

(٢) اعتصام مجموعة من النواب في المجلس احتجاجاً على رفض مجلس صيانة الدستور ترشحهم في الانتخابات البرلمانية القادمة (الدورة السابعة).

* أنا لا أدخل في نقاش مع مجلس صيانة الدستور حول الأشخاص؛ لأنني لا أعرف أكثرهم، فإذا ما رفض ثلاثة آلاف شخص فإنني ربما أعرف عدداً قليلاً منهم.

*** الأقطاب معروفون.**

* إنني أتحدث حول غير المعروفين بأن يراعوا؛ لئلا يضيع حقّ أحدهم، وأقول على نحو عام: يجب أن يحدّدوا المصداق.

*** ألا تبدون وجهة نظركم حول الأفراد؟**

* كلا.

*** هل توصي السادة المسؤولين بأحد؟**

* حتى الآن حيث جرى الحديث عن الأفراد أبديت رأيي بالإيجاب بشأن اثنين أو ثلاثة، وقد قلتُ ذلك لأننا كنا في جلسة وطرأ الحديث خلالها.

*** هل رفضت أهليتهم؟**

* نعم، فقلت: إنني أعرف هؤلاء أُناساً صالحين.

*** ربما تؤيد أهليتهم قبل نشرنا لهذا اللقاء، فأفيدونا بأسمائهم.**

* كلا.

*** إنّ مجموع التحركات التي تقوم بها التيارات المتطرفة في هذه الأيام تدل على نوع من الاستفزاز للنظام، وتوجّه ضربة للأمن الوطني الذي يدّعون إنه سيتعرض للخطر إذا لم يدخلوا مجلس الشورى، كيف تقيّمون مجموع هذه التحركات من منظار الأمن الوطني؟**

* إنّ لهؤلاء تبريرهم؛ إذ إنهم يتصورون أنّ لهم حقاً قد أهدر، وهم يتشبثون بأية وسيلة للمبادرة، وإذا ما أردنا الحكم فذلك يتخذ منحىً آخر، ولا نريد أن نكون الحَكَم في هذا الميدان.

فالحَكَم هو مجلس صيانة الدستور، وهو الذي يجب أن يبدي وجهـة نظـره، وأنني لا أنظر للقضية على إطلاقها في كلا الجانبين، فيمكن التجاوز والإصلاح من قبل كلا الطرفين.

❃ ❃ ❃(❃)❃ ❃ ❃

الفصل الخامس

السياسة الخارجية

* سؤالنا في مجال السياسة الخارجية يدور حول إزالة التوتر، ففي أرشيفنا ـ وحتى في مذكراتكم ـ هنالك أقوال تدلل على أنّ المنطق الستراتيجي لقادة ثورتنا في مستهل الثورة على صعيد السياسة الخارجية كان منطق تصدير الثورة، بل إنّ موضوع دعم حركات التحرر العالمية يطرح بكل قوة في قانوننا الأساسي، بما يمثل وجهاً خارجياً وعملياً لهذه النظرية، حتى إنه يقال: إنّ القائد في قانوننا الأساسي هو ولي أمر المسلمين، وليس بالضرورة أن يكون إيرانياً.

وإذا ما استحال وجود القائد في داخل النظام السياسي فإنّ موت الثورة حتمي، فالقائد يجب أن يتصدى لقيادة جميع مسلمي العالم من خارج النظام.

في ضوء منطقنا هذا كانت لنا توجهات في السنوات الأُولى للثورة، فكنا نطرح موضوع تصدير الثورة حتى نقل عنكم أنّ ثورتنا ليست ثورة عرقية أو قومية، إنها ثورة دينية، ونحن نرغب بأن تتأسى الدول المحيطة بنا بهذا الفكر وهذه الثورة، وأن تكون لهم حركات ثورية.

هذه التصريحات أطلقت حينذاك، وأول ما شاهدت في الوثائق والمصادر أنكم قد اتخذتم موقفاً معاكساً كان في عام (١٣٦٠هـ ش«١٩٨١»)، ويبدو أنّ قضية البحرين[١] قد برزت وأخرجوا سفيرنا، وشنوّا علينا موجة من الإعلام، وقد كتبتم

---

(١) في العام ١٩٨١ ألقت أجهزة الأمن البحرينية التي كان يرأسها ضابط بريطاني القبض على العشرات أدعت بأنهم كانوا يخططون لإنقلاب تقوده إيران ضد آل خليفة.

في مذكراتكم: لقد أثبتت هذه الحادثة أننا لو أردنا أن نقدم الدعم لحركات التحرر وفقاً للقانون الأساسي فإننا نواجه مشكلة، فلابد من تعديل ذلك لكي لا يحصل التوتر.

يبدو أنكم بدأتم بالتفكير منذ ذلك الحين بعدم إمكانية الحديث بجدية عن تصدير الثورة بشكل مكشوف ورسمي، وكانت قد وضعت قواعد هذه الفكرة والمبدأ على يدي الإمام وأصحابه ومنهم سماحتكم، ولم يكن من السهل السيطرة على هذا التيار.

وفي السنوات الأخيرة أخذنا نتجه رويداً رويداً نحو إزالة التوتر، فتنازل ذلك المنطق عن موقعه لمنطق إزالة التوتر، فالعلاقة مع مصر في طريقها للتطبيع، بينما لم يحصل أي تغيير في سياسة مصر، و مصر هي ذاتها مصر كامب ديفييد، وحسني مبارك هو ذاك حسني مبارك .

* في الحقيقة إنّ تصورنا فيما يخص تصدير الثورة كان أن يصدّر الفكر، ففكرنا كان واضحاً، وكان من أهداف الثورة على النطاق الخارجي إحياء روح مقارعة الاستعمار والاستكبار في البلدان الإسلامية وفي غيرها من البلدان، ومناصرة العدالة والمحرومين في العالم، لذلك فقد التحقنا بدول عدم الانحياز مباشرة.

وهذه السياسات نص عليها قانوننا الأساسي أيضاً، لكن أُولئك أثاروا ضجة وقالوا: إنكم وبتصديركم للثورة تريدون التدخل بشؤون سائر الدول وإطاحة الحكومات، ونحن في الحقيقة لم نكن نريد فعل ذلك، ولكن كانت في البلاد تيارات تقدم دعماً بأشكال متعددة إلى الحركات الإسلامية فجرى تنظيمها شيئاً فشيئاً، فهي لم تكن تتخذ طابعاً تنظيمياً صحيحاً فجرى تنظيمها فاختلف طابع الدعم.

ففي لبنان مثلاً أخذنا نقدم الدعم العلني لبعض الأطراف، فيما قطعنا علاقتنا بأطراف أُخرى، فلم نكن نريد التدخل في شؤون الدول الأُخرى.

وكنموذج على ذلك البحرين الذي تحدثتهم عنها، ففي تلك السنة التي باشرت فيها بالكتابة ـ وهذا الكلام موجود في مذكراتي لعام (١٣٥٨«١٩٨٠») إن كنت دونتها ـ فنحن لم نكن في أي وقت نريد التدخل هكذا، وذات مرة وجه الإمام توبيخاً شديداً للذين كانوا يقولون: يجب أن لا تكون لنا علاقات مع الحكومات، وقال‌رحمه‌الله: (يجب أن نقيم علاقات مع الحكومات).

بهذا المعنى كنا نتبع سياسة إزالة التوتر، وبطبيعة الحال كانت هنالك استثناءات من قبيل إسرائيل، كما كان للعراق وضع خاص؛ لأنّ النظام كان يقتل الشيعة بتلك الطريقة الوحشية، فكان العمل مع العراق صعباً، فكنا نعاني مثل هذه الصعوبات.

وفيما يخص مصر لم يكن رأيي الشخصي في أي وقت أن نقطع العلاقة معها، لكن الإمام هو الذي أمر فقطعنا العلاقة، وفي زمان حكومتي الأُولى وافقنا في مجلس الأمن القومي على إعادة العلاقات، وفي البداية وافق القائد، لكنه عاد ورفض وبقيت على حالها هذا.

والآن وصلت إلى ما هي عليه، إذ أخذوا يرددون ما كنت أقوله في حينها من أنّ شعب مصر محبّ لأهل البيت‌عليهم‌السلام، ونحن نمتلك هناك أفضل قاعدة شعبية، ومصر تتمتع بنفوذ ثقافي في أفريقيا والكثير من المناطق؛ لأنّ الأزهر يقوم بتربية المعلمين الذين يعملون في تلك البلدان، وكان علينا أن نقوم بعملنا، وإذا ما كان هنالك تراجع فقد حصل على الصعيد العملي.

لقد التقيت رئيس وزراء مصر في اسطنبول على مائدة الغداء إلى جانب سائر الضيوف، وكان يجلس إلى جانبي، فقال: (لقد ماتت كامب ديفيد)، فكان بإمكاننا حينها نشر هذا الخبر؛ لأنه صرّح بذلك أمام حشد كبير وفي جلسة رسمية، وبعد ذلك أصرّوا عليه أنّ يعيد قوله لكنه رفض.

*** إنّ ذلك يعدّ تراجعاً على أية حال.**

* أنتم تتحدثون عن مذكراتي، وهذا رأيي على الدوام، ولم يطرأ فيه مستجدّ، ولا أريد التدخل في شؤون الآخرين.

*** إذا اعتبرنا ذلك تراجعاً فإننا سنصل إلى كلام الإمام بتحذيره من أنّ ناهبي العالم لا يرضون بأقل من عدولنا عن جميع أُصولنا، فإلى أين بمقدورنا التراجع، وما هي حدود هذا التراجع؟**

* يجب أن لا نتراجع عن أُصولنا، وقطع العلاقة مع مصر ليست من أُصولنا، فمصر بخروجها عن جبهة النضال ضد إسرائيل قد قصمت ظهر الجهاد ضد إسرائيل، وقد عبّرنا عن غضبنا واحتجاجنا وربما كان كبيراً، فنحن لم نفعل ذلك مع الآخرين؛ لأن أملنا بمصر كان أكبر.

❁ ❁ ❁﴿❁﴾❁ ❁ ❁

الفصل السادس

العلاقة مع أمريكا

*** على مدى بضع وعشرين سنة شهدت علاقاتنا مع أمريكا منعطفات، وفي كل مرة نصل فيها إلى مرحلة فض النزاع نعود إلى المحطة الأولى، وقد تلاعب بعضنا بالآخر لعدة مرات وخسرنا اللعبة.**

وعلى مدى هذه السنين سعى كلا الطرفين لإعادة العلاقات، ولكن كلما تصل إلى مرحلة من المراحل تظهر حملات إعلامية فيحاول كلٌّ من الطرفين المحافظة على عزة نفسه فيرمي الكرة في ملعب الطرف المقابل.

والآن قد تبلور لدى الرأي العام أنّ هنالك خطاً قد تشكل وراء ستار صرخات الشيخ هاشمي في صلاة الجمعة وفي أماكن أخرى المناهضة لأمريكا، يعمل هذا الخط على تطبيع العلاقات مع امريكا والموجّه له الشيخ هاشمي بالذات، ويتحدثون عن الشيخ حسن روحاني بوصفه صورة أخرى للشيخ هاشمي، ويقولون إنّه الآن إذ ينشط على صعيد السياسة الخارجية، وكُلّف من قبل النظام في قضية البروتوكول الإضافي بأن ينهي الأمر في سائر القضايا، كظلٍّ للشيخ هاشمي ويعالج هذه القضايا، لكن الشيخ هاشمي هو الذي يقف وراء ذلك.

فقضية أمريكا ظاهرها الصخب والنزاع، لكن ما يجري خلف الكواليس هو تحرك نحو تطبيع العلاقات يقوده الشيخ هاشمي، حتى يقال إنّ قضية أمريكا قد حُلّت، غاية الأمر أنهم لا يريدون أن يسجلوها لحساب الإصلاحيين.

* هذه على غرار سائر ما تحدثوا عنه، في قضية أمريكا كنت تابعاً للإمام، والآن أنا تابع للقائد أيضاً، فقد كانت سياستهما أن لا تقوم علاقة مع أمريكا، وقد ألزمت نفسي أن لا أعمل بما يخالف سياستهما.

وبالطبع فإنّ لجوء الإنسان للعمل الدبلوماسي في الحالات التي يدرأ فيها خطراً فإنّ الموقف يتخذ طابعاً آخر، فيما نبادر للهجوم حينما يتخذون موقفاً وقحاً، وفي الموارد التي لا داعي فيها للهجوم نبدي مرونة، وفي ذلك فارق كبير مع أصل القضية.

والموارد التي حصلت مثل(إيران غيت) كانت تهم النظام بأسره، وكان الإمامﷺ ونحن رؤساء السلطات على علم بها، وفي زمن الحرب كنا بحاجة إلى بعض قطع الغيار للأسلحة والرادارات، وقد كانوا على استعداد لتزويدنا ببعض المتطلبات لا سيما قطع الغيار النادرة جداً، بعد أن استعانوا بنا عسى أن نستطيع استغلال نفوذنا في لبنان لحل مشكلة الرهائن التي سبق لي أن تحدثت عنها، كان الأمر في إطار تلك الحدود، وعندما قال الإمام اعلنوا الأمر فعلنا.

وما يقولونه بشأن الشيخ روحاني، فلقد كان على الدوام من بين المعتدلين، وفيما سبق كان من بين عقلاء مجلس الشورى كما أسلفت.

إنه إنسان معتدل وموزون ومنطقي، وله فكرته التي ربما يكون أكثر اعتدالاً فيها منّي، وهو ذو منهجية، والمهمة التي يضطلع بها الآن بإذن من القائد وبأمر من رئيس الجمهورية، أي لا دور لي فيها، فهو الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، ولابد من أن يقوم بها.

كما أننا لم نكن نرغب في أي وقت بالتوتر في سياستنا الخارجية، ولكن ينبغي الحفاظ على المواقف، بما يعني أنّ قضية فلسطين وإسرائيل كانت قضية مبدأية بالنسبة إلينا على الدوام، ولم نقبل في أي وقت أن يفرض علينا منطق القوة، ويتدخل بالأمور من جانب واحد، فمقارعة الكفر والاستكبار كانت ومازالت قضية مبدأية بالنسبة إلينا، وهذا يختلف عن أن يكون حاداً في الدبلوماسية.

أنني لا أرى مشكلة في الكلام إن كنتُ أنا الذي أنوي اتخاذ القرار، ولكن بما أنّ الإمام وآية الله الخامنئي لا يوافقان على الكلام، فإنني تابع لهما، ولا أتفوّه بكلام.

*** هل حدث شيئاً جديداً في قضية أمريكا؟**

* لم يقع شيء بحدود علمي، فهم ما زالوا يرسلون إلينا رسائل التهديد، وما فتئوا يثيرون تلك القضايا الأربع (حقوق الإنسان، دعم الإرهاب، معارضة مسيرة التسوية في الشرق الأوسط، ومحاولة الحصول على أسلحة التدمير الشامل).

وبطبيعة الحال إنهم تورطوا في العراق، وهم يعلمون أنّ إيران لو أرادت أن تعقّد مشكلتهم فبإمكانها فعل ذلك، ففي هذا اليوم (السادس من بهمن) كنت أتحدث مع الرئيس النمساوي، فقال لي: نحن نعلم أنّ بإمكان إيران أنّ تقوم بأعمال كثيرة في العراق إيجابية أو سلبية؛ لما تمتتع به من ثقل كبير، وكذلك الحال في أفغانستان.

*** إذن، هل هذه الدعايات تصعيد للأجواء؟ فما هذه الدعايات التي تجري إثارتها ويقولون عنها إنها موجة جديدة مفتعلة سواء من ذلك الجانب أو من جانبنا نحن؟**

* كلا، فالتعبير الذي أطلقته في (بم) أعاده السيد خاتمي بالأمس، فإنهم يرسلون إشارات إيجابية في حدود الإشارات فقط، من قبيل قولهم: إننا ننوي إرسال وفد أو إلغاء الحصار لمدة تسعين يوماً كمساعدة لأهالي (بم)[1].

*** هذا يعود للاختلاف في وجهات النظر بين المحافظين الجدد ومخالفيهم، ولكن في سياستهم الخارجية عندما يصلون إلينا فإنّ الجميع يتوحد كلامهم، أي أنّ الأمريكان بأجمعهم يكررون ضدنا الأمور الأربعة التي أشرت إليها مع فارق أنّ المحافظين الجدد يقولون: يجب أن نتعامل مع إيران تعاملاً شديداً بسبب هذه الأمور الأربعة، فيما يقول الطرف المقابل ـ الأكثر اعتدالاً ـ يجب أن نرغم إيران على التخلّي عن هذه الممارسات. أي أنّ هؤلاء يتبعون أُسلوب التغيير التدريجي داخل النظام وأُولئك يحاولون اتّباع المواجهة العسكرية.**

---

(١) بعد الزلزال المدمر الذي ضرب مدينة بم وراح ضحيته عشرات الآلاف من المواطنين أعلن البيت الأبيض بأنه سيسمح للمواطنين الإيرانيين أن يرسلوا مساعداتهم المالية عبر البنوك إلى المتضررين بالزلزال.

وعلى صعيد هذه القضية فإنّ أوروبا تماشي الجناح الهادئ والمعتدل في أمريكا؛ إذ يقول الأوروبيون: يجب أن نرغم إيران على التخلي عن هذه الأعمال، وهم يخالفون مواجهة الموقف بالعنف.

يبدو أنّ ماهية السياسة الخارجية للغرب إزاء إيران واحدة، وليس من اختلاف كبير في هذه الناحية بين الدول الغربية.

* إنني أرى اختلافاً بينهم في طبيعة التعامل أيضاً، فالقضايا التي يثيرها هؤلاء، أحدها قضية دعم الارهاب، ويقصدون بها على وجه التحديد حزب الله والفلسطينيين.

*** ألا يقصدون القاعدة؟**

* نحن لا نقدم الدعم للقاعدة وهذا ما يعرفونه، فأعضاء القاعدة سلفيون وهم يدركون ذلك؛ لأنهم هم الذين صنعوها في مواجهتنا، لكنهم يعلمون أننا نقدم الدعم للفسطينيين وحزب الله، وبالفعل نحن نقدم لهم الدعم.

ويقولون بشأن القضية الفلسطينية: إنّ إيران لا تتعاون في مجال السلام في الشرق الأوسط، وهم صادقون في قولهم.

ويثيرون قضية أسلحة الدمار الشامل، وهم يكذبون، فلسنا نسعى من أجل الحصول على أسلحة الدمار الشامل، بل نعمل على الاستفادة السلمية من الطاقة الذرية، وهذا ما لا يريدونه.

فأمريكا تتحدث بنغمة مختلفة وهنا تكمن القضية الأساسية، ومؤخراً قال (باول) بكل وقاحة وبشكل سافر: (يجب أنّ تلغى الدروس الإسلامية في مدارس الدول الإسلامية)، فهم لا يروق لهم أن يسود الفكر الإسلامي والديني على الناس ويحاولون إضعافه، ويعلمون أننا المؤسسون لهذه القضية.

إنّ الاختلافات فيما بيننا وبينهم تدور حول هذه الأمور، فهم يحاولون الاستحواذ على إيران لما تمتتع به إيران من موقع مهم جداً، فبلد مثل أمريكا إذا ما استحوذ على إيران يصبح بإمكانه الهيمنة على المنطقة بأسرها، وبوسعه أن ينصّب شخصاً على شاكلة (الشاه) أو يأتي بأحد آخر يقوم بهذه المهمة، لذلك فهم يحاولون العودة إلى إيران والنفوذ فيها.

هذا هو الاختلاف الحقيقي فيما بيننا، وثمة اختلاف فيما بينهم حول طريقة التعامل، فبعض يقولون: يجب أن نتعاون مع إيران ونصادقها ونذهب إلى هناك ومن ثم نقوم بعلاج الأمور من الداخل، فيما يقول البعض الآخر: يجب أن نخوض المواجهة.

*** سماحة الشيخ الهاشمي، أليس من خبر حقاً فيما يتعلق بأمريكا؟**

* ليس ثمة خبر، فعلى هامش قضايا أفغانستان والعراق تجري محادثات كلية، فيتحدث موظفونا مع الأمريكيين في حالة خاصة، ولكن أن نتباحث حول العلاقات فلا وجود لأي حديث الآن أبداً.

*** إنّ قولكم: يمكن أن نطرح العلاقة للاستفتاء، أصبح أداة للمناورة الإعلامية من قبل أنصار العلاقة مع أمريكا، ومحادثة الدكتور خرازي للسناتور الأمريكي وحصول تعاطٍ عن قرب لأول مرة وسّع الإشاعات.**

* متى قلتُ يمكن طرحها الاستفتاء؟

*** هكذا نقلوا عنكم.**

* خلال الحديث لمجلة(راهبرد) ـ وكان حديثاً تخصيصاً ـ تحدثت عن طرق الاستفتاء، فيما أنني أعرف أنّ سياسة القائد ليست كذلك، فلا أقول هذا الكلام، فيجب أنّ يكون سماحته محوراً لنا، ولا نثير الفرقة بيننا.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

الفصل السابع

الثورة بعد ربع قرن وآفاق الطموح

*** لو سمحتم أنّ نتوفر على خلاصة لمسيرة نظام الجمهورية الإسلامية خلال ربع قرن من عمره، وكذلك نلقي نظرة على ربع القرن القادم.**

سماحة الشيخ الهاشمي، يقولون: إنّ الشعب ثار على نظام الشاه في عام (١٣٥٧) ولم يكن أحد يتصور أنّ نظاماً بما كان عليه من قوة يسقط بهذه السرعة، لكنه سقط.

والآن فإنّ البعض ينسبون بنحوٍ ما هذا الحدث العظيم الذي شهده القرن العشرون لأمريكا، وقضية حقوق الإنسان التي صاغها (كارتر) وأمليت وقتذاك على نظام (الشاه) كي يجعل الأجواء السياسية أكثر انفتاحاً شيئاً ما، لكن النظام سرعان ما سقط على أية حال، وسقطت الحكومة بيد أناسٍ لم يكونوا مستعدين لإدارة البلاد.

فهذه السنوات الخمس والعشرون الأُولى حصيلة حكم أناسٍ لم يكونوا على أهبة الاستعداد لإدارة البلد، لذلك فقد ارتكبوا أخطاءاً، الىغير ذلك من الأمور..

هل تقبلون أنّ هذه المشكلات برزت جرّاء عدم استعداد عناصر الثورة، وعدم معرفة العمل؟

أفيدونا بالأساس أيّ جانب من هذه الأخطاء والنواقص تنسبونها لنا، وأيّ جانب تنسبونه إلى العدو؛ لأننا كنا نلقي بتبعة المشاكل على الأجانب، وعلى العدو نوعاً ما؟

* أعتقد أنّ عدم نضج وقلة تجربة قوى الثورة التي استلمت العمل كان له آثار سلبية حتماً، ولو أردت أن اُحصيها فهي ليست بالقليلة كي يتسنى لي ذلك،

ولكن حسن النية والإخلاص والإيمان والروحية والتضحية والتفاني وحب العدالة والخصال التي كانت تتميز بها هذه الشريحة قد عوضت عن الكثير من عدم النضج ذلك.

فلطالما شاهدنا خلال هذه الفترة أنّ الصالحين المؤمنين من أبناء حزب الله متى ما نزلوا إلى العمل استطاعوا إدارة العمل بشكل جيد رغم فقدانهم الخبرة، وهذا ما لمسناه في كل مكان حتى في الحرب.

وعليه فإننا قد عوضنا عن قلة الخبرة بإخلاص وإيمان العناصر والقوى التي نزلت إلى الميدان، ولهذا فقد حققنا إنجازات عملاقة.

ألم تشاهدوا المجموعة الأولى من أمثال (حركة الحرية) التي استلمت الأمور لمدة سبعة أو ثمانية أشهر؟ فهم لم يتمكنوا من إدارة البلاد والشعب، لا لأنهم لم يكونوا يريدون ذلك فلقد كانوا أناساً ذوي نوايا طيبة لكن فكرهم لم يكن بالفكر الذي يستطيعون معه إدارة البلاد، بيد أنّ تلك المهام لما أنيطت بأبناء حزب الله صلحت وهذا ما لا ينبغي التقليل من شأنه والدليل على ذلك الكثير من النجاحات التي تحققت.

ولو كانت هذه القوى الثورية تمتلك الخبرة والنضج لكانت المعطيات أكثر، ونحن بدورنا كنا نعوّل على مبادئ خلقت لنا مشاكل، ولكن كانت لها خير وبركة جمّة أيضاً، فعلى صعيد قضية إسرائيل وفلسطين ربما كان هنالك من يقول لنتصالح مع أمريكا حول هذه القضية، لكنها كانت كالقبس الذي ينير أرواحنا لئلا تضيع سائر المبادئ.

إنّ الإمام لم يساوم صداماً، وها هي الدنيا قد وصلت إلى حيث أصبح مصير صدام على هذه الشاكلة وعلى الجانب الآخر جاء الطالبان بعصابتهم، ونزل المنافقون إلى الميدان بوصفهم أناس يرفعون شعارات شابة وأدبيات ثورية لكنهم ابتلوا بهذا المصير لأنهم يفتقرون القاعدة الصحيحة، ونحن لم نساومهم.

إنني أقول: إنّ المبادئ والإيمان والاهتداء بسبيل الإسلام المستقيم الذي كان يلوح أمامنا قد عوّض عن ذلك، والوضع سيتحسن أكثر في المستقبل كلّما مضينا قدماً.

وإذا ما حاول أحد أن يستنتج من مقدمتكم أنّ حادثاً آخر ربما يقع في إيران فإنني لا أعتقد ذلك أبداً، فلن يحصل في إيران أي حادث بتلك السهولة؛ لأنّ العلماء والعناصر الثورية أكثر الفئات أصالة في وسط المجتمع.

لقد تحدثت غير مرة بكلام تصوره البعض شعاراً، فإنّني أقول: إنّ هنالك مائة ألف مسجد وحسينية يلتف حولها قطاع عريض من الناس الصالحين، والقيادة بيد العلماء وبما أننا الآن مسؤولون يجب أن تتولى المساجد الرد على المخالفين.

ولو قدّر أن تأتي يوماً حكومة معادية لهذا التيار، وأصبح هذا التيار في موقع المعارضة فإنه سيدمر هذه الحكومة. ولقد كُمت أفواهنا وعطلت المساجد في عهد (الشاه)، ولم يكن الخطباء يجرأون على التفّوه بشيء أو كتابته، والدنيا لا تعود إلى الوراء، فلو افترضنا وجود الحرية فسيقع مثل هذا، فمع وجود الحرية فإنّ أكثر الفئات أصالة هم أُولئك الذين يملأون المساجد والحسينيات ويلتفون حول الإسلام.

*** وبإمكانهم إطاحة أية حكومة.**

* إذا ما أصبحوا معارضة، فإن أية حكومة ستعجز عن العمل.

*** قلتم في تلك الكلمة: لو وقف العلماء في مواجهة الحكومة فإنّ تلك الحكومة ستصبح مرغمة على الاعتماد على الخارج وأمريكا.**

* بإمكانها أن تعتمد، لكنها تصبح (كالشاه)، والناس لا يتحملون إذا رأوا الدين ومصالح المجتمع تتعرض للخطر، فيبادرون للانتقاد في البداية، ومن ثم يقومون بالهجوم، غاية الأمر إنهم كانوا يهاجمون في ظل أوضاع قمعية أما في هذه المرة فإنهم يهاجمون في ظروف الحرية والامكانيات الكثيرة.

وأنتم تشاهدون العراق الآن حيث إن كلمة واحدة يتفوه بها الشعب العراقي يهتزّ لها الأمريكان، أي أنه يغلق جميع الأبواب بوجه أمريكا رغم أنّ الشعب العراقي قد نزل إلى هذا الميدان تواً.

*** عندما انتصرت الثورة من المحتم أنكم شخصياً كنتم تحملون آفاقاً للمستقبل، ومن المتيقن أنّ الإنجاز الذي كنتم تتوقعون للوقت الراهن أكثر بكثير وأفضل ممّا نراه الآن.**

ما الآمال التي كنتم تتطلعون إليها ولم تتحقق، أو تتصورون إمكانية وصولنا إلى تلك الأهداف والطموحات خلال ربع القرن الثاني؟ وعلى نحو الإجمال: كيف تنظرون لربع القرن الثاني؟

إنّ البعض ينظر بنظرة متشائمة في تحليلة لخطة (إيران ١٤٠٠) والخطة العشرينية؛ إذ يقولون: إنها كلام شعارات، ومنذ انتصار الثورة أطلقنا الكثير منها لكننا لم نصله، والآن فقد رسمنا أهدافاً كبرى للسنوات العشرين القادمة ولن نصلها إنّ سرنا على ذات المنوال، فهذه النظرة موجودة، فكيف هي نظرتكم للسنوات الـ(٢٥) القادمة؟

* سبق لي أنّ أجبتُ عن المقطع الأول من سؤالكم وخلاصته إنّ الثورة كانت في البداية محلّقة في أفكارها، وشيئاً فشيئاً اقتربت من الواقعية وتحقق الكثير مّما كنا نطمح إليه، وثمة موارد هي في طريقها إلى التحقق، فيما هنالك أمور يتعذر تحقيقها أو ذلك ليس عملياً، لكن مسار الأمور إيجابي على نحو الإجمال.

وفيما يخص نظرتي للمتسقبل، فإنني أرى أنّ المجتمع يسير نحو الاعتدال، فأبناء الشعب يتابعون دراستهم وعلومهم، ومعلوماتهم تزداد، وأن الأعمال الشعاراتية التي من شأنها تعبئة الناس بشكل فوري من أجل هدف خاص في طريقها إلى الانحسار.

ومن ناحية أخذ علماء الدين والحوزات وأبناء حزب الله والمقدّسون بالشعور شيئاً فشيئاً أنّ بعض حالات التشدد لا تؤتي أكلها وربما يبقون أقلية، وعلى الطرف المقابل ـ أي أُولئك الذين يريدون التحدث بما يصطلح عليه الأُسلوب العلمي المعاصر والمتجدد ـ سيصلون إلى هذه النتيجة، وهي: صحة الأُصول الفكرية والمبادئ الإسلامية للثورة.

*** هل يعني أنك تتصور أننا لا نتجه نحو العلمنة؟**

* كلا، نحن لا نسير بهذا الاتجاه، بل نتجه نحو الأسلمة المنطقية.

*** هل ترتضون هذه الرأي القائل: بأننا نتجه من المذهب التصوري الى المذهب الواقعي؟**

* المقصود من الواقعية الإسلامية، هو عدم ترك الإسلام، وأن تصبح تطلعاتنا أكثر اسلامية وواقعية.

*** لكن البعض يستنتجون من تجربة هذه السنوات الـ(٢٥) أنّ المبدأية ــ لا سيما في ميدان السياسة الخارجية ـ لا تحقق مصالحنا الوطنية، لذلك فقد تنازلنا تدريجياً.**

* في الموارد التي أبدينا مرونة لم نعمل خلافاً للإسلام، فقد كنا متشددين والآن تخلينا عن هذا التشدد، فمجمع تشخيص المصلحة بعمله الآن يمثل في الواقع حكماً إسلامياً، فلو أنكم تمعّنتم في المباحثة بين طلاب الحوزة تجدون أنّ فيها ضوابط، فعندما تتزاحم المفسدة مع المصلحة فيجب علينا أنّ نشخص المصلحة، وهذا حكم إسلامي وليس حكماً مختلقاً.

فمجمع تشخيص المصلحة الذي شكّله الإمام إنما هو ممارسة إسلامية صحيحة؛ إذ أنّ من واجب الحكومة الإسلامية أنّ يكون فيها مركز يتولّى تشخيص المصلحة.

فربما تكون هنالك مسألة كانت تعدّ إلى ما قبل عام مخالفة للشرع، والآن نتقبلها وتصبح ضمن الشرع إذا ما اقتضتها مصحلة المجتمع، ففي أقدم النصوص الفقهية ورد بحث تزاحم المصالح، أو تزاحم المفاسد، أو المصلحة الأقوى والمصلحة الأضعف، وهنالك ضوابط قوية بشأنها في الفتاوى ونحن في مجمع تشخيص المصلحة نستعين بها.

*** وكلما اتسعت دائرة هذه المصالح يدرك النظام تدريجياً أنه يجب أن يكون أكثر واقعية.**

* إنّ الإسلام بالأساس واقعي، وهذه الواقعية واضحة جداً بالنسبة لي، وخلال الحوارات السابقة لنا حول القضايا الاقتصادية والمعاشية قلت: إنّ الإسلام واقعي ولا يريد إهمال ما أودعه الله في فطرة الإنسان، وهذا معنى الدين الفطري.

*** نتيجة هذا الكلام هي أنّ منطقنا خلال السنوات الأُولى لم يكن واقعياً إلى حدٍ ما.**

* ربما كنا نطلق الكلام على عواهنه في بعض الموارد، أو أنه كان صحيحاً في حينه وحينما نتقدم إلى الأمام يتعيّن علينا أن نغير موقفنا بتغير الظروف، وهكذا كان النبيﷺ وأئمتناعليهم السلام حتى أنّ ثمة نسخاً في أحكام القرآن.

إنّ مبادئنا رصينة حقاً، أي أننا كلما مضينا قدماً فإننا نتجه نحو معرفة أفضل، ونسير إلى الأمام باتجاه مواءمة الإسلام مع الظروف الراهنة، وعلى أساس الاعتدال.

وسيكون هنالك متشددون من كلا الطرفين، فالبعض لا يقتنعون بهذا القدر من الاعتدال، فيما يعتبره البعض الآخر انحرافاً، لكن طابع المجتمع يسير نحو الاعتدال.

*** لو أردت وصف ربع القرن الأول من حياة الثورة بعبارة وجيزة، فما العنوان الذي تطلقه على هذه المرحلة؟**

وما العنوان الذي تراه مناسباً لربع القرن القادم الذي هو على الأعتاب؟

* أقول: إننا في السنوات الـ(٢٥) الأُولى كنا نسير في حركة تكاملية، وقد وصلنا إلى هنا بعد منعطفات، وخلال السنوات الـ(٢٥) الثانية ستتواصل هذه الحركة التكاملية، غاية الأمر أنها تتجه نحو اعتدال وواقعية أكثر، بل وحتى إعادة النظر في المسائل الدينية عن مبدئية لا عن مزاجية.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

ملحق

الحياة العائلية للشيخ الرفسنجاني

يرى بعض أبناء المجتمع أن الهاشمي يعيش حياة أرستقراطية، فما هو السبب في ذلك؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في نوع الرؤية التي يحملها أفراد كل طبقة لمفهوم الحياة ودرجاتها، فأبناء الطبقة الاجتماعية الفقيرة يرون أن أُسرة الهاشمي تعيش حياة مرفهة، إلاّ أن الهاشمي يعطي معياراً للحياة المتوسطة يشمل حتى هذه الحياة المرفهة، ترى عامة الناس أن الفروسية والتزلج على الجليد رياضة أبناء الذوات، في حين يقول الهاشمي بما أن هذا النوع من الرياضة مباح شرعاً فهو من مصاديق زينة الله التي أخرجها لعباده، عليه لا يلام من يمارسها.

لا شكّ في أن الاستفادة من نعم الله ليست ذنباً، إلاّ أن التعاليم الإسلامية قد وضعت حدوداً عامّة لهذه المسألة، منها ما أخذه الله على الولاة من مراعاة الرعية الفقيرة، وأن تتساوى معها من خلال الزهد حتى لا يَتَبَيَّغ[1] بالفقير فقره ولا تداس كرامته، ومنها ما أمر به المؤمنون الموسرون بمواساة من هم دونهم كي لا يستشعروا الغربة والضياع في هوّة الطبقية السحيقة.

إن الهاشمي يرفض كل الشائعات ويقول: (ليس هناك واحد من أبنائي من يزاول نشاطاً تجارياً) قلت له: لا نتحدث عن الوجه الواضح لاكتناز الثروة والمالكية المشروعة للشركات والصناعات، وإنما حول سيطرة أُسرة الهاشمي على

---

(١) تَبَيّغ: هاج.

الصناعات المهمة والكبيرة والتأثير على المنافذ الاقتصادية.. وهذا ما أنكره الهاشمي أيضاً، بل وأنكر حتى النفوذ في الأساس.

تنازلت وأغلقت البحث، حاولت استعراض جميع التساؤلات المتراكمة في أذهان عامة الناس علّني أحظى بجواب مناسب إلاّ أن الهاشمي أجاب عنها بأجمعها، ولم يكن عندي ما يثبت الخلاف.

ربما تمكن غير المغرضين من الحصول على الحقيقة من خلال حواري الصريح مع الهاشمي، أما المغرضون فلا أمل لنا في شفائهم.

*** حسناً، انتهى موضوع بحثنا، وإذا سمحتم نريد أن نتحدث قليلاً حول حياتكم وعائلتكم، فمن المؤكد أنكم تعلمون أنّ هنالك الكثير من الإشاعات تحوم حولكم وحول أبنائكم.**

* أعرف، وقد أجبت عليها، لكنكم تعلمون أنّ هذا الكلام لا ينتهي، على أية حال سل ما بدا لك.

*** يبدو أنّ وضعكم المعاشي هو الأفضل والأرقى كثيراً من الناحية المادية قياساً لسائر قادة الثورة، هذا ماصرحتم به مراراً، وأنني أتذكر أنك زرت أحد مصحات المعوقين ذات مرة للقاء المعوقين وهناك سألتك عن حياتكم، فقدمت توضيحاً، وأنا بدوري قلتُ حينذاك مستلهماً من أدبيات الإمام بطرحه لمفهوم (المترفين المرفهين): إذن أنتم من المترفين، ولكن المترفين المعذّبين .**

والآن أطرح هذا السؤال مرة ثانية: هل ترون أنّ تعبير المترف المعذّب يناسبكم؟

* إنني أرى معيشتي معيشة الكفاف والعفاف، وهذا تشخيصي منذ أوان شبابي.

*** هل يكون معنى ذلك في الفارسية (مرفه) أم لا؟**

* كلا، وهي بالطبع لا تخلو من الرفاهية، لكنها في حدود كفاية حياة متوسطة، وبمستوى متوسط أبناء الشعب فعماد تركيبة الشعب على هذه الشاكلة،

وليس بمستوى الطبقة المترفة التي تشكل نسبة قليلة، وعادة ماتكون (١٠ ـ ٢٠ ٪).

فوالدي كان بهذا المستوى؛ حيث كنا نعيش في قرية، فكان مزارعاً يمتلك أقل من عشر القرية، ويحيا حياة عادية نسبياً، وأنا بدوري حافظت على هذا المنحى، وعندما كانت نفقاتي تزداد كنتُ أعمل كاسباً كي أستطيع التمتع بالكفاف والعفاف، والفارق الذي كان بيني وبين بعض الطلبة هو أنني أنبذ ذاتياً الرياء والتظاهر بالزهد، فأُظهر ما أنا عليه.

*** هل أنك حقاً تعتبر حياة بعض الزاهدين من العلماء تظاهراً بالزهد؟**

* أعرف البعض دون البعض، فأنا أعرف الكثيرين وبعضهم لا يظهر حقيقته كما هي، وهكذا الحال بالنسبة لغير العلماء، فأنا أرى التظاهر بالزهد أمراً سيئاً ومعصية وسلوكاً غير إسلامي، وأنا واضح كما عليه أنا.

وقبل انتصار الثورة لم تكن أيدينا مبسوطة، وعندما منعت من ارتقاء المنبر في الفترة الأخيرة من عهد (الشاه) كنت أعمل كاسباً في مجال الأراضي والبناء، فازداد دخلي وتحسن وضعي، لكن حياتي بقيت على حالها؛ إذ لم أغيّر حياتي.

واليوم وبعد مضي (٢٥) عاماً وكنت فيها رئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجلس الشورى، والجميع يتصورون أنّ يدي مبسوطة في كل شؤون البلاد، ما زالت حياتي بذلك المستوى الذي بدأت به من (قم)، وكنت أطمح لأن أعيشه، وقد استطعت تارة أن أُحافظ على ذلك المستوى فيما لم أستطع تارة أخرى.

إنني أرفض الإسراف والتبذير وأعتبره خطيئة، كما أرفض بشدة التظاهر بالزهد والرياء، وإنني أتمتع بنعم الله بالقدر الضروري، ولستُ من المرتاضين.

*** الوصف الذي تقدمونه لمفهوم الطبقة الوسطى والأدنى منها ليس مستساغاً بالنسبة إلينا؛ لأن نظرتنا السابقة عن الطبقة المتوسطة كانت أمراً آخر، فالمستوى الذي تتحدث عنه هو أعلى بكثير عن المتوسط في نظرنا.**

خلال السنوات القليلة الماضية جرى الحديث كثيراً عن ممتلكاتكم من قبيل الممتلكات في كرج وأسواق سعدي والدار في (دزاشيب) حتى قيل إنكم كنتم تمتلكون (٢٠٠ ـ ٣٠٠) قطعة أرض في قم بقي منها الآن (٢٠ ـ ٣٠) قطعة.

* فيما يخص قم، فعندما دخلت العمل في البناء والأراضي اشتريت أرضاً خارج المدينة سعر المتر توماناً أو تومانين، وشيئاً فشيئاً تمّ شق الطرق فارتفع سعرها، فقمت ببيع قسمٍ منها وإعمار القسم الآخر، وأنفقت عليها مقداراً من المال.

وعندما دخلت السجن لعدة سنوات جرى إنفاق مقدار منها، ولما أُطلق سراحي وهبتُ قسماً منها إلى الطلبة المعوزين، فاستلم عدد كبير من الطلبة قطعاً منها، وأهديت لأولادي خمس قطع منها ليستفيدوا منها كان سعة الواحدة منها (٢٠٠) أو (٣٠٠) متراً، وأخذ الأولاد ببيعها شيئاً فشيئاً وجعلوها نفقة لمعيشتهم، أو لبناء بيوت لهم.

كما كانت لي ممتلكات في طهران وكرج، ممتلكات قد بعتها وأنفقت ثمنها، كما قمنا ببيع الأراضي العائدة لنا وبنينا بيوتاً للأولاد، لكننا حافظنا على مستوى المعيشة، وبعد الثورة لم أعمل للتكسب، لذلك فإنني من الناحية المالية بمستوى الوسط الذي تحدثت عنه.

*** في رأيكم هل أنّ الطبقة الوسطى في مجتمعنا على هذه الشاكلة؟**

* في هذا الزمان كل إنسان يسعى وراء الدار والهاتف والسيارة والعمل ونفقات الحياة والدراسة للأولاد، وهذا هو المستوى الوسط وأنا هكذا.

*** في المقاطع المتقدمة من هذا اللقاء استخدمت عبارة التظاهر بالزهد عدة مرات حول حياة بعض المسؤولين، والحقيقة أنني تريثت لأثير في هذا المقطع إشكالاً بشأن كلامكم.**

سماحة الشيخ الهاشمي، لقد كانت حياة الشهيد رجائي أُسوة للمسؤولين والقادة خلال العقد الأول من الثورة، وكانت أنظار الناس معلقة بهذا الشهيد العظيم

الذي لم يكن متظاهراً بالزهد، وتأسياً به اضطر مسؤولونا من المستويات الوسطى لأن يضعوا سياراتهم الحديثة في المرائب؛ لئلا يشاهدها أحد، أي أنهم أصبحوا من المتظاهرين بالزهد، لكن قادة البلاد لم يكونوا متظاهرين بالزهد، وربما يكون ظلماً بحق مسؤولي البلاد إذا قلنا إنّهم كانوا يتظاهرون بالزهد، وخلال عقد إعادة البناء أزيحت الحجب واتضح كل شيء.

نحن كنا ننظر إلى حياة عظماء من قبيل رجائي ونروج لها، فتوقعنا أنّ تنبروا للدفاع عن الوضع في العقد الأول.

* لا أريد التحدث عن الأشخاص، فمستوى حياة أمثالنا كان متشابهاً تقريباً، فنحن الذين كنا نخوض الجهاد سوية، كان كل شيء لدينا يتشابه من دار وزيارات وملابس.

وإنني أُطلق عبارة التظاهر بالزهد على الذين يمتلكون الإمكانيات فيخفونها، وبإمكانهم الحياة بمستوى متوسط لكنهم يتظاهرون بأنهم يعيشون بمستوى متدنٍ، هذا ما لا أقبله أنا وأُعبّر عنه بالتظاهر بالزهد؛ لأنّهم لا يظهرون كما هم عليه، حيث يخفون إمكانياتهم كما تقولون.

فإذا ما كان البعض يفتقر لها فهذا ليس تظاهراً بالزهد، وإذا ما كان البعض لا يريد امتلاكها، فهذا زهد وليس تظاهراً بالزهد.

*** لعل هذا الوضوح في حياتكم الشخصية هو الذي خلق هذا التداعي في الخارج، وأظهر شخصيتكم على أنها تختلف كلياً عن سائر رجال الثورة، فلقد تداعى إلى أذهان أبناء الشعب أنّ الشيخ الهاشمي يختلف عن الباقين، وهذا الاختلاف قد تبلور لدى الرأي العام بحيث تتداعى معه إلى الاذهان أوضاع النظام السابق؛ إذ يقولون: إنّ حياة الشيخ الهاشمي حياة ملوك، فيما يعيش سائر رجال الثورة حياة عادية.**

* إنّ المطلعين على حياتي الشخصية يعرفونها، فيوم انتصرت الثورة كنت أعيش في دار تقع في دزاشيب كانت مساحتها ثمانمائة متر تقريباً، والآن

أعيش في دار مستأجرة أصغر بكثير من سابقتها، والإمكانيات هي ذاتها التي كانت سابقاً.

وحينها حيث كان عندنا خمسة أطفال وكنت أنا في السجن كانت لدينا خادمة، أما الآن فإنّ زوجتي هي التي تنجز أعمال البيت بنفسها.

*** كان ذلك من بين أسئلتنا، ووارد في مذكراتكم قولكم: كانت لدينا خادمة قبل انتصار الثورة، ورغم تزايد الزيارات بعد الثورة فإنّ زوجتكم هي التي تؤدي الأعمال، أليس هذا مما لا يمكن القبول به نوعاً ما؟**

* لقد قلت: كان لدينا حينها خمسة أطفال، وطالما كنت في السجن، فكانت تضطر لأن يكون معها أحد، لكنها الآن ترغب في أن تقوم بأعمال البيت بنفسها، وهي التي تقوم بخدمة الضيوف، وأنا أوافق على أن تكون كذلك.

وهذا ليس بسبب ضيق ما في اليد، فالكثير من النساء اللواتي يتمتعن بظروف معاشية جيدة يقمن بمثل هذه المهام، فلماذا لا يمكن تصديق ذلك؟

*** على أية حال، إنكم تتزاورون كثيراً، والعوائل البسيطة تعجز عن أداء هذه الأعمال بنفسها.**

* نحن لا نستقدم الزائرين الرسميين إلى البيت، بل الزائرين في حدود الأقارب والمعارف، وهذا المستوى يتحملونه في البيت، وخلال الأسبوع الواحد يستقدمون مستخدمة مرة أو مرتين لتنظيف البيت لكننا نحافظ على مستوى حياتنا، ونصبوا لأن تكون هكذا، وهذا مانعتقد به؛ إذ نتصور أنه النمط الإسلامي.

استناداً للدستور يتعين على رئيس الجمهورية ـ عندما يبدأ عمله وعندما ينتهي ـ أن يقدم للسلطة القضائية قائمة بممتلكاته وممتلكات أبنائه وزوجته، وأنا قدّمتها، وآخر فحص قام به الشيخ محمد اليزدي فوجد أنها قد قلّت وقد صرّح بذلك.

وأبوح بشيء آخر تاريخي: فقد بدأ الاختلاف بيننا وبين المنافقين قبل انتصار الثورة، فعندما قطعت مساعداتي عنهم ألصقوا بي تهمة مفادها: إنّ هاشمي يعيش وضعاً راقياً وثرياً؛ لأنني كنت أقدم لهم الأموال ثم أوقفتها، وقد ذكرت السبب في جلستنا الأولى.

وعندما توجهت إلى جامعة تبريز في مطلع انتصار الثورة لإلقاء محاضرة تجمّع المنافقون والمتمردون، وما أنّ دخلت الجامعة شاهدت أنهم قد ملأوا الشوارع باللافتات والملصقات، يقولون فيها: لقد جاء هاشمي ومعه (٣٠٠) بئر.

فسطروا قائمة لا تنتهي من الأموال ونسبوها لي، وألصقوها على جدران الجامعة، فأخذوا بعد الثورة يثيرون ذات التحريضات السابقة فيما لم نقم بالدفاع إزاء تلك الأقاويل، فتسربت إلى أذهان الناس وتبلورت فيها.

*** إنّ أبناءكم يقومون بنشاطات اقتصادية، وهذا أصبح سبباً في الكثير من الإشاعات، والإشكال الذي أُريد إثارته ليس الإيمان بصحة هذه الاقاويل والإشاعات، فنحن نعلم أنّ الكثير من هذه الأقاويل كذب محض، وربما يكون لبعضها أساس ولكن ليس بالقدر الذي يتحدثون عنه.**

سؤالنا هو: أما كان من الأفضل بعد الثورة ـ حيث تسلّمت مناصب عليا في النظام ـ أنّ لا يتوجه أبناؤكم نحو الأعمال الاقتصادية، ولا تقع أُسرة الهاشمي في مظانّ الاتهام إلى هذا الحد في داخل وخارج البلاد؟

* إنهم لم يدخلوها، فليس لأي من أبنائي نشاط اقتصادي.

*** أيعني ذلك أنهم ليسوا أطرافاً في العقود النفطية وغيرها؟**

* لا حضور لهم في أي مكان، فلا نشاط اقتصادي لأبنائنا ـ بهذا المعنى ـ سوى الاستمرار في الزراعة، فهم يقومون بأعمال الزراعة والأراضي التي كنا نمارسها في قم ورفسنجان، وهم يديرون جانباً من شؤون حياتهم من خلال ذلك العمل، والجانب الآخر عن طريق رواتبهم.

فبناتي لا يستلمن رواتب، أي أنّ فائزة وفاطمة لا تتقاضيان راتباً مع أنهما تعملان بكامل الوقت المخصص للعمل، وياسر طالب جامعي يقوم بمساعدتي، ومهدي موظف لدى الدولة وهو موهوب جداً، ولم يمارس العمل الاقتصادي مدى حياته، ومحسن مدير مكتبي وكذلك المدير العام (للمترو)، ولكن تثار إشاعة أنّ كيشاً ووكالة شركة (دايو) والبرج الفلاني يعود لنا.

*** لا يعنون بذلك الملكية من الحقوقية والقانونية، وإنما الموضوع هو النفوذ؛ إذ يقولون: إنّ عائلة الشيخ هاشمي لها نفوذ في صناعة السيارات، وهي التي تقف وراء هذه القضايا التي تحصل، أو يقولون مثلاً: إنهم يهيمنون على المناطق الحرة .**

* لا هيمنة لهم، من الطبيعي أن يقيموا علاقات مع مواقع الأعمال باعتبارهم أبناء رئيس الجمهورية، فربما يزورون مكاناً ويتفوهون بكلام، أما أنّ يمارسوا نفوذهم فليس ذاك بالمرة.

*** ربما لا تتوفر إمكانية ممارسة النفوذ، لكن هذا النفوذ موجود.**

* إذا كان للمرء نفوذ تلقائي فما عسانا أن نصنع؟ فإذا ما كانت لديك صفة بأن تقول لهذا المصنع من الأفضل أن تعملوا هكذا، والمسؤولون والعمال يتقبلون منك فما الأمر السلبي الذي يصيبك؟ علماً أنّ هؤلاء - أبنائي - يفتقدون ذلك أيضاً، فلا وجود لمثل هذه الحالة أبداً.

*** لدى لقائنا بالمسؤولين نسألهم هذا السؤال المشترك، وهو: افترضوا أننا المدعي العام للمادة (١٤٢) من القانون الأساسي، ويتعين عليك أن تقدم قائمة بممتلكاتك قبل وبعد التصدي للمسؤولية، نرجو أن تفيدنا أنت أيضاً بذلك؛ كي نطرحها أمام الشعب.**

* لقد قدمتُ قائمة بممتلكاتي إلى السلطة القضائية، وأجزتُ لهم أنّ ينشروها إنّ شاؤوا، وقدّمت قائمة للسيد لاريجاني وقلت لهم أنّ ينشروها عن طريق الإذاعة والتلفزيون، لكنه قال: إنني لا ارى مصلحة أنّ تدخل حرب الإشاعات، فإنهم - المخالفين - سيفبركون شيئاً آخر ويفترونه.

*** هل صحيح أنّ قائد الثورة الإسلامية نهى أولادك عن النشاط الاقتصادي؟**

* إنه يعلم أنهم لا يمارسون نشاطاً اقتصادياً.

*** وردت في مذكراتكم بعض المطالب حول حياتكم الشخصية، يتعسر هضمها والاقتناع بها من قبل أبناء الشعب، فمنها على سبيل المثال قولكم: جئت إلى البيت في المساء ولم يكن هنالك أحد فقمت بإعداد فطيرة بنفسي وطلبت خبزاً من الحراس.**

وإنك إذ تطرح موضوع التظاهر بالزهد ـ أقولها متجاسراً ـ فإنّ هذا يثير في أذهان القرّاء نوعاً من التظاهر بالزهد، فالكثير من أبناء الشعب لا يصدقون، ويقولون لا وجود لمثل هذا الكلام.

* يجب أن يجيب الحراس الذين يجلبون لي الخبز على هذا الكلام، فلو لم أكن في تلك الليلة ضيفاً على القائد، وكنت قد عدتُ إلى البيت لكان عليهم أن يحضروا لي الطعام؛ لأنه ليس هنالك أحد في البيت.

من عادتي أن أستيقظ قبل العائلة وأقوم بإعداد الشاي والفطور ومن ثم أخرج، هكذا كنت منذ كنت طالباً، كما لا يسوؤني أن أعدّ الطعام بنفسي، وإعداد الفطيرة عمل مريح ومن الأعمال التي تستهويني، ولا أرى فيها عيباً، فبإمكان كل أحد أن يعدّ فطيرة من الطماطم وعدة قطع من البيض، وحيث إنني أُدوّن مذكراتي وأعمالي اليومية فقد أتطرق أحياناً إلى الطعام وسائر الأُمور.

*** إنّ نزهات أُسرتكم تختلف، فركوب الخيل رياضة راقية الآن وأولادكم يمارسونها، أو أنّ سباقات السيارات تلقى رواجاً لدى عائلتكم وأولادكم، ورياضات مثل التزلج وركوب الخيل هي من اختصاص أبناء الأثرياء، وهي شائعة بين عائلتكم.**

والظريف أنّ أياً من أبنائكم الثلاثة لا يرتدي زي العلماء، وكأنهم يعيشون في أجواء أخرى.

هذا النمط من النزهات، وهذا الضرب من الحياة ليس متعارفاً لدى عوائل العلماء.

* فيما يخص ركوب الخيل فإنني أُشجع على أن يركبوا الخيول، فهي رياضة جيدة جداً فأئمتنا عليهم السلام كانوا يمارسون هذه الرياضة، وهي واحدة من عدة موارد تجوز المشارطة فيها.

*** هي موضع تأكيد الإسلام، لكن ركوب الخيل في يومنا هذا يختلف عنه فيما سبق.**

* لا وجود لليوم وللأمس فيها، وهذا ما كنّا نتحدث عنه فيما تقدم، لماذا لا يمارسون هذه النزهة؟ فليذهبوا ويمارسوا لعبة التزلج ويركبوا الخيول، فيجب أن يدخل الأبناء الصالحون هذه المناخات، ولستُ أُعارض أن يمارسوا مثل هذه النزهة.

وفيما يخص كونهم ليسوا من المعممين، فلقد قلت لهم: اذهبوا وادرسوا في الحوزة أن كنتم راغبين، فقالوا: نريد دخول الجامعة فذهبوا.

فانهمكوا في العمل، وكانوا ضمن موظفي الدولة لمدة من الزمن، فمثلاً كان ياسر في شبابه يعمل مع جهاد البناء، وكان عمله رائعاً بالنسبة له، وقد عمل بشكل جيد أشرت إليه سابقاً.

وباشر مهدي بعمل مهم جداً أعتبره من مفاخره، فهو الذي استقدم التقنية لهذه الأرصفة التي تشاهدونها منصوبة في البحر، ولم يكن الآخرون يقتنعون بإمكانية القيام بهذا العمل، وها هم الآن يصنعون أرصفة تزن سبعة آلاف طن. ومهدي هو الذي استقدم صناعة أنابيب الغواصات؛ لأنه كان ذكياً ومندفعاً ويسعى وراء هذه الأُمور.

ومحسن عاد من الخارج من أجل صناعة الصواريخ، فلقد كنا حينها بحاجة لمعلومات محسن، فترك دراسته وعاد وبادر لتقديم الخدمة.

*** يقولون بشأن محسن: في الوقت الذي كان أبناء الشعب يتوجهون الى الجبهة والقتال، غادر ابن الشيخ هاشمي إلى الخارج من أجل الدراسة.**

* لقد شارك أبنائي جميعاً في الجبهة، فمهدي مصاب بالأسلحة الكيمياوية، وياسر كان لمدة طويلة في الخطوط الأولى من جبهة (جومان مصطفى)، وقد قلت سابقاً: إنّ الذين يريدون التحقق أكثر بامكانهم أن يسألوا قادة فرقة(٢٧) محمد رسول الله ﷺ، والفرقة (١٠) سيد الشهداء عليه السلام عن اضابيرهم.

أما السبب في مغادرة محسن إلى الخارج هو أنه كان مقبولاً في مطلع انتصار الثورة في جامعة شيراز وذهب إلى هناك، ولكن في كل يوم كانت تأتي أخبار

عن عمليات اغتيال وتآمر تجري هناك، ولم يكن بمقدورنا أن نخصص له حارساً داخل الجامعة، لذلك ارتأينا أنّ يذهب للخارج من أجل الدراسة فتوجه إلى بلجيكا بشكل مجهول، حيث كانت خالته هناك، فبقي عندها وأتمّ دراسته.

فكان ذهابه بسبب هذه الأمور، وإنه كان يريد البقاء في إيران، لكن ظروف الجامعة كانت صعبة بالنسبة إليه، ولكن عندما احتجنا لمعلوماته ترك دراسته وعاد، علماً أننا لم ولا نستفيد من تسهيلات الدولة بقدر ريال واحدٍ من أجل دراستهم أو معيشتهم، فهم يتكفلون ذلك بما نمتلك.

*** النظرة الموجودة في الخارج بين أوساط الناس أنّ الشيخ هاشمي هو كل شيء في هذا البلد، فالمشاكل من صنع يده، وإذا ما كان هنالك أمل في أن يحصل انفراج في أمور البلاد فلابد أن يرفع هاشمي يده، ولهذا التحليل صورة إيجابية وأخرى سلبية، ما مدى قبولكم لهذا الكلام؟**

حتى إنني أتذكر ـ وقبل أن تشن أمريكا هجومها على العراق ـ أن عدداً من بسطاء الناس يتساءلون: هل سيحدث هجوم على إيران؟ فكنا نقول لا يمكن التنبؤ، فكانوا يقولون: إذا أراد هاشمي فلا يقع، أما إذا لم يرد هاشمي إلاّ يقع فإنه سيقع الهجوم على إيران ألبتة.

أولاً: لماذا توجد مثل هذه النظرة؟

وثانياً: كم تتطابق مع حقيقة الأمر برأيكم؟

* كثيرة هي الدعايات المغرضة، وعداء الاستكبار والمعادين للثورة. منذ بداية انتصار الثورة، وإلى خمس أو ست سنوات مضت كنت مؤثراً جداً في الأمور المهمة للبلاد وحلّ المعضلات والمصاعب، وقبل انتصار الثورة كنت من السبّاقين في متابعة قضايا الثورة كثيراً.

وبعد انتصار الثورة كانوا يدفعون بي حيث لزم الأمر في جميع الأوقات ليلاً ونهاراً، فتارة حصلت مشكلة في وزارة الداخلية فزجّوا بي، وهكذا بالنسبة للحرب، ولم أكن راغباً برئاسة مجلس الشورى، لكنهم دفعوا بي إليها، وعلى هذه الشاكلة كانت رئاسة الجمهورية.

وفيما عدا مسؤولياتي كنت أقدم العون للآخرين حيثما استطعت، وكان هذا حالي حتى فترة من الزمن، ولكن عندما خرجت من رئاسة الجمهورية حاولت أنّ أُقلل من تدخلي في الأمور.

وها أنتم ترون الآن أنه لا تأثير مهم لي -مثلاً- في الحكومة، ومجلس الشورى، ومجلس الاقتصاد، والمهام العسكرية، فلستُ موجوداً بشكل عملي، ولكن لي آراء أُقدمها لهم.

نعم، إنني مؤثر فيما يخص أعمال مجمع تشخيص المصلحة فهذه مسؤوليتي، وإذا ما حصلت حاجة للمشورة في بعض المراكز، أو أنني أشعر بوجوب تقديم المشورة، أو إذا ما قدمت معونة على صعيد الأمور السياسية وكان ذلك من شأنه أن يحلّ معضلة، فإنني أفعل ذلك.

*** آخر سؤال هو: هل ترشح لانتخابات الرئاسة في عام (١٣٨٤« ٢٠٠٥م»)، أم لا؟**

* كلا، فقراري الآن هو أن ينزل إلى الميدان أُناس أكثر شبابية وأقوى، ويتمتعون بأفكار جديدة، ولا يمكن الإدلاء بقول جازم بخصوص أمرٍ ما، فنحن لم نكن راغبين بفعل الكثير من الأمور، لكنهم قد يجبرون المرء أحياناً، وهكذا كان الحال بالنسبة لمجلس الشورى، فلم أكن راغباً به.

إنني آمل أن لا يحتاجني النظام بهذا النحو، فإنني أعلم أنّ هناك أُناساً في البلاد بإمكانهم إدارة البلد على أحسن وجه.

*** كنا في خدمتكم لمدة (١٦) ساعة نافعة، وأنني أعترف أنك تحملتنا بما يفوق التصور، وكان ذلك ضرورياً حقاً لاستقراء مسيرة الثورة وإنجازاتها.**

نتقدم لكم بجزيل الشكر لاتاحتكم هذه الفرصة لنا.

* وأنا أشكركم أيضاً، آملاً أن تكونوا قد طرحتم كل الأسئلة التي تدور في خلدكم.



فهرس الكتاب

المحور الأول

الثورة في مراحلها الأولى

المحور الثاني

أحداث الحرب المفروضة

المحور الثالث

حاكمية القوى السائرة على نهج الإمام ﵀

المحور الرابع

مرحلة الإعمار والبناء

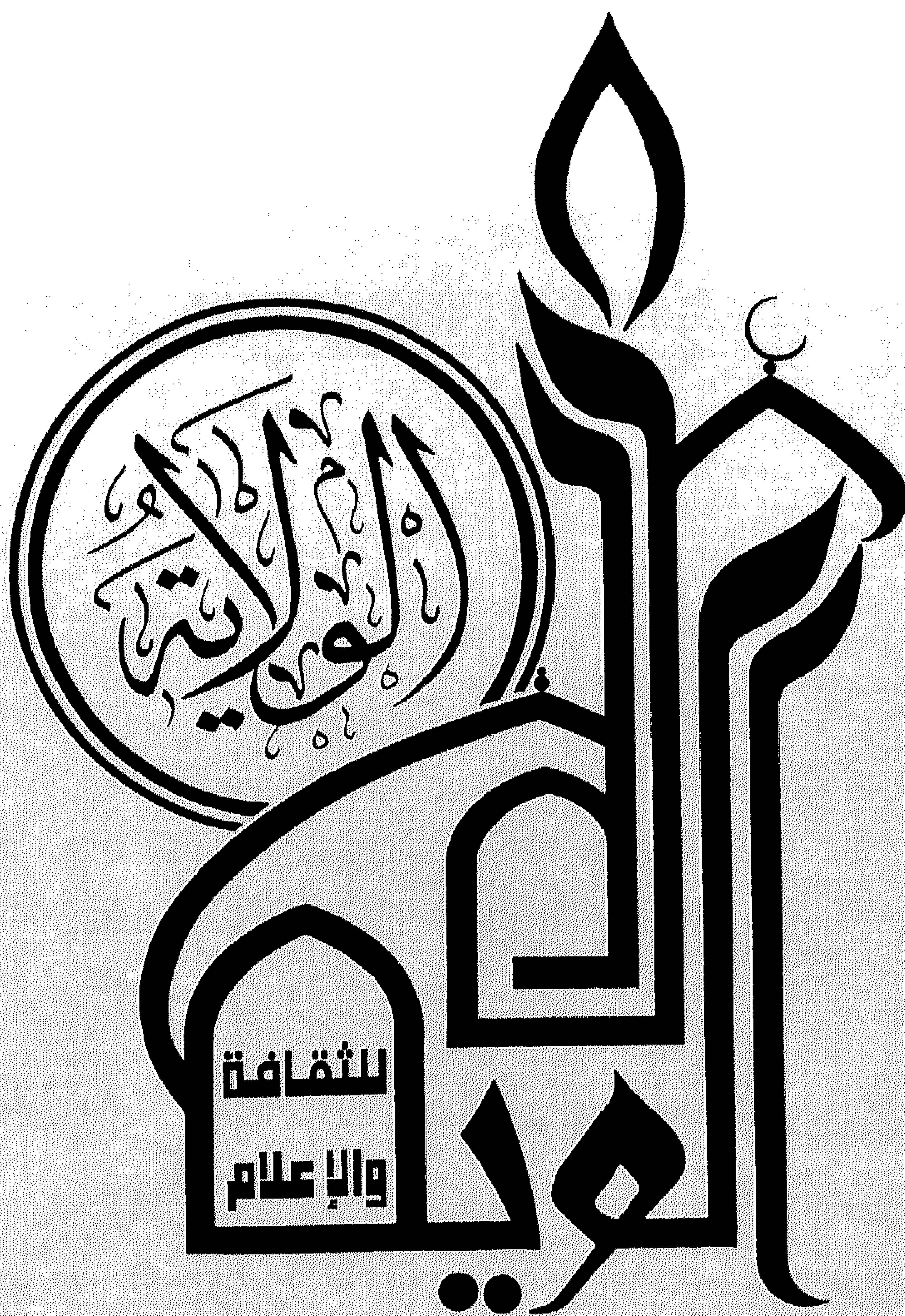
المحور الخامس

ما بعد الحادي من خرداد

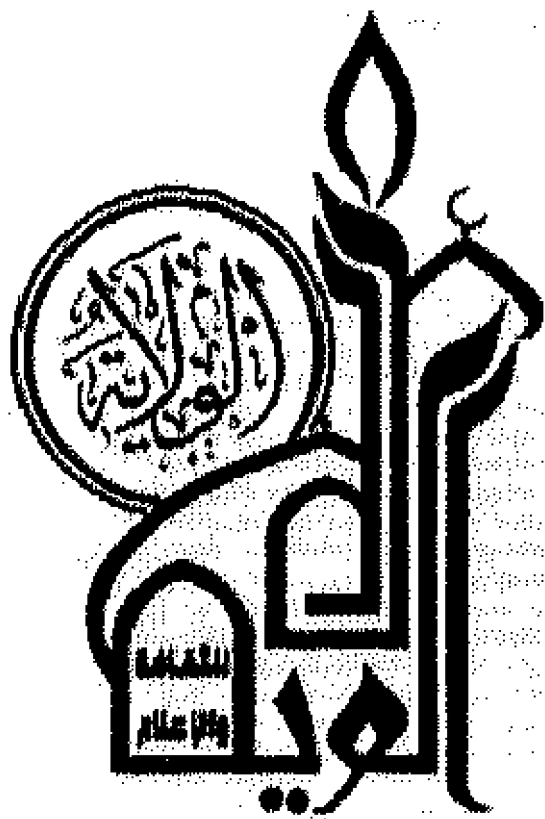
المحور السادس

الثورة الإسلامية ومعطيات الجماهير



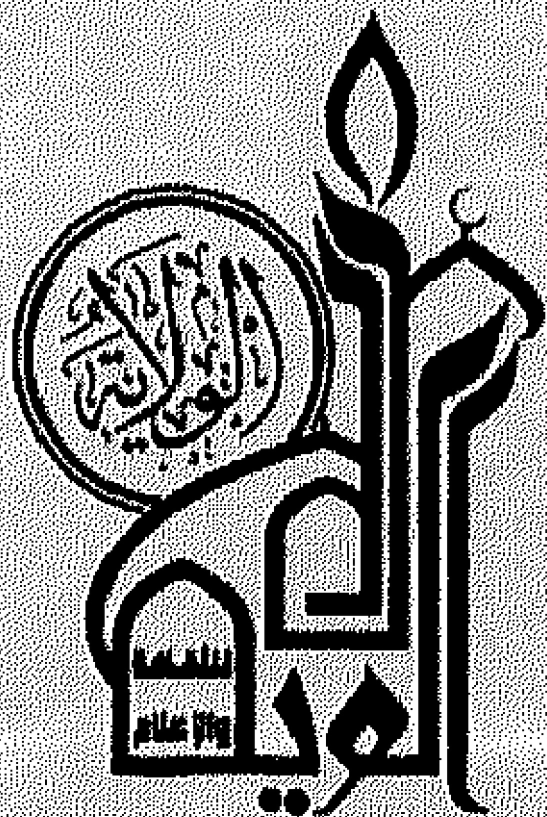


www.alwelayah.net
alwelayah@alwelayh.net





الثقافة
و
الإعلام



WWW.ALWELAYAH.NET.ORG

مكاشفات

حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني.

تطالع عزيزي القارئ بين دفتي هذا الكتاب ثمرة لقاء صحفي مطوّل مع الشيخ هاشمي رفسنجاني أجاب فيه عن أسئلة تناولت عدة مراحل من حياة الثورة الإسلامية:

تبدأ من انتصار الثورة الى سقوط الليبراليين...

مرورا بحكومة خط الإمام الى رحيله قدس...

ومن مرحلة البناء الى الثاني من خرداد...

وقد كشف النقاب في أجوبته عن أمور لم يتحدث بها من قبل، كما تحدث بكل صراحة عن حياته الشخصية والعائلية





دار الولاية للثقافة و الاعلام
قم ـ ص.ب : ٣٧١٨٥/٦٦١
هاتف و فاكس : ٧٧٣٨٣٧١-٢٥١-٩٨+
WWW.ALWELAYAH.NET.ORG
E-mail: Alwelayah@Alwelayah.net